الجمهورية العربية السورية
وزارة الأشغال العامة والإسكان

هيئة التخطيط الإقليمي

الإطـــار الوطنـــي للتخطيـــط الإقليمـــي

2035

تم إقرار هذه الوثيقة من قبل المجلس الأعلى للتخطيط الإقليمي بجلسته المنعقدة بتاريخ 27-3-2022

تقديم

عملت الهيئة بفريقها الوطني على إنجاز هذه الوثيقة، من خلال الاجتماعات الدورية والتخصصية والشاملة، مؤكدةً أهمية التنسيق الفعال والتشبيك المتواصل ومدركةً حساسية العمل في المرحلة الراهنة التي تعيشها سورية، متخطية صعوباتها وتحدياتها.

مع إقرار الإطار الوطني في المجلس الأعلى للتخطيط الإقليمي بجلسته المنعقدة يوم الأحد في ٢٧ آذار ٢٠٢٢، تبدأ سورية مرحلة تمكين مفهوم التنمية المكانية ضمن العملية التخطيطية على كافة المستويات.

تُعدّ هذه الوثيقة بمثابة دستور تنموي مكاني متضمناً مجموعة من التوجهات الرئيسية والإستراتيجيات التنموية التي تضمن التعامل مع الظروف الراهنة وتؤسس لتنمية مستقبلية مستدامة من خلال الاستثمار الأمثل للفرص الكامنة في ظل الظروف والتحولات التي نعيشها على الساحة الداخلية والإقليمية والدولية.

رئيس هيئة التخطيط الإقليمي
الدكتورة المهندسة ريما حداد
آذار ٢٠٢٢

شكر وتقدير

تتقدم هيئة التخطيط الإقليمي بالشكر والتقدير للسيد المهندس حسين عرنوس رئيس مجلس الوزراء، والسيد المهندس سهيل عبد اللطيف وزير الأشغال العامة والإسكان على رعايتهم لهذا المشروع، وللسادة أعضاء المجلس الأعلى للتخطيط الإقليمي وكافة الجهات العامة على دعمهم وتعاونهم في إنجاز هذا العمل.

الأستاذ المهندس سهيل عبد اللطيف	وزير الأشغال العامة والإسكان
المهندسة ماري كلير التلي	معاون وزير الأشغال العامة والإسكان
فريق العمل	
وحدة إدارة الإطار	
الدكتورة ريما حداد	رئيس هيئة التخطيط الإقليمي
الدكتور عبيدة البريدي	مدير الدراسات والخطط المكانية
الخبراء	
الدكتورة ريما حداد	تخطيط حضري
الدكتور عبيدة البريدي	تخطيط عمراني وإقليمي
الدكتور محمد يسار عابدين	تخطيط إقليمي
الدكتور بهجات محمد	جغرافية
الدكتور محمد أكرم القش	سكاني واجتماعي
الدكتور شفيق داوود	نقل
الدكتور مدين علي	اقتصاد
الدكتور محمود زنبوعة	اقتصاد
المهندس محمد حسان قطنا	زراعة
الدكتور يونس ادريس	زراعة
الدكتور حسين إبراهيم	كهرباء
الدكتور غيث ورقوزق	كهرباء
الدكتورة مريم عيسى	موارد مائية
الدكتور محمود حمود	تراث ثقافي
الدكتورة عبير عرقاوي	تراث ثقافي وطبيعي
الدكتورة غادة بلال	بيئة
الدكتور مجد الشوا	نظم المعلومات الجغرافية
الدكتورة أروى شرف الدين	تخطيط عمراني
المهندس عصام نشواتي	تشريع عمراني
المهندس فيصل نجاتي	سياحة
المنسقون في هيئة التخطيط الإقليمي	
المهندس أدهم أبو خير	مدير المرصد الإقليمي
المهندس فراس عصفور	مدير المشاريع المكانية وتحفيز التنمية
المهندسة علا حاطوم	مدير الخطط الإقليمية
المهندسة رانيا الحصري	مدير التخطيط والتعاون الدولي

تفريغ البيانات والربط وتصدير الخرائط الأولية	
المهندسة ربى الكيال	المهندسة رانية شمسين
المهندسة هلا سفر	المهندسة شذى أبو حلاوة
المهندس ماهر إبراهيم	المهندسة عفراء أصلان
المهندسة سلمى العلي	المهندسة بتول ابراهيم
المهندسة فاطمة دوكة	المهندسة رهف ضيَّان
الأستاذة إسعاف عبد الله	الأستاذة رنيم إبراهيم
المهندسة نور علو	المهندس محمد لميا
المهندسة رهام عثمان	الأستاذة رزان شرباتي
مساعد مهندس لين طرابلسي	الاستاذة سها محمد
مساعد مهندس رنيم الترك	
الصياغة	
الدكتورة ريما حداد	الدكتور عبيدة البريدي
الدكتور بهجات محمد	الدكتور مدين علي
الدكتور أكرم القش	المهندس فراس عصفور
الإخراج والتنسيق الفني	
الدكتور عبيدة البريدي	الدكتور مجد الشوا
المهندسة علا حاطوم	المهندسة مارينا أبو زيدان
ممثلو الجهات العامة	
المهندس غياث الفراح	معاون وزير السياحة
المهندس جهاد كنعان	معاون وزير الموارد المائية
المهندسة هالة شبانة	وزارة الأشغال العامة والإسكان
المهندس رضوان درويش	وزارة الأشغال العامة والإسكان
المهندس خالد الخضر	وزارة الإدارة المحلية والبيئة
المهندس بلال الحايك	وزارة الإدارة المحلية والبيئة
الدكتور أحمد نعمان	وزارة الإدارة المحلية والبيئة
الدكتور حيان سفور	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المهندس بسام درويش	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المهندس عبد الله فرهود	وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي
الدكتور محمد منهل الزعبي	وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي
الأستاذ سنان علي الخير	وزارة النقل
الدكتور إياد مقلد	وزارة الصناعة
المهندس وسام الأسعد	وزارة الثقافة
المهندسة رلى أسعد	وزارة السياحة
الدكتور همام سعد	وزارة الثقافة
المهندس أحمد دالي	وزارة الثقافة
المهندسة رولا عقيلي	وزارة الثقافة
الأستاذة بثينة الخوري	وزارة النفط والثروة المعدنية
المهندسة سماح أبو خبصة	وزارة التربية

المهندسة نغم جبلي	وزارة التربية
الأستاذة رانيا ديوب	وزارة الصحة
الأستاذة نبيلة نبعة	وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية
المهندس نشأت قطيط	وزارة الكهرباء
المهندس أدهم بلان	وزارة الكهرباء
المهندس نزيه طنوس	وزارة الكهرباء
المهندس رائد جمعة	وزارة الكهرباء
الأستاذ أحمد كيلاني	هيئة التخطيط والتعاون الدولي
المهندس وسام الحلبي	هيئة التخطيط والتعاون الدولي
الأستاذة فاطمة الطويل	الهيئة العامة للاستشعار عن بعد
الدكتور حبيب سليم	الهيئة العامة للاستشعار عن بعد
الأستاذ شادي مهنا	المكتب المركزي للإحصاء
الأستاذ محمد شحيبر	المكتب المركزي للإحصاء

مدراء دعم القرار والتخطيط الإقليمي	
المهندس عبد الرزاق ضميرية	ريف دمشق
المهندس حمدي حيدر	دمشق
المهندس حافظ رجب	حماه
المهندسة ريم بعلبكي	حمص
الأستاذ سليمان المصري	درعا
المهندس رئيف الصايغ	اللاذقية
المهندسة سمر قريو	حلب
المهندس فراس البعيني	السويداء
المهندسة نهى مكنا	طرطوس
المهندس حسان ديوب	الرقة
المهندسة مريم علي	القنيطرة
المهندسة هديل الجدعان	الحسكة
المهندسة نور الفنوش	دير الزور
المهندس محمد حمشدو	إدلب

فهرس المحتويات

القسم التمهيدي

١- السياق العالمي والإقليمي للتنمية..... ٣

٢- الرؤية الوطنية للتنمية الإقليمية المستدامة..... ٤

٢-١- مشكلات التنمية الراهنة ومعوقاتها..... ٥

٢-٢- الرؤى والتوجهات الإستراتيجية لسياسة التنمية..... ٧

٢-٣- الأهداف المرحلية للإطار الوطني للتخطيط الإقليمي..... ٨

٢-٤- القضايا والاعتبارات ذات الأولوية ومنهجية العمل..... ١٠

القسم الأول تشخيص الوضع الراهن

١- **الموارد الطبيعية**..... ١٥

١-١- التضاريس والمناخ..... ١٦

١-٢- الموارد المائية ٢٠

١-٣- الزراعة ٣٢

١-٤- المزايا والإشكاليات..... ٤٤

٢- **الواقع السكاني والتحول الديموغرافي**..... ٤٥

٢-١- حجم السكان وتوزعهم..... ٤٥

٢-٢- البنية العمرية والنوعية..... ٥٠

٢-٣- عوامل النمو السكاني..... ٥٠

٢-٤- المؤشرات ذات الصلة بالهجرة والنزوح حسب الجنس..... ٥٢

٢-٥- المزايا والإشكاليات..... ٥٦

٣- **الواقع العمراني والخدمات**..... ٥٧

٣-١- معدل التحضر في المحافظات..... ٥٧

٣-٢- تصنيف المدن وفقاً لعدد السكان..... ٥٩

٣-٣- واقع الانتشار العمراني واتجاهات النمو السائدة..... ٦١

٣-٤- التوسع العمراني للمدن الرئيسية:..... ٦٢

٣-٥- الانتشار العمراني للسكن العشوائي في المدن الرئيسية..... ٦٢

٣-٦- الخدمات التعليمية والصحية..... ٦٦

٣-٧- الأضرار في التجمعات السكنية..... ٧٠

٣-٨- النوعية العمرانية للتجمعات السكانية على المستوى الوطني.....٧١
٣-٩- الهيكلية العمرانية في المحافظات السورية.....٧١
٣-١٠- تحليل شبكة الربط الإقليمي.....٧٨
٣-١١- الطاقة الاستيعابية كمؤشر لتقييم التنمية المستدامة.....٧٩
٣-١٢- المزايا والإشكاليات.....٨٢
٤- البنى الاقتصادية وشبكات النقل اللوجستية.....٨٣
٤-١- قطاع التجارة الخارجية السورية.....٨٤
٤-٢- قطاع الصناعة ٩٧
٤-٣- قطاع النقل ١٠٥
٤-٤- قطاع الطاقة ١١٠
٤-٥- المزايا والإشكاليات.....١٢٦
٥- التراث الثقافي والطبيعي.....١٢٧
٥-١- التراث الثقافي ١٢٧
٥-٢- التراث الطبيعي ١٣٤
5-3- منعكسات الحرب (الأضرار).....١٣٦
٥-٤- المزايا والإشكاليات.....١٣٧
٦- السياحة والواقع السياحي في سورية.....١٣٨
٦-١- المنتجات السياحية في سورية.....١٣٨
٦-٢- منعكسات الحرب (الأضرار).....١٤٢
٦-٣- المزايا والإشكاليات.....١٤٤
٧- الدراسة البيئية.....**١٤٥**
٧-١- الحالة البيئية ١٤٥
٧-٢- تقييم الأثر البيئي للوضع الراهن.....١٤٩
٧-٣- المزايا والإشكاليات ١٥٢
الخلاصة ١٥٣

القسم الثاني إستراتيجية التنمية المكانية

١- أولويات العمل على ملف السكان ١٥٧

٢- إستراتيجية التنمية العمرانية والإقليمية ١٦٠

٢-١- الهيكلية المكانية المتوازنة والانتشار الديموغرافي السليم ١٦٠

٢-٢- تأمين شبكة الربط الإقليمي ١٧١

٢-٣- الاستشراف العمراني المستقبلي ٢٠٣٥ ..... ١٧٣

٢-٤- التنافسية الحضرية وحماية الأراضي الزراعية والمناطق الواعدة زراعياً ١٧٦

٣- إستراتيجية الربط الإقليمي ولوجستيات النقل ١٨٠

المشاريع والرؤى المكانية ١٨٠

٤- إستراتيجية إدارة الموارد المائية وحمايتها ١٨٩

١- يتطلب تحقيق الإدارة المتكاملة للموارد المائية ١٨٩

٢- تحديد الاحتياجات المائية المستقبلية وفقاً للقطاعات المائية والزيادة السكانية ١٩٠

٣- الموازنة المائية المستقبلية للعام الهيدرولوجي(2035-2034)م: ١٩٤

٥- إستراتيجية الزراعة والتنمية الريفية ٢٠٠

٥-١- مبادئ إستراتيجية التنمية الزراعية ٢٠٠

٥-٢- الإستراتيجية الزراعية ٢٠١

٥-٣- التنمية الريفية ٢٠٤

٥-٤- مواجهة آثار التغيرات المناخية ٢٠٥

٦- إستراتيجية الصناعة ٢٠٧

٧- إستراتيجية الطاقة – الطاقة المتجددة ٢١٢

٨- إستراتيجية التراث الثقافي والطبيعي ٢١٤

٨-١- إستراتيجية حماية مواقع التراثين الثقافي والطبيعي ٢١٤

٨-٢- إستراتيجية التطوير ٢١٥

٨-٣- إستراتيجية تعزيز الربط بين مواقع التراثين ٢٢٠

٩- إستراتيجية السياحة ٢٢١

١٠- الإستراتيجية البيئية المستقبلية ٢٢٦

١١- الروابط فوق الإقليمية ٢٢٨

١٢- الأقاليم التخطيطية ٢٣١

فهرس الخرائط

الخريطة 1 تضاريس الجمهورية العربية السورية ١٧

الخريطة 2 الثروات الباطنية في الجمهورية العربية السورية ١٩

الخريطة 3 الخريطة المركبة للمياه ٢١

الخريطة 4 توزع الأراضي الزراعية ضمن مناطق الاستقرار ٣٣

الخريطة 5 قوام التربة ٣٤

الخريطة 6 الأنظمة الزراعية الرئيسية ٣٦

الخريطة 7 توزع الأنشطة الزراعية والبشرية ٣٧

الخريطة 8 تقييم المخاطر التي تعترض الزراعة وتؤثر على سبل عيش المزارعين ٤٣

الخريطة 9 سيناريو طبيعي - وضع راهن ٤٨

الخريطة 10 سيناريو ازمة – راهن ٤٩

الخريطة 11 المحافظات الجاذبة والطاردة للسكان بحسب بيانات المسح الديموغرافي ٢٠١٨ ..... ٥٥

الخريطة 12 توزع المدن في الجمهورية العربية السورية وفق عدد السكان ٦٠

الخريطة 13 التوسعات العمرانية لمدن مراكز المحافظات ٦٤

الخريطة 14 مناطق السكن العشوائي في مدن مراكز المحافظات ٦٥

الخريطة 15 الاختلال في مؤشر الهرمية ٧٣

الخريطة 16 النطاقات التخديمية المثالية للمدن (هيئة التخطيط الإقليمي) ٧٦

الخريطة 17 معدل الانحراف الواقعي للخدمات ٧٧

الخريطة 18 تحليل انماط الربط المكاني ٧٨

الخريطة 19 مناطق السماح والتقييد المركب ٧٩

الخريطة 20 فرص التدخل الممكنة حسب نسب الإشغال ٨٠

الخريطة 21 نسبة وفرص التدخل الممكنة حسب التوسع وفق إمكانيات التقييد العمرانية ٨١

الخريطة 22 المدن والمناطق الصناعية ١٠٢

الخريطة 23 لوجستيات النقل ١٠٩

الخريطة 24 مناطق الأمل الغازية في المياه الإقليمية والاقتصادية السورية في البحر المتوسط ١١٥

الخريطة 25 توزع مصادر النفط والغاز ومحطات توليد الكهرباء ١٢١

الخريطة 26 الكمون الشمسي ١٢٣

الخريطة 27 الكمون الريحي ١٢٥
الخريطة 28 الخارطة المركبة للتراث الثقافي المادي ١٢٩
الخريطة 29 التراث الثقافي اللامادي (هيئة التخطيط الإقليمي – وزارة الثقافة) ١٣٣
الخريطة 30 توزع المحميات ١٣٥
الخريطة 31 الخارطة السياحية المركبة (هيئة التخطيط الإقليمي – وزارة السياحة) ١٤٠
الخريطة 32 النشاطات الملوثة (هيئة التخطيط الإقليمي - وزارة الإدارة المحلية والبيئة) ١٥٠
الخريطة 33 تقييم الأثر البيئي المركب (هيئة التخطيط الإقليمي) ١٥١
الخريطة 34 الخارطة المركبة للمزايا ١٥٣
الخريطة 35 الخارطة المركبة للإشكاليات ١٥٣
الخريطة 36 النمو السكاني المتوقع عام ٢٠٣٥ وفق ثلاثة سيناريوهات ١٥٨
الخريطة 37 النمو السكاني المتوقع عام ٢٠٣٥ وفق سيناريو النمو الطبيعي ١٥٩
الخريطة 38 التجمعات السكانية في مناطق الاختلال ١٦٣
الخريطة 39 التجمعات السكانية في مناطق الاختلال ١٦٥
الخريطة 40 التجمعات السكانية في مناطق الاختلال ١٦٧
الخريطة 41 معالجة الاختلال المكاني من خلال الشبكة الحضرية الإقليمية ١٦٨
الخريطة 42 المراكز العمرانية التنموية المقترحة ١٧٠
الخريطة 43 التحول إلى النمط الشبكي ١٧١
الخريطة 44 أنماط الروابط في شبكة الطرق المقترحة ١٧٢
الخريطة 45 إستراتيجية التوسع المضبوط بخريطة التقييد العمراني لمدن التوازن ١٧٤
الخريطة 46 إستراتيجية التوسع المضبوط بخريطة التقييد العمراني للمدن الداعمة الثانوية ١٧٥
الخريطة 47 إستراتيجية التوسع المضبوط بخريطة التقييد العمراني للمدن الداعمة الرئيسية ١٧٥
الخريطة 48 الخدمات التعليمية والصحية المقترحة ١٧٩
الخريطة 49 الخارطة المركبة للنقل واللوجستيات ١٨٨
الخريطة 50 المشاريع المائية المقترحة ١٩٩
الخريطة 51 الإستراتيجية الزراعية ٢٠٣
الخريطة 52 إستراتيجية التنمية الريفية ٢٠٥
الخريطة 53 العناصر المناخية المتوقعة ٢٠٥٠ ..... ٢٠٦

الخريطة 54 المدن الصناعية والمناطق الصناعية المقترحة ٢١١
الخريطة 55 مشاريع الطاقة البديلة المقترحة ٢١٣
الخريطة 56 مواقع التراث الثقافي ذات الأولوية ٢١٥
الخريطة 57 إستراتيجية التراث الثقافي ٢١٨
الخريطة 58 إستراتيجية التراث الطبيعي ٢١٩
الخريطة 59 مسارات الربط التراثي ٢٢٠
الخريطة 60 المقاصد والمناطق السياحية المقترحة للتطوير السياحي ٢٢٥
الخريطة 61 خرائط الاستدامة ٢٢٧
الخريطة 62 الروابط فوق الإقليمية ٢٣٠
الخريطة 63 الأقاليم التخطيطية في سورية ٢٣٣
الخريطة 64 إستراتيجية التنمية المكانية ٢٤١

فهرس الجداول

الجدول 1 متوسط حجم الموارد المائية في سورية من (٢٠٠٩ – ٢٠١٠) حتى (٢٠١٢-٢٠١٣) ٢٢

الجدول 2 متوسط حجم الموارد المائية (مليون م٣) في الأحواض الهيدرولوجية ٢٣

الجدول 3 مجالات استخدام المياه القطاعية (مليون م٣) على مستوى الأحواض المائية ٢٤

الجدول 4 مجالات استخدام المياه القطاعية (مليون م٣) على مستوى الأحواض المائية ٢٥

الجدول 5 الموازنة المائية السنوية في الأحواض الهيدرولوجية في سورية ٢٦

الجدول 6 محطات تنقية المياه في سورية. ٢٩

الجدول 7 السدود في سورية ٣١

الجدول 8 مصفوفة الحركة الداخلية للسكان ٥٤

الجدول 9 تصنيف المدن وفق عدد السكان ٥٩

الجدول 10 مساحة التجمعات العمرانية وعددها في سورية ٦١

الجدول 11 الاختصاصات المعتمدة في الجامعات الحكومية القائمة ٦٧

الجدول 12 توزع الأسرة في المشافي العامة والخاصة حسب المحافظات (٢٠٢٠) ٦٨

الجدول 13 الخدمات المقدمة للمرضى في مشافي وزارة الصحة ٢٠١٩ ..... ٦٩

الجدول 14 الخدمات المقدمة للمرضى في مشافي وزارة الصحة ٢٠١٠ ..... ٦٩

الجدول 15 تقدير الأضرار في الوحدات السكنية والبنى التحتية- ٧٠

الجدول 16 العجز التجاري والصادرات والمستوردات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ٨٥

الجدول 17 حجم الترانزيت ونسبته إلى إجمالي التجارة الخارجية السورية (ألف طن) ٨٨

الجدول 18 عدد المتعطلين عن العمل في المحافظات ٩٤

الجدول 19 توزع نسبة البطالة حسب القطاع ٩٥

الجدول 20 مساهمة مكونات قطاع النقل من الناتج المحلي للقطاع ١٠٥

الجدول 21 أمهات المواقع الأثرية (وزارة الثقافة) ١٢٨

الجدول 22 عناصر التراث الثقافي اللامادي ١٣١

الجدول 23 تصنيف التنوع الحيوي للمحميات في المحافظات ١٣٤

الجدول 24 عدد أمهات المواقع المتضررة في المحافظات ١٣٦

الجدول 25 توزع الفنادق والغرف والأسرة في المحافظات ١٤١

الجدول 26 توزع الأضرار في المحافظات ١٤٣

الجدول 27 العدد التقديري للتجمعات العمرانية التي تحتاج لمحطات معالجة مكانية ١٤٨
الجدول 28 المراكز التنموية المقترحة ١٦٩
الجدول 29 الخدمات التعليمية والصحية المقترحة ١٧٨
الجدول 30 المنافذ الحدودية البرية ١٨٢
الجدول 31 المطارات القائمة والمقترحة ١٨٥
الجدول 32 المرافئ الرطبة والجافة ١٨٧
الجدول 33 الاحتياجات المائية القطاعية المستقبلية للعام الهيدرولوجي(٢٠٣٤-٢٠٣٥)م ١٩٠
الجدول 34 الموازنة المائية المستقبلية للعام الهيدرولوجي(٢٠٣٤-٢٠٣٥). ١٩٤
الجدول 35 الموازنة المائية المستقبلية باحتمالات متعددة (مختلفة) ١٩٧
الجدول 36 توزع السدات ومحطات المعالجة المقترحة ١٩٨
الجدول 37 المدن الصناعية القائمة والمقترحة ٢٠٨
الجدول 38 المناطق الصناعية التخصصية المقترحة ٢٠٩
الجدول 39 المناطق الصناعية الخاصة المقترحة (المناطق الرمادية) ٢١٠
الجدول 40 المنتزهات الوطنية المقترحة ٢١٦
الجدول 41 أمهات المواقع ذات الأولوية والمنتزهات الوطنية المقترحة ٢١٧
الجدول 42 المقاصد السياحية ٢٢٢
الجدول 43 ملخص إستراتيجيات إقليم دمشق ٢٣٤
الجدول 44 ملخص إستراتيجيات الإقليم الساحلي ٢٣٥
الجدول 45 ملخص إستراتيجيات الإقليم الأوسط ٢٣٦
الجدول 46 ملخص إستراتيجيات إقليم البادية ٢٣٧
الجدول 47 ملخص إستراتيجيات الإقليم الشمالي ٢٣٨
الجدول 48 ملخص إستراتيجيات الإقليم الشرقي ٢٣٩
الجدول 49 ملخص إستراتيجيات الإقليم الجنوبي ٢٤٠

فهرس الأشكال

الشكل 1متوسط حجم الموارد المائية في سورية من (٢٠٠٩ – ٢٠١٠) حتى (٢٠١٢-٢٠١٣) ٢٢

الشكل 2 متوسط حجم الموارد المائية (مليون م٣) في الأحواض الهيدرولوجية ٢٣

الشكل 3 الموازنة المائية السنوية في الأحواض الهيدرولوجية في سورية ٢٧

الشكل 4 حجم تخزين السدود ٣١

الشكل 5 حصة الفرد من الإنتاج الزراعي النباتي كغ/فرد/سنة ٣٩

الشكل 6 مجموع الإنتاج النباتي من ١٩٩٠ حتى ٢٠١٩ الوحدة: طن ٤٠

الشكل 7 حصة الفرد من البيض بيضة/فرد/سنة ٤٠

الشكل 8 حصة الفرد من اللحوم كغ/فرد/سنة ٤١

الشكل 9 التوزع النسبي لعدد السكان في سورية حسب المحافظات وفق سيناريو الأزمة ٤٦

الشكل 10 تغير التوزع النسبي لعدد السكان حسب المحافظات وفق السيناريو النمطي ٤٦

الشكل 11 الهرم السكاني المركب لعامي ٢٠١٠ -٢٠١٨ ..... ٥٠

الشكل 12 نسبة سكان الحضر إلى الريف في المحافظات السورية ٥٨

الشكل 13 النوعية العمرانية في المحافظات السورية (%) ٧١

الشكل 14 الخدمات وفق رتبة المدينة وأنصاف أقطار التخديم حسب النطاقات التخديمية ٧٤

الشكل 15 نسبة مساهمة التجارة الخارجية من الناتج المحلي الإجمالي (٢٠٠٥-٢٠١٩) ٨٤

الشكل 16 النسب المئوية لمكونات الصادرات والمستوردات السورية (%) ٨٦

الشكل 17 حجم البضائع المحملة والمفرغة في مرفأ طرطوس (ألف طن) ٨٦

الشكل 18 حجم البضائع المحملة والمفرغة في مرفأ اللاذقية (ألف طن) ٨٧

الشكل 19 تغير معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والجارية للأعوام ٢٠١٠ – ٢٠١٩ ..... ٨٩

الشكل 20 نسبة المساهمة القطاعية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٩ ..... ٩٠

الشكل 21 التوزع النسبي للناتج المحلي الإجمالي حسب المحافظات ٢٠١٠ ..... ٩١

الشكل 22 التغير في نسبة مساهمة المحافظات في الناتج المحلي الإجمالي بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٩ ..... ٩٣

الشكل 23 توزع نسبة البطالة حسب المحافظات ٩٤

الشكل 24 عدد المتعطلين بحسب الشرائح العمرية ٩٦

الشكل 25 نسبة المتعطلين عن العمل (هيئة التخطيط الإقليمي - المجموعة الإحصائية لعام ٢٠١٩)..... ٩٦

الشكل 26 نسبة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠ ..... ٩٨

الشكل 27 التوزع النسبي للإنتاج في القطاع الصناعي الخاص حسب المحافظات ١٠٠
الشكل 28 التغير النسبي في التوزع المكاني للإنتاج الصناعي في القطاع الخاص ١٠١
الشكل 29 نسبة المساحة المخصصة إلى المساحة الكلية ١٠٣
الشكل 30 عدد المناطق الصناعية والحرفية ١٠٤
الشكل 31 المناطق الصناعية والحرفية (قيد التنفيذ/الدراسة- قيد الاستثمار) ١٠٤
الشكل 32 نسبة عدد المقاسم المخصصة إلى العدد الكلي ١٠٥
الشكل 33 إجمالي إنتاج الطاقة الأولية خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٨ ..... ١١١
الشكل 34 إجمالي استهلاك الطاقة الأولية خلال الفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠ ..... ١١١
الشكل 35 توزع استهلاك الطاقة بحسب نوع الوقود خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٩ ..... ١١٢
الشكل 36 توزع استهلاك الطاقة بحسب القطاع خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٩ ..... ١١٣
الشكل 37 الإنتاج اليومي من النفط الخام خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠٢٠ ..... ١١٤
الشكل 38 كمية إنتاج الغاز الطبيعي خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٩ ..... ١١٥
الشكل 39 إجمالي إنتاج الطاقة الأولية خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٨ ..... ١١٩
الشكل 40 إجمالي إنتاج الكهرباء من جميع الجهات المنتجة ١١٩
الشكل 41 إجمالي استهلاك الطاقة الأولية خلال الفترة ٢٠١٩-٢٠٠٠ ..... ١٢٠
الشكل 42 نسبة المواقع المتضررة لغير المتضررة في المحافظات ١٣٧
الشكل 43: معدلات النمو للقادمين والسياح ١٤١
الشكل 44 الهيكلية المكانية المتوازنة للأقاليم ١٦٠
الشكل 45 عدد التجمعات في مناطق الاختلال الحضري لمدن الرتبة /٣/ ١٦٣
الشكل 46 عدد التجمعات في مناطق الاختلال لمدن المرتبة /٤/ ١٦٥
الشكل 47 عدد التجمعات في مناطق الاختلال لمدن المرتبة /٥/ ١٦٧
الشكل 48 الاحتياجات المائية القطاعية المستقبلية للعام الهيدرولوجي (٢٠٣٤-٢٠٣٥) ١٩٠
الشكل 49 الاحتياجات المائية المستقبلية في قطاع مياه الشرب للعام الهيدرولوجي (٢٠٣٤-٢٠٣٥) ١٩١
الشكل 50 الاحتياجات المائية المستقبلية في قطاع الصناعة للعام الهيدرولوجي (٢٠٣٤-٢٠٣٥) ١٩٢
الشكل 51 الاحتياجات المائية المستقبلية في قطاع الزراعة للعام الهيدرولوجي (٢٠٣٤-٢٠٣٥) ١٩٣
الشكل 52 الموازنة المائية المستقبلية للعام الهيدرولوجي (٢٠٣٤-٢٠٣٥) ١٩٥
الشكل 53 الموازنة المائية المستقبلية باحتمالات متعددة (مختلفة) للعام الهيدرولوجي (٢٠٣٤-٢٠٣٥) ... ١٩٧

القسم التمهيدي

١- السياق العالمي والإقليمي للتنمية

يشهد العالم منذ نحو أكثر من عقد أزمة مركبة ومعقدة تتركز حول الطاقة والماء والغذاء، أسفرت عن تداعيات جيوسياسية وجيواقتصادية عالمية كانت السبب في تفاقم الصراع بين القوى الغربية الكبرى التي تحاول تثبيت نفوذها الاقتصادي والسياسي، إذ سيطرت على الاقتصاد والقرار العالمي طيلة ثلاثة عقود بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، وبين القوى الصاعدة (روسيا، والصين بشكل خاص) التي تسعى لإعادة التوازن في العلاقات الدولية، وبناء عالم متعدد الأقطاب لتفضي هذه الصراعات إلى حالة من عدم الاستقرار الطويل الأمد في الشرق الأوسط، لتكون دول عربية بعينها مستهدفة، ولتكن سورية في قلب هذا الصراع.

بدأت سورية في العقد الأول من الألفية الجديدة مرحلة من التنمية والتطور تنامى فيها إدراك أهمية تبني فكر التخطيط الإقليمي لحل مشكلاتها التخطيطية المكانية، والتخفيف من حدة التباينات الإقليمية التي تشهدها، والتي نتجت عن ضعف البعد المكاني في الخطط التنموية المتلاحقة. وقد صدر في هذا السياق القانون رقم ٢٦لعام ٢٠١٠ الذي يهدف إلى تنظيم عملية التخطيط والتطوير الإقليمي المكاني في كلّ أراضي الجمهورية العربية السورية، وأحدثت بموجبه هيئة التخطيط الإقليمي التي عمدت إلى صياغة الإطار الوطني في خطوة باتجاه تحقيق التوازن التنموي والاستقرار المناطقي. وقد أظهرت نتائج الدراسات التي وضع على أساسها الإطار اختلال التنمية المكانية وأوجه الضعف في المنظومة التخطيطية الوطنية الناجم عن ضعف البعد المكاني في التخطيط القطاعي واعتماد الحلول الجزئية التي يمكن وصفها بالإسعافية، كما أن نتائج الحرب التي تعرضت لها سورية منذ مطلع ٢٠١١ فاقمت هذه الإشكاليات وعطلت مسيرة التخطيط بشكل عام والإقليمي بشكل خاص، واليوم وفي نهايات هذه الأزمة أصبح من الضروري تحديث الرؤى والأهداف الإستراتيجيةللتنمية والتخطيط الإقليمي بما يتناسب مع متطلبات المرحلة الراهنة وآفاق إعادة الإعمار وإقلاع عجلة التنمية من جديد.

إن مشروع تحديث وتطوير الإطار الوطني للتخطيط الإقليمي في هذه المرحلة له أهميته الخاصة؛ إذ إنه ضرورة حتمية لا بد منها، فهو أقرب إلى دستور تنموي مكاني في أعقاب الأزمة يساعد أصحاب القرار في ضبط مسارات التنمية وارتداداتها في ظل الموارد المتاحة وضرورة وجوده من أجل التأسيس للمرحلتين القادمتين: المرحلة الانتقالية ٢٠٢١-٢٠٢٥ (مرحلة الوقوف على "الأرجل" والنهوض وتأمين شروط التعافي المبكر)، ومرحلة الاستدامة ٢٠٢٥-٢٠٣٥ (تلازم مسارات التنمية المحلية والإقليمية والقطاعية والزمنية للعودة إلى محركات النمو المستدام اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً).

٢- الرؤية الوطنية للتنمية الإقليمية المستدامة

إن الدفع باتجاه التنمية وفق أسس اقتصادية واجتماعية وبيئية ومكانية متوازنة ومستدامة هي الهدف النهائي الذي تسعى الرؤية الوطنية للتخطيط الإقليمي لتحقيقه بأسلوب علمي ومنهجية واقعية بغرض تحقيق معدلات تنمية متزايدة في ظل توازن تنموي يقلص الفوارق بين المناطق السورية، وهذا يتطلب العمل وفق خطة ية للتنمية بأبعاد مكانية تمكّن من استقراء الواقع التنموي بصورته الحقيقية القريبة من الأرض، وتسهم في الحد من هدر الموارد المتاحة والضرورية للنهضة الاقتصادية والاجتماعية، وفي التخلص من المشكلات والفجوات الاقتصادية التي تشكل الأرضية التي تبنى عليها جميع التناقضات والاضطرابات الاجتماعية.

لقد أورد البرنامج الوطني لسورية ما بعد الحرب الصادر عن هيئة التخطيط والتعاون الدولي الرؤية المرحلية التي توصّف التنمية الاقتصادية والاجتماعية لسورية كما يأتي:

> **"مجتمعٌ مزدهر معاصر معتمدٌ على ذاته، محافظٌ على هويته وثقافته الأصيلة، ومنفتحٌ على الثقافات الأخرى، تترسخ فيه مبادئ الديموقراطية وحقوق الإنسان، ويتمتع فيه المواطنُ برفاهٍ اقتصادي، وبوضعٍ صحي وتعليمي متميز، منجزٌ لمهام التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، معتمدٌ على تنميةٍ اقتصاديةٍ تشاركيةٍ واقتصادٍ متنوعٍ، مندمجٍ بالاقتصاد العالمي بندية، يمتازُ بإنتاجيةٍ مرتفعةٍ وقدرةٍ تنافسيةٍ عاليةٍ، ويعتمدُ المعرفةَ مصدراً أساسياً للنمو، استناداً إلى إطار مؤسساتي متقدم يعتمدُ سلطة القانون والشفافية، والكفاءة في إدارة الموارد".**[١]

من هذا المنطلق يُعدّ الإطار الوطني للتخطيط الإقليمي وثيقة وطنية تعكس الرؤى والتوجهات التنموية على كامل أراضي الجمهورية العربية السورية وفق القانون ٢٦ لعام ٢٠١٠ الذي عرفه بأنه **"مجموعة الإستراتيجيات العامة والمبادئ التي توجه وتكامل بين مبادرات التنمية الإقليمية والإستراتيجيات الوطنية القطاعية المركزية في الجمهورية العربية السورية".**

وأكد ارتباط مضمونه بالخطط التنموية القطاعية سواء الخمسية أم السنوية وفق أهداف واضحة وخطط إقليمية متكاملة. **لذلك فإن هذا الإطار ينطلق من الرؤية الوطنية ليترجم ما يختص به مكانياً، وفقاً للمهام التي رسمها قانون التخطيط الإقليمي للعام ٢٠١٠.**

١ هيئة التخطيط والتعاون الدولي، البرنامج الوطني لسورية ما بعد الحرب ٢٠١٩، ص١٢.

أما وثيقة التوجهات الرئيسية للإطار الوطني التي أقرت في المجلس الأعلى للتخطيط الإقليمي مطلع عام ٢٠١٩ فقد أكدت ما يأتي:

"اعتماد نهج التنمية الاقتصادية الاجتماعية والبيئية المتوازنة والمستدامة على أسس مكانية مدروسة تتجاوز الأضرار والآثار الناجمة عن الحرب على سورية بآليات تخطيطية باتجاهين من وإلى الوطني والإقليمي والمحلي، وتنطلق التنمية من التأكيد على وحدة الأراضي السورية والمجتمع السوري والحماية البيئية، والتركيز على التنمية الزراعية التي تساهم في تحقيق الأمن الغذائي والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وحماية التراث التاريخي والثقافي والطبيعي."[٢]

٢-١- مشكلات التنمية الراهنة ومعوقاتها

لقد حملت مرحلة الحرب على سورية مجموعة من الإشكالات، وأوجدت صعوبات جديدة أهمها:

- انكسار مسار النموذج التنموي الكلي على الصعيد الوطني، والانكفاء المرحلي عن الاهتمام بالتخطيط الإقليمي.
- تعطل مسار الإصلاح في البيئات الكلية الناظمة (بما فيها قانون الإدارة المحلية، التشاركية، مشروع الحكومة الإلكترونية)، والضعف المؤسساتي واتساع الفاقد التنموي (هجرة عدد كبير من الكفاءات السورية التي كانت مشاريع التنمية بأشد الحاجة إليها).
- تنامي الفجوة التكنولوجية والتقانية التي لم تتسع فحسب نتيجة تقدم الآخرين، وزادها وجود حصار تكنولوجي قديم، إنما أدت الحرب بمفاعيلها إلى التآكل التقاني المكتسب سابقاً على قلته ومحدوديته.
- تراكم الاختلالات المناطقية مع الدمار الكلي أو الجزئي بأجزاء واسعة من الأراضي التي تقطعت أوصالها، أو على الأقل ازدادت كلف الربط والتشبيك بينها جوهرياً، مع بقاء الاختلالات التنموية التي كانت سائدة وتعمقها.
- ضعف قدرة الراوفع المحلية وقوى المجتمع على مواجهة مفاعيل الأزمة وآثارها.
- استمرار تحمّل الدولة لأعباء دعم السلع الأساسية، والتوظيف الاجتماعي، وفوات فرص تعميق دور المجتمع المحلي والقطاع الخاص في التنمية، وهروب رؤوس الأموال وهجرة الأدمغة والقوى العاملة الشابة والخبيرة.

[٢] وثيقة التوجهات والمنطلقات الأساسية للإطار الوطني للتخطيط الإقليمي. هيئة التخطيط الإقليمي ٢٠١٩.

أدت هذه الانكفاءات إلى تراجع مستوى الدخل بشكل كبير وتدني مستوى معيشة المواطن في سنوات الحرب، وظهور أنشطة اقتصادية خارج الأطر القانونية (توسع القطاع غير المنظم، واقتصاديات الحرب غير المضبوطة، وزيادة نسب الفساد). يضاف إلى ذلك مجموعة من المشكلات المتنامية في الجوانب البيئية والاقتصادية والاجتماعية والعمرانية والثقافية، أهمها:

١- تراجع الموارد المائية في سورية والمنطقة عموماً بسبب تزايد موجات الجفاف والاحترار العالمي وتناقص معدلات الأمطار، وتراجع المخزون الجوفي في كل الأحواض المائية، وكذلك تراجع الوارد المائي من دول المنابع المجاورة (تركيا، لبنان)، إضافة إلى الحاجة إلى رفع كفاءة إدارة الموارد المائية مما ترك آثاره الواضحة في الاستخدامات المنزلية والصناعية والزراعية وأسهم في تدهور المراعي والزراعات والاستقرار البشري في مناطق واسعة.

٢- فوضى استثمار الموارد الطبيعية، وتفتيت الملكيات، وفوضى الإنتاج الزراعي والصناعي، وغياب التنسيق القطاعي إضافة إلى الآثار المترتبة عن الحرب التي أدت إلى خسائر واضحة في مختلف القطاعات، وعجز في الميزان التجاري.

٣- عدم مراعاة الشروط البيئية في الأنشطة الإنتاجية والخدمية التي أدت إلى تدهور ملحوظ وخطير أحياناً في الموارد الطبيعية لبعض المناطق.

٤- التركّز الكبير للسكان وللاستثمارات في جزء محدود من الخارطة السورية، ولا سيما على محور شمال-جنوب وغربه، وزيادة ذلك في مرحلة الحرب، الذي أدى إلى تفاقم الاختلال المكاني صاحبته ضغوط اقتصادية واجتماعية وبيئية.

٥- عانت المنطقة الشمالية الشرقية في العقدين الأخيرين من التأثيرات المناخية وآثار الجفاف، ترافق مع تراجع المشاريع وغياب المشاركة المجتمعية، مما حوَّلها إلى منطقة متأخرة تنموياً وطاردة للسكان، على الرغم من غناها بالموارد الزراعية والطاقية والمائية والبشرية.

٦- بقاء منطقة واسعة من الخارطة السورية المحصورة بين الجزأين الشمالي الشرقي والغربي والتي تشكل البادية، معظمها في عزلة دون مستويات التنمية الممكنة والمقبولة، مع ظهور موارد طبيعية جديدة مهمّة فيها إضافة إلى مواردها الأصلية المتعلقة بكونها منطقة الرعي الأساسية في البلاد، وغناها بالأوابد التاريخية التي تجعلها قبلة لنشاط سياحي ثقافي وبيئي في غاية الأهمية، وهذا ما يجعل تحديدها كإقليم تنموي مستقل ترسم له خطط تنمية مناسبة من أولويات العمل التخطيطي في سورية.

٧- أدى النمو العمراني المتسارع وغير المنضبط في بعض المناطق، الناجم عن الخلل التخطيطي بمستوياته المختلفة إلى فقدان الهوية العمرانية المرتبطة بالتراث والبيئة، مع مزيد من التعدّي على الأراضي الزراعية والمناطق الطبيعية والتراثية المهمّة.

٨- أدت التغيرات الديموغرافية، والأضرار الفيزيائية على المساكن خلال سنوات الحرب إلى ضرورة وضع رؤية وطنية جديدة لنموذج انتشار السكن –للنازحين وضعيفي الدخل وتامين السكن الاجتماعي.

٢-٢- الرؤى والتوجهات الإستراتيجية لسياسة التنمية

تعبر كل دولة عن رؤاها وتوجهاتها التنموية الية، لتكون دليلاً لسياساتها القطاعية والمكانية على المستويين المتوسط والبعيد الأجل، وتبرز أهم الرؤى والتوجهات التنموية الإستراتيجيةالراهنة في سورية انطلاقاً من الحاجة إلى تجاوز الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن الحرب منذ عام ٢٠١١ والإقلاع بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة والمستدامة على أسس مدروسة، واستناداً إلى برنامج سورية ما بعد الحرب، ووثيقة التوجهات والمنطلقات الأساسية للإطار الوطني، فقد تم صياغة هذه التوجهات على النحو الآتي:

١. الحوكمة، أو الإدارة الرشيدة هي طريقة الإدارة المطلوبة لكل القطاعات وكل المناطق التنموية.
٢. الاستدامة هي عنوان كل أشكال التنمية التي يطمح إليها المجتمع في كل الخطط والسياسات، ولذلك يجب أن تكون الاستدامة دليلاً ثابتاً لها.
٣. العناية بالإنسان كمنطلق وأداة للتنمية وكهدف لها، من حيث تنمية القيم الأخلاقية والمجتمعية والوطنية، وإعداده سلوكياً وعلمياً ومهنياً، والسعي لتكون ثمار التنمية في خدمته وتحسين نوعية حياته.
٤. حماية الموارد المائية الوطنية وإدارتها في إطار الأمن المائي.
٥. حماية موارد الأراضي والحد من هدرها في سياق عمليات التنمية لمختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية والمكانية.
٦. اعتماد الإدارة البيئية الرشيدة لكل عمليات التنمية الشاملة.
٧. حماية التراث الوطني التاريخي والثقافي والطبيعي، ومنع تخريبه والاعتداء عليه.
٨. الانطلاق من التنسيق القطاعي والإقليمي الشامل لتحقيق التنمية المتوازنة.
٩. اعتماد تنمية اقتصادية واجتماعية تحقق الاستقرار والتوازن الديموغرافي الإقليمي وترفع مستوى الدخل الفردي والناتج المحلي.
١٠. فتح آفاق الاستثمار الخاص والتشاركي في كل القطاعات، وإطلاق القوى الكامنة في المجتمع بإيجاد بيئات استثمارية مشجعة على ذلك، في ظل قواعد تشريعية سليمة، تخفف العبء عن الحكومة والخزينة العامة.
١١. اعتماد تنمية زراعية -ريفية رشيدة، لتحقيق أقصى حد من الكفاية من الأمن الغذائي.
١٢. السعي إلى مشاركة مجتمعية فعّالة تحقق شراكة حقيقية في عمليات التنمية.
١٣. التوسع في استخدام الطاقات المتجددة إلى جانب الطاقات التقليدية، لتحقيق أهداف اقتصادية وبيئية كفوءة.
١٤. تعزيز العلاقات التنموية التكاملية بين الأقاليم وأجزائها وبين التجمعات الحضرية، والحد من التركز والتبعية.

١٥. تنمية الموارد البشرية، وإعادة هيكلة وتحديث الأنظمة الإدارية والتعليمية بما يتوافق مع مستجدات التنمية القطاعية والإقليمية.
١٦. إعادة تشكيل العلاقات مع دول الإقليم بعد انكفاء مشروع ربط البحار الخمس، وضرورة العمل مع الجوار الإقليمي والحلفاء والأصدقاء في ضوء المصالح الوطنية.

إن امتلاك سورية إمكانات النهوض الاقتصادي والاجتماعي يجعل تجاوز آثار الحرب أمراً ممكناً، كما أن التخطيط والتنفيذ العقلاني يمكن أن يؤدي إلى رفع مستوى المعيشة، وتحسين فرص العيش ونوعية الحياة، ويعد الترابط ما بين السياسات الكلية والجزئية على كافة الأصعدة وتدعيم المواطنة عبر المشاركة التداخلية لكل الأجيال ولكل الفئات طريقاً إلى نجاح أكبر، كونه لا يمكن النظر إلى التنمية إلا في إطار عقد اجتماعي شامل، أي من خلال تفعيل وتحفيز المؤسسات و القوانين و الارتقاء بها لتحقيق أهداف التنمية المرادة، على أن يتم التركيز من خلال الخطط على دعم و تطوير البيئات الأربعة اللازمة (القانونية –التنظيمية- التحويلية و التشغيلية) بحيث تستند إلى ثلاثة مبادئ أساسية :الاتجاه إلى الداخل، التعاون الإقليمي والتشاركية الدولية، إذ يضمن ذلك تحصيل الحقوق وتأدية الواجبات، حيث لا يمكن فصل البناء المواطني عن البناء الوطني ولا يمكن تجزئة البناء الفوقي عن البناء التحتي في إطار مشروع البناء الشامل الذي يضمن "وظيفة" لكل مواطن (عمل + واجبات) من خلال منظومة الحوافز ومكامن تحقيق القيم المضافة وإعادة توزيع الثروة، ووضع خطة تنسيق متكاملة متعددة الأبعاد تساعد في رسم الخطط التنموية الية، ثم الإشراف على المستويات الإقليمية لهذه الخطط وتقييم دعم المشاريع الإقليمية والمحلية.

٢-٣- الأهداف المرحلية للإطار الوطني للتخطيط الإقليمي

انطلاقاً من الرؤى والتوجهات الإستراتيجيةلسياسة التنمية في الجمهورية العربية السورية، فإن الإطار الوطني للتخطيط الإقليمي وضع الأهداف التالية، آخذاً بالاعتبار مشكلات ومعوقات التنمية القائمة في سورية لوضع الأهداف الإستراتيجيةللتخطيط الإقليمي في المرحلة القادمة (حتى عام ٢٠٣٥) مع أخذ أثر الأزمة ومفاعيلها في ترتيب وتحقيق هذه الأهداف:

١- ربط الأقاليم التخطيطية بشبكة محاور تنمية وطنية وإقليمية تهدف إلى تعزيز العلاقة التنموية التكاملية للأقاليم لتحقيق التنمية الشاملة.

٢- تحديد وإنشاء أقطاب ومناطق تنموية جديدة لتحقيق تنمية متوازنة مستدامة على المستوى الوطني.
٣- تحديد مناطق خاصة بالأنشطة الصناعية الأقل التزاماً بالقواعد البيئية (مناطق رمادية) لتوطين الصناعات الضرورية الملوثة فيها، بحيث تكون هذه المناطق بعيدة نسبياً عن مناطق الكثافات السكانية، وعند حدود إقليم البادية، شريطة الالتزام بمعايير حماية البادية بيئياً، مع الأقاليم المجاورة وعند تقاطعات المحاور الطرقية والسككية.
٤- توجيه الخطط التنموية القطاعية وفق موارد كل إقليم وحمولته وخصوصيته، وبما يحقق المشاركة المجتمعية في عملية التنمية.

٥- حماية الأراضي الزراعية في الأقاليم والإدارة الرشيدة لتنميتها.

٦- تحقيق التوازن الديموغرافي للأقاليم والتخفيف من ظاهرة المدن المهيمنة، ومن ثم الوصول إلى نموذج توزع سكاني يقوم على استثمار الموارد وتوجيه التنمية بعيداً عن المناطق التقليدية.

٧- العناية بالتنمية البشرية والإصلاح الإداري والتشريعي الذي يشكل أحد عوامل نجاح الإطار كما يوفر بنية تنفيذية مرنة، فالأزمة فرضت على كاهل المؤسسات مسؤوليات جديدة لم تكن معهودة من قبل وهذا يعد تحدياً جديداً.

٨- تأكيد دور اللامركزية في تحفيز الخطط والتمويل الذاتي والمحلي وكذلك السماح بإدارة التنمية وتحسين أداء قوة العمل والإدارة والإنتاجية وجودة المنتج.

٩- تعزيز دور المدن بمختلف تصنيفاتها في التنمية الإقليمية المتوازنة وتدعيم التنمية الريفية.

١٠- إدارة الموارد المائية في الأقاليم بما يحقق استثمارها الأمثل ويحافظ على استدامتها والأمن المائي على المستوى الوطني.

١١- حماية وتنمية التراث الطبيعي والثقافي المتميز في الأقاليم من التصحر والتلوث والتخريب وسوء التصرف.

لكن بالرغم من الانعكاسات السلبية للحرب والأزمات المرافقة لها فإنها تتيح فرصاً نادرة للتغيير، ولا بد من التقاطها والعمل بإرادة وإدارة استثنائية:

- أهمية تفعيل دور بعض المؤسسات التي تآكل دورها رغم أهميته (نتيجة التغيير المرحلي في الأولويات بفعل الحرب)، وإيلاء الأهمية لإحداث مؤسسات جديدة مستنبطة لتلبية احتياجات أفرزتها المرحلة.
- ضرورة إدخال تعديلات جوهرية على عدد من القوانين الأساسية الكلية التي تعزز المشاركة المجتمعية (١٠٧-١٠٨)، وتعزيز دور البلديات واللجان المحلية بشكل كبير في كثيرٍ من المسائل التخطيطية في ظل الظروف الحالية وتدعو لتعديلها.
- تدعو التحولات الديموغرافية الطارئة، وتغيّر توزع الأثقال والأحمال الديموغرافية على المناطق السورية إلى ضرورة بلورة المواءمة بين الموارد المتاحة والاحتياجات والاستهلاك، ضمن نهج التغيير المبتغى لكل حيّز مكاني ضمن الفضاء الكلي (من الحي والبلدية إلى المحافظة والإقليم وصولاً إلى الإطار الكلي الجامع) بديناميكية ومرونة كافية.
- أهمية الانتقال من الإجراءات الإسعافية والآنية والمستعجلة إلى العمل التنموي المستدام من خلال إعادة تجميع الأجزاء المكسرة والوقوف على الأرجل كمرحلة أولى، ثم الشروع بتنفيذ محاور الاستدامة ليس كسيناريو مرغوب أو ممكن بل مستهدف.
- إعادة المواءمة بين المصالح والروابط المحلية والإقليمية تحت سقف المصالح الوطنية من أجل وقف نزيف الاقتصاد الوطني بسبب ارتباط مناطق عديدة في سورية بالتجارة غير الشرعية مع مناطق حدودية، ولاسيما أن تزايد الهدر والفواقد وتآكل المكتسبات السابقة وتهريب جزء من

النمو الاقتصادي الداخلي قد يتعرض للتفاقم، ولذلك يجب قلب معادلة المنافسة الداخلية لتصبح كل منطقة سورية نداً مستفيداً من التبادل التجاري السائد ومكملاً للمناطق الأخرى. في ظل ما يمكن أن يُعتمد من إجراءات وخطط مدروسة.

- العمل الجدي على الخطط التي تؤدي إلى التنمية الحقيقية (التشاركية)، وتطوير دور الدولة الرعوي إلى دور متعاظم للفرد والمجتمع، للخروج من "العطالة" القسرية وبناء السلم والتساند المجتمعي.
- إصدار تشريعات جديدة لخلق بيئة قانونية مناسبة للتنمية المنشودة وتسهل الوصول إليها.
- إن وجود مخزون كبير لأراضي الدولة-جبال، غابات، أملاك بحرية – يتطلب وضع رؤية عاجلة حول مسائل إدارة هذا المخزون.
- إعادة دراسة مناطق المخالفات العشوائية واقتراح حلول لها في ضوء الوضع الراهن لهذه المناطق من حيث الحالة الفيزيائية والقانونية، وضبط الاستثمار العقاري وتعميق التوجه نحو السكن الاجتماعي.

٢-٤- القضايا والاعتبارات ذات الأولوية ومنهجية العمل

في ظل هذا السياق، إن تطوير الإطار الوطني يتطلب تحليلاً أولياً للخيارات التوجيهية للمرحلتين: الانتقالية والاستدامة، حتى عام ٢٠٣٥، وذلك من خلال تقدير التغييرات الديموغرافية والاقتصادية والترجمة المكانية للأضرار على أرض الواقع، وبناء الاتجاهات التنموية على الإمكانيات الاقتصادية الحالية والمستقبلية المتكيفة مع الظروف الاجتماعية والبيئية لتحقيق الاستدامة.

كما أن هذه المبادئ التوجيهية تعتمد على الأهداف التي يتم وضعها في الدراسات القطاعية التي تحدد الإجراءات على المدى القصير والمتوسط، وعلى الإمكانيات والقدرات الحالية والمستقبلية.

وللتوصل لإمكانيات التطوير والتنمية المكانية المأمولين بشكل واضح والأقرب إلى الواقع، لا بد من الأخذ بعين الاعتبار القضايا الرئيسية الآتية:

- **المستوى فوق الوطني – بهدف توسيع نطاق أطر التخطيط المكاني وإدراج الاعتبارات الدولية والتعاون الخارجي المدروس، لتحقيق أقصى قدر من فرص التنمية.**
- **ترتيب الأولويات المكانية للفترة الانتقالية وتعزيز الروابط المحلية لإعادة التشابكات المكانية اللاحقة.**
- **التصدي للتحديات البيئية –من خلال دمج استخدام الأراضي والسياسات البيئية وخلق بيئة مستدامة، مع التركيز على حماية البيئة الطبيعية والتنوع البيولوجي وتخفيف مخاطر تغير المناخ.**
- **الاستفادة من الفرص الاقتصادية – باستخدام سياسات التنمية المكانية لتنويع الاقتصاد والفرص المتاحة وخلق فرص مترابطة اقتصادياً تدعم تطوير الوظائف والنمو الاقتصادي.**
- **تحقيق الوصول العادل إلى الخدمات الأساسية – عن طريق معالجة الفوارق في تقديم الخدمات لجميع شرائح المجتمع وتوفير فرص متكافئة في التخديم.**

- **تعزيز المشاركة والتعاون في التنفيذ وفي دعم القدرات وتعظيم الإمكانات من خلال تقاسم المسؤولية والمساءلة ومن خلال تشجيع الاستثمار النشط على الصعيد الوطني.**

يستند الإطار الوطني إلى التخطيط الإقليمي والحضري كطريقة لصنع القرار في مرحلة الاستدامة وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية من خلال تطوير الرؤى والإستراتيجيات والخطط المكانية المناسبة. كما يعد التخطيط الإقليمي والحضري أداة قوية في المرحلة الانتقالية: من خلال إعادة تأهيل المدن والمناطق المتضررة وتحقيق العودة وتوليد النمو الاقتصادي الداخلي، والعمل والازدهار، مع تلبية احتياجات المجموعات الأكثر ضعفا أو المهمشة أو المحرومة في كلتا المرحلتين. كما يوجّه التخطيط المكاني المبادئ التنموية للمناطق الحضرية والإقليمية الرئيسية آخذاً بالاعتبار مبدأ التبعية الإدارية والعلاقات التخطيطية باستخدام مستويات التخطيط المكاني:

١. على الصعيد فوق الوطني وعبر الحدود: تكون فيه الإستراتيجيات قائمة على استعادة العلاقات مع الجوار المباشر، ومد جسور نحو الحلفاء والأصدقاء، وصولاً إلى الربط مع المشاريع الواعدة تنموياً في كل الاتجاهات. والتعامل بمسؤولية مع التحديات المرتبطة بالتغير المناخي والمخاطر البيئية والطاقات المتجددة وغيرها، وتمكين التنمية المتكاملة للمناطق الحضرية في المناطق العابرة للحدود، والتخفيف من المخاطر الطبيعية وتحسين الاستدامة وإدارة الموارد الطبيعية المشتركة.
٢. على الصعيد الوطني: يمكن للخطط الوطنية الاستفادة من الاقتصاد القائم والأقطاب الإقليمية التنموية والبنية التحتية الكبيرة من أجل دعم وهيكلة وموازنة نظم البلدات والمدن وترابطاتها الإقليمية عن طريق المحاور الحضرية والطبيعية المناسبة.
٣. على المستوى الإقليمي: يعزز هذا التخطيط للتنمية الاقتصادية والاقتصاديات الإقليمية ذات الحجم الكبير، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية والازدهار. كما يرتكز على دعم التجمعات الصغيرة وتعزيز الروابط بين المناطق الحضرية والريفية والتكيف مع آثار تغير المناخ، والحد من مخاطر الكوارث وكثافتها، واستخدام الطاقة، ومعالجة المسائل الاجتماعية والمكانية والفوارق، وتعزيز التماسك الإقليمي في التكامل والنمو.
٤. على المستوى الحضري (المدن والبلديات): لتحقيق إستراتيجيات التعافي والتنمية المستدامة، يجب وضع أولويات خطط الاستجابة والتنمية والقرارات الاستثمارية وسياسات التآزر بين المناطق الحضرية المنفصلة. ويمكن أن تسهم خطط إدارة استعمالات الأراضي في حماية البيئة الحساسة وتنظيم السوق العقاري. كما يمكن للتوسع الحضري وخطط التكثيف تقليل تكاليف النقل وتقديم الخدمات، وتحسين استخدام الأراضي ودعم وحماية وتنظيم المناطق المفتوحة، والتحديث الحضري وإعادة التهيئة المكانية في سبيل تحقيق الخطط السكنية والاقتصادية وتعزيز المجتمعات المحلية المتكاملة.
٥. على مستوى الأحياء: إن الاهتمام بالشوارع والمباني والمساحات الخضراء ومكان العمل يعدّ وسيلة للتنمية وتحسين النوعية العمرانية والاجتماعية والتماسك والإدماج وحماية الموارد المحلية. إضافة إلى دعم التخطيط التشاركي وإشراك المجتمعات المحلية فيها، الأمر الذي يمكن أن يسهم في تحسين التكامل المكاني والاتصال والأمن والمرونة المحلية، وتسهم الديمقراطية والمساءلة الاجتماعية في تحقيق ذلك.

القسم الأول

تشخيص الوضع الراهن

١- الموارد الطبيعية

لقد كانت سورية موطناً مصدّراً للمنتجات المادية والثقافية كما كانت ممراً لهذه المنتجات، وعلى أرضها نقاط تبادل رئيسة، وازدادت أهمية موقعها بنشاط أهلها في الزراعة والصناعة والتجارة وأوجه الحضارة المختلفة، ولعل شهرة سورية بتجارها الفينيقيين وحضارتهم السلمية، ثم بأباطرة روما المتحدرين منها كانت المنطلق، مثلما كان انطلاق التبشير المسيحي منها في القرون الميلادية الأولى، ثم بناء الدولة الإسلامية المترامية الأطراف التي تدار من دمشق، كله كان يعظّم أهمية موقع سورية على مدى العصور.

إن تراجع الأهمية الاقتصادية وتدهور الأوضاع الاجتماعية في بلد ما يمكن أن يؤدي إلى تراجع أهمية موقعه الجغرافي، مثلما يؤدي تغير طرق التجارة أو تراجعها أو تغير وسائط النقل إلى فقدان أهمية الموقع. فاكتشاف الدوران حول إفريقيا قلل من أهمية المناطق الواقعة على طرق الحرير عبر شبه الجزيرة العربية (رحلة الشتاء والصيف) وعبر وسط آسيا وشمالي سورية، واكتشاف أمريكا قلل من اعتماد أوروبا على الشرق وبضاعته وطرقه، وشق قناة السويس قلل من أهمية طريق رأس الرجاء الصالح، واكتشاف النفط والغاز وتعاظم دورهما في الاقتصاد العالمي وأهمية المناطق التي تضم احتياطيات كبيرة منهما أدى إلى تعظيم الموقع الجغرافي لدول المنبع والمرور.

من هنا يمكن القول أنَّ الموارد هي التي تضفي الأهمية على الموقع، سواء كانت هذه الموارد كامنة في الأرض أم عليها، أم كانت موارد بشرية خلّاقة لأنشطة متميزة. وإذا كان الحاضر يظهر الأهمية القصوى لمصادر الطاقة التقليدية باعتبارها محرك النشاط الاقتصادي، والتركيز على النفط باعتباره الأرخص والأسرع في الاستخدام، ومناطق مخزوناته واستخراجه الأساسية هي مناطق التنافس والنزاع فإن المستقبل بعد نضوب النفط والغاز يوحي بأن الطاقة الشمسية ستكون أهم موارد الطاقة الطبيعية الآمنة، والمياه أهم مورد بالنسبة للمناطق التي تفتقر إليها. وتأسيساً على ما سبق يمكن القول إنَّ أهمية الموقع بالنسبة للمنطقة العربية -وسورية منها- ستظل قائمة على المدى البعيد، وهذا ما يفسر الكثير من الأحداث المرتبطة بمحاولات إحكام السيطرة على المنطقة وإبقائها في حالة من عدم الاستقرار.

إن سورية بلد متنوع الموارد الطبيعية والبشرية مما يجعل تأثير ثقله الاقتصادي والسياسي والثقافي يفوق حدوده السياسية بحيث يكون مؤثراً في محيطه بدرجة أعلى من تأثره به.

١-١- التضاريس والمناخ

إن موقع أراضي الجمهورية العربية السورية في العروض الوسطى وعلى الضفة الشرقية للبحر المتوسط، يجعلها في نطاق المناخ المتوسطي المعتدل الدافئ الرطب شتاء والجاف صيفاً. مع تأثير واضح للتضاريس الجبلية في حجب المؤثرات البحرية عن المناطق الداخلية، ويعطيها مزايا خاصة في تنوع الزراعات وأنماط السياحة، وصلاحية مناطقها للعيش.

تعدّ بنية ومكونات الأرض ومعالم السطح أساس الموارد الطبيعية الأرضية، وقد تشكلت معظم الأرض السورية فوق الصفيحة العربية الممتدة من وسط البحر الأحمر غرباً حتى سلسلة جبال زاغروس شرقاً، ومن بحر العرب جنوباً حتى جبال طوروس شمالاً، بينما يقع الجزء الأصغر من سورية والواقع على الضفة الغربية من خط الانهدام، وينتمي إلى الصفيحة الأفريقية – المتوسطية، لكن بنيته مطابقة للجزء الشرقي من سورية، عدا مثلث صغير بين منطقة البسيط وناحية ربيعة في شمال شرقي مدينة اللاذقية تنتشر فيه صخور متحولة قديمة تدعى الصخور الخضراء.

أدت الحركات التكتونية المولدة للتضاريس، وعمليات الحت والنقل والإرساب إلى تشكيل تضاريس البلاد. فالجبال في الغالب تشكلها الحركات البنيوية مثل تصادم الصفائح القارية، وكلاهما موجود على الأرض السورية، فقد تشكلت سلسلة الجبال الساحلية، وتتمتها في جبل الزاوية، وسلسلة جبال حرمون (جبل الشيخ) وسنير (لبنان الشرقية) والسلسلة التدمرية والجبال الوسطى، أو تشكلها الاندفاعات والمخاريط البركانية، مثل جبل العرب وهضبة شين والكثير من القمم والتلال المنتشرة في طول البلاد وعرضها. ومع ذلك، **يمكن القول إنَّ الطبوغرافية السورية غير معقدة، إذ تسود السهول المتموجة معظم مساحة القطر. وقد أدى التنوع التضاريسي إلى تنوع في البيئات المناخية والحيوية، وإلى استقرار بشري متباين ومرتبط بهذه البيئات.**

يبدأ تشكل خصائص البيئة المناخية في أي بقعة على الأرض من السطوع الشمسي والكمون الضوئي والحراري الذي يجلبه هذا السطوع. ونظراً لموقع سورية الفلكي، وموضعها بالنسبة للبحر المتوسط، وتوضّع تضاريسها، فإن معدلات السطوع الشمسي فيها مرتفعة، وفاعلية الأشعة الشمسية مرتفعة، لكنها تتفاوت بين منطقة وأخرى، وفصل وآخر من فصول السنة، وغالباً ما يُعبر عن السطوع الشمسي بعدد أيامه، أو ساعاته، أو بالكمون الطاقي لأشعة الشمس، وما يمكن أن تقدمه أشعتها المرئية من طاقة ضوئية يمكن أن تولّد الكهرباء أو توفر ساعات التمثيل الضوئي للنباتات، وساعات الإنارة للاستخدامات البشرية، وما تقدمه أشعتها الحرارية لحياة الكائنات المختلفة، وفي استغلال هذه الطاقة الحرارية للتدفئة والتسخين. وفي هذا الإطار، **تتمتع الأراضي السورية بمزايا ممتازة لتوفر الطاقة الشمسية، التي تفيض عن حاجة المكان والسكان، وتشكل مورداً طبيعياً إستراتيجياً لتوليد الطاقة النظيفة والمستدامة.**

يؤدي تباين التسخين والتبريد الناتج عن تباين سطوع الشمس يومياً وفصلياً، إلى تباين توزع الضغوط الجوية عند سطح الأرض وفي طبقات الجو، مما ينتج عنه حركة الهواء والرياح المختلفة السرعات والاتجاهات والديمومة والطاقة الكامنة، في تفاعلها مع معالم سطح الأرض وخاصة وجود التضاريس العالية التي تلعب دور الحاجز لحركة الرياح العابرة، والمولّد للرياح المحلية، بين الجبال والسهول الواسعة، والفتحات الجبلية والأودية، التي تلعب دور الممرّ والمسرّع لحركة التيارات الهوائية، وتزيد من الكمون الطاقي للرياح، **مما يوفر مصدراً شبه دائم للطاقة المتجددة. وهذا ما نراه متوفراً في البيئة السورية، وبشكل ثاني أهم مصدر طبيعي مستدام للطاقة بعد الطاقة الشمسية.**

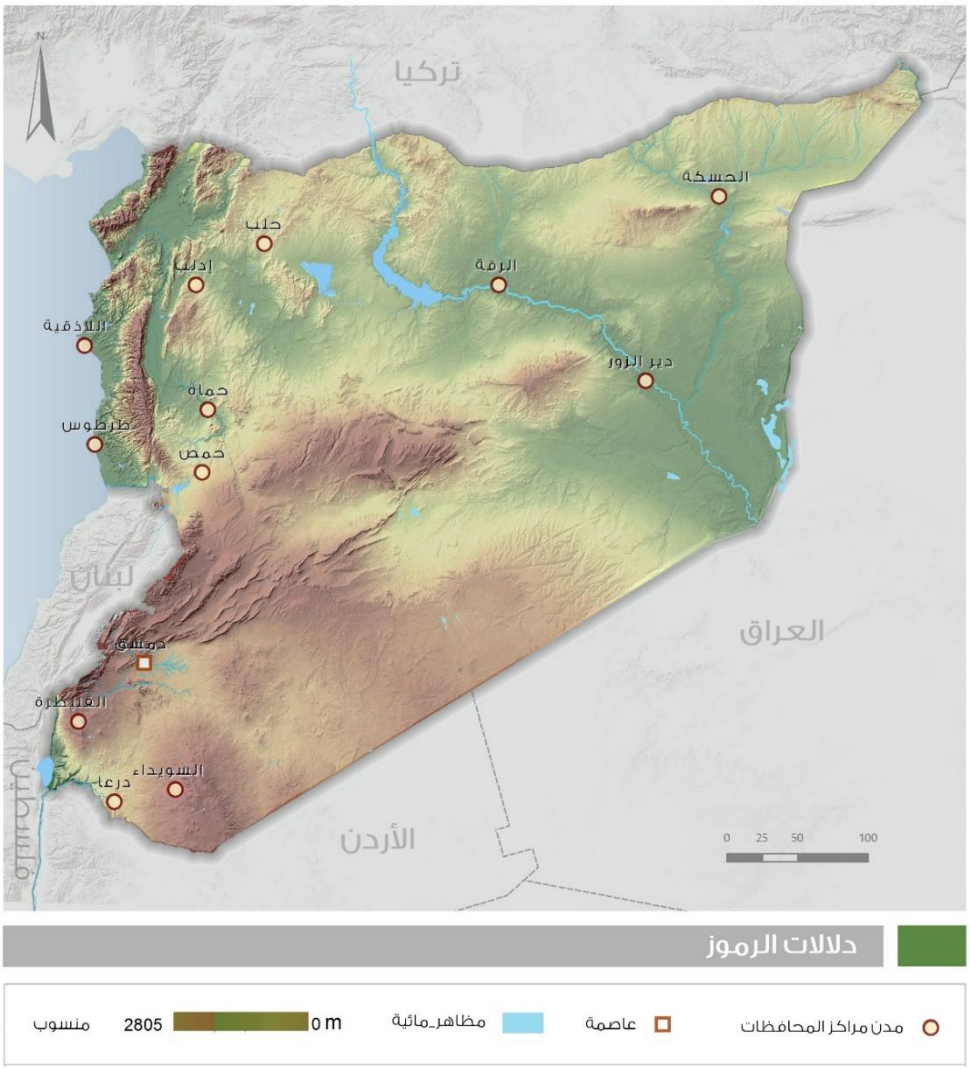

الخريطة 1 تضاريس الجمهورية العربية السورية

(هيئة التخطيط الإقليمي-الهيئة العامة للاستشعار عن بعد)

الثروات الباطنية

إن التدقيق في المكونات الصخرية وتعاقبها في المئة مليون سنة الأخيرة، وارتباط ذلك بتوالي غمر البحر وتراجعه عن الأراضي السورية يشير إلى تكوّن ثروات باطنية عديدة، تم اكتشاف بعضها، وما زال بعضها الآخر دفيناً، **ولعل أشكال الوقود الأحفوري أهم هذه الثروات (النفط والغاز والصخر الزيتي والإسفلت)، ثم الفوسفات والملح الصخري والرمال الكوارتزية والصخور المتحولة (المرخمة) وأحجار الزينة والزيوليت والفلدسبار، مما يشكل ثروة وطنية أقلها ديمومة هي مصادر الوقود الأحفوري.**

تراجعت احتياطيات سورية من النفط والغاز الطبيعي في العقدين الأخيرين، ويصعب إعطاء أرقام حول هذه الاحتياطات، لكن أعمال الاستكشاف والتنقيب ما زالت مستمرة في البر، وهناك آمال معقودة على احتياطات جيدة في المياه الإقليمية والاقتصادية في البحر المتوسط. من جهة أخرى تمتلك سورية احتياطات كبيرة من السجّيل الزيتي في أكثر من موقع باحتياطيات جيدة قابلة للاستثمار في كل من بادية حلب الجنوبية وقرب الحدود السورية الأردنية في محافظة درعا، ولم تصل خطط الاستثمار إلى مرحلة التنفيذ. أما الفوسفات فهو مكتشف ومستثمر في مواقع عدة من البادية السورية، وما زال استثمار الفوسفات مقتصراً على تصديره خاماً، وتحويل جزء منه إلى سماد عضوي، ويمكن اعتباره أهم الثروات في الوقت الراهن والمستقبل المنظور من حيث الكمية والقيمة الاقتصادية، وتنامي دوره في التنمية وتزايد الحاجة العالمية له. أما الرمال الكوارتزية، فتنتشر في مواقع مختلفة من البادية السورية، ولاسيَّما منطقة القريتين، وما زال الاستخدام مقتصراً على أعمال البناء، وبشكل ضيق في صناعة الزجاج، لكن الآفاق مفتوحة باتجاه استخدامات صناعية عالية القيمة المضافة (صناعة الألياف السيليكونية) والصناعات الإلكترونية.

ويعدّ الملح الصخري وأملاح السبخات من الموارد المنتشرة بشكل واسع في البادية وأطرافها، وقابلية استثمارها متاحة ومتنوعة، وما زال الاستثمار متواضعاً في ملح الطعام وصناعة المنظفات، والقليل من الصناعات الكيميائية الأخرى، وما زالت إمكانيات توسيع الاستخدامات والتطبيقات مفتوحاً.

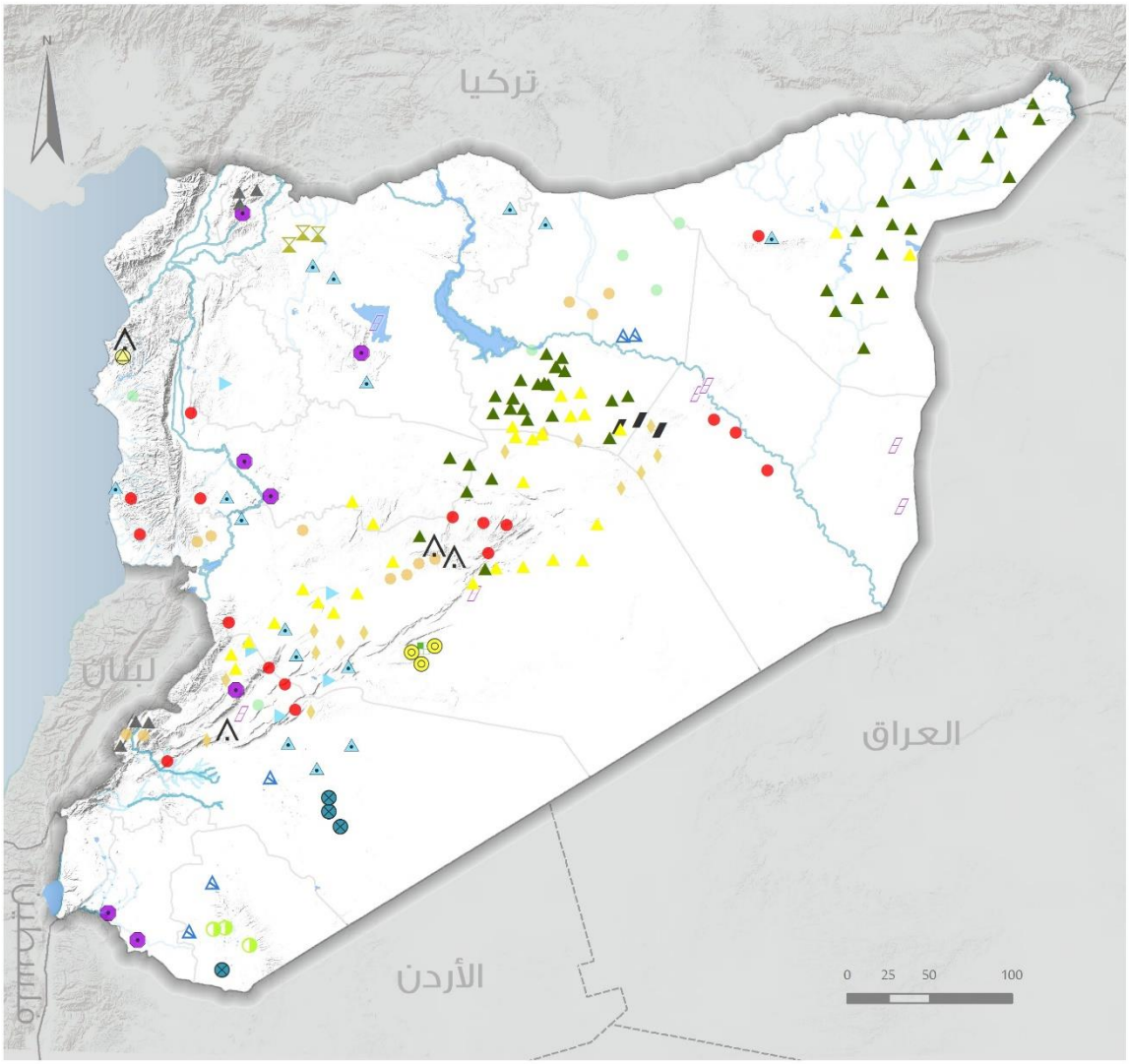

دلالات الرموز

- حقول_النفط
- حقول_الغاز
- سجيل زيتي
- احضارات مقلعية
- اسفلت
- بازلت
- بنتونايت
- تراكيت
- تريبولي
- جص
- حجر كلسي
- حديد
- خامات الاسمنت
- رخام
- رمل كوارتزي
- زيوليت
- ملح
- سكوريا
- سيانيت نيفيلي
- غضار
- فوسفات

الخريطة 2 الثروات الباطنية في الجمهورية العربية السورية
(هيئة التخطيط الإقليمي- وزارة النفط والثروة المعدنية)

١-٢- الموارد المائية

تعد الموارد المائية من أهم الموارد الطبيعية في سورية، وتتضح أهميتها من محدوديتها وتوزعها غير المتساوي على مستوى الأحواض، وارتباط عملية التنمية المستدامة بتوافرها؛ إذ تعد سورية من البلدان الفقيرة بالموارد المائية وتعاني عجزاً مائياً في جميع الأحواض باستثناء حوض الفرات وحلب وحوض الساحل، ويرتبط ذلك بموقعها، إذ تقع في المنطقة الجافة وشبه الجافة، ويؤثر ذلك على متوسط الهطل (٤٦,٦٣ مليار م٣)، وهذا ينعكس على نصيب الفرد من المياه ، لذا فإن زيادة معدل النمو السكاني والتطور الاقتصادي والاجتماعي يؤدي إلى زيادة الضغط على الموارد المائية. وتحل مشكلة المياه في سورية بالإدارة المتكاملة للموارد المائية بغية الاستثمار للموارد المتاحة في الأحواض مكانياً وزمانياً، وإدارتها بشكل علمي وعقلاني، ووضع إستراتيجية مائية مستقبلية لتطوير وإدارة الموارد المائية وفقاً للاحتياجات المائية القطاعية، وتشمل جانباً تقانياً يتمثل بإنشاء السدود والسدّات والمشاريع المائية وإدارة الطلب عل المياه. ويتم وضع الإستراتيجية المائية المستقبلية بناءً على الموازنة المائية المستقبلية باحتمالات متعددة.

١-٢-١- الأحواض الهيدرولوجية (المائية) في سورية

تقسم سورية إلى سبعة أحواض هيدرولوجية، هي: حوض بردى والأعوج، وحوض اليرموك، وحوض العاصي، وحوض الساحل، وحوض الفرات وحلب، وحوض دجلة والخابور، وحوض البادية. وقد أخذت الحدود الهيدرولوجية للأحواض الصبابة أساساً في التقسيم، لكن بعضها يجمع عدداً من الأحواض الفرعية، وبعضها يجزئ الحوض الهيدرولوجي الواحد لاعتبارات إدارية (حوض الفرات، حوض دجلة والخابور).

ويتم تقييم الموارد المائية في سورية على مستوى الأحواض، وهذا يعني تحديد حجم الموارد المائية السطحية والجوفية. ويُقصد بالموارد المائية السطحية: **الأنهار الداخلية** التي تنبع وتصب داخل سورية، **والأنهار المشتركة** بين سورية والبلدان المجاورة. ومجرد ذكر مصطلح أنهار مشتركة يعطي القانون الدولي حقوق للدولة في الاستفادة من مياه هذه الأنهار، ومن ثَمَّ يتم تقسيم المياه وفقاً لمجموعة من العوامل المتعارف عليها دولياً ومن ضمنها طول النهر في كل دولة (KM)، والاحتياجات المائية لكل دول الحوض من المنبع إلى المصب،

الأحواض الداخلية: حوض بردى الأعوج، حوض البادية، حوض الساحل الذي يستثنى منه حوض النهر الكبير الجنوبي.

الأحواض الهيدرولوجية المشتركة بين سورية والدول المجاورة: يطلق عليها المياه الدولية المشتركة سواء أكانت أحواضاً أم أنهاراً، وهي كالآتي: حوض الفرات وحلب، حوض دجلة والخابور، حوض اليرموك، حوض العاصي، حوض نهر الكبير الجنوبي.

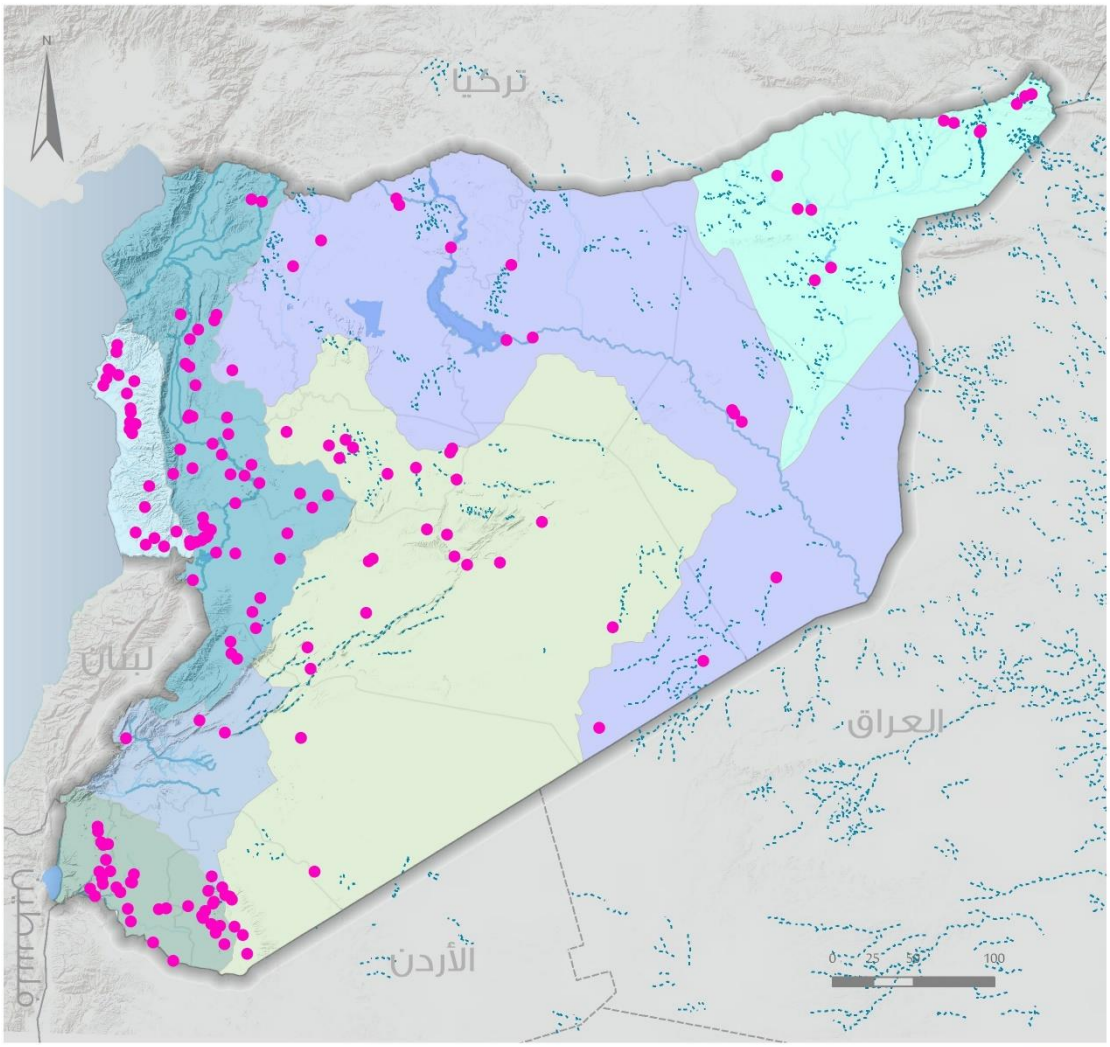

دلالات الرموز

الأحواض المائية

- حوض البادية
- حوض الساحل
- حوض العاصي
- حوض الفرات
- حوض اليرموك
- حوض بردى والأعوج
- حوض دجلة والخابور

- الأنهار الرئيسية
- مسيلات مائية
- بحيرات
- سدود

الخريطة 3 الخريطة المركبة للمياه

(هيئة التخطيط الإقليمي- وزارة الموارد المائية)

١-٢-٢- تقييم الموارد المائية السطحية والجوفية على مستوى الأحواض في سورية

تشمل الموارد المائية في سورية الموارد المائية التقليدية، والموارد المائية غير التقليدية:

الموارد المائية التقليدية (الموارد المائية السطحية والجوفية):

تقسم الموارد المائية السطحية إلى ما يأتي:

- الموارد المائية السطحية الداخلية (الأنهار والسدود).
- الموارد المائية الخارجية (الأنهار المشتركة مع الدول المجاورة).
- الموارد المائية الجوفية (الينابيع والآبار).

الجدول 1 متوسط حجم الموارد المائية في سورية من (٢٠٠٩ – ٢٠١٠) حتى (٢٠١٢-٢٠١٣)

متوسط حجم المياه السطحية(م.م٣)	متوسط حجم المياه الجوفية(م.م٣)	حجم الوارد المائي من حوض الفرات (م.م٣)	حجم الوارد المائي من حوض دجلة (م.م٣)	المجموع (مليار.م٣)
4203	5443	7727	1250	17.5

(وزارة الموارد المائية ٢٠٢١)

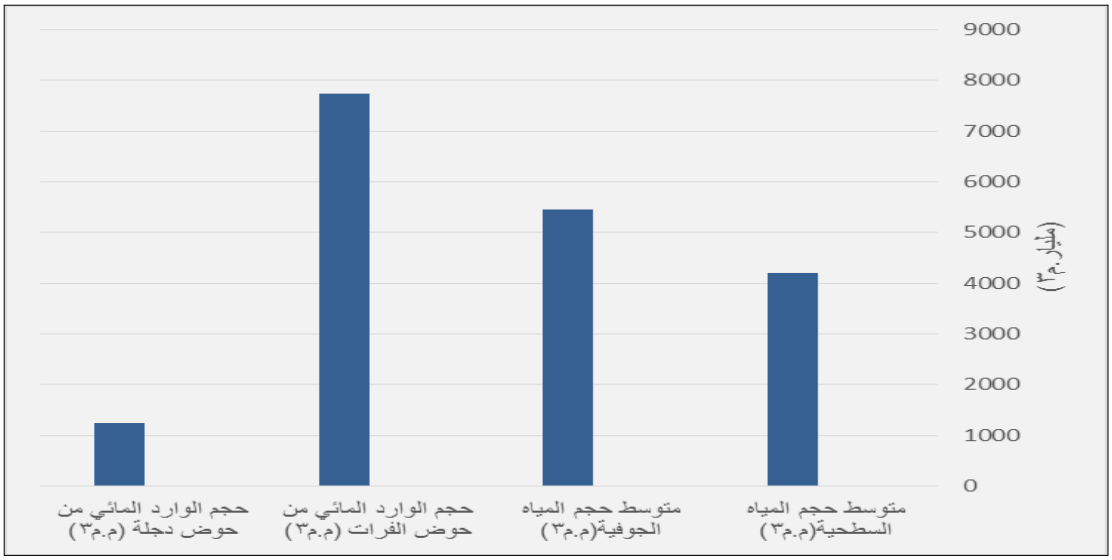

الشكل 1متوسط حجم الموارد المائية في سورية

من (٢٠٠٩ – ٢٠١٠) حتى (٢٠١٢-٢٠١٣)

(وزارة الموارد المائية ٢٠٢١)

تم حساب متوسط حجم الموارد المائية السطحية والجوفية على مستوى الأحواض بالاعتماد على القياسات الهيدرومترية في المحطات الهيدرولوجية المقامة على المجاري المائية السطحية، وعلى الينابيع والآبار. وقيس فيها متوسط التدفق وفق المعادلة (Q: M^3/s) ثم حُسب حجم الجريان **بالمعادلة: ($W=Q.t\ M^3$)**.

الموارد المائية غير التقليدية:

تشمل الموارد المائية غير التقليدية رواجع الصرف الصحي والصناعي والزراعي. لكن خلال الحرب على سورية توقفت جميع محطات المعالجة، لذا لا تحسب في الموازنة المائية، وهذا يزيد الضغط على الموارد المائية التقليدية. وقد تم الاعتماد على فترتين قبل الحرب على سورية وخلال الحرب لتقييم الموارد المائية بدقة، ويتم التخطيط لإدارتها مستقبلاً وفقاً لتحديد أولوية القطاعات المائية.

الجدول 2 متوسط حجم الموارد المائية (مليون م٣) في الأحواض الهيدرولوجية
من (١٩٩٢ –١٩٩٣) حتى (٢٠٠٨-٢٠٠٩)

اسم الحوض	المساحة(km^2)	معدل الهطل(mm)	متوسط المياه السطحية والجوفية	رواجع الصرف الصحي والزراعي والصناعي
بردى والأعوج	8630	275	766	488
اليرموك	6724	315	359	84
العاصي	18362	415	1756	572
الساحل	5049	1141	1641	99
الفرات وحلب	51238	217	6956	1235
دجلة والخابور	21129	279	1852	552
البادية	70786	140	287	30
المجموع	**181918**	-	**13617**	**3060**

(وزارة الموارد المائية ٢٠٢١)

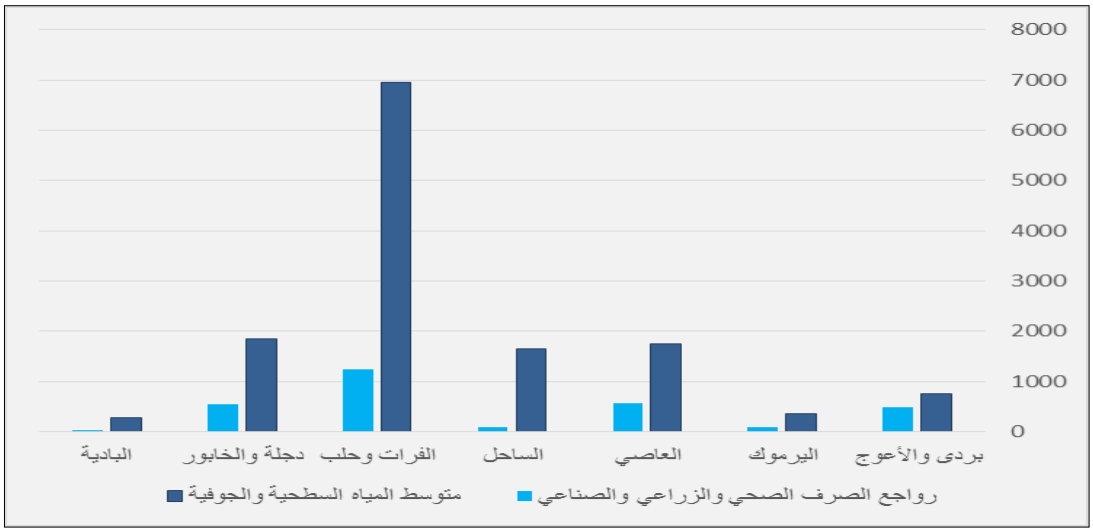

الشكل 2 متوسط حجم الموارد المائية (مليون م٣) في الأحواض الهيدرولوجية
من (١٩٩٢ –1993) حتى (2008-٢٠٠٩) - (وزارة الموارد المائية ٢٠٢١)

١-٢-٣- مجالات استخدام المياه القطاعية:

تشمل مجالات استخدام المياه: (قطاع مياه الشرب والاستخدامات الأخرى، وقطاع الزراعة، وقطاع الصناعة، والتبخر الذي يعد جزءاً من الفاقد المائي)، ويطلق عليها (الموارد المائية المستخدمة). وسوف يُعتمد على فترتين زمنيتين قبل الحرب وخلالها وفقاً للبيانات المتاحة.

الجدول 3 مجالات استخدام المياه القطاعية (مليون م٣) على مستوى الأحواض المائية من (١٩٩٢-١٩٩٣) حتى (2008-٢٠٠٩)

مجالات استخدام المياه	حوض البادية	حوض اليرموك	حوض بردى والأعوج	حوض الساحل	حوض العاصي	حوض الفرات وحلب	حوض دجلة والخابور	متوسط حجم الموارد المائية
قطاع مياه الشرب	٤٣	٨٠	٣٢٢	١٢٥	٢٤٥	٤٠٠	٩٦	١٣١١
%	١٣	17.1	25.4	18.7	9.7	5.1	2.1	7.4
قطاع الزراعة	٢٦٥	329	888	٤٦٧	١٩٤٢	٥٦٨٨	٤٣٧٢	١٣٩٥١
%	80 .3	70.6	69.9	70	70.6	72.9	94.8	78.9
قطاع الصناعة	١٦	٢٦	-	56	٢٠٤	٩٢	٢٧	٤٧٧
%	4.9	5.6	٥٦	8.4	8.1	1.2	0.6	2.7
التبخر	٦	٣١	4.4	19	139	١٦٦٢	118	١٩٣٩
%	1.8	6.7	0.3	2.9	5.5	20.8	2.5	11
الاستخدام الكلي	**330**	**٤٦٦**	**١٢٧٠**	**٦٦٧**	**٢٥٣٠**	**٢٥٣٠**	**٤٦١٣**	**17.678**

(وزارة الموارد المائية ٢٠٢١)

الجدول 4 مجالات استخدام المياه القطاعية (مليون م٣) على مستوى الأحواض المائية من (٢٠٠٠-٢٠١٠) ولغاية (٢٠١٢-٢٠١٣)

القطاعات المائية	حوض البادية	حوض اليرموك	حوض بردى والأعوج	حوض الساحل	حوض العاصي	حوض الفرات وحلب	حوض دجلة والخابور	متوسط حجم الموارد المائية
قطاع الشرب	٤٧	131.3	382.8	192.3	326.3	٥٢٦	137.3	1743
%	25.6	30.3	33.1	28.3	11.8	5.8	2.5	8.8
قطاع الزراعة	121.2	294.4	727.4	419.7	2053.3	6714.3	5270.1	١٥٥٥٥
%	65.9	57.6	727.4	61.7	74.6	74.1	96.3	78.8
قطاع الصناعة	7.0	32	61.7	45	235	53	16.5	536
%	٣,٨	7.4	47.5	6.6	8.5	1.8	0.3	2.7
التبخر	8.6	20.5	4.1	22.8	139.5	166	48.5	١٨٩٩
%	4.1	4.7	0.0	3.4	5.1	١8.3	0.9	9.7
الاستخدام الكلي	**183.8**	**433.2**	**1158**	**3.4**	**2754.1**	**9053.3**	**5472.4**	**19.733**

(وزارة الموارد المائية ٢٠٢١)

لا شك أن كل القطاعات تسعى إلى زيادة حصتها الكمية من المياه، وهذا يتطلب زيادة كمية المياه السطحية والجوفية المتاحة، بزيادة عمليات التخزين السطحي والجوفي، ومحاولة زيادة أو تثبيت حصص سورية من مياه الأنهار الدولية (دجلة والفرات)، وكذلك عن طريق تقليل كميات التبخر بأساليب تقنية مختلفة. غير أن زيادة الحصص من المياه يرافقه زيادة في النسب لكل قطاع، بل يمكن أن ترتفع النسبة المخصصة لمياه الشرب لتواكب الزيادات السكانية، وارتفاع مستوى المعيشة، وترتفع النسبة المخصصة للصناعة بسبب زيادة عدد المنشآت وتنويع وتوزيع الصناعة والمناطق الصناعية.

ومن أجل الحصول على مصادر مائية كافية لبعض القطاعات الجغرافية (الأقاليم والمناطق الإقليمية) لا بد من التفكير بمصادر غير تقليدية للمياه مثل معالجة وتدوير مياه الصرف الصحي والصرف الزراعي، والمياه الصناعية، وأخيراً تحلية مياه البحر.

١-٢-٤- الموازنة المائية الحالية في سورية

وفق وزارة الموارد المائية يعتبر عام (٢٠١٢-٢٠١٣) آخر عام تمت فيه قياسات منتظمة، لأن القياسات الهيدرومترية بعد ذلك غير دقيقة لخروج الكثير من الأحواض عن السيطرة. ومتوسط الموازنة خلال الفترة المدروسة أساس للسنوات حتى نهاية العام الهيدرولوجي (٢٠٢٠ -٢٠٢١) وسوف يتم حساب الموازنة المائية المستقبلية بناءً على ذلك.

حُسبت الموازنة المائية من بداية العام الهيدرولوجي الذي يبدأ في الشهر العاشر(1X)، وينتهي في نهاية الشهر التاسع (٣٠IX). وحُددت بداية العام الهيدرولوجي وفقاً لبداية الهطل في سورية، وقد أعتُمِد على دورة مناخية كاملة تتضمن(٣٠عاماً).

اعتمد حساب الموازنة المائية على متوسطات الموارد المائية السنوية المتاحة خلال الفترة الزمنية من (٢٠٠٩–٢٠١٠) حتى (٢٠١٢-٢٠١٣) في كل حوض هيدرولوجي، واقتصرت على الموارد المائية التقليدية السطحية والجوفية، دون أخذ مخرجات محطات معالجة الصرف الصحي والزراعي والصناعي بالاعتبار لخروجها من الخدمة في سنوات الحرب.

الجدول 5 الموازنة المائية السنوية في الأحواض الهيدرولوجية في سورية
من (٢٠٠٩– ٢٠١٠) حتى (٢٠١٢-٢٠١٣)

الأحواض الهيدرولوجية	حوض البادية	حوض اليرموك	حوض بردى والأعوج	حوض الساحل	حوض العاصي	حوض الفرات وحلب	حوض دجلة والخابور	المجموع (مليار م٣)
الموارد المائية المتاحة	163	390	1036	1738	2391	9401	2404	17.5
الموارد المائية المستخدمة	184	433	1158	680	2754	9053	5472	19.7
الموازنة المائية	-21	-43	-122	1058	-363	348	-3068	-2.2

(وزارة الموارد المائية ٢٠٢١)

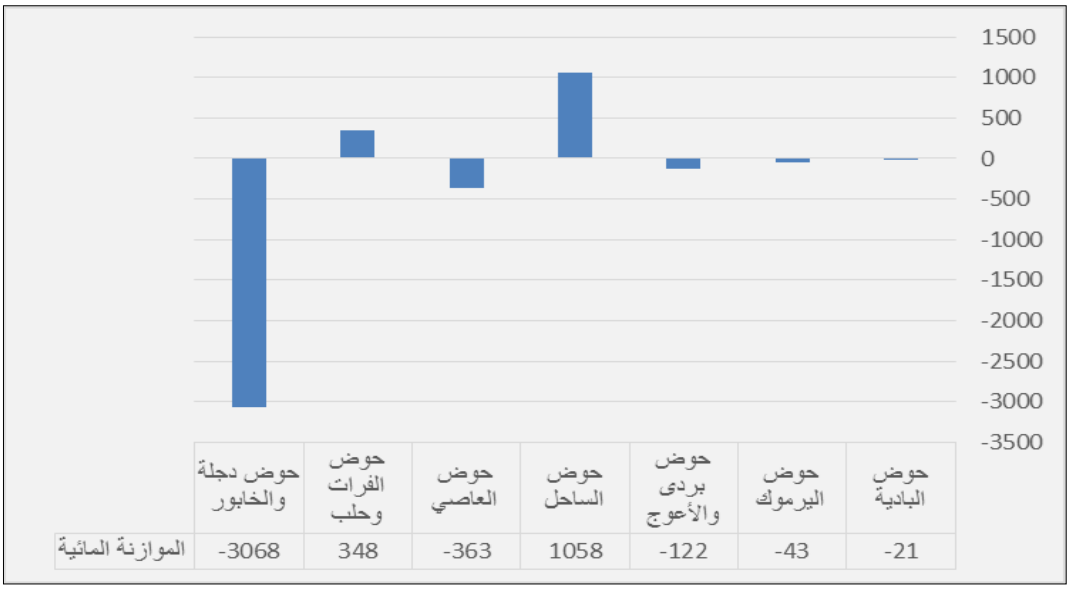

الشكل 3 الموازنة المائية السنوية في الأحواض الهيدرولوجية في سورية
من (٢٠٠٩– ٢٠١٠) حتى (٢٠١٢-٢٠١٣)
(وزارة الموارد المائية ٢٠٢١)

تشير الأرقام في الجدول السابق إلى موازنة سالبة في معظم الأحواض، عدا حوضي الفرات والساحل، كما يشير الجدول إلى استنزاف للأحواض الجوفية من خلال الاستخدام الجائر للمياه الجوفية، إذ نرى سحب ٣٢ مل^{٣} من أحواض البادية (بلا رصيد)، ويبلغ هذا السحب أشده في حوض دجلة والخابور، بكمية يصل قدرها إلى أكثر من ثلاثة مليارات متر مكعب (وزارة الموارد المائية).

تحديد متوسط حجم العجز المائي:

حدد متوسط حجم العجز المائي خلال الفترة المدروسة على مستوى سورية، وقد بلغ (-2.2 مليار م^{٣}) ويبين الجدول(٥)، والشكل(٣) الأحواض التي تعاني عجزاً مائياً، والأحواض ذات الفائض المائي، إذ تركز أعلى متوسط للعجز في حوض دجلة والخابور، وبلغ (3068 – م.م^{٣}) يليه حوض العاصي بمتوسط (363- م.م^{٣}) ثم حوض بردى والأعوج بمتوسط (١٢٢-م.م٣)، وفي حوض اليرموك (43- م.م^{٣})، وفي حوض البادية (21- م.م^{٣})، وهذا يتفق مع الموازنة المائية من عام (١٩٩٢– 1993) حتى (2008-2009)، بلغ العجز المائي (1.103 مليار م^{٣}).

أسباب العجز المائي:

- محدودية الموارد المتاحة؛ إذ تقع سورية في المنطقة الجافة وشبه الجافة.
- الزيادة السكانية يرافقها زيادة الطلب على المياه.
- طرق الري التقليدية. وتسد احتياجات الزراعة من المياه الجوفية، وهذا أدى إلى هبوط مناسيبها.
- الهدر في شبكات مياه الشرب والري.

- ضعف ترشيد استخدام المياه.
- تحديد أولوية القطاعات المائية.
- وجود بعض المنابع في دول الجوار.
- ضعف إدارة الموارد المائية.
- قلة عدد محطات معالجة الصرف الصحي والزراعي والصناعي.

إن سد العجز المائي وتأمين الاحتياجات المائية المستقبلية والتخطيط لتحقيق التنمية المستدامة يتطلب التخفيف من الضغط على الموارد المائية التقليدية من خلال الاعتماد على الموارد المائية غير التقليدية أسوة بالدول المتطورة.

١-٢-٥- شبكات مياه الشرب ومحطات تنقية المياه في سورية:

يعد قطاع مياه الشرب من أولوية القطاعات المائية، ويحسب باحتمال (95%) = P، وهذا يعني توفر مياه الشرب من (95-100%) = P، وتكون المياه نقية وصالحة للاستخدام، وتتصف بالمواصفات العالمية، وتحلل عينات المياه يومياً صباحاً للتأكد من صلاحيتها، ثم تضخ إلى الشبكات. مع العلم يتم تعقيم المياه بإضافة المُركبات المناسبة، وتكون على الشبكة المائية للقضاء على الجراثيم.

تُزوّد شبكات مياه الشرب على مستوى القرى وهي ذات درجة تنظيم جيدة، ولكن المهم أن تصل المياه إلى المنازل يومياً.

تعد الينابيع ومياه الآبار والأنهار وبعض السدود مصدراً لمياه الشرب، ومحطات التنقية موجودة في بعض المحافظات، والأخرى يتم ضخ المياه إليها مباشرة من الخزانات.

يوضح الجدول التالي أن وضع مياه الشرب غير مناسب من حيث آلية ضخ المياه وتدني نصيب الفرد من مياه الشرب، الذي أصبح مؤشراً من مؤشرات التطور. ويعاني الريف سوءَ ضخ مياه الشرب، ويضطر السكان إلى شراء المياه. وأمام هذا الواقع المائي السيّء يجب إعادة النظر في كفاءة آلية التزويد بالمياه، وتأمينها لكل التجمعات السكانية بشكل منتظم، وتكون صالحة للاستخدام.

بلغ متوسط نصيب الفرد من مياه الشرب والاستخدامات الأخرى (٧٩,٢) م٣/السنة وهذا يعادل(٧٩٢٢٧,٣) لتر/السنة، ومن ثَمَّ (٢٢٢,٥) لتر باليوم.

الجدول 6 محطات تنقية المياه في سورية.

المحافظة	اسم المحطة	العدد	مصدر المياه	استطاعة المحطة (m^3/h)	الحالة الفنية
اللاذقية	الحفة-بكراما وبللوران	3	سد الحفة-نبع السن ونهر بكراما وسد بللوران	590	جيدة/تعمل
حمص	عين السمك	1	نهر العاصي ونبع تنورين	600	جيدة/تعمل
حماه		7	نهر العاصي	101	خارج السيطرة
الرقة		70	نهر الفرات	14286	محطات خارج السيطرة (10) المحطات الأخرى بحاجة إلى صيانة
دير الزور		62	نهر الفرات	160	خارج السيطرة (40)
السويداء		٦	على السدود	1780	تحتاج إلى صيانة
إدلب	لا يوجد	محطات تنقية			
طرطوس	لا يوجد	محطات تنقية			
درعا	لا يوجد	محطات تنقية			
القنيطرة	لا يوجد	محطات تنقية			
دمشق	لا يوجد	محطات تنقية			
الحسكة		9	الآبار والسدود		تحتاج إلى صيانة ويتم قطع مياه الشرب عن المحافظة لفترات زمنية طويلة نتيجة الاحتلال التركي

(وزارة الموارد المائية ٢٠٢١)

١-٢-٦- تلوث المياه

يعرف التلوث المائي بأنه تغير في الخصائص الفيزيائية والتركيب الكيمائي والبيولوجي مما يؤدي إلى تدهور نوعية المياه وعدم صلاحيتها للاستخدام.

مصادر تلوث المياه:

أ.**مصادر طبيعية:** يعد هطل الأمطار الغزيرة وذوبان الثلوج والطمي والسيل مصدراً للتلوث، ويتغير لون الأنهار والمسطحات المائية وتصبح عكرة، وقد تتلوث المياه ببعض الكائنات الحية النباتية والحيوانية، وهذا التلوث يؤثر في عدم صلاحية المياه للاستخدام.

ب.**مصادر بشرية:** تعد الأنشطة البشرية مسببة للتلوث، وذلك بإلقاء الملوثات والفضلات في المياه:

- **مخلفات الصرف الصحي:** وتشمل المخلفات المنزلية ومخلفات المؤسسات والمستشفيات، وتحوي الفيروسات والبكتريا، وتقدر نسبة المواد العضوية (٥٨%) والباقي مواد معدنية وغير عضوية.
- **مخلفات الصناعة:** تختلف الملوثات وفقاً لنوع الصناعة وطاقتها الإنتاجية ومدى استخدام التكنولوجيا الحديثة.
- **مخلفات الصرف الزراعي:** تشمل الأسمدة والمبيدات الحشرية.

تعاني بعض المصادر المائية التلوثَ بأشكاله الفيزيائية والكيميائية والبيولوجية وتتنوع مصادر التلوث ودرجاته، حيث تعدّ مصبّات الصرف الصحي والصناعي أهم وأكبر مصادر التلوث بسبب انتشار هذه المصبات في كل مناطق الاستقرار البشري، وعدم استكمال تشغيل المشاريع القليلة القائمة، وصرف الجزء الأكبر نحو الأودية والشواطئ البحرية والبحيرات.

لذا يجب إنشاء محطات لمعالجة مياه الصرف الصحي والصناعي والزراعي على مستوى الأقاليم، وهذا يؤدي إلى تقليل التلوث، والاستفادة من رواجع الصرف الصحي والصناعي والزراعي (الموارد المائية غير التقليدية) والتي يتم استثمارها بشكل علمي وعقلاني في الدول المتطورة.

١-٢-٧- حصاد المياه

حصاد المياه: هو عملية تجميع المياه وتخزينها واستثمارها بشكل علمي وعقلاني، ويشمل (السدود، والسدات، والحفر)، وتعد تقانة حصاد مياه الأمطار ذات أهمية كبيرة على مستوى الأحواض في الدول التي تعاني عجز اً مائياً.

السدود: هي منشآت وحواجز مائية تبنى في عرض الوادي النهري باتجاه النهر، لتجميع وتخزين المياه بهدف استخداماتها المتعددة. وتُنشأ السدود باحتمال (25%) = P. وتتضح أهمية السدود في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية من تأمين المياه.

يوجد سدود وحيدة الهدف مثل سد خان شيخون هدفه سقاية المواشي، وسد تدمر لدرء الفيضان، وسد رابية الشيخ هدفه درء الفيضان. وسدود أخرى متعددة الأهداف مثلاً سد الفرات متعدد الأهداف (ري، وتأمين مياه الشرب، وتوليد الطاقة الكهربائية)، وسدود توليد الطاقة الكهربائية (البعث، وتشرين). وتعد سورية من الدول التي أولت اهتماما كبيراً لتشييد السدود، وبلغ عدد السدود فيها (١٦٤) سداً موزعة على مستوى الأحواض الهيدرولوجية وفقاً للجدول الآتي:

الجدول 7 السدود في سورية

الحوض	عدد السدود	حجم التخزين (م.م٣)
بردى والأعوج	6	7.9
اليرموك	41	206.2
العاصي	42	947.8
الساحل	20	554.7
الفرات وحلب	6	16090.4
دجلة والخابور	12	1045.19
البادية	37	70
المجموع	164	18922.2

(وزارة الموارد المائية ٢٠٢١)

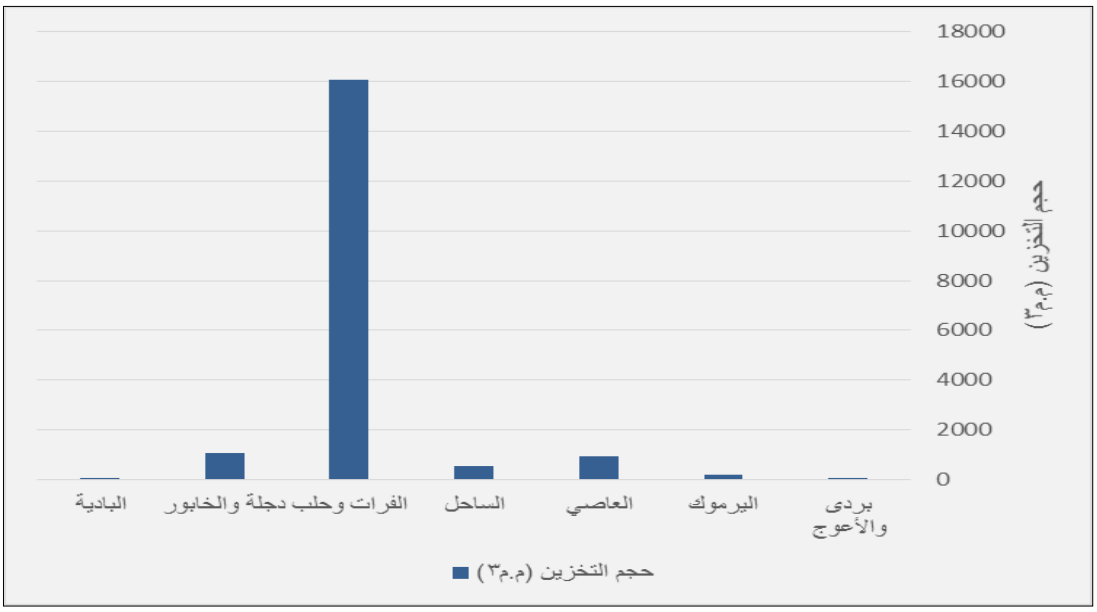

الشكل 4 حجم تخزين السدود

(وزارة الموارد المائية ٢٠٢١)

يعد سد شهبا في محافظة السويداء خارج الخدمة، وكذلك سد زيزون في حوض العاصي. إضافة إلى تلوث مياه السدود بمخلفات الصرف الصحي.

السدَّات: يتم إنشاء السدَّات الترابية في حوض البادية، ويرتبط ذلك بقلة الهطل في الحوض، ويتُنشأ في المناطق السهلية وبلغ عددها (٤٠) سدة وهي موزعة على مستوى الحوض.

يستفاد منها في تأمين المادة العلفية، وتساعد على زيادة معدل الرطوبة، وتوفير المراعي، وسقاية المواشي. ويعد حوض البادية مصدراً للثروة الحيوانية في سورية.

الحفر: بلغ عددها (133) حفرة يبلغ حجمها التخزيني (15.9 م.م^{3}) وهي موزعة وفقاً لاحتياجات الأغنام.

١-٣- الزراعة

يُعدّ القطاع الزراعي من أهم قطاعات الاقتصاد الوطني، لأنه القطاع الوحيد الآن (ولاسيَّما ظروف الأزمة) الذي يمتاز بمزيَّة القيمة المضافة لاعتماده على استثمار الموارد الأرضية والمائية والبشرية في تحقيق الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني وتوفير حاجة السكان من الغذاء وحاجة الصناعة من المواد الأولية للصناعات التحويلية والصناعات الغذائية وحاجة التجارة الخارجية لتصدير المنتجات الزراعية، وهو مصدر الدخل الرئيس لسكان الريف ومشغل رئيس للقوة العاملة في الريف إضافة إلى قوى عاملة غير زراعية، في الريف وخارجه، ضمن سلسلة الحلقات التسويقية والتصنيعية المختلفة والمتنوعة. كما يقوم بدور مهمّ في تنوع وتوزع النشاطات السكانية ضمن الريف وبين الريف والمدينة. يُعدّ القطاع الزراعي المستهلك الرئيس للموارد المائية، كما أنه يستهلك نسبة مهمة من الطاقة بأشكالها المختلفة والمتنوعة سواء لمراحل الإنتاج ومراحل ما بعد الحصاد كالنقل والتخزين والتبريد والتصنيع.

يسهم القطاع الزراعي بشكل مباشر وغير مباشر في توفير أحد عناصر تحقيق الجذب السياحي وتوفير البيئة الملائمة للسياحة سواء بغاباته المنتشرة في المنطقة الساحلية والمناطق السياحية وفي البادية السورية، كما أن هناك ارتباط كبير بين القطاع الزراعي بنشاطاته المختلفة وبين الخدمات والبنى التحتية؛ إذ ترتفع نسبتها بارتفاع وزيادة النشاط الزراعي في أماكن وجوده.

تبلغ مساحة أراضي الجمهورية العربية السورية نحو /١٨,٥/ مليون هكتار، وتتوزع في فترة ما قبل الأزمة إلى ٣٣% أراضي قابلة للزراعة، وإلى ٢٠% أراضي غير قابلة للزراعة، وتضم الأبنية والمرافق، وإلى ٣% أراضي غابات ومناطق حراجية، وإلى ٤٤% أراضي مروج ومراعٍ تُعَدُّ والتي تعتبر المراعي الطبيعية لتربية الثروة الحيوانية من المواشي والبالغة نحو/٢١,٥/مليون رأس، ويستخدم القطاع الزراعي نحو ٨٠% من الموارد المائية المتاحة.

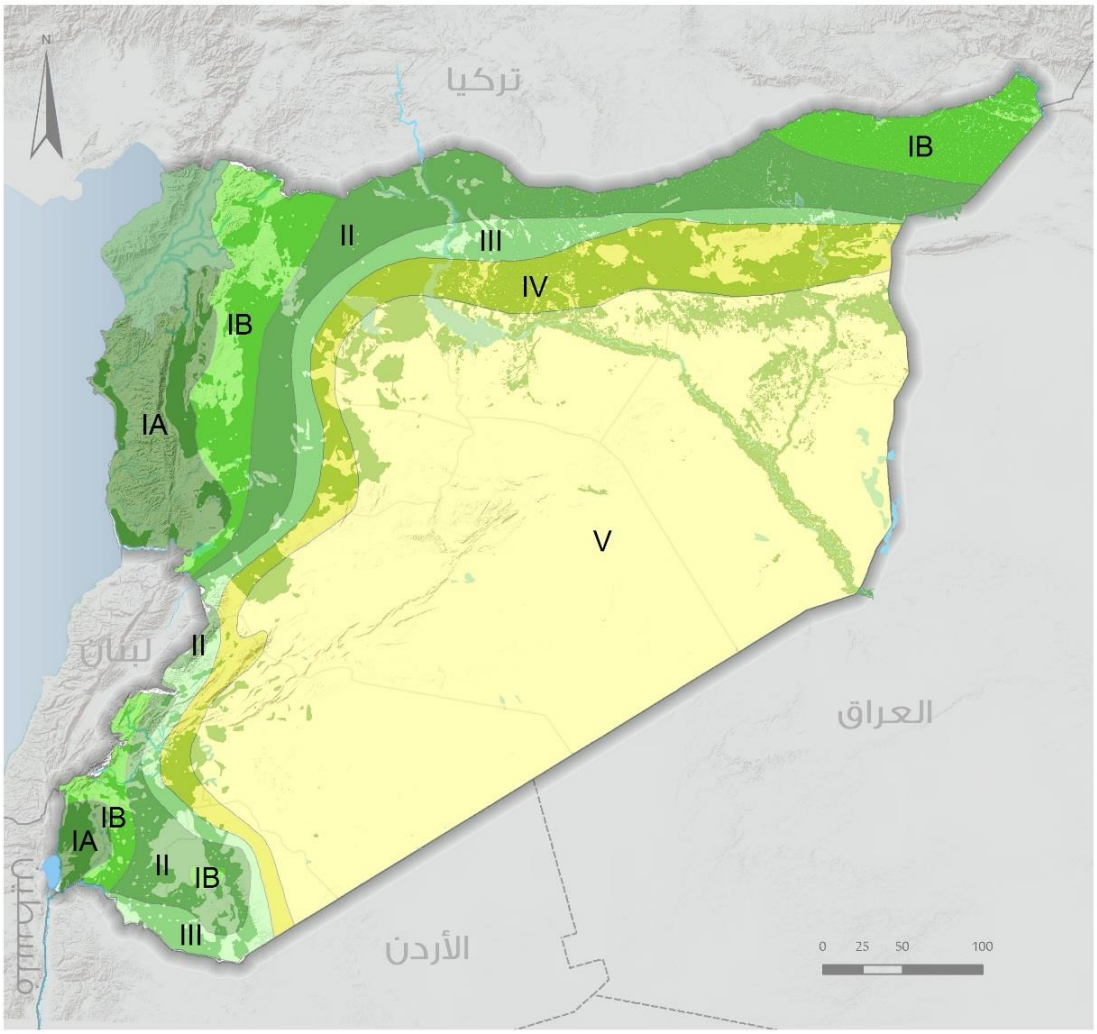

دلالات الرموز

الأراضي الزراعية

مناطق الاستقرار

IA منطقة الاستقرار الأولى III منطقة الاستقرار الرابعة

IB منطقة الاستقرار الثانية IV منطقة الاستقرار الخامسة

II منطقة الاستقرار الثالثة V منطقة الاستقرار السادسة

الخريطة 4 توزع الأراضي الزراعية ضمن مناطق الاستقرار
(هيئة التخطيط الإقليمي-وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي)

١-٣-١- الموارد الطبيعية للزراعة

التربة:

هي المورد الطبيعي الممتد الذي تتم فيه العمليات الحيوية التي تدعم حياة الإنسان والحيوان والنبات، وهي مورد متجدد لأن التربة تتم فيها عمليات تحلل المواد النباتية والحيوانية، ومن ثَمَّ وبالتالي تؤمن العناصر الضرورية لنمو النباتات. تعد التربة المورد الزراعي الرئيس لأنها وسط الإنتاج الوحيد الذي يمكن تجديده باستخدام عمليات الصيانة الضرورية. ولذلك فإن معرفة الخصائص الفيزيائية والكيميائية للتربة ثم محتواها من المواد العضوية بوابة لا بد من معرفتها لتحديد الأنواع النباتية التي تجود في المناطق الجغرافية المختلفة، كما تعدّ أساساً لتحديد المقدرة الإنتاجية للتربة بمستوى كاف من التفصيل. وتحدد الصفات الفيزيائية والكيميائية للتربة مخاطر تدهورها وانجرافها المائي والريحي، والذي قد يؤدي إلى فقدان خصوبة التربة، وقد يصل إلى فقدها بالكامل وانجرافها من مكانها وترسيبها في أماكن أخرى.

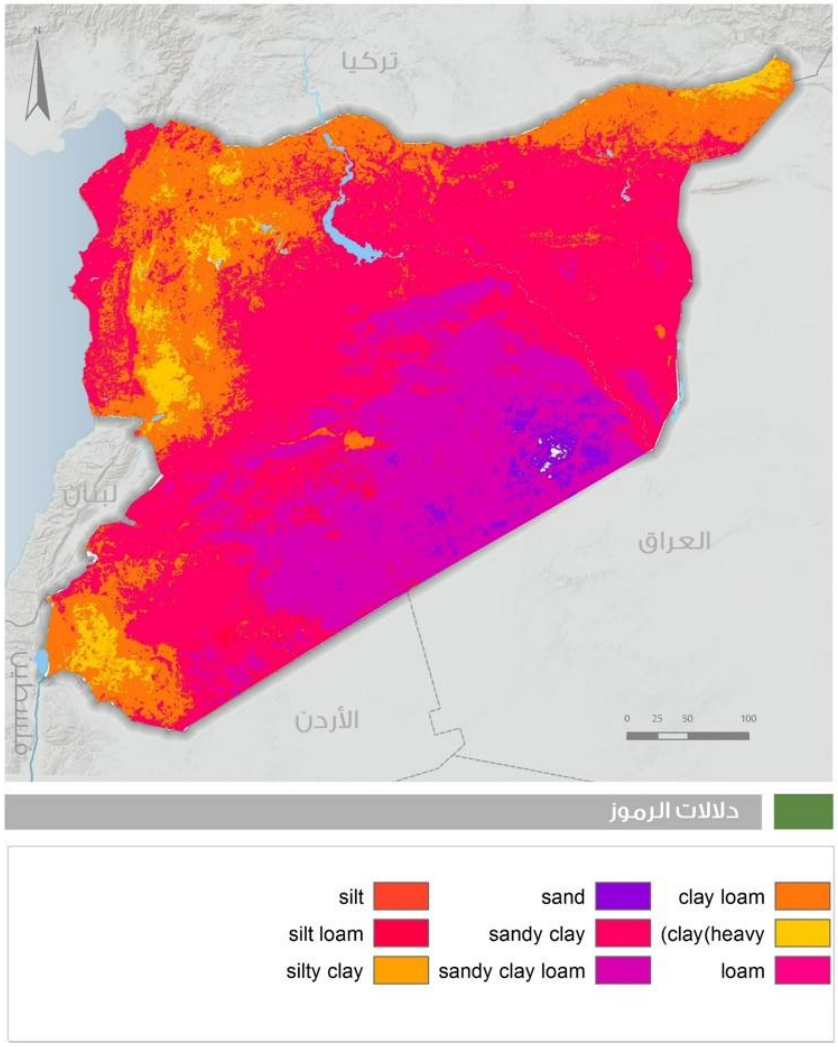

الخريطة 5 قوام التربة

(هيئة التخطيط الإقليمي- وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي)

المياه كمورد زراعي:

تُعدُّ المياه من الموارد الزراعية المهمة لسببين اثنين: الأول – باعتبارها المستهلك الأول للموارد المائية بنسبة تصل إلى حدود ٨٠% ، والثاني - تقع سورية في موقع جغرافي يتميز بشتاء ماطر وبارد ورطوبة عالية عندما تكون معظم النباتات (باستثناء الشتوية) في حالة سبات، وصيف جاف وحار ومنخفض الرطوبة عندما تكون غالبية النباتات بحالة نمو وإنتاج مما يؤهلها لزراعة الخضروات الشتوية أكثر من الصيفية إلا في حالة توفير المياه لري النباتات، يمكن زراعة النباتات الصيفية، مع الأخذ بعين الاعتبار التذبذب في كمية الأمطار الهاطلة، والتغيرات المناخية المستقبلية.

يظهر هذا التذبذب في مساحات المحاصيل والغطاء العشبي الطبيعي في الغطاء النباتي لعامي ٢٠١٥ (سنة جفاف) و٢٠١٩ (سنة أمطار عالية تلت ٢٠١٨ ذات الأمطار العالية أيضاً).

تُعدُّ التغيرات المناخية المتوقعة (التي بدأنا نشهد جزءاً منها) من أهم العوامل المحددة للزراعة، إذ قد تؤدي إلى تراجع الزراعة المطرية وتقلص مساحتها، مما قد يشكل ضغطاً اقتصاديّاً على الدولة والمجتمع، ويدفع إلى هجرات جديدة من الريف إلى المدينة.

الإنسان كقوة عاملة في الزراعة وكهدف للتنمية الزراعية:

يعدّ سكان الأرياف مورداً للزراعة، إذ إن نشاطهم الاقتصادي يقوم عليها، وهم المنتجون للمواد الزراعية، يمارس المجتمع دوره الزراعي تحت مجموعة من القواعد والمبادئ الموضوعية:

- الزراعة نمط حياة، لتحقيق الاكتفاء الذاتي وبيع الفائض من المنتجات الزراعية.
- تكامل الزراعة بشقيها النباتي والحيواني، لتأمين أفضل استثمار للأراضي الزراعية، ويسهم في الاستقرار المادي والاجتماعي.
- نمط الزراعة واعتمادها على الطريقة التقليدية، أو الطرق الحديثة التي يتم إدخالها تدريجياً.
- تؤدي القواعد التشريعية والإدارات المتعددة والمتداخلة إلى تشويش عمل القطاع الزراعي، والتخلي التدريجي عن الزراعة من قبل شريحة من المزارعين تزداد اتساعاً.

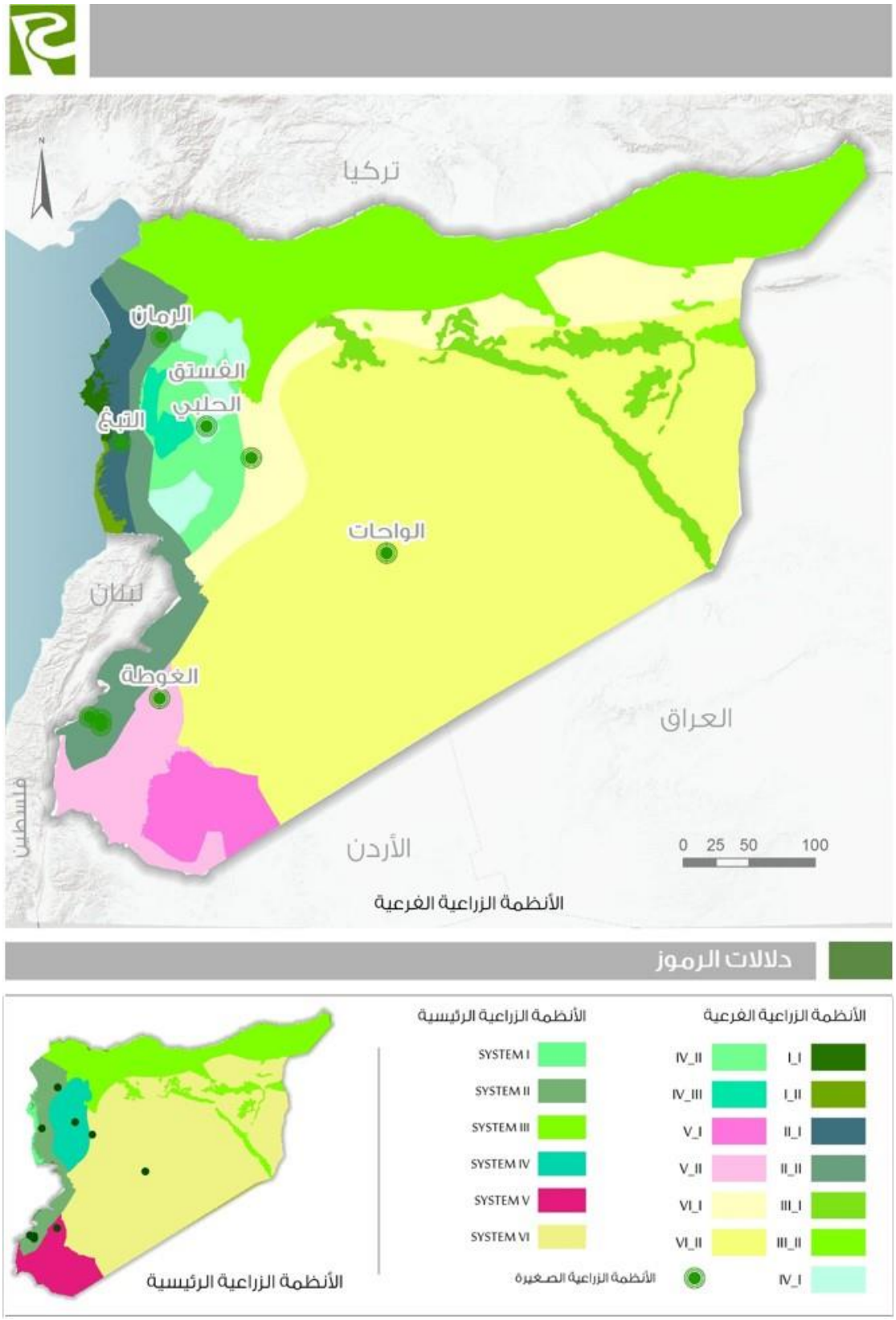

الخريطة 6 الأنظمة الزراعية الرئيسية

(هيئة التخطيط الإقليمي-وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي)

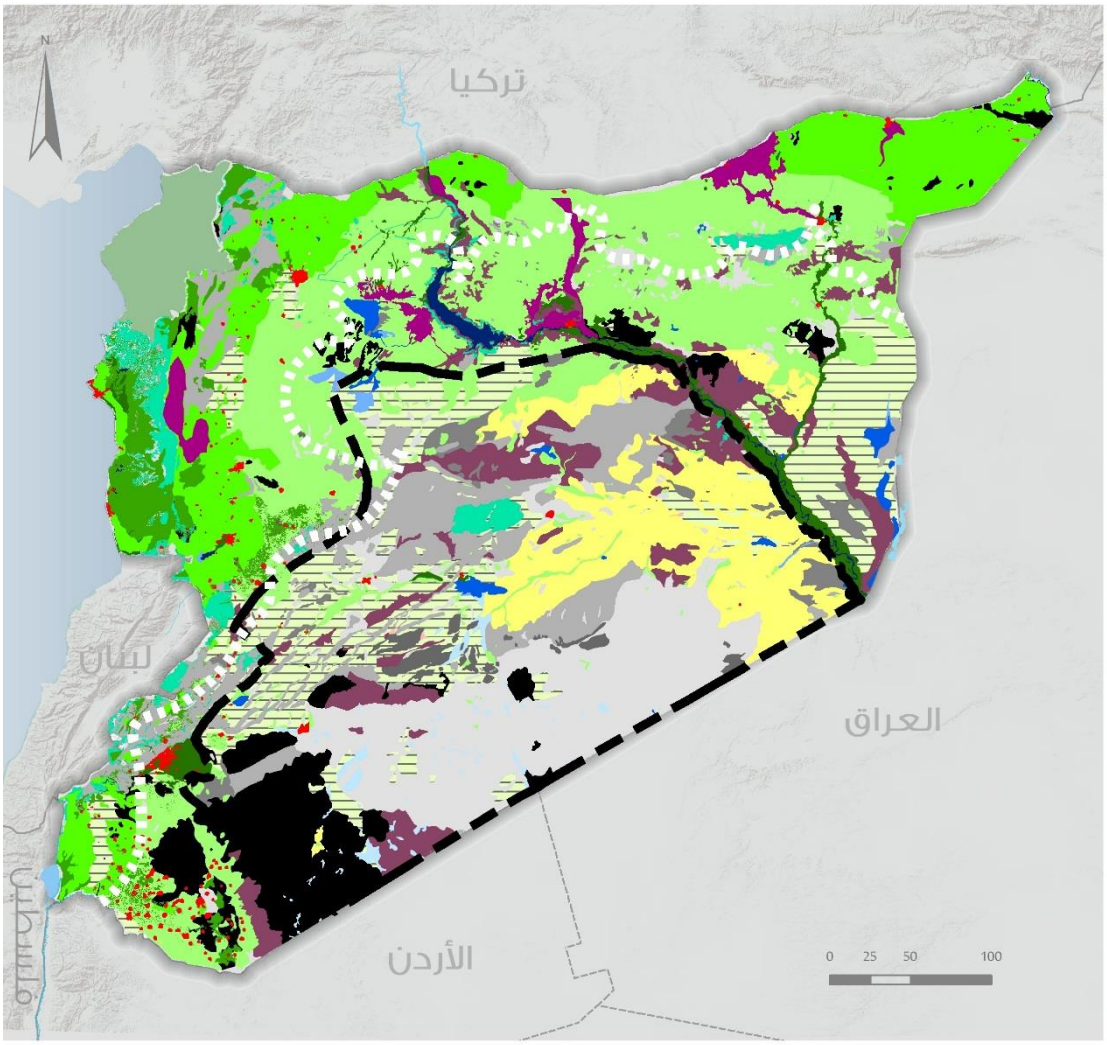

دلالات الرموز

حدود البادية
فترة النمو الطويلة

الزراعة
محاصيل مروية متنوعة
سيادة الأشجار المثمرة
القطن والذرة والشوندر
محاصيل متنوعة
سيادة الشعير
سيادة القمح

الغابات والمراعي
غابات
شجيرات حراجية
مراعي

العمران والنشاط البشري
تجمعات سكانية
نشاط بشري آخر

سطح الأرض
تربة عاية
صخور كلسية متكشفة
صخور جبسية متكشفة
تربة تكسوها الحجارة
رمال
صخور بازلتية

المياه
مياه عذبة
مياه مالحة
منخفضات متملحة (سبخات)
فيضات

الأراضي المتدهورة
أراضي مخددة ومنجرفة

الخريطة 7 توزع الأنشطة الزراعية والبشرية
(هيئة التخطيط الإقليمي-وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي)

١-٣-٢- الزراعة في الاقتصاد الوطني

تراجعت نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الصافي من ٢٤,٧% عام ٢٠٠٠ الى ١٦% عام ٢٠١٠.

يلاحظ عدم مواكبة برامج تنظيم وتسويق المنتجات الزراعية وتصنيعها وتصديرها مع برامج زيادة الإنتاج.

كما طرأت تعديلات متكررة للسياسات الزراعية بشكل سريع دون تكييف المجتمع مع هذه التعديلات. أضف إلى ذلك عدم تنظيم ملكية الأراضي الزراعية وتفتت الحيازات الزراعية، وعدم إيجاد حلول لها.

من جهة أخرى أدى التعديل المستمر لقانون الحراج، دون الوصول الى نص توافقي يحقق التوازن بين حاجات ورغبات السكان من جانب وحماية مناطق الغابات وتنميتها وتطوير فرص استثمارها. إلى تراجع المساحات الغابية وكثافة الغطاء الغابي.

تسويق المنتجات الزراعية

لوحظ تراجع في التحكم بتنظيم التسويق، ومراقبة المواصفات والأسعار في ظل الأوضاع الراهنة للأزمة، وعدم تمكن الجهات الرقابية من مراقبة الأسعار وضبطها، ومن مراقبة المواصفات والمقاييس المحددة للمنتجات، ما أدى إلى تباين بأسعار المنتجات الغذائية والزراعية بين منطقة وأخرى وضمن المنطقة الواحدة، وتراجع المنتجات الزراعية المصدرة وانخفاض أثرها على دخل المنتجين والحلقات الوسيطة المرتبطة بها. أضف إلى ذلك تراجع القوة الشرائية لدى المستهلكين وتلف فوائض الإنتاج، وارتفاع نسبة الفاقد بالإنتاج الزراعي من ١٤% الى ما يزيد على ٣٠%، وضعف تكامل حلقات إنتاج وتسويق المنتجات الزراعية، وتأثر الإنتاج الزراعي المصدر سلباً، نتيجة عدم وجود مؤسسات تسويقية متخصصة وأسواق هال مركزية وفرعية مؤهلة لاستيعاب الفوائض من الإنتاج.

العمالة الزراعية

ارتبطت العمالة الموسمية بمواسم الإنتاج الزراعي وتعرضها للاستغلال، واستخدام عمالة النساء والأطفال بالعمل الزراعي بأجور زهيدة إضافة إلى انخفاض أجور العمل الزراعي عموماً، ما أدى إلى هجرة العمالة من الريف إلى المدينة وإلى دول الجوار، وتحولت هذه الهجرة في عامي الجفاف ٢٠٠٨-٢٠٠٩ إلى هجرة أسر كاملة لعدم وجود نشاطات اقتصادية بديلة في الريف ولاسيمّا بالمنطقة الشمالية الشرقية.

من جهة أخرى أدت هجرة معظم الفنيين المقيمين والموظفين لدى جهات القطاع العام من المناطق الزراعية إلى أماكن إقامتهم الأصلية، وإلى المحافظات الآمنة أو إلى خارج القطر، وهجرة المزارعين أصحاب الخبرة المتوارثة والعمالة الماهرة داخلياً باتجاه المناطق الحضرية، إلى خلل واضح يهدد القطاع الزراعي، سيؤدي إلى صعوبات كبيرة في تطوير الإنتاج والإنتاجية مستقبلاً.

الإنتاج الزراعي النباتي

إن تذبذب الإنتاج الزراعي بين سنة وأخرى نتيجة الأثر السلبي للتغيرات المناخية والجفاف، وتراجعه بشكل عام بسبب الحرب وانعكاساتها على القطاع الزراعي بما في ذلك إغلاق أبواب تصدير المنتجات الزراعية بشكل كبير، إضافة إلى ضعف الالتزام بالدورات الزراعية، وضعف تقبل الفلاحين لزراعة المحاصيل البديلة (الإستراتيجية)، ومحدودية تطبيق الإدارة المتكاملة لمكافحة الآفات والمكافحة الحيوية، وضعف البنية التحتية لمنشآت ما بعد الحصاد، أثر سلباً على إنتاجية المحاصيل المزروعة. كما أدى تراجع دعم القطاع الزراعي تدريجياً اعتباراً من عام ٢٠٠٨، وغياب آلية للتأمين على الإنتاج الزراعي، إلى عدم تمكن المزارعين من مواكبة التطور التقني الزراعي العالمي للاستفادة من المزيَّة النسبية والتنافسية للزراعة السورية، وتوقف نحو ٤٠% من المزارعين عن الاستثمار الزراعي.

من جهة أخرى أسهم ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي "بذار، أسمدة، مبيدات، عبوات، قطع تبديل آلات زراعية، محروقات، أعلاف" وتراجع عمليات الإقراض المتوسطة والطويلة الأمد من المصرف الزراعي، ونشوء شريحة طفيلية من السماسرة والوسطاء الإضافيين على القطاع الزراعي خلال الحرب، بمزيد من الخسائر والتراجع.

ومن جهة أخرى، وبسبب الظروف الأمنية، وصعوبات نقل الإنتاج من مناطق الإنتاج الى أسواق الجملة في المدن إلى تلف جزء من الإنتاج، وتجاوزت نسب فقد الإنتاج نحو ٣٠%. وتحولت السوق السورية الواحدة التي كانت سائدة قبل الأزمة إلى أسواق محلية ومناطقية لكل منها محدداته ومؤشراته الخاصة من حيث توافر المنتجات الغذائية والأسعار.

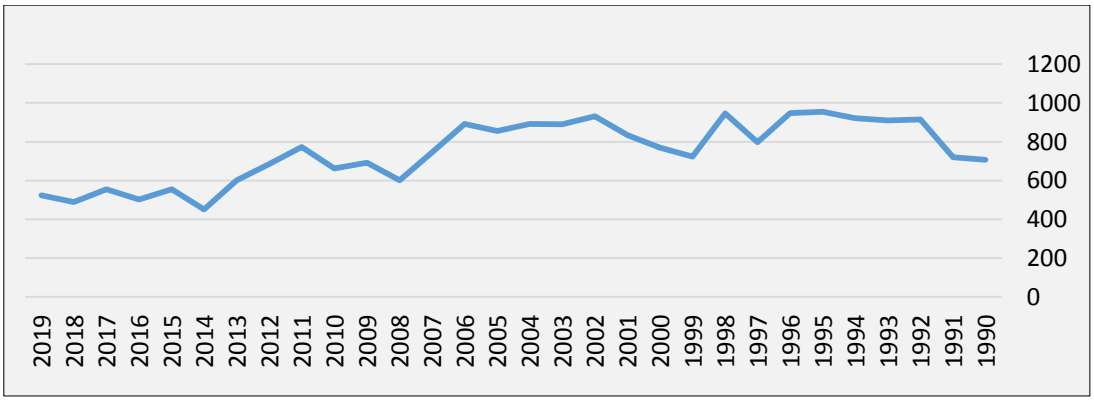

الشكل 5 حصة الفرد من الإنتاج الزراعي النباتي كغ/فرد/سنة

(هيئة التخطيط الإقليمي-وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي)

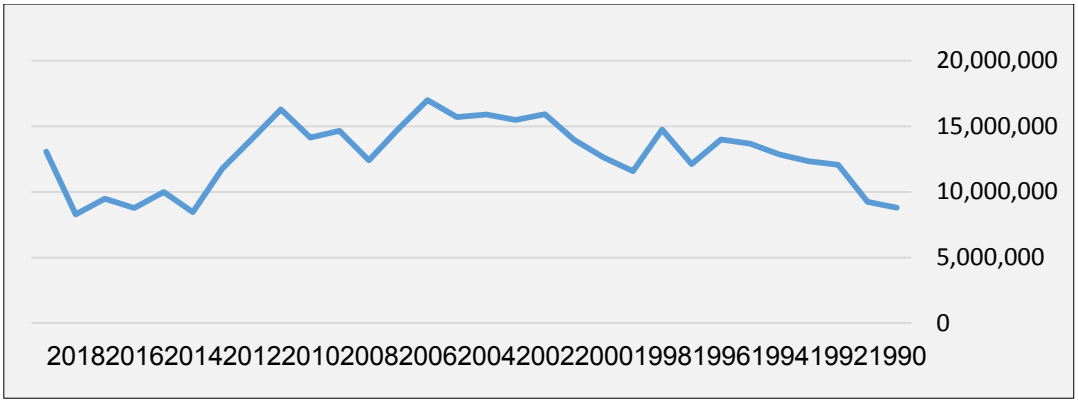

الشكل 6 مجموع الإنتاج النباتي من ١٩٩٠ حتى ٢٠١٩ الوحدة: طن

(هيئة التخطيط الإقليمي- وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي)

الإنتاج الحيواني

تأثر القطيع بموجات الجفاف التي أدت إلى تراجع المراعي الطبيعية والمساحات المزروعة، ومن ثَمَّ تراجع الحمولة الرعوية في معظم مناطق التربية الرئيسة، وحدوث عدم توافق بين عدد القطيع وكمية الأعلاف المنتجة محلياً، مع صعوبة تأمين الأعلاف واستيرادها ونقلها من منطقة لأخرى، إلى تناقص أعداد القطيع، وهجرته داخل القطر، ثم تهريب جزء مهم منه إلى الخارج. من جهة أخرى زادت أوضاع الحرب من ضعف مستوى البحوث والابتكارات الهادفة إلى تطوير الثروة الحيوانية، واستمرار سيادة نظم التربية التقليدية للثروة الحيوانية وتدني الكفاءة الإنتاجية، مع غياب القطعان الكبيرة والتربية الحديثة. يضاف إلى ذلك ضعف التكامل بين الحلقات الإنتاجية والتسويقية والتصنيعية للمنتجات الحيوانية.

كما أسهم تراجع مقدرة الدولة على حماية المناطق الرعوية وتنميتها، وضعف الرعاية البيطرية للثروة الحيوانية، وتوقف عدد كبير من منشآت تربية الدواجن بسبب الحرب إلى تراجع الإنتاج من لحوم الدواجن والبيض.

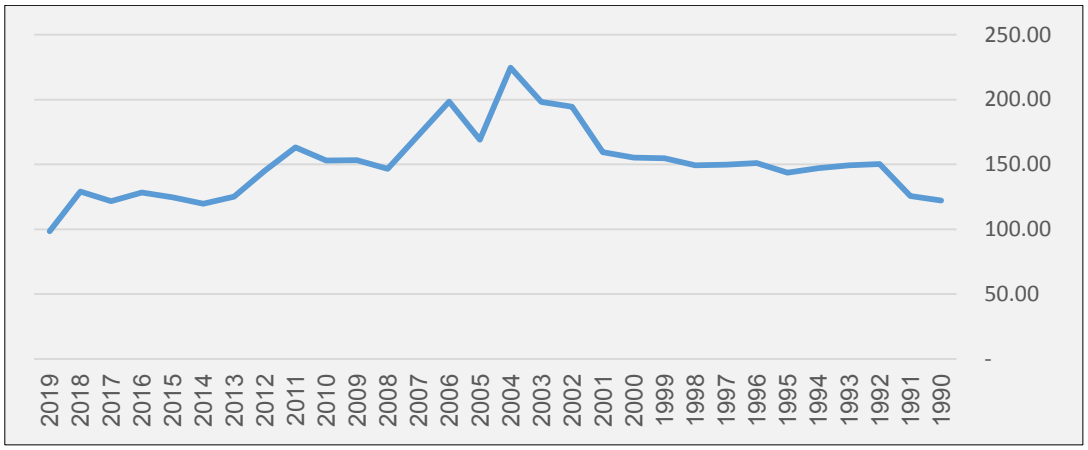

الشكل 7 حصة الفرد من البيض بيضة/فرد/سنة

(هيئة التخطيط الإقليمي- وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي)

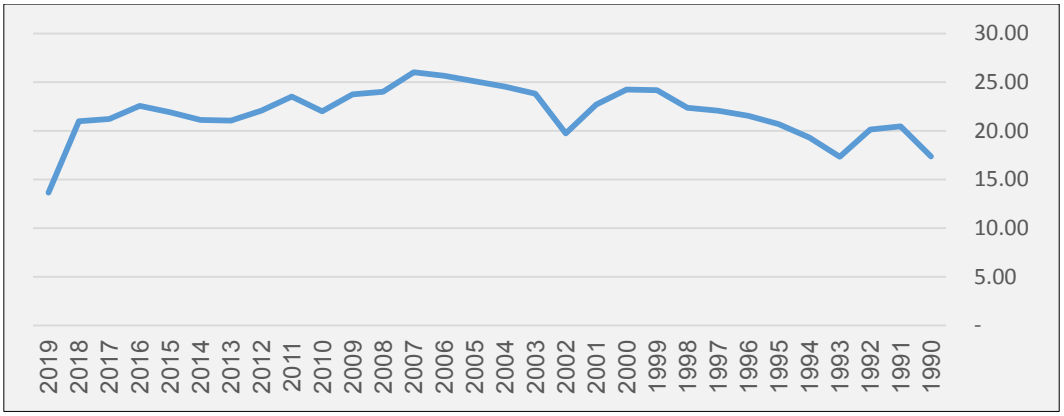

الشكل 8 حصة الفرد من اللحوم كغ/فرد/سنة

(هيئة التخطيط الإقليمي- وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي)

١-٣-٣- المخاطر النسبية في النظم الزراعية

١-المخاطر المناخية:

تزداد المخاطر المناخية بشكل عام من الغرب إلى الشرق مما يجعل النظامين الزراعيين الأول والثاني الأقل عرضة لهذه المخاطر. ومن الواضح أن النظام الزراعي السادس هو الأكثر عرضة للخطر نظراً لاعتماده المباشر على المراعي. إلا أن الحمضيات في النظامين الغربيين تتعرض لخطر الصقيع والحشرات بينما تتعرض البيوت البلاستيكية للعواصف والحشرات.

٢- العمل الموسمي:

يوفر العمل الموسمي نسبة لا بأس بها من دخل الأسر الفقيرة، النظام الزراعي الأول يجتذب في الشتاء الكثير من المزارعين من النظام الزراعي الثاني لتقليم الزيتون والحمضيات في الساحل وهو يشكل مصدر دخل مهماً لهذا النظام الهضبي والجبلي نظراً لصغر حجم الحيازة. وتشكل زراعة الخضار المصدر الثالث لتوفير فرص العمل المؤقت ولاسيمًا في موسم القطاف. وتشتهر السهول الجنوبية في النظام الزراعي الخامس في توفير فرص العمل للمزارعين الفقراء من الكثير من النظم الزراعية الأخرى. وعلى وجه الخصوص فإن القطاف يوفر فرص العمل، بينما تعمل الكثير من الأسر الفقيرة في المرابعة مع المستثمرين في إنتاج محاصيل معينة. وتزداد العمالة الموسمية في النظم المروية عنها في النظم البعلية، وتكاد تكون معدومة في النظم الرعوية. والمخاطر تزيد بمقدار التذبذب السنوي في الإنتاج وقدرة الفلاحين على تأمين المستلزمات.

٣- الاعتماد على المحاصيل الإستراتيجية:

الاعتماد الكبير على المحاصيل الإستراتيجية (القمح- القطن – الشوندر السكري) التي تُعدُّ من أهم المحاصيل النقدية للمزارعين إلا أن القيود في تحديد نسبة المساحة المزروعة من جهة، وانخفاض

أسعار المحاصيل الإستراتيجية مقارنة بتكاليف الإنتاج تحدد شدة المخاطر التي تتعرض لها الأسر الزراعية.

٤- مخاطر انخفاض مستوى الدخل:

تؤثر تركيبة مصادر دخل المزارعين على إستراتيجياتهم المستقبلية، إذ تركز الأسر الفقيرة على الدخل غير الزراعي والعمل خارج المزرعة بينما الأسر الميسورة، فتركز على التكثيف والتنويع الزراعيين. و يشكل الخروج من الزراعة إستراتيجية أخرى من إستراتيجيات المزارعين الفقراء بينما لايزال المزارعون الميسورون يفكرون بأن العمل غير الزراعي يشكل إستراتيجية مكملة للدخل.

٥- مخاطر التقلبات السعرية:

توفر المحاصيل الصناعية والمحاصيل الإستراتيجية (بدرجة أقل) أماناً سعرياً واستقراراً للمزارعين. وعندما تكون فرص التسويق للمحاصيل الأخرى موجودة ينزع الحائزون الصغار إلى تنويع الإنتاج في تلك المحاصيل الجديدة إلى الدرجة الممكنة نظراً لعدم توفر رأس المال لديهم (وتجنب المخاطرة السعرية) (مثل النظام الزراعي الرابع). وعندما يكون دخول الأسواق المباشر ضعيفًاً أو غير ممكن (أجزاء كبير ة من النظام الزراعي الثالث) فإن تنويع الإنتاج غير مُجدٍ ويظهر العامل الاجتماعي في تطبيق الخطة مما يسمح للمزارعين الفقراء في تجاوز الحصة المسموح لهم بها لزراعة المحاصيل الصناعية. ويشكل تأخير تسديد قيمة المحاصيل الصناعية مصدر قلق للمزارعين الذين يعانون معوقات السيولة، أي المزارعين الفقراء والقسم الأكبر من المزارعين المتوسطين مما يجعل إجراءات السوق الموازية أكثر قدرة على اجتذاب المزارعين بالرغم من الأسعار الأقل.

٦-مخاطر تأمين الطاقة:

تُعدُّ الطاقة بأشكالها المختلفة (الوقود، والكهرباء) العامل الأساسي لتحقيق الإنتاج الزراعي، إلا أن ندرة هذين النوعين من الطاقة نتيجة الحرب على سورية، جعل النظم الزراعية منها ولاسيمَّا المروية تحت خطر كبير خاصة مع ارتفاع تكاليف الإنتاج في الأراضي الزراعية.

٧-مخاطر تأمين مياه الري:

بدأت تزداد هذه المخاطر في السنوات الأخيرة وتصبح جلية للعيان نتيجة التغيرات المناخية وتطرف الظواهر الجوية مما أصبح يتحتم على المزارعين تأمين مصادر احتياطية أو دائمة للري لتأمين الرطوبة اللازمة أثناء احتباس الأمطار ومواسم الجفاف.

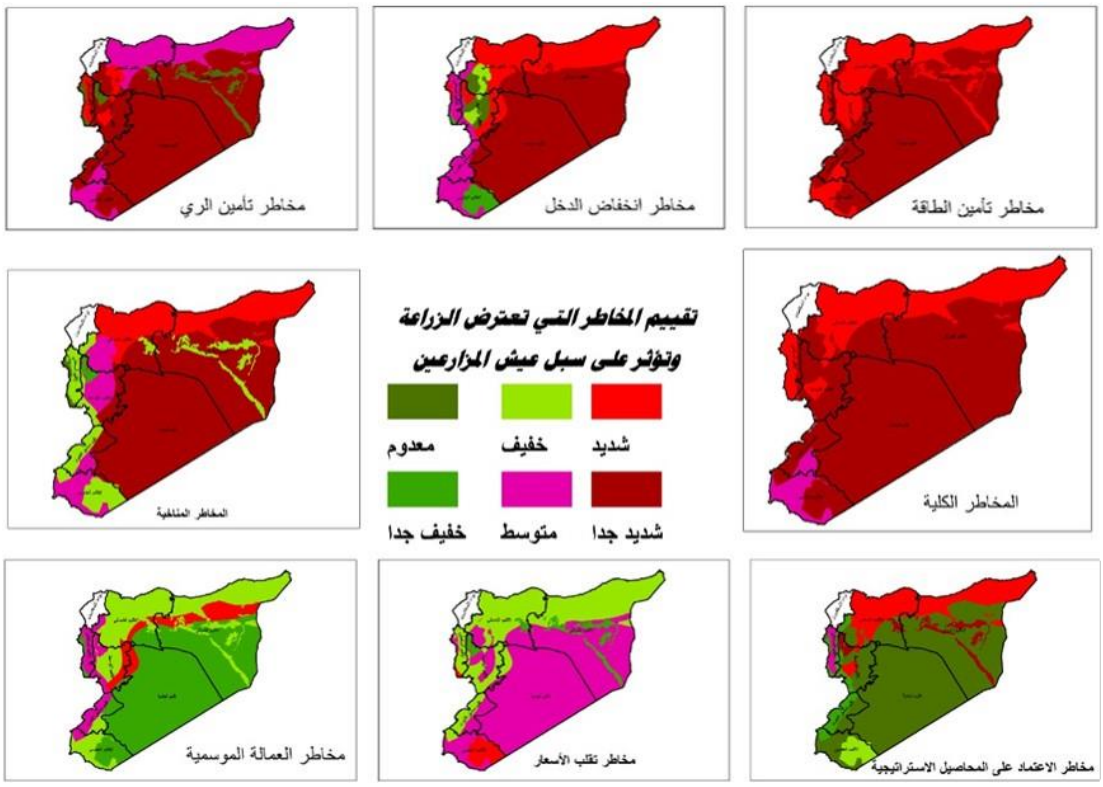

الخريطة 8 تقييم المخاطر التي تعترض الزراعة وتؤثر على سبل عيش المزارعين
(هيئة التخطيط الإقليمي - وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي)

١-٣-٤- المناطق الريفية

رغم أن مشروع الخطة الخمسية الحادية عشرة لم يصدر، فقد استمرت الحكومة باعتماد السياسات الزراعية المقررة فيها أساساً في إعداد الخطة الإنتاجية الزراعية السنوية لإدارة الإنتاج الزراعي، مع وجود اعتراضات عليها، وعلى اعتماد مبدأ اقتصاد السوق الاجتماعي في إدارة الاقتصاد السوري، بدلاً من وضع سياسات وإستراتيجيات تتوافق مع الوضع الجديد الذي أفرزته الأزمة بغرض معالجة مخرجاتها وآثارها.

من جهة أخرى أدى تراجع عدد سكان الريف بنسبة قد تصل إلى النصف في بعض المناطق، وتوقف العمل بمشاريع التنمية الريفية الممولة من الصندوق الدولي للتنمية الريفية/إيفاد، وعدم كفاية مشاريع تمكين المرأة الريفية بعد أن أصبحت المرأة في كثير من الأسر الريفية هي المعيل الرئيسي للأسرة بسبب فقدان الزوج أو إصابته جسدياً أو هجرته الى خارج البلاد أو فقدانه لمصدر دخله، إلى تراجع كل من المساحات المزروعة وتدني الإنتاجية، وتراجع الدخل من الزراعة، ومن ثَمَّ تضرر نسبة كبيرة من السكان المعتمدين على النشاط الزراعي كنشاط وحيد، واضطرارهم إلى البحث عن مصادر رزق أخرى. في الوقت الذي تركزت السياسات الإنمائية والاستثمارية باتجاه المناطق الحضرية والصناعية على حساب المناطق الريفية، وفي ظل عدم وجود إستراتيجية متكاملة للتنمية الريفية على المستوى الوطني، أدى ذلك كله إلى تفريغ مناطق ريفية كثيرة من

سكانها، وحدوث تبادل أدوار بين الريف والمدينة، فأضحى الريف يعتمد على المدينة في تأمين السلع الغذائية الحياتية، ولاسيما المستوردة منها.

لقد أدى عدم تكامل الخطط والبرامج الخاصة بتمكين المرأة الريفية من المشاركة الفاعلة بالتنمية الريفية، وضعف برامج التأهيل والتدريب للمجتمعات والفنيين لمواكبة التطور العالمي، إلى زيادة الوضع سوءاً.

١-٤- المزايا والإشكاليات.

المزايا	الإشكاليات
• موقع جغرافي مميز، في جنوب غرب آسيا، وبوابة للوطن العربي باتجاه آسيا الصغرى وأوروبا.	• تغير طرق النقل الدولية وتجاوز الجغرافية السورية بسبب الحرب على سورية.
• تنوع في الأنواع الصخرية ينتج عنها موارد باطنية متنوعة.	• ضعف إمكانات الكشف والتنقيب والاستثمار للموارد الباطنية.
• توفر كميات جيدة من السجيل الصخري يمكن استثمارها في استخراج النفط الصخري.	• تقلص مساحة الغابات والأحراج، رغم عمليات التشجير المستمرة.
• توفر كميات كبيرة من الرمل الكوارتزي والملح الصخري والفوسفات.	• انجراف التربة والتذرية الريحية.
• توفر ترب زراعية متنوعة في مناطق الاستقرار الأولى والثانية والثالثة.	• زيادة حالات الجفاف والحرائق التي تنشب بسبب الجفاف أو التخريب والتعديات.
• أنواع سائدة من الحيوانات البرية والطيور والأسماك، وأخرى نادرة وقليلة.	• تقطيع الموائل البيئية للكائنات الحية المقيمة والمهاجرة وضعف إجراءات حمايتها.
• توفر تساقط مطري وثلجي جيد في القطاعين الغربي والشمالي من القطر.	• الصيد الجائر في البر والبحر.
• أحواض جوفية ذات مخزون متجدد.	• استنزاف المخزون الجوفي في كثيرٍ من الأحواض، وهدر جزء من الجريان النهري في البحر.
• تواجد عدد كبير من السدود الكبيرة والمتوسطة والصغيرة.	• نقص الموارد المائية المتاحة في معظم المناطق الزراعية.
• إمكانية حصاد مياه الأمطار والسيول السطحية.	• عدم كفاية مياه الشرب وتلوثها بسبب ضعف الشبكة وانقطاع الإمداد.
	• عدم وجود قياسات هيدرومترية دقيقة لتدفقات الينابيع.

٢- الواقع السكاني والتحول الديموغرافي

شهد المجتمع السوري خلال العقود الماضية تطورات ديموغرافية مهمة، نتجت عنها زيادات كبيرة في أعداد السكان وتبدلات في خصائصهم وبنيتهم الهيكلية، إذ شكلت الزيادة السريعة والمطردة في حجم السكان، والتغيرات المستمرة في التوزع الجغرافي للسكان، عبئاً كبيراً على عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية. ومن المعلوم أن هذه الزيادة تعود بشكل رئيسي إلى ارتفاع مستوى الخصوبة، التي جعلت عدد سكان سورية في عام ٢٠١١ يعادل خمسة أمثال حجمهم عام (١٩٦٠).

إذ إنَّ عمليات التنمية بجوانبها التوسعية كانت من جهة بحاجة، ومن جهة أخرى قادرة في بداياتها على استيعاب أو امتصاص الزيادة السكانية المتنامية، افلم يُنظر للنمو السكاني السريع في سورية خلال الربع الثالث من القرن الماضي على أنه مشكلة مجتمعية أو تحدٍ تنمويٌ يستلزم اتباع سياسة سكانية لضبطه أو التأثير في وتيرته، إلا أن وصول معدل النمو السكاني في سورية خلال الفترة (١٩٦٠-١٩٨٠) إلى ذروته (٣,٣%)، واستشعار ضغط الزيادة السريعة والمطردة في حجم السكان على معدلات التنمية وعدم قدرتها على مجاراته، مع ما رافق ذلك من ضغوط إضافية نتيجة الإجراءات الاقتصادية القسرية أحادية الجانب المفروضة على سورية خلال هذه الفترة، أحدث خللاً جوهرياً في العلاقة التبادلية بين السكان والتنمية في سورية الأمر الذي يتطلب الإسراع في انتهاج سياسة سكانية ذات برامج تدخلية تحقق التوازن بين طرفي المعادلة.

منذ ثمانينيات القرن الماضي جرت عدة محاولات لإنجاز مشروع السياسة السكانية الوطنية ووضعها موضع التنفيذ كان آخرها المشروع الذي كان من المفترض البدء بتنفيذ مرحلته الأولى خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٥)، ولم يُكتب لأي من هذه المحاولات الوصول إلى النهايات المأمولة منها لأسباب عديدة من بينها افتقاد قطاع السكان لجهة مؤسساتية –تنفيذية تُعنى بقضاياه وملفاته وبرامجه، وتُراكم الخبرات المتناثرة وتنسق الجهود المبذولة في القطاعات الأخرى التي يتقاطع عملها مع قطاع السكان.

٢-١- حجم السكان وتوزعهم

يشكل حجم السكان في سورية نحو خمسة أمثاله في عام (١٩٦٠)، والاتجاه العام للزيادة السنوية في حجم السكان هو في تصاعد وتَنَامٍ مستمر. وفق بيانات المكتب المركزي للإحصاء قدر عدد السكان في منتصف عام ٢٠١٠ بنحو /٢٠,٦/ مليون نسمة، وبحسب تقديرات المكتب المركزي للإحصاء يبلغ عدد السكان المقيمين في سورية منتصف عام (٢٠١٩) نحو (٢٢,١) مليون نسمة.

وفق السيناريو النمطي (مع افتراض عدم تعرض سورية للأزمة) كان من المقدر أن يبلغ عدد السكان في العام ٢٠٢٠ نحو (٢٦,٣) مليون، في حين قدر عدد السكان وفقاً لسيناريو الأزمة في العام ٢٠٢٠ بنحو (٢٢,٥) مليون.

رغم تراجع حصة حلب النسبية من السكان بقيت في المرتبة الأولى من حيث عدد ونسبة السكان المقيمين فيها وقدرت بنحو (١٨%)، وفي المرتبة الثانية حافظت ريف دمشق على مكانتها (١٤,٤%) مع ارتفاع طفيف مقارنة بعام ٢٠١٠، وتقدمت محافظتي دمشق وحماه للمرتبة الثالثة، وحازت نحو (٩,٤%) من عدد سكان سورية، وجاءت الحسكة بالمرتبة الرابعة بنحو (٨,١%).

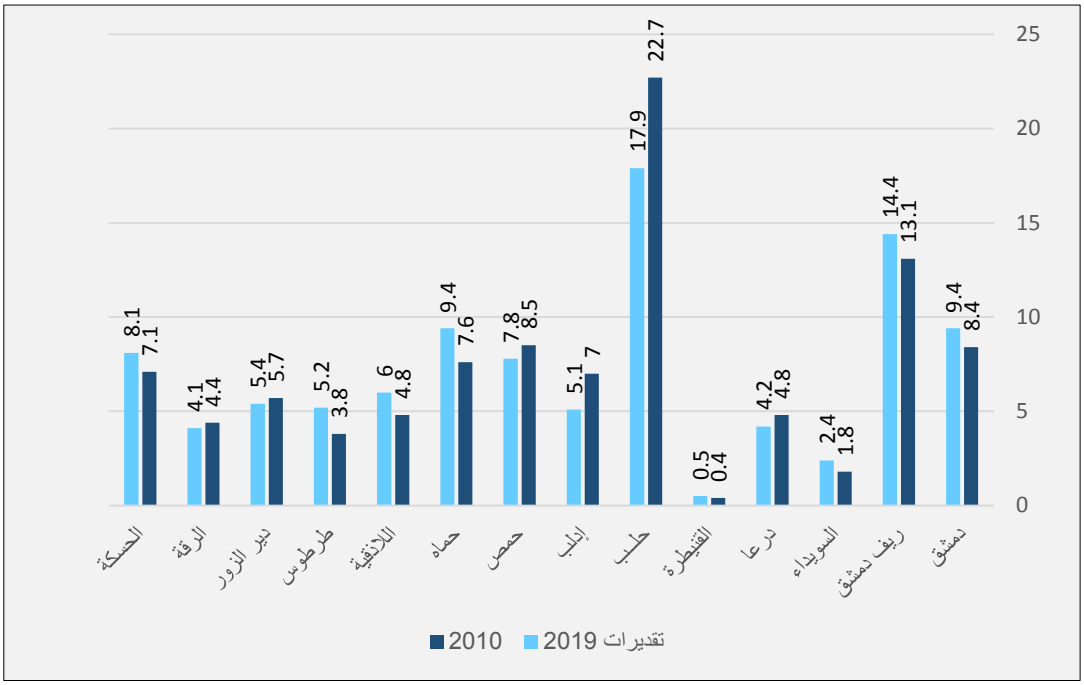

الشكل 9 التوزع النسبي لعدد السكان في سورية حسب المحافظات وفق سيناريو الأزمة

(هيئة التخطيط الإقليمي-المكتب المركزي للإحصاء ٢٠١٩)

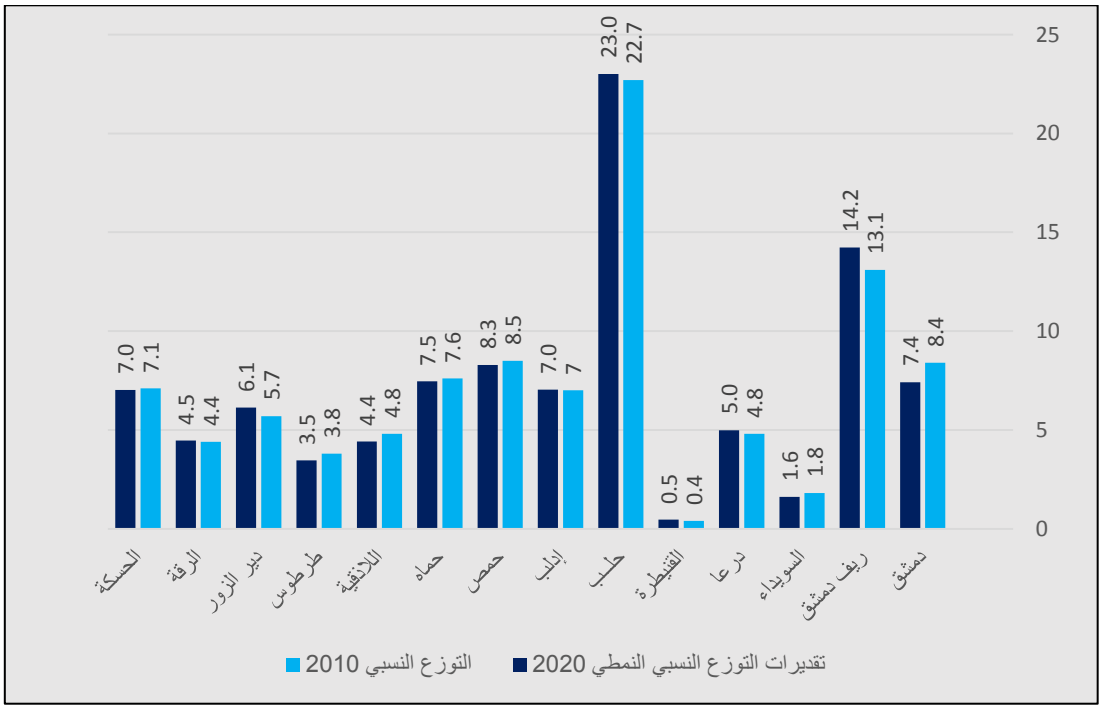

الشكل 10 تغير التوزع النسبي لعدد السكان حسب المحافظات وفق السيناريو النمطي

(هيئة التخطيط الإقليمي-المكتب المركزي للإحصاء ٢٠٢٠)

هذا التراجع في حجم السكان **الآني** لا يؤشر إلى تراجع الزخم (الدفع) السكاني للسكان السوريين، إذ ما زال متوسط الزيادة السنوية للسكان في تصاعد مستمر. وتقلص حجم السكان الحالي **داخل سورية**، مقارنة بحجمهم المقدر **الاستمراري (النمطي)** بافتراض عدم تعرض سورية لهذه الحرب، يعود للحركة السكانية (الهجرة واللجوء) غير الاعتيادية خلال هذه الفترة.

في عام ٢٠١٠ شكل السكان الذين يعيشون في الحضر نحو (٥٥,٨%) مقابل نحو (٤٤,٢%) من السكان يعيشون في الريف. وانخفضت نسبة التحضر لتصل إلى ٥٢% في عام ٢٠١٤، وإلى (٤٩,١%) في عام ٢٠١٨.

بلغ معدل الجنس عند الولادة[٣] (١٠٣,٧) لعام ٢٠١٠، ومن ثم انخفض إلى (١٠٢,٧) عام ٢٠١٨ بحسب بيانات المسح الديموغرافي ٢٠١٨. أي إنه مقابل ولادة كل ١٠٠ أنثى يولد ١٠٣ ذكر، في حين بلغ معدل الجنس في المجتمع لكل الفئات العمرية نحو(٩٤) مما يشير إلى تناقص نسبي للذكور مقابل الإناث، وهو ليس بالمستوى المتداول والمبالغ فيه.

بلغ متوسط حجم الأسرة المعيشية في /٥,٥/ أفراد عام ٢٠١٠، وقد انخفض بشكل طفيف ليصل إلى /٤,٧/ أفراد بحسب بيانات المسح الديموغرافي عام ٢٠١٨. وكانت أعلى قيم لهذا المتوسط في محافظات درعا، وريف دمشق، والحسكة، وأدنى قيمة له في محافظتي السويداء واللاذقية.

[٣] معدل الجنس عند الولادة: عدد الذكور مقابل كل ١٠٠ أنثى للسكان بعمر دون السنة.

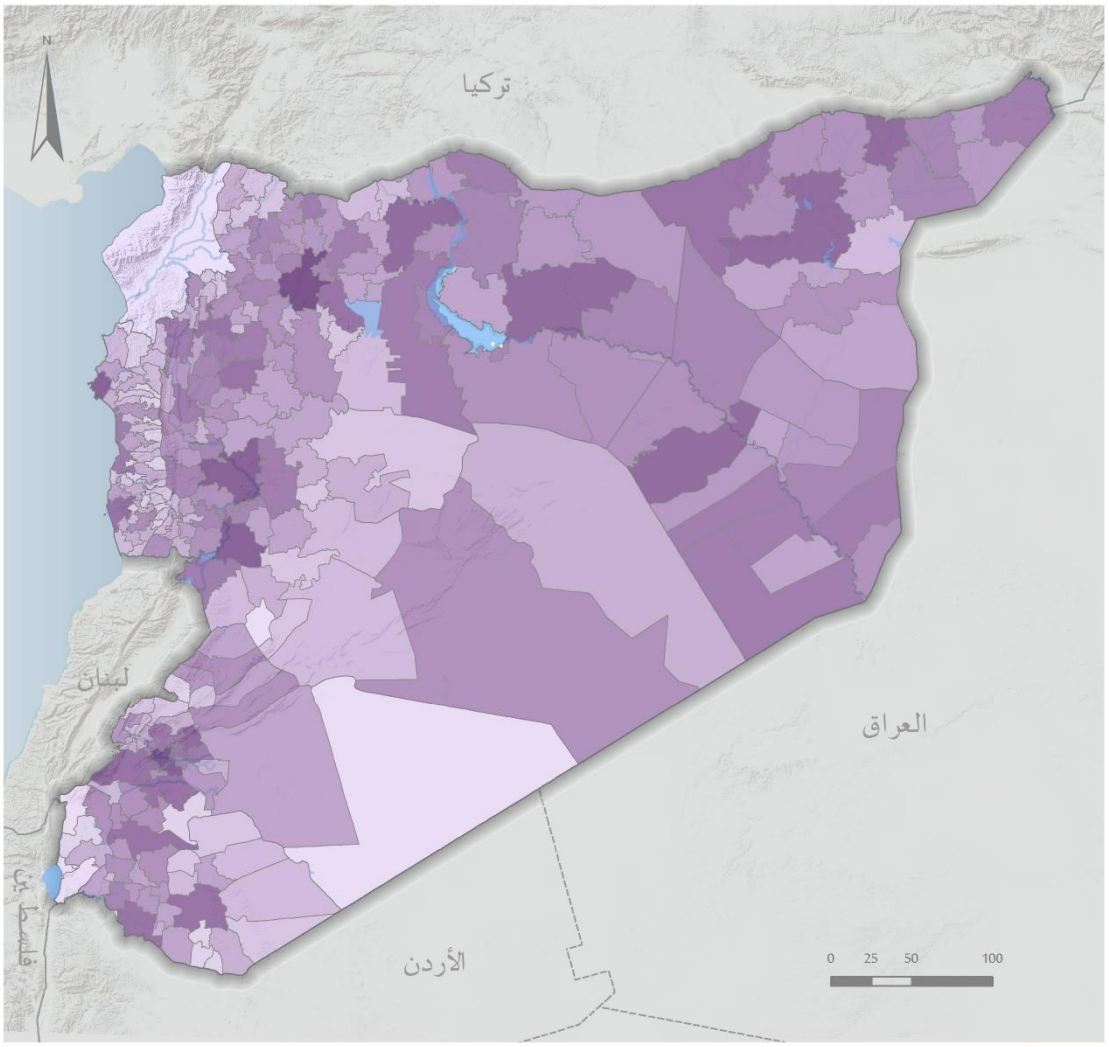

الخريطة 9 سيناريو طبيعي - وضع راهن

(هيئة التخطيط الإقليمي – المكتب المركزي للإحصاء)

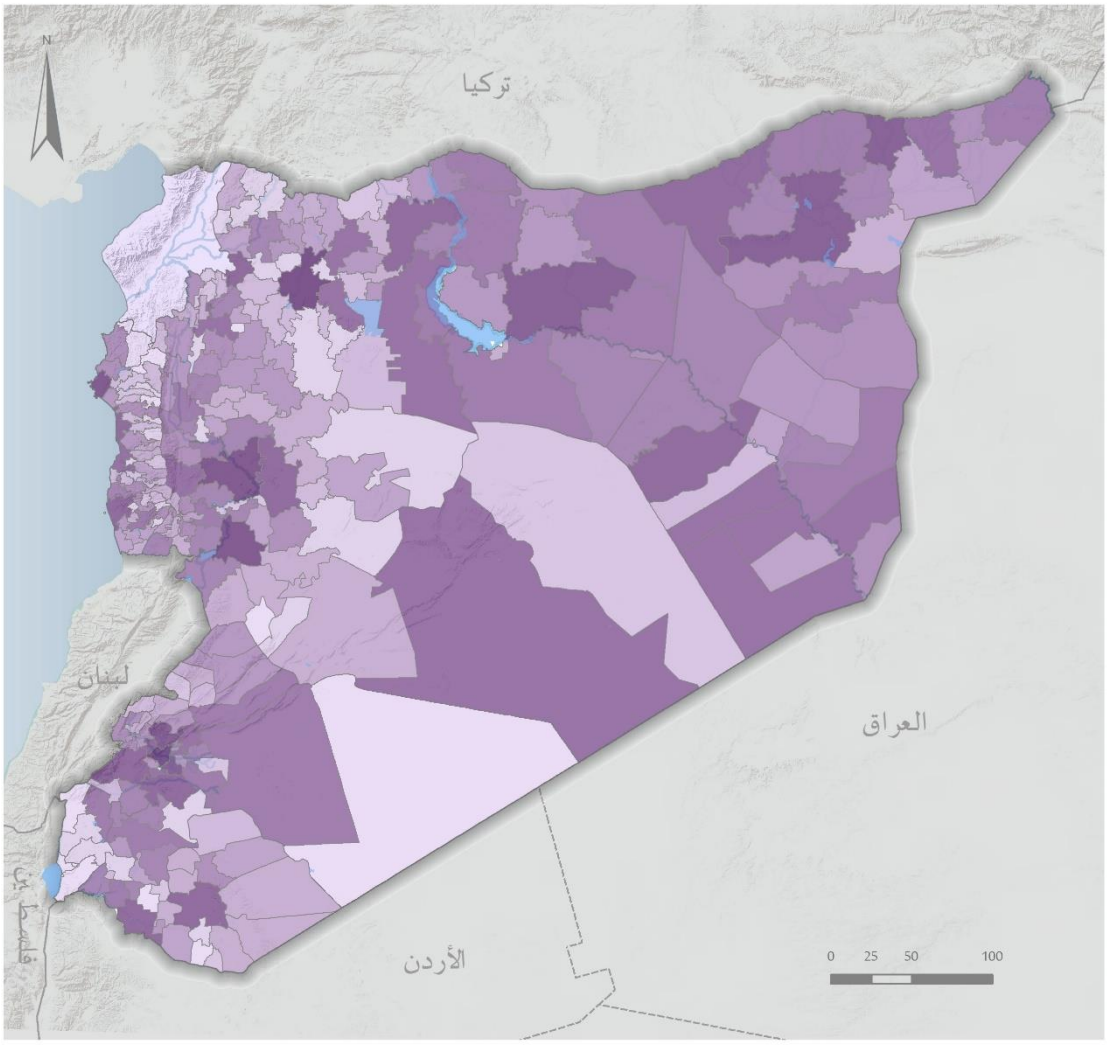

الخريطة 10 سيناريو ازمة – راهن

(هيئة التخطيط الإقليمي - المكتب المركزي للإحصاء)

٢-٢- البنية العمرية والنوعية

وفقا لمعطيات المسح الديموغرافي ٢٠١٨ يُظهر التركيب العمري للسكان وفقاً للجنس أن ما نسبته ٣٣,٢% من إجمالي السكان هم ضمن الشريحة العمرية أقل من ١٥ سنة في حين استحوذت نسبة الأفراد في عداد القوى البشرية ١٥ – ٦٤ سنة على نحو ٦١,٥% كما بلغت نسبة كبار السن ٥,٣%.

وما يمكن ملاحظته هو الاختلاف في التركيب العمري بين الذكور والإناث ولاسيمًا ضمن الشريحة العمرية (٢٠ – ٤٤) سنة حيث شكلت نسبة الذكور منها ٣٠,٣% مقارنة ب ٣٦,٤% عند الإناث.

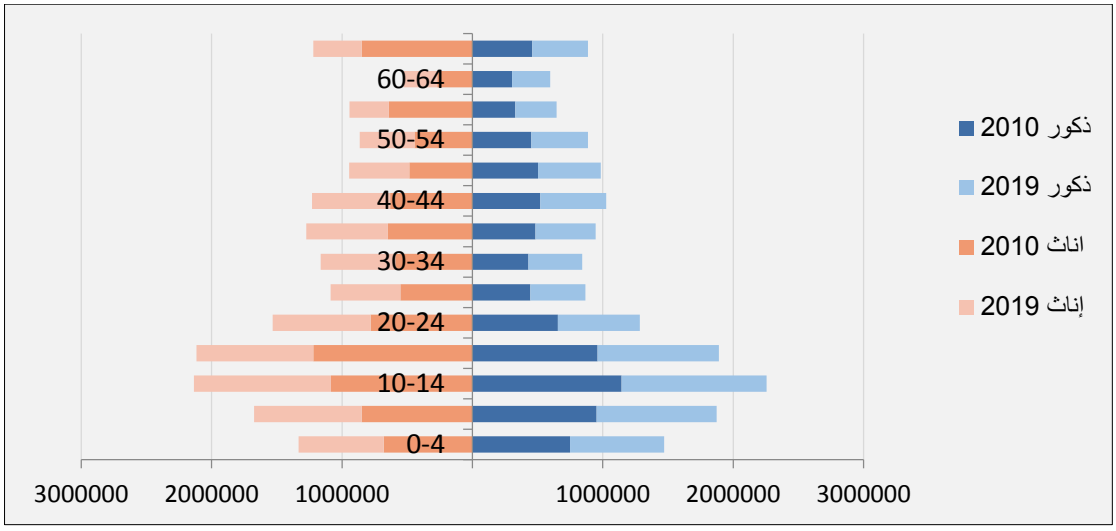

الشكل 11 الهرم السكاني المركب لعامي ٢٠١٠ -٢٠١٨
(هيئة التخطيط الإقليمي - المكتب المركزي للإحصاء)

٢-٣- عوامل النمو السكاني[٤]

١- معدل النمو السكاني

رغم تراجعه التدريجي والبطيء نسبياً عن ذروته بدءاً من العقد الأخير من القرن الماضي، ما زال معدل النمو السنوي للسكان ينتمي إلى المستويات المرتفعة عالمياً، إذ تراجع من (٣,٢٩ %) للفترة (١٩٨١-١٩٩٤)، إلى (٢,٦٦ %) في الفترة (١٩٩٤-٢٠٠٤) وإلى (٢,٣٧ %) في الفترة (٢٠٠٤-٢٠١٠).

ويُتوقع أن الحرب الحالية أثرت بشكل حاد على معدل النمو السكاني (العام)، وأدت إلى انخفاضه آنياً ليصبح سالباً، إذ يقدر هذا المعدل خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٧) بحدود (-٠,٥%) تقريباً. أما بالنسبة لمعدل النمو السكاني الطبيعي (أي بعد تحييد عامل الهجرة الخارجية أو اللجوء) فمن المرجح أنه شهد ارتفاعاً طفيفاً من نحو (٢,٩ %) قبل الحرب إلى حدود (٣-٣,١ %) خلال الحرب، وذلك نتيجة حدوث تغير سلبي في محددات السلوك الإنجابي واتجاهاته خلال هذه الفترة.

[٤] تُحتسَب المؤشرات السكانية المركبة على المستوى الإجمالي للإقليم والمحافظة، ولا يصح احتسابها على مستوى الأقاليم الفرعية أو النواحي

٢- معدلات الولادات والخصوبة

تعد الخصوبة من أهم عوامل النمو السكاني وأكثرها تأثيراً في حجم السكان وتركيبهم العمري والنوعي، وهي تعكس أنماط السلوك الإنجابي للأزواج، وتتأثر بكثير من العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية السائدة في المجتمع.

ما زال نمط الخصوبة المرتفع يسود معظم المحافظات السورية[٥]، فبعد انخفاض معدل الخصوبة الكلية (متوسط عدد المواليد الأحياء المنجبين للمرأة الواحدة خلال حياتها الإنجابية) من مستوياته العليا (٧,٩) مولود في بدايات مرحلة النمو السكاني السريع وما قبلها إلى مستوى فوق المتوسط بقليل في الفترة التي تلت ذروة النمو السكاني السريع في سورية، فإنه بقي بحدود (٤,٢) مولود عام (١٩٩٤)، و(٣,٦) مولود عام (٢٠٠٤)، واستقر تقريباً عند هذا المستوى خلال السنوات العشر الماضية، إذ بلغ عام (٢٠١٠) نحو (٣,٥) مولود (٢٠٠٩-٢٠١٠).

وفي ظل تداعيات الأزمة الحالية، يُتوقع انخفاض في كل من معدلي الخصوبة الكلية والزواجية، وبانخفاض مؤقت، نتيجة التأخر في/أو تأجيل الزواج أو الحمل لى فترة لاحقة نتيجة عدم الإستقرار للسكان والنزوح نتيجة الأزمة والهجرة بين الشباب في سن الإنجاب، بحيث من المقدر أن يكون معدل الخصوبة الكلية قد تراجع إلى حوالي (٣) مواليد والزواجية إلى حوالي (٥) مواليد في عام ٢٠٢٠، وهذا بالطبع سينعكس على معدلات النمو وحجم السكان خلال فترة الأزمة والسنوات اللاحقة.

٣- معدَّلات الوفيات[٦]

تعد الوفيات العامل الثاني من حيث الأهمية في تحديد مستوى النمو السكاني، ووفقاً لنتائج المسح الديموغرافي لعام ٢٠١٨ فقد ارتفع معدل الوفيات الخام من ٣,٨ بالألف عام ٢٠١٠ ليصل في عام ٢٠١٨ إلى ٤ بالألف.

وقد أثمرت في السابق الجهود التنموية التي بذلت لعدة عقود تحسناً ملموساً في المستوى الصحي للسكان بشكل عام وصحة الأم والطفل بشكل خاص، وتجلى ذلك بانخفاض معدل الوفيات الخام من (٥,٢) بالألف عام ١٩٩٤ إلى (٣,٨) بالألف عام ٢٠١٠.

رغم الجهود الاستثنائية التي تُبذل لتجاوز تداعيات الحرب والحد من آثارها على الصحة العامة، وصحة الأمهات والأطفال على وجه الخصوص، إلا أنه من الواضح أن هذه الحرب قد أهدرت جهداً مبذولاً استغرق عدة عقود للوصول بالمؤشرات الديموغرافية -الحيوية إلى ذلك المستوى الذي كانت عليه قبل الحرب، إذ تشير التقديرات الأولية إلى احتمال ارتفاع معدل الوفيات الخام خلال هذه الفترة إلى نحو (٤) بالألف، ومعدل وفيات الأطفال الرضع من ١٧,٩ بالألف عام ٢٠١٠ لنحو أكثر من (٢٣) بالألف عام ٢٠١٩، وارتفاع معدل

---

٥ يسود نمط الخصوبة المرتفعة (أكثر من ٤ مواليد للمرأة الواحدة) في ست محافظات سورية هي: درعا، ودير الزور، والحسكة، والرقة، وإدلب، وحلب، في حين تنتمي محافظات حمص، وحماة وريف دمشق والقنيطرة إلى نمط الخصوبة المتوسطة (٣-٤ مواليد للمرأة الواحدة)، أربع محافظات سورية فقط تنتمي إلى نمط الخصوبة المنخفضة نسبياً هي: السويداء وطرطوس واللاذقية ومدينة دمشق. لمزيد من التفصيل، انظر: الهيئة السورية لشؤون الأسرة، حالة سكان سورية ٢٠٠٨، مرجع سبق ذكره. وانظر أيضاً: الهيئة السورية لشؤون الأسرة، حالة سكان سورية ٢٠١٠، التقرير الوطني الثاني، مرجع سبق ذكره.

٦ بيانات المكتب المركزي للإحصاء ووزارة الصحة.

وفيات الأطفال دون الخمس سنوات من ٢١,٤ بالألف لتصل الى إلى ما يقارب الـ (23.7) بالألف، ومعدل وفيات الأمهات من (٥٢) إلى نحو (٦٢) وفاة لكل مئة ألف ولادة حية خلال الفترة السابقة نفسها.

٢-٤- المؤشرات ذات الصلة بالهجرة والنزوح حسب الجنس

١- معدلات الهجرة الداخلية

تأتي الهجرة الداخلية في المرتبة الثالثة من حيث تأثيرها في حجم سكان الأقاليم وتركيبهم العمري والنوعي وفي تحديد مستويات نموهم السنوي وتوزعهم الجغرافي، ويمثل انتقال سكان الريف إلى المدن ولاسيمًا الكبرى منها أكثر أنماط الهجرة شيوعاً، وينجم هذا الانتقال عن دوافع الطرد الكامنة في الريف والمتمثلة بشكل عام بارتفاع الخصوبة وانخفاض الدخل الناتج عن سوء المواسم الزراعية وتفتت الحيازات الزراعية وانتشار البطالة ونقص الخدمات، وعن دوافع الجذب الكامنة في المدن والمتمثلة بتنوع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية واتساع فرص العمل وتوفر المرافق والخدمات. ويؤدي هذا الانتقال إلى نتائج اقتصادية واجتماعية على عملية التنمية، ويترك آثاراً بالغة الأهمية على أوضاع وخصائص كل من المجتمعين الريفي والحضري. في كل من أقاليم الفرعية الطرد والجذب إن كان على مستوى المحافظة أو على مستوى القطر.
بينت نتائج مسح الهجرة ٢٠٠٠، أن عدم توفر فرص العمل في المناطق الطاردة للسكان كان الدافع وراء حركة (٤١,٣%) من إجمالي المهاجرين للبحث عن فرصة عمل مناسبة في مناطق أخرى خارج مناطق إقامتهم، يضاف إلى ذلك ما نسبته (١٣,٢%) من المهاجرين كان دافعهم للهجرة عدم كفاية دخلهم من عملهم في أماكن اقامتهم لتغطية مصروفات أسرهم، ما يعني أن العامل الرئيسي المفسر لأكثر من نصف حجم الهجرة الداخلية يتمثل في البحث عن العمل أو عن فرصة عمل أفضل لتحسين مستوى الدخل وتلبية احتياجات الأسرة المعيشية. ولا يقل العامل الثاني للهجرة الداخلية أهمية عن الأول في تعبيره عن أن سبب الهجرة الداخلية يعود إلى تدني المؤشرات التنموية في المناطق الطاردة، فنحو خمسي المهاجرين كان سبب هجرتهم عدم الرضا عن منطقة السكن أو عن مواصفات المسكن (٣١,١%) أو عدم توفر أو كفاية المرافق وخدمات البنية التحتية في المحيط السكني لأسرهم (٩,١ %). إضافة إلى ما سبق، بينت نتائج مسح الهجرة ٢٠٠٠ أن عدم حيازة أرض زراعية، أو صغر مساحاتها أو تدني إنتاجيتها كان السبب وراء هجرة (٢,٦%) فقط من إجمالي المهاجرين إلى جانب (٢,٧%) قد هاجروا لأسباب أخرى[٧].

وقد لعبت تيارات الهجرة الداخلية وخاصة من الريف إلى المدن جراء الفوارق التنموية الواضحة لصالح المدن (خيارات أوسع لفرص العمل، خدمات ومرافق أفضل)، دوراً إضافياً في تفاقم الخلل في التوزع السكاني وفي نمو سكان المدن بنسبة (٤ إلى ٥%) سنوياً، يضاف إلى ذلك ما حدث من هجرة طارئة بسبب الظروف

٧ المكتب المركزي للإحصاء بالتعاون مع جامعة دمشق ومعهد الدراسات الدولية التطبيقية في النرويج (FAFO)، مسح الهجرة الداخلية في سورية، دمشق، ٢٠٠٢.

المناخية القاسية التي مرت فيها بعض المناطق (المنطقة الشرقية) في السنوات الأخيرة من العشرية الأولى من هذا القرن، وعدم القدرة التنموية لهذه المناطق على امتصاص مثل هذه الظروف الطارئة.
بالمحصلة العامة، فإنه بالرغم من التغيرات التي طرأت على التوزيع النسبي لسكان المحافظات كما هو مبين في المخطط البياني رقم /٣/، نتيجة تباينات تأثير عوامل النمو السكاني فيما بينها، ما يزال الاختلال في التوزع السكاني بين الأقاليم والمحافظات السورية قائماً، ولا تبدو معالم تحسن مؤشراته قريبة، فسكان ثلاث محافظات (دمشق وريفها وحلب) يشكلون نحو (٤٤%) من سكان القطر التي لا تتجاوز مساحتها مجتمعة (١٩,٨ %) من المساحة الكلية، بينما يقيم (١٧ %) من مجموع السكان في ثلاث محافظات هي: الرقة ودير الزور والحسكة التي تشكل مساحتها (٤١,١ %) من المساحة الكلية للبلاد، كما يقيم (٩%) من مجموع السكان في محافظتي طرطوس واللاذقية اللتين تشكل مساحتهما معاً (٢,٢%) فقط من المساحة الكلية في عام (٢٠١٠)[٨].

بقيت حركة الهجرة الداخلية واتجاهاتها حتى العام (٢٠١١) تحكمها الظروف الآنية (غير المنتظمة أو غير الموجهة تنموياً أو المخطط لها) لعوامل الطرد والجذب المتباينة من منطقة لأخرى، والمتغيرة باتجاهين (من جذب إلى طرد وبالعكس) ضمن المنطقة الواحدة من فترة زمنية لأخرى، فبعض المناطق الشمالية -الشرقية التي كانت جاذبة للهجرة إليها أصبحت طاردة خلال سنوات الجفاف (٢٠٠٩-٢٠٠٦)، في حين تطورت بعض المناطق الجنوبية إلى جاذبة للسكان بعد أن كانت طاردة لهم.

٢- الحركة المكانية والانزياحات السكانية

جاءت الحرب الحالية لتفاقم مشكلة الخلل في التوزع الجغرافي للسكان نتيجة حركة النزوح السكاني الداخلي غير المسبوقة وباتجاهات متعددة وربما متكررة (بين المحافظات). وتشير التقديرات الأولية إلى أن **ثلث سكان سورية** على الأقل قُدر لهم أن قاموا بحركة نزوح أو أكثر من مكان إقامتهم الاعتيادي إلى مكان آخر، سواء أكان هذا المكان الذي نزحوا إليه هو مكان إقامة عائلاتهم الأصلية (كهجرة معاكسة) أو غير ذلك.
كما تشير هذه التقديرات أن أكثر من **ربع السكان تقريباً** (نحو ٦ مليون نسمة) أقاموا خارج مناطق سكنهم أو سكن عائلاتهم الاعتيادي قبل الحرب، وعاش نحو (٢,٨-٣,٣%) منهم في مراكز إقامة مؤقتة جهزتها لهم المؤسسات الحكومية "اللجنة العليا للإغاثة".

وقد أرخى هذا العدد الضخم من السكان المهجرين داخلياً بظلاله سلباً على مكتسبات التنمية بشكل عام والتنمية البشرية بشكل خاص والتي تراكمت عبر عدة عقود من الجهد والعمل الدؤوب المتواصل في هذا المضمار.

٨ المجموعة الإحصائية لعام ٢٠١١.

ومن الآثار المباشرة لهذا الحراك السكاني حدوث تغييرات في التركيبة العمرية للسكان في كلا الجانبين (المناطق الطاردة والجاذبة للسكان) مما زاد من حدة التشوه الديموغرافي، وهذا بدوره سيحدث خللاً في تأمين متطلبات كل مرحلة عمرية معينة لاختلاف المتطلبات من فئة عمرية لأخرى.

كما أن الارتفاع الكبير في الكثافة السكانية بالمناطق المستقطبة للمهجرين أدى إلى تحديات وضغوط كبيرة على الخدمات والبنية التحتية وصعوبة في تأمين السكن بأبسط الشروط الصحية، كما أن الارتفاع غير الاعتيادي لأسعار السلع والخدمات في المناطق الجاذبة للسكان نتيجة زيادة الطلب أرخى بظلاله الثقيلة على مستوى معيشة السكان واستنزاف مدخراتهم، هذا بالإضافة إلى ما ستعانيه هذه المناطق مستقبلاً من مشاكل اجتماعية وبيئية مردها تباين الثقافات الفرعية وبعض العادات والتقاليد.

في ضوء ذلك، حدث تغير في طبيعة الظروف المستجدة للمحافظات جذباً أو طرداً للسكان[٩]، وحتى هذا التغير لم يتم باتجاه واحد، بل كان عرضة للتبدل وفقاً للظروف الأمنية، فمع بداية الحرب أصبحت محافظة الرقة من المحافظات الأولى الجاذبة للسكان، بعد أن كانت قبل الحرب طاردة لهم، ونظراً للظروف الأمنية التي مرت بها عادت وأصبحت طاردة للسكان، وكذلك الأمر بالنسبة لعدة محافظات كمحافظة درعا أو ريف دمشق أو حلب حيث تغيرت من كونها جاذبة إلى طاردة للسكان ومن ثم جاذبة.

الجدول 8 مصفوفة الحركة الداخلية للسكان

من إلى	ادلب	الحسكة	الرقة	السويداء	القنيطرة	اللاذقية	حلب	حماة	حمص	درعا	دمشق	دير الزور	ريف دمشق	طرطوس
ادلب	279776	711	3750	1597	0	16387	4727	61532	1706	485	18298	1017	28247	7311
الحسكة	0	51677	0	574	0	5340	0	1916	824	907	2822	3102	5283	6169
الرقة	572	6042	54000	249	0	10595	9130	5191	7776	0	6385	7296	313	4041
السويداء	0	0	0	2353	0	0	0	0	0	0	653	0	0	0
القنيطرة	0	12	0	206	12710	0	0	0	0	8746	4789	0	22950	0
اللاذقية	7857	0	0	126	0	23809	176	108	59	0	0	0	0	124
حلب	91536	19653	26354	2349	0	175764	888351	64696	24213	110	19623	2622	55754	60716
حماة	58045	559	50	38	0	3764	0	141129	3703	0	102	0	12426	11450
حمص	3345	5506	994	1379	0	24113	11	160789	198866	537	43489	7194	95421	42144
درعا	0	143	0	22957	450	3026	0	3279	2062	357753	13587	610	39383	3462
دمشق	1829	3810	0	21361	1228	13927	450	15083	25473	11367	224188	9046	141447	12958
دير الزور	0	43917	21575	632	0	1384	18	539	8814	0	11392	163820	10199	1580
ريف دمشق	3913	7558	0	22689	21336	26474	750	22723	26317	4809	222659	6082	721071	19179
طرطوس	873	0	0	0	0	0	0	0	284	0	0	0	1075	1175
المجموع	447746	139588	106723	76510	35724	304583	903613	476985	300097	384714	567987	200789	1133569	170309

(هيئة التخطيط الإقليمي - المكتب المركزي للإحصاء)

[٩] الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان، التقرير الفني الثاني، تطور الحركة المكانية للسكان ١٩٦٠-٢٠١٠ والانزياحات السكانية ٢٠١١-٢٠١٦.

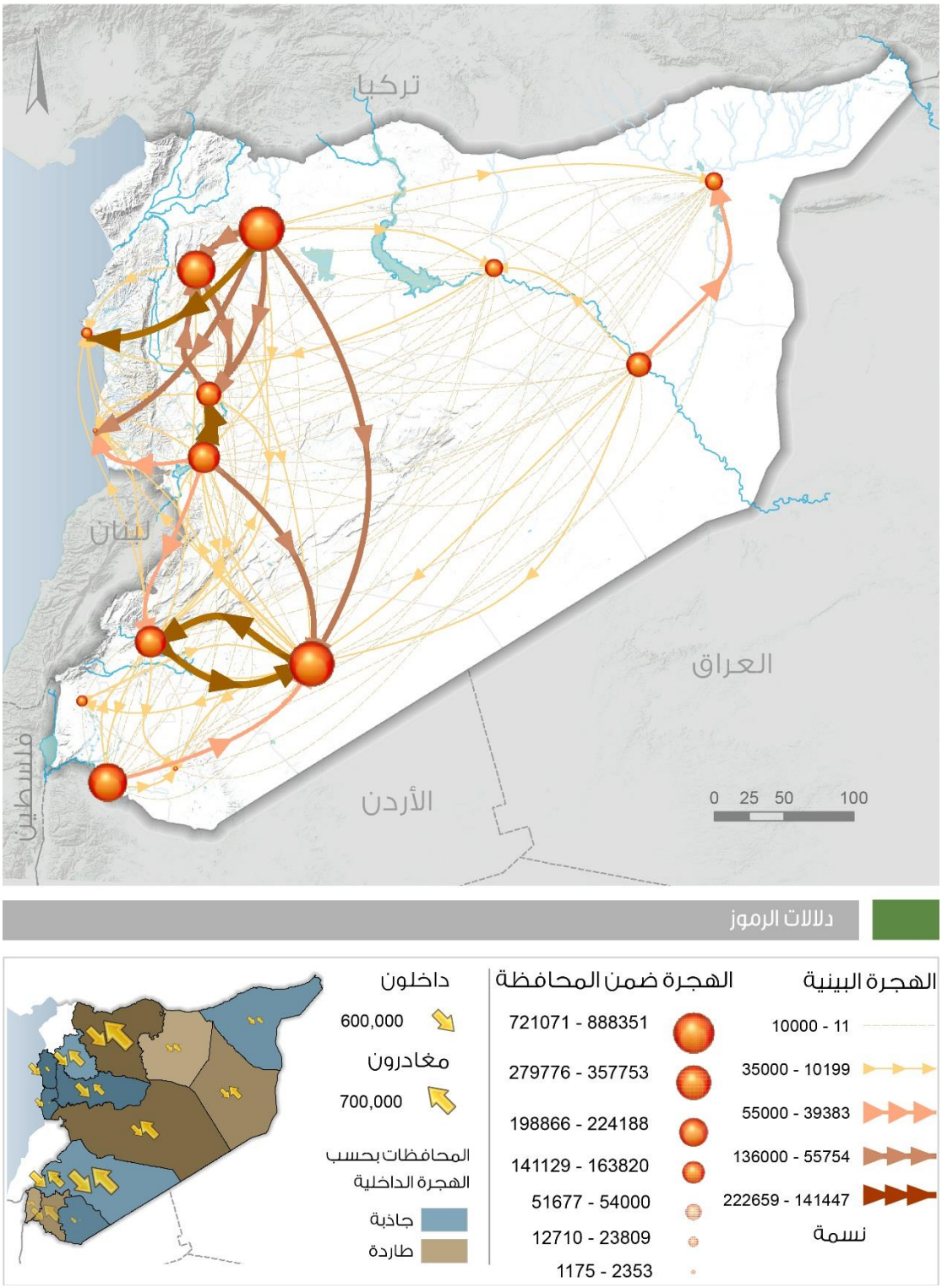

الخريطة 11 المحافظات الجاذبة والطاردة للسكان بحسب بيانات المسح الديموغرافي ٢٠١٨
(هيئة التخطيط الإقليمي - المكتب المركزي للإحصاء)

يتضح من حركة النزوح الداخلية أن الحجم الأكبر للنازحين تركز بالدرجة الأولى في محافظات حلب وريف دمشق وإدلب، وأن حركة النزوح تتم في أغلب حالاتها من منطقة لأخرى داخل كل محافظة، وبحسب درجة الأمان والاستقرار أو تبدلهما من فترة لأخرى. إلا أنه مع ذلك تميزت محافظات مثل: اللاذقية وطرطوس ودمشق والسويداء بكونها أكثر المحافظات المستقطبة للسكان النازحين، مقابل حلب وإدلب وريف دمشق ودرعا والرقة ودير الزور التي كانت أكثر المحافظات غير المستقطبة (أو الطاردة) للسكان.

من المتوقع أن تمتد الآثار السلبية لهذه الحركة السكانية الطارئة من الهجرة الداخلية والتي تجلت على شكل نزوح سكاني "اضطراري" لفترات زمنية لا يُتوقع أن تكون قصيرة، ليس فقط بسبب حجم الدمار والتخريب الذي أصاب البنى التحتية للمنشآت الاقتصادية والخدمية الحكومية والخاصة وتضرر المساكن أو فقدانها، بل أيضاً بسبب ما صاحب عملية النزوح من تراجع أو تدهور لكثيرٍ من المؤشرات التنموية التي تحتاج عملية إعادتها إلى مستوياتها لما قبل الحرب إلى جهود كبيرة وفترات زمنية طويلة تفوق ما تحتاج إليه عملية إعادة تأهيل وصيانة وإعمار البنى التحتية على ضخامتها وارتفاع تكلفتها المادية والبشرية والزمنية. ويجب أن يترافق ذلك مع سياسات وبرامج وإجراءات تنموية تعالج الخلل الذي أصاب البنى الاجتماعية والثقافية، وترمم ما تضرر أو فُقد من رأس المال الاجتماعي.

٢-٥- المزايا والإشكاليات

المزايا	الإشكاليات
• مجتمع بشري فتي رغم التراجع النسبي لشريحة الأطفال. • قاعدة سكانية كبيرة الحجم نسبياً ومرشحة للتزايد نحو الضعف تقريباً بغضون الـ ٣٠ سنة القادمة. • نمو القوة البشرية بمعدلات أعلى وأسرع نسبياً من معدل النمو السكاني. • تنامي الحجم النسبي للسكان في سن العمل وتوقع وصول نسبتهم خلال العقدين القادمين لأكثر من ثلثي السكان. • تنامي الوعي بالقضايا السكانية بين الفئات السكانية ولاسيمًا الشباب منهم. • تكافؤ الفرص بين الذكور والإناث على مستوى الأنظمة والقوانين في الدولة. • وجود رغبة وحاجة لدى فئات المجتمع السكانية ولاسيمًا لدى النساء والشريحة الشابة عموماً في الانخراط في العملية التنموية والمشاركة فيها عبر متابعة التعليم والتدريب والتأهيل والبحث عن فرص العمل المناسبة. • ارتفاع نسبة حملة الشهادات الجامعية ولا سيما الهندسية منها.	• تفاقم مشكلة الهجرة الداخلية والخارجية وهجرة الكفاءات. • اختلال في التوزع الجغرافي للسكان بين المحافظات وبين الريف والحضر وتفاقمه نتيجة النزوح السكاني. • اكتظاظ سكاني في العاصمة وفي مراكز المدن الكبرى على حساب باقي مناطق القطر. • عدم كفاية الموارد الطبيعية لاحتياجات السكان (المياه، والغذاء، والطاقة)، ومن ثَمَّ عدم القدرة على تحقيق التنمية المستدامة. • تدني الخصائص النوعية للسكان، ولاسيمًا داخل القوة البشرية بمختلف جوانبها التعليمية والمهنية والمعيشية. • ضعف الطلب على قوة العمل وعدم قدرة الاقتصاد الوطني على تحقيق فوائض اقتصادية كافية لاستثمارها في تمويل مشروعات إنتاجية من شأنها توليد فرص عمل تتلاءم ونوعية قوة العمل المتاحة. • تدني مستوى الأجور وعدم تناسبها مع تكاليف المعيشة. • ارتفاع معدل الإعالة الاقتصادية. • تفاقم مشكلة البطالة بمختلف أنواعها ولدى مختلف الشرائح والفئات السكانية.

٣- الواقع العمراني والخدمات .

يُعدُّ المحور العمراني أحد المحركات الأساسية للاقتصاد الوطني لارتباطاته الوثيقة بكلِّ القطاعات الأخرى ويخلق فرص عمل كبيرة تنشط الاقتصاد الوطني. لتكفل لها نمواً متوازناً مع نموها الاقتصادي والاجتماعي ومتوافقاً مع ظروفها البيئية والعمرانية وإمكاناتها المحلية المتاحة واحتياجات سكانها. وتوجيه التنمية المكانية بما يحقق التشبيك المتكامل للموارد المحلية وذاك عن طريق تعزيز دور المشاريع العمرانية الحيوية لتشكل فرصة تسمح بضبط النوعية للتطور المكاني، كما يرتبط المحور العمراني بالتأثير المحتمل للنشاط العمراني على البيئة وعلى صحة الإنسان والتراث الثقافي والمساحات الخضراء والتنوع الحيوي، ويؤسس لعلاقة مكانية مع منظومة شبكات، وذلك بتعزيز آدائها وفعاليتها بما يعكس قوة التفاعل المكاني للمناطق الحضرية ضمن حيزها الجغرافي الداخلي واتصالها مع محيطها الخارجي بكلِّ أشكال التفاعل المختلفة ولمختلف أشكال التدفقات.

٣-١- معدل التحضر في المحافظات

يرتبط التحضر بالتركيز النسبي للسكان في المناطق الحضرية - البلدات والمدن - في منطقة معينة، انطلاقاً من أهداف التنمية المستدامة في جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود من خلال تعزيز التوسع الحضري الشامل والمستدام، والقدرة على تخطيط وإدارة المستوطنات البشرية في جميع البلدان على نحو قائم على المشاركة المتكاملة المستدامة، فإن تنمية المناطق الحضرية وإدارتها بطريقة مستدامة شرط حاسم للارتقاء بنوعية حياة الناس. وتتعزز المدن بعلاقاتها الإقليمية بريفها المحيط، فهناك تفاعل وثيق بين المدينة وريفها يتكون من الأفعال وردود الأفعال المتبادلة ينتهي في الواقع إلى تكوين مركب إقليمي مميز.

يختلف حجم المدن (التحضر السريع للمدن فيه) من مدينة لأخرى على حسب عوامل الجذب، ويُعدُّ أفضل قياس لمستوى التحضر من منظور ديموغرافي هو نسبة سكان الحضر، إذ يكون معدل التحضر هو المعدل الذي تنمو به هذه الحصة، ولكن التحضر يشمل مجموعة معقدة من العمليات الاقتصادية والديموغرافية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية والبيئية التي تؤدي إلى زيادة نسبة سكان الإقليم الذي يعيش في البلدات والمدن، وزيادة تركيز السكان في المراكز الحضرية الكبرى في المنطقة، وزيادة كثافة السكان داخلها. وتُعدّ العمليات الديموغرافية للهجرة ، فضلاً عن النمو السكاني الطبيعي، من المحددات المهمة للتحضر ، ولكن هذه بدورها تدعمها عمليات أخرى، أهمها التغيير الاقتصادي الهيكلي، فإن أنماط التحضر هي نتيجة تفاعل هذه العمليات، التي تتأثر بالأنظمة الحضرية، والإيكولوجيا الحضرية، والاقتصاد الحضري. و يُعزى إلى النسبة المتزايدة من سكان الحضر (أي التحضر)، بالإضافة للنمو السكاني الطبيعي، إذ بلغت نسبة التحضر في الجمهورية العربية السورية ٥٣,٢% بمعدل نمو سكاني ٢,٦.

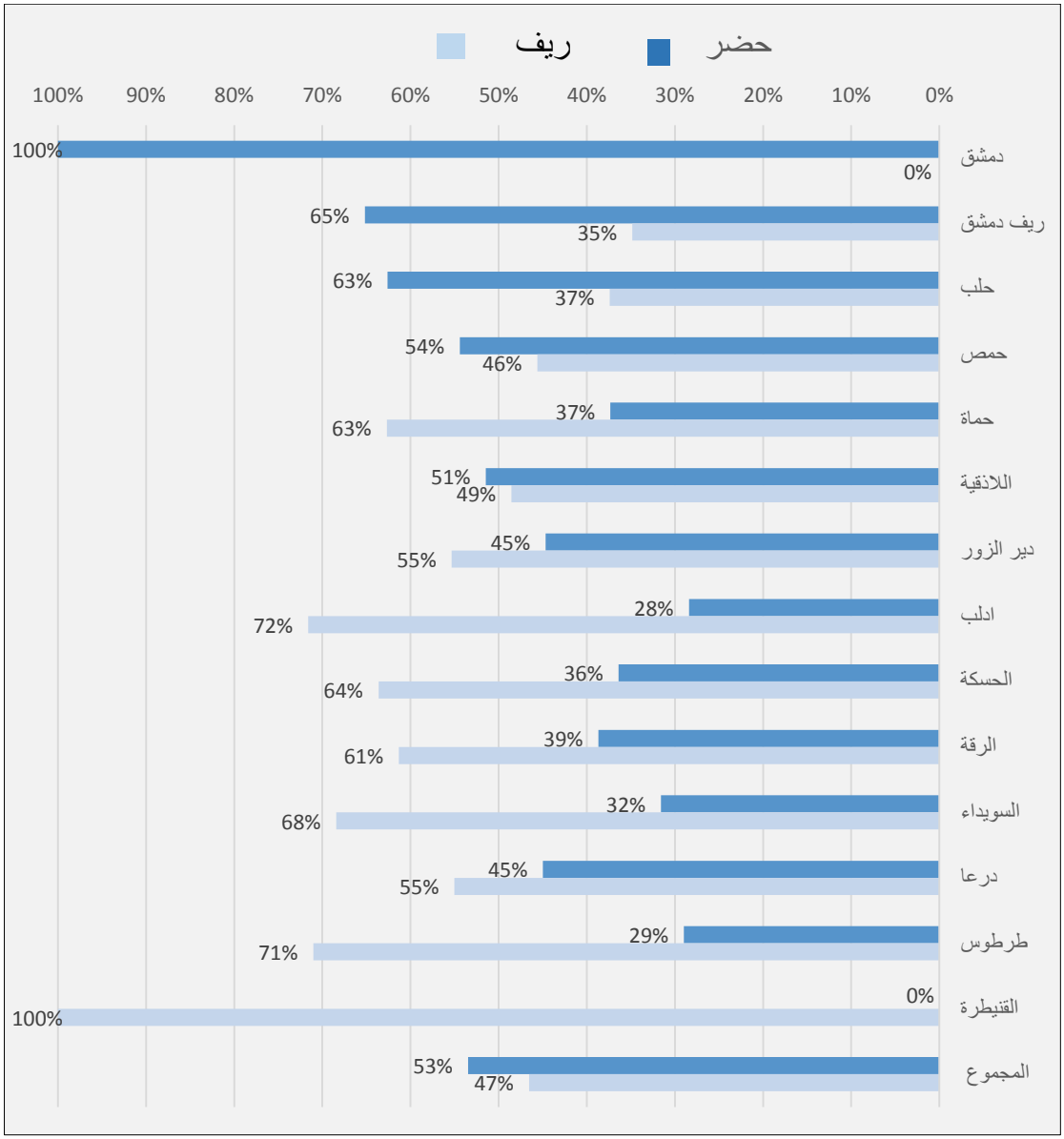

الشكل 12 نسبة سكان الحضر إلى الريف في المحافظات السورية
(المكتب المركزي للإحصاء - هيئة التخطيط الإقليمي ٢٠٢١)

٣-٢- تصنيف المدن وفقاً لعدد السكان

جرت الاستعانة بتقديرات المكتب المركزي للإحصاء على مستوى أصغر مدينة وأكبر مدينة نسبةً لعدد السكان، إذ يوجد في الجمهورية العربية السورية/١٥٧/ مدينة وفقاً لتصنيف وزارة الإدارة المحلية. يبين الجدول الآتي ترتيب المدن السورية حسب تقديرات عدد سكانها للعام ٢٠١٩.

الجدول 9 تصنيف المدن وفق عدد السكان

المحافظة	الكثافة السكانية نسمة/ هكتار عدد السكان على مساحة المحافظة	عدد المدن	٢٠ >	٢٠-٥٠	٥٠-١٠٠	١٠٠-٥٠٠	٥٠٠-١٠٠٠	١-٥٠٠ مليون	١> مليون
دمشق	١٨٥	١							١
ريف دمشق	١,٤٦	٢٦	٥	٨	٧	٦	-	-	-
درعا	٣,٢٤	١٢	-	١٠	١	١	-	-	-
السويداء	٠,٦٣	٣	٢	-	١	-	-	-	-
القنيطرة	٠,٧٠	٢	١	١	-	-	-	-	-
حمص	٠,٥١	١٢	٥	٤	٢	-	١	-	-
حماه	١,٧٢	١٤	٨	٤	١	١	-	-	-
طرطوس	٤,٧٩	٦	٣	٢	١	-	-	-	-
اللاذقية	٥,٤٩	٤	٢	-	١	١	-	-	-
إدلب	٣,٣٩	١٥	٧	٤	٣	١	-	-	-
حلب	٣,٠١	٢٤	١٣	٥	٤	١	-	-	١
الرقة	٠,٦٧	١١	٩	-	١	١	-	-	-
دير الزور	٠,٦٢	٢٠	١٥	٤	-	١	-	-	-
الحسكة	٠,٨٢	٧	٢	٣	-	٢	-	-	-
المجموع		١٥٧	٧٢	45	22	15	١	١	2

(وزارة الإدارة المحلية والبيئة)

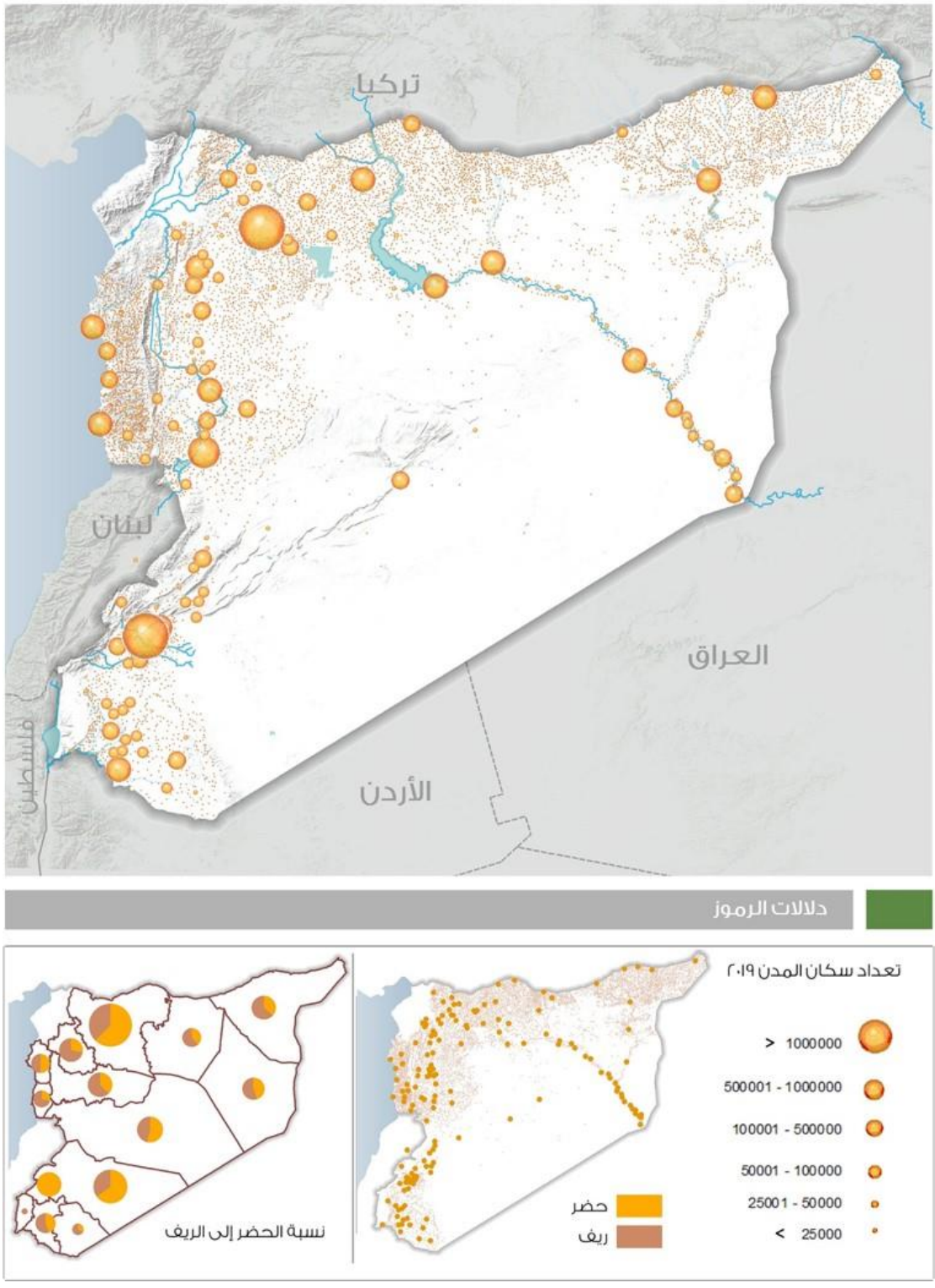

الخريطة 12 توزع المدن في الجمهورية العربية السورية وفق عدد السكان
(هيئة التخطيط الإقليمي - وزارة الإدارة المحلية والبيئة - المكتب المركزي للإحصاء ٢٠١٩)

٣-٣- واقع الانتشار العمراني واتجاهات النمو السائدة

يقصد بالنمو العمراني الملاءمة المكانية لزيادة استعمال الأرض الحضرية في الفترة القادمة من الزمن، ويمثل النمو حالة طبيعية للمدينة بسبب التطورات والتغيرات المستمرة التي تشهدها بمرور الزمن في مختلف الجوانب.

يختلف النمو العمراني في التجمعات السكنية حسب المحددات الطبيعية والبشرية الحالية والمستقبلية التي تحيط بها وإمكانية معالجتها، ويتأثر التوسع العمراني في أي تجمع سكني بالوظيفة التي يقدمها كل تجمع لسكانه، وكلما زاد حجم التجمع تعددت الوظائف. إذا كانت المدينة تتمتع بوظيفة إقليمية كبيرة ونفوذ كبير فإن ذلك سوف ينعكس على النمو العمراني وتطور استعمالات الأرض فيها، حيث تنتقل الوظائف التي تتطلب فضاءات شاسعة مركز المدينة باتجاه الأرياف والضواحي.

إن التوسع الحضري وما يرتبط به من تغير في استعمالات الأراضي يؤثر في التنوع البيولوجي ؛ والمناخ المحلي والإقليمي والعالمي ؛ أما من الناحية الاقتصادية ، فإنه يدعم تأثير الحد من الفقر في المدن، والدور في توليد الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، ومن ثَمَّ يجب التركيز على إدارة التحضر ومن ثَمَّ تبنى الحكومات سياسات تزيد من فوائد التحضر إلى أقصى حد. وتعاني المدن السورية الكبرى الاكتظاظَ السكانيَّ، إذ شهدت نمواً متسارعاً في العمران والسكان، الأمر الذي أدى إلى اتساع المدينة وازدياد الطلب السكاني على الخدمات الأساسية والمساكن. وقد انعكس هذا النمو على أنماط استعمالات الأراضي وتوزيعها المكاني، فقد أدى إلى عجز مجمل في تلبية الاحتياجات والخدمات في المدن.

الجدول 10 مساحة التجمعات العمرانية وعددها في سورية

المحافظة	مساحة التجمعات/هكتار	عددها
اللاذقية	21076	١١٨٦
القنيطرة	5884	١٣٣
السويداء	21269	١٦٩
الرقة	58313	١١٦٨
الحسكة	52131	٢٧٧٨
إدلب	45607	١١٠٤
حلب	116173	٢٦٩٢
حماة	68147	١٢١٤
حمص	54883	٩٥١
درعا	41767	٢١٩
دير الزور	66564	١٧٧
ريف دمشق	123732	٣٥٠
طرطوس	24420	٧٩٨
دمشق	7360	-
المجموع	**707723**	**١٢٩٣٩**

(هيئة التخطيط الإقليمي - وزارة الإدارة المحلية)

٣-٤- التوسع العمراني للمدن الرئيسية:

تقوم التنمية العمرانية المستدامة بتحسين جودة الحياة البشرية من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية باهتمامها في الاحتياجات الحالية بقدر المستقبلية، وذلك بتحقيق تنمية عمرانية متوازنة تسعى للارتقاء بالمجتمع وتكون أساساً لرفع مستوى معيشة الفرد من كلِّ الجوانب العمرانية والاجتماعية والاقتصادية، إضافةً إلى تحسين بيئة المدن والحفاظ على هويتها ونظام إدارتها، وذلك في إطار الموارد والإمكانات المتاحة، ومن خلال تنظيم استعمالات الأراضي.

تُعدُّ مخططات التجمعات العمرانية في إطار التخطيط الوطني والإقليمي موجهاً للتطور المتوازن لاستعمالات الأراضي وتحقيق متطلباتها الوظيفية وشروطها البيئية. وقد شهدت المدن السورية توسعاً عمرانياً متسارعاً خلال العقود الأخيرة رافق ذلك انتشار البناء العشوائي الذي يمثل واحدة من أهم المشكلات التي تواجهها التنمية العمرانية في مدننا التي تنقسم لقسمين أساسيين: الزحف العمراني على الأراضي الزراعية والآثار البيئية التي يسببها هذا الزحف.

جرت دراسة التوسعات العمرانية لمدن مراكز المحافظات من خلال الصور الفضائية للأعوام ٢٠٠٠ و٢٠١٠ و٢٠٢٠ وتحليلها مكانياً، والتوصل إلى تغيرات حدود العمران خلال هذه الفترات ونسبة الزيادة التي طرأت عليها.

٣-٥- الانتشار العمراني للسكن العشوائي في المدن الرئيسية

يشكل السكن العشوائي تحدياً عمرانياً أساسياً تواجهه المدن، ولا يقتصر تأثيره على معاناة سكان العشوائيات وتدني الخصائص الصحية والخدمية لمعيشتهم، بل يتعداه إلى ترهل في نسيج المدن الرئيسية وضعف في سماتها المدينية وقدرتها ومكانتها، إضافة للتأثيرات على الإيرادات من الرسوم البلدية الأساسية للتنمية المحلية ونقص فعالية شبكات البنية التحتية والمنظومة الطرقية في المدينة، وللتأثيرات الاجتماعية وتفشي الفقر وحرمان شرائح اجتماعية محتاجة من سند أساسي للاقتراض الذي يمكن أن يسهم في توفير فرص عمل عبر نمو القطاعات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة. وبغض النظر عن النسج الاجتماعية المتشكلة في العشوائيات التي أظهرت ميلاً واضحاً لتمركز الهجرة الداخلية على أسس تعكس البيئة الثقافية الأصلية، تتميز العشوائيات في سورية بنموها التدريجي على أطراف المدن، وغالباً ما تكون ناتجة عن نواة قرية التصقت بالمدينة نتيجة التوسع، مما حولها لمستقبِل للمهاجرين من الريف طلباً للعمل والخدمات الأفضل.

كما تتميز المساكن العشوائية بجودة إنشائية ومساحة مقبولة تميزها تماماً عن أحياء الصفيح في دولٍ أخرى، إذ يستنسخ المهاجرون في المدن السورية نمط المسكن الريفي مساحياً وإنشائياً مع زيادة ملحوظة في الكثافة مقارنة بالريف وانخفاض نسبي في حصة الفرد المساحية، ويظهر بالنتيجة نمط عمراني مديني مشوه

(ترييف المدينة) بات بدوره يميز العمران في الريف أيضاً. وللظاهرة عدد من المسببات التشريعية والتنظيمية نذكر منها:

- الفجوة التنظيمية الناجمة عن عدم وجود أراضٍ (مقاسم) معدة للبناء يتم تزويدها بالخدمات، وهو النمط الذي يؤدي لتوفير المساكن لأفقر الشرائح من سكان المدن والوافدين الجدد إليها، وقصور التنظيم بأساليبه الراهنة عن استيعاب النمو السكاني والطلب السكني المرافق، إذ بلغ العجز في مجال الإسكان **687.000** وحدة سكنية حسب الخطة الخمسية العاشرة، بالإضافة إلى عدم وجود التشريع الملزم لتقسيم الأرض من قبل المالكين، مما يعيق دور المبادرة الفردية والجماعية في دعم القطاع السكني بالمقاسم اللازمة.
- تسارع نمو مناطق السكن العشوائي في الثمانينات بعد صدور القانون رقم ٦٠ في عام ١٩٧٩، الذي أدى لتجميد التوسع العمراني مع عدم تقديم أي تعويض لملاك الأراضي بشكل مجزي، فقسّموا أراضيهم بصورة مخالفة إلى مقاسم صغيرة وبيعها لطرف ثالث أي بعيداً عن إرادة الإدارات المحلية والمخططات التنظيمية. تم تعديل هذا الوضع عبر القانون رقم /٢٦/ للعام ٢٠٠٠ الذي أتاح إعادة تطبيق القانون رقم /٩/ لعام ١٩٧٤ الخاص بتقسيم الأراضي بناءً على رغبة المالك أو تنظيم الأراضي بناء على رغبة الجهة الإدارية، إلا أن ذلك لم يوقف الظاهرة بالشكل المطلوب، وأبقاها منضبطة بفعل القسر دون القضاء على مسبباتها المتنوعة لتصبح احتمالاً كامناً قابلاً للانفلات في أي لحظة من تراخي قبضة الضبط القسري.
- ازدياد انتشار هذه الظاهرة منذ عام ٢٠١١ بشكل ملحوظ بسبب الظروف الراهنة، مما أدى إلى توسع مساحة هذه الأحياء وظهور أحياء جديدة على أطراف المدن الكبرى.
- غياب السياسة المنسقة للسكن الاجتماعي مسؤول بكل تأكيد عن واقع يعيش فيه الفقراء من سكان المدن في مناطق المخالفات، إذ يقطن **38.8**٪ من فقراء سورية في المدن، وبغياب سياسة لتوفير المسكن تربط التكلفة الكلية أو الأقساط الشهرية الناتجة عن الإقراض بالحد الأدنى للأجور، يترك رب الأسرة ضمن دائرة ضيقة من الخيارات بين المخالفة أو الإيجار في منطقة عشوائية. وفي غياب سياسة مناطق الإيجار الاجتماعي، هناك **12**٪ من الفقراء في المدن مستأجرين لمنازلهم، نظراً لاستحالة حصولهم على عقار يؤويهم حتى في سوق العقارات المخالفة.
- تباطؤ تنفيذ المخططات التنظيمية ووجود فرق كبير بالمساحات المنفذة في مناطق الحضر مع المساحات المرخصة.
- التباطؤ بتطبيق القانون **14** لعام **1974** الخاص بإعمار المقاسم، وترك المقاسم المعدة للبناء بدون بناء أو بإنشاء طابق واحد كنوع من الاستثمار طويل الأمد (عدا في دمشق وحلب)، (معدل بالقانون **82** للعام **2010**).

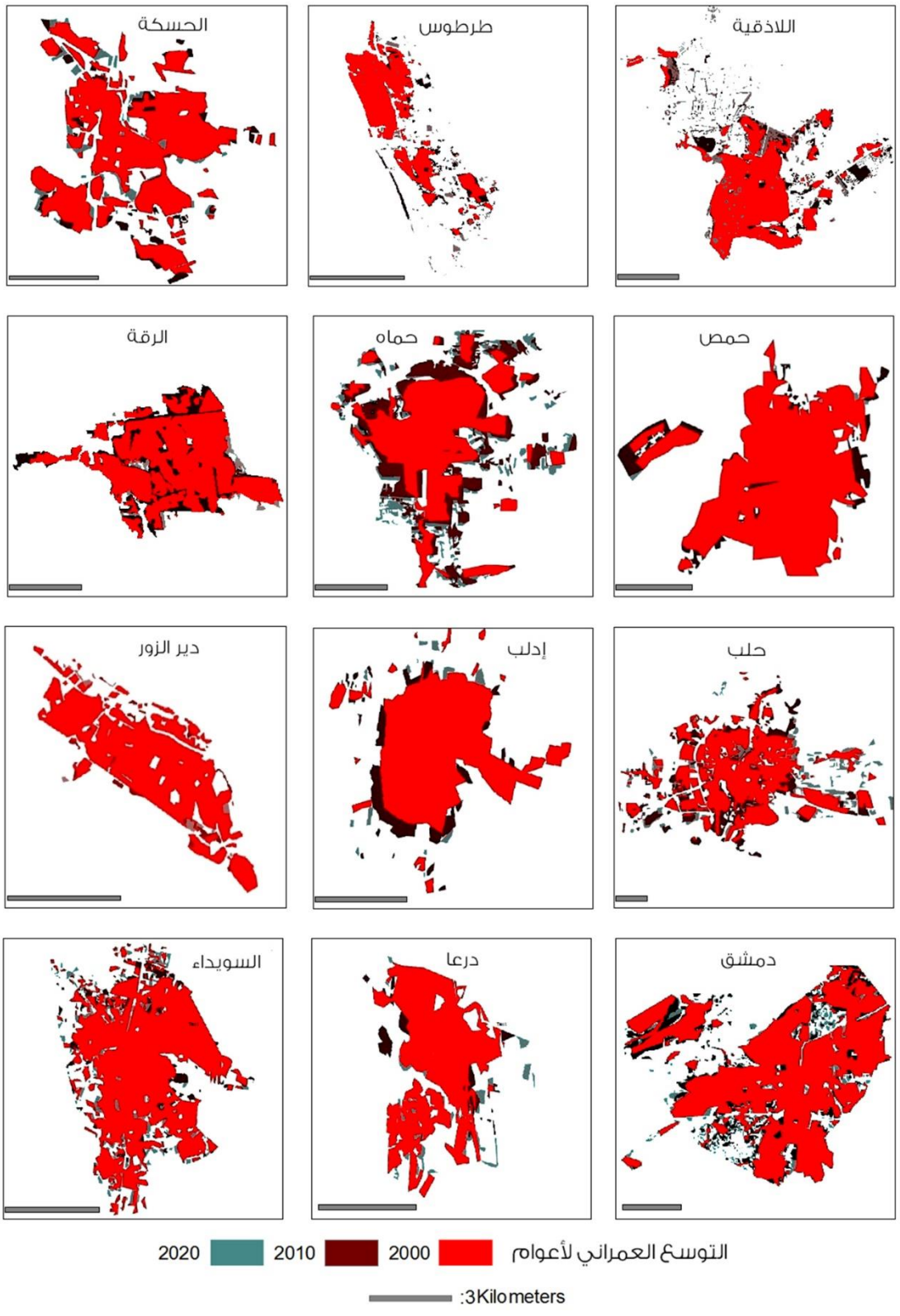

الخريطة 13 التوسعات العمرانية لمدن مراكز المحافظات

(هيئة التخطيط الإقليمي - من خلال الصور الفضائية للأعوام ٢٠٠٠ و٢٠١٠ و٢٠٢٠)

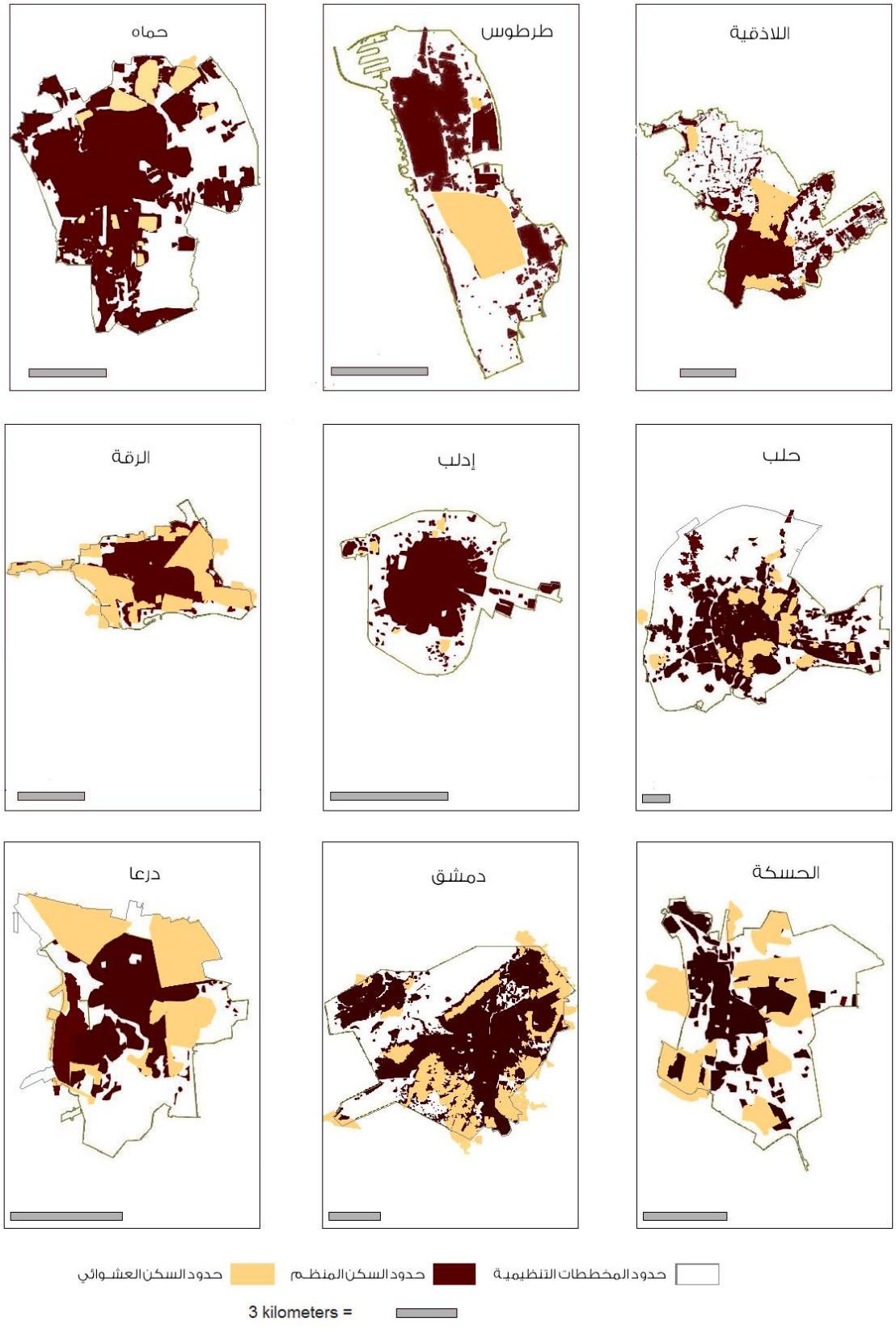

الخريطة 14 مناطق السكن العشوائي في مدن مراكز المحافظات
(هيئة التخطيط الإقليمي - من خلال الصور الفضائية للأعوام ٢٠٠٠ و٢٠١٠ و٢٠٢٠)

٣-٦- الخدمات التعليمية والصحية

١- واقع التعليم العالي

يُعدّ التعليم بكلّ مراحله أساس نهضة وتقدم المجتمعات إذ يؤدي دوراً فاعلاً في تحديد مستقبل الشعوب وفي عمليات تراكم المعرفة والتقانة بما يقوم به من إعداد وتهيئة للمورد البشري وجعله قادراً على المساهمة في شتى الأنشطة الإنتاجية والخدمية في أي اقتصاد.

يُسهم التعليم بدفع قاطرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق الاستثمار في رأس المال البشري بما يتولد عن ذلك من مخرجات بشرية وتكنولوجية تستطيع تلبية احتياجات سوق العمل والمنافسة على المستوى الدولي.

يتزايد الوعي في التعليم العالي حول الجامعات كمراكز ومحركات للابتكار ومختبرات للتنمية المستدامة من خلال التدريس والتعليم والبحث ونقل المعرفة.

تعد الجامعات عوامل للتغيير ومحفزات للعمل الاجتماعي والسياسي وكذلك مراكز للتعلم، مما يؤكد على الدور المهم للجامعات في تنمية المجتمع، بالإضافة إلى التحديات البيئية والضغوط المتزايدة للمشاركة والاستجابة لتغير المناخ وقضايا الاستدامة.

تحتوي الجمهورية العربية السورية على سبع جامعات حكومية أُنشئَت في سبع محافظات (جامعة دمشق، جامعة حلب، جامعة البعث، جامعة تشـرين، جامعة طرطوس، جامعة حماة، جامعة الفرات)، ويبلغ عدد الطلاب الكلي فيها (٧٠٣٩١٢) طالباً (باستثناء طلاب المعاهد التقنية والعليا). يبلغ عدد الجامعات الخاصة ٢٣ جامعة، ويبلغ عدد الطلاب الكلي فيها (٣٦٣٢٦) طالباً. وتوفر هذه الجامعات اختصاصات مختلفة، وتتوزع في عدة محافظات.

خُدِّمَت المحافظات التي ليس فيها جامعات حكومية (درعا، السويداء، إدلب، الرقة، الحسكة) بفروع تابعة للجامعات الحكومية القائمة، توفر بعض الكليات التخصصية لتغطية الاحتياجات السكانية للتعليم العالي في هذه المناطق، كما يظهر ذلك الجدول التالي.

الجدول 11 الاختصاصات المعتمدة في الجامعات الحكومية القائمة

الاختصاص	دمشق	درعا	السويداء	القنيطرة	حلب	إدلب	اللاذقية	طرطوس	حماه	حمص	تدمر	الرقة	دير الزور	الحسكة	المجموع
آداب	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*		*	*	*	١٣
تربية	*	*		*	*	*	*	*	*	*	*				١٠
حقوق					*	*	*		*	*			*	*	٨
طبيات	*				*		*	*		*			*	*	٧
اقتصاد	*	*	*	*	*		*	*	*	*			*	*	١١
إعلام	*				*	*									٣
علوم سياسية	*														١
شريعة	*				*										٢
زراعة	*		*			*	*		*	*		*	*	*	٩
طب بيطري		*				*			*			*	*	*	٤
علوم	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	١٤
فنون جميلة	*		*		*		*								٤
هندسة معمارية	*		*		*		*	*	*	*					٧
هندسة مدنية	*				*		*		*	*		*	*		٧
هندسة معلوماتية	*				*		*			*					٤
هندسة كهرباء وميكانيك	*		*		*		*			*			*		٦
التطبيقية	*				*		*		*	*					٥
السياحة	*				*			*		*					٤
التقنية					*			*							٢
العلوم الإدارية						*									١
التربية الرياضية							*		*						٢
الهندسة الكيميائية والبترولية										*			*		٢
التربية الموسيقية										*					١
تكنولوجيا الاتصالات								*							١

(هيئة التخطيط الإقليمي - وزارة التعليم العالي)

٢- الواقع الصحي

تعد الصحة ركيزة أساسية من ركائز تحقيق التنمية والعدالة الاجتماعية، وتسعى دول العالم للعمل على تحسين هذا القطاع. وتُعدّ الصحة من أهم المواضيع في مجال التنمية المستدامة، وكما جاء في المادة ٢٥ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أن المستوى المعيشي للسكان يرتبط أشد ارتباط بمستوى الخدمات الصحية المقدمة لهم.

تعرف الخريطة الصحية بأنها عامل فعال في التخطيط الوطني والتهيئة العمرانية في المجال الصحي إذ تسمح بتنظيم الإمكانيات المادية والبشرية، وتوفير الخدمات الصحية بشكل متوازن على المستوى الوطني.

إن التخطيط المكاني للخدمات الصحية له أهمية بالغة، وقد أثبتت الكثير من الدراسات أن هناك علاقة بين المستوى الصحي للسكان والبعد عن مواقع الخدمات الصحية، مما يتطلب التوزيع الجغرافي الصحيح والعادل لمواقع هذه الخدمات وفقاً للكثافات السكانية، لكي تلبي متطلبات السكان دون الحاجة إلى التنقل لمسافات بعيدة للحصول عليها.

الجدول 12 توزع الأسرة في المشافي العامة والخاصة حسب المحافظات (٢٠٢٠)

المحافظات	المجموع العام		المشافي الخاصة		مجموع المشافي العامة		مشافي وزارة الصحة		مشافي التعليم العالي		المشافي العسكرية		مشافي وزارة الداخلية		عدد السكان لكل سرير
	العدد	الأسرة	العدد	الأسرة	العدد	الأسرة	العدد	الأسرة	العدد	الأسرة	العدد	الأسرة	العدد	الأسرة	
دمشق	٥٥	٦١٨١	٣٦	١٢٩٨	١٩	٤٨٨٣	٨	١١٨٨	٧	٢٢٩٥	٤	١٤٠٠	٠	٠	٣٠٠
ريف دمشق	٥٨	٤٧٠١	٤٢	١٣٠٦	١٦	٣٣٩٥	١٠	١٧٢٠	١	٥٢٥	٤	٩٠٠	١	٢٥٠	٧٤٥
حلب	١١٥	٥٩٢٠	٩٨	٢٢٣٥	١٧	٣٦٨٥	١١	١٩٠٦	٤	١٤٦٩	١	٢٥٠	١	٦٠	٨٧٣
إدلب	٣٣	١٠٧٠	٢٩	٣٧٩	٤	٦٩١	٤	٦٩١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١٦٩٢
اللاذقية	٢٥	٢٠٨١	١٧	٣٦٨	٨	١٧١٣	٤	١٠٠٣	٢	٤١٠	٢	٣٠٠	٠	٠	٣٩٧
طرطوس	٢٠	١٤٧٧	١٤	٣١٧	٦	١١٦٠	٥	١٠١٠	٠	٠	١	١٥٠	٠	٠	٥٥٦
حمص	٤٦	٢٨٤٢	٣٢	١٠٧٠	١٤	١٧٧٢	١٣	١٤٢٢	٠	٠	١	٣٥٠	٠	٠	٦٥٠
حماه	٥١	١٩٨٥	٤٤	٦٧٦	٧	١٣٠٩	٦	١٢٥٩	٠	٠	١	٥٠	٠	٠	١٠٣٠
الحسكة	٣٢	١٣٤٨	٢٧	٤٧٨	٥	٨٧٠	٥	٨٧٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١٣٦٥
دير الزور	٢٧	١٣٧٩	٢٠	٤٦٩	٧	٩١٠	٦	٧٦٠	٠	٠	١	١٥٠	٠	٠	١١١١
الرقة	١٣	٨٢٩	٨	١٦٩	٥	٦٦٠	٤	٦١٠	٠	٠	١	٥٠	٠	٠	١٥٣١
درعا	١٦	١٠٩٣	٦	١٣٣	١٠	٩٦٠	٩	٩١٠	٠	٠	١	٥٠	٠	٠	١١٤٧
السويداء	٦	٧١٤	٣	٦٤	٣	٦٥٠	٢	٦٠٠	٠	٠	١	٥٠	٠	٠	٥٣١
القنيطرة	١	٢٠٠	–	–	١	٢٠٠	١	٢٠٠	–	–	–	–	–	–	٥٩٩
المجموع	٤٩٨	٣١٨٢٠	٣٧٦	٨٩٦٢	١٢٢	٢٢٨٥٨	٨٨	١٤١٤٩	١٤	٤٦٩٩	١٨	٣٧٠٠	٢	٣١٠	

(وزارة الصحة)

يرتبط تقييم التوازن التنموي في قطاع الصحة بكمية الخدمات الصحية المخصصة مثل عدد الاسرة بقدر ارتباطها بنوعية هذه الخدمات، وقد جرت الاستعانة بتحليل التخصصات لخدمات المقدمة للمرضى في مشافي وزارة الصحة ٢٠١٩، وهو ما أظهر اختلال خدمي في بعض المحافظات من ناحية وجود بعض التخصصات مثل جلسات المعالجة الكيماوية للأورام في الحسكة ودير الزور، و جلسات التفتيت والتنظير في درعا، (بينات المكتب المركزي للإحصاء، الخدمات المقدمة للمرضى في مشافي وزارة الصحة ٢٠١٩). باستثناء محافظتي الرقة وإدلب فاعتُمدت بيانات ٢٠١٠ لعدم توفر بيانات حديثة.

الجدول 13 الخدمات المقدمة للمرضى في مشافي وزارة الصحة ٢٠١٩

الخدمات المقدمة للمرضى في مشافي وزارة الصحة ٢٠١٩	مرضى العناية المشددة Intensive care	تنظير Endoscopy	جلسات المعالجة الكيماوية للأورام Chemotherapy sessions of tumors	جلسات التفتيت Litholysis	المعالجة الفيزيائية Physiotherapy	الكلية الصناعية Artificial Kidney	العمليات الجراحية Surgery operation
دمشق	5569	8864	18294	3459	62259	62078	38314
حلب	3315	543	0	3600	2443	30781	20167
ريف دمشق	3054	426	0	702	8519	19053	16734
حمص	8579	903	4298	279	4462	15833	23488
حماة	10741	2281	6854	2029	34848	37792	47772
اللاذقية	10827	2676	0	2264	14447	25575	21393
إدلب	0	0	///	0	0	0	0
الحسكة	3142	161	///	2375	825	19668	5621
دير الزور	600	0	///	1106	6435	5190	8459
طرطوس	3694	3435	5901	2676	27514	36794	52432
الرقة	...	...	...	...	...	...	...
درعا	1725	0	///	0	4987	9285	11882
السويداء	5235	2749	2857	1389	37775	12765	15113
القنيطرة	931	1631	///	420	0	2730	4189

(المكتب المركزي للإحصاء)

الجدول 14 الخدمات المقدمة للمرضى في مشافي وزارة الصحة ٢٠١٠

الخدمات المقدمة للمرضى في مشافي وزارة الصحة	مرضى العناية المشددة	تنظير Endoscopy	جلسات المعالجة الكيماوية للأورام Chemotherapy sessions of tumors	جلسات التفتيت Litholysis	المعالجة الفيزيائية Physiotherapy	الكلية الصناعية Artificial Kidney	العمليات الجراحية Surgery operation
إدلب	1987	1861	0	0	9971	26309	17216
الرقة	2620	320	0	504	22168	27335	8222

(المكتب المركزي للإحصاء)

٣-٧- الأضرار في التجمعات السكنية .

تشير الدراسة التحليلية للتجمعات السكنية استناداً إلى الخارطة الوطنية للسكن والإسكان (عام ٢٠٢٠) أن التجمعات السكنية تعرضت لأضرار كاملة أو جزئية تقدر بنحو ٢١٥ ألف وحدة سكنية، وتجدر الإشارة بوجود مناطق في القطر العربي السوري لاتزال خارج السيطرة، ولا يمكن إحصاء عدد المساكن المتضررة فيها لوقوعها بيد المجموعات المسلحة. تبين الخارطة النسبة المئوية لتوزع الضرر في الوحدات السكنية حسب المحافظات (باستثناء محافظتي الرقة وإدلب لعدم توفر البيانات).

كان لا بد من العمل على تطوير منهجيات تحليلية تخطيطية تساعد في إعداد خطط تعافي وإعادة اعمار متكاملة على أن تكفل هذه الخطط تحليل واقع قطاع السكن على المستوى المحلي وبما يسمح للهيئة مع الشركاء المعنيين في تطوير سياسيات إسكانية إستراتيجية على المستوى الوطني من خلال تحديد الاحتياجات الفعلية اللازمة لإعادة التعافي والنهوض بقطاع السكن من جديد وفق برامج زمنية محددة، تأخذ بالاعتبار متطلبات هذا القطاع الاساسية المرتبطة بسياسات التمويل، والتشغيل، والتشريعية والتنظيمية. مع التأكيد على التأسيس لتعافٍ مستدام لمدننا وقطاعاتنا الحيوية الداعمة، ولاسيمّا قطاع السكن الذي تلقى الجزء الأكبر من الأضرار المباشرة خلال سنوات الأزمة. انحصر الضرر الأكبر في الوحدات السكنية شمال وشرق الجمهورية العربية السورية، إذ يبين الجدول النسبة المئوية لتوزع الضرر في الوحدات السكنية والبنى التحتية حسب المحافظات

الجدول 15 تقدير الأضرار في الوحدات السكنية والبنى التحتية-

المحافظة	تقدير الضرر في الوحدات السكنية %	تقدير الضرر في البنى التحتية %
اللاذقية	3.5	١٧
القنيطرة	0.8	٤٠
السويداء	0.2	٤٧
الرقة	لا يوجد بيانات	٧٨
الحسكة	١٥	٦٠
إدلب	لا يوجد بيانات	لا يوجد بيانات
حلب	٣٨	٥٩
حماة	١٠	٥٦
حمص	٣٠	٤٥
درعا	6.5	٥٨
دير الزور	١٨	٦٧
ريف دمشق	٤٠	٤٨
طرطوس	٠	22.5
دمشق	٥	٧

(هيئة التخطيط الإقليمي - الوحدات الإدارية في المحافظات)

٣-٨- النوعية العمرانية للتجمعات السكانية على المستوى الوطني.

بعد تحليل البيانات الواردة من الوحدات الإدارية في المحافظات، ورصد الواقع الراهن لحالة شبكات البنى التحتية (شبكات المياه، الصرف الصحي، الهاتف، الكهرباء، الطرقات)، والخدمات العامة (الخدمات التعليمية، الصحية، الحدائق والمساحات الخضراء، الخدمات الإدارية) من نسب التنفيذ، ساعات توفر الخدمة، نسبة الضرر الذي طالها نتيجة الأزمة، وبالاعتماد على بيانات خارطة السكن والإسكان، تبين أن نسبة تقييم البنى التحتية والخدمات العامة متفاوتة في جودتها حسب الأقاليم، فهي جيدة في الغرب وتنخفض باتجاه الشمال و الشرق ، علما أن التقييم شمل كلا من توفر الخدمة و الضرر الحاصل عليها (انقطاعها بسبب الأوضاع أو الضرر الفيزيائي).

الشكل 13 النوعية العمرانية في المحافظات السورية (%)

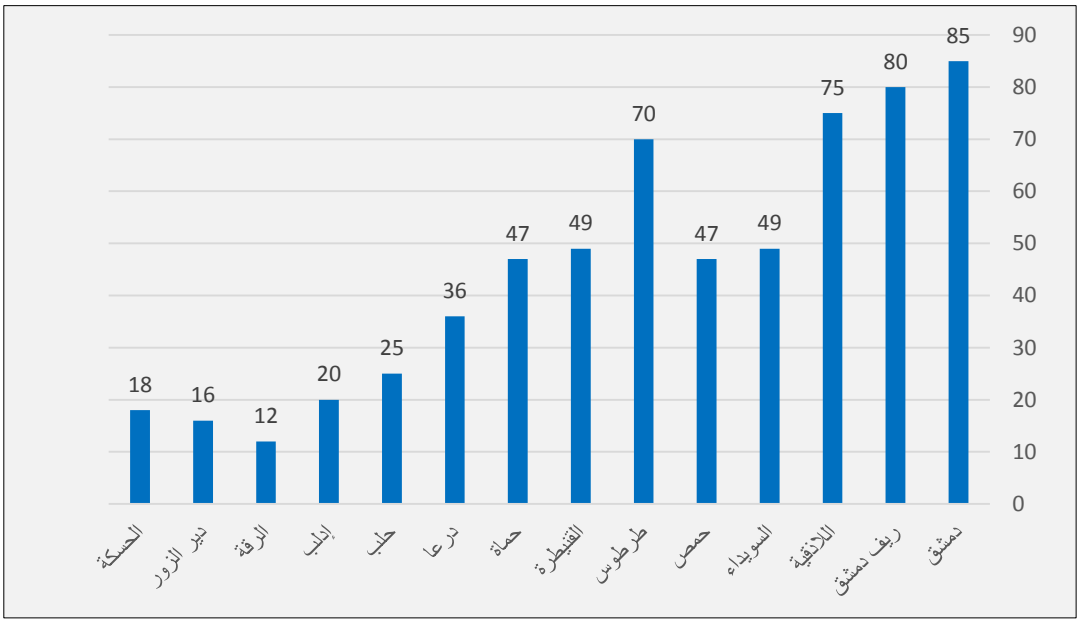

(هيئة التخطيط الإقليمي- الوحدات الإدارية في المحافظات)

٣-٩- الهيكلية العمرانية في المحافظات السورية

تُقيَّم هيكلية التنظيم العمراني من خلال دراسة الهرمية السكانية للمدن والتوزيع المكاني للخدمات الحضرية وشبكة الربط الإقليمي.

تعتمد دراسة عملية التحضر على مؤشر مهم وهو دراسة أحجام المدن وفئاتها الحجمية وتوزيعها، ويرتبط تحديد فئات حجم المدن بالترتيب الهرمي لها ونسبة الفئة الحجمية لكل منها، ويعد حجوم المدن انعكاساً لأهميتها، إضافة إلى أنها تمثل أحد المؤشرات والمقاييس البسيطة لعملية التحضر، وذلك لعدم وجود معيار آخر أكثر دلالية وموضوعية. إن دراسة التدرج الهرمي للمدن وترتيبها الحجمي هي مؤشرات تستخدم في الكشف

عن أنماط وأنواع ومستويات المراكز السكانية والحضرية كما تعكس توزيع الأنشطة الاقتصادية من حيث الكم والنوع ومن ثم تركز الأنشطة والفعاليات الخدمية والاجتماعية والعمرانية.

وُزِّعَت الفئات الحجمية للمدن وفق ستة تصنيفات[١٠]، ودُرِسَ التوزيع المكاني والحجمي من خلال تحليل العلاقة بين مراتب المدن وأحجامها وأعدادها وفق مؤشرات الهيمنة الحضرية والتوازن الحضري.

١- الاختلال في الهرمية الحضرية

تُمكّن دراسة انتظام توزيع أحجام المدن[١١] من تعزيز التقارب المكاني بين المدن الكبيرة والمتوسطة والصغيرة، وفي سورية هناك مركزان كبيران من حيث حجم التجمع العمراني ونصف قطر تأثير خدماته ضمن الشبكة الحضرية، هما دمشق وحلب، فيمكن للمدن الكبيرة الاستفادة من تكتل و تجميع رأس المال المادي والبشري، لكنها تعاني أيضًا من عدة مشاكل، مثل الازدحام، والكثافات السكانية العالية، والعشوائيات، يستدعي ذلك أن تُعيد خطط التنمية الترتيب الحجمي للمدن على كامل الأراضي السورية، من خلال إعادة تعريف الحدود التخديمية، واتخاذ قرار تعزيز مركز حضري، والتحقيق في المحددات الجغرافية والمؤسسية والتاريخية لضبط الهرمية الحضرية ضمن كل محافظة، وتوزيع النشاط الاقتصادي وفقاً لعدد السكان. تساعد الدراسة في مقارنة حجم السكان مع الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للمدن، وتفسير الانحرافات في بعض المدن التي لا يرتبط فيها حجم السكان بالنشاط الاقتصادي. وقد جرى التوصل لتحديد مناطق الاختلال على مستوى المحافظات فيما يأتي:

مؤشر الهرمية الحضرية (الهيمنة الحضرية) بين +٢ و -٢
متوازن عند الصفر
= الفروقات الموجبة بين حجم المدينة الحقيقي والمثالي + الفروقات السالبة / مجموع سكان الحضر في المدينة

[١٠] (أكثر من مليون / مليون-٥٠٠ ألف / ١٠٠ ألف -٥٠ ألف/ ٥٠ ألف-٢٥ ألف / أقل من ٢٥ ألف).
[١١] قانون زيبف Zipf's law for the size distribution of cities.

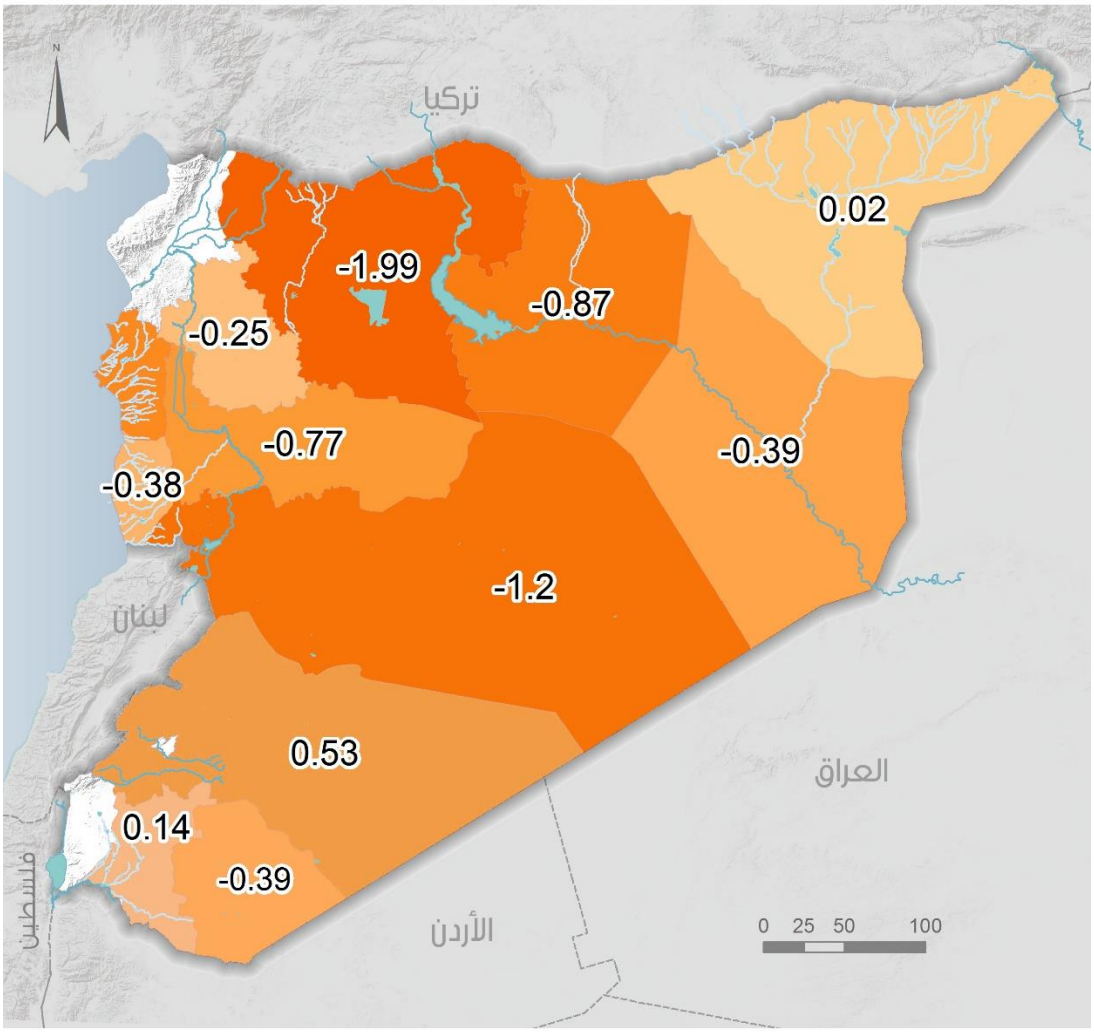

الخريطة 15 الاختلال في مؤشر الهرمية

(هيئة التخطيط الإقليمي)

٢- الاختلال الخدمي

حُلّلت العلاقات المكانية بين مدن (أقطاب) الشبكة الإقليمية ضمن المحافظات السورية، وحُدّدت مجالات النفوذية لكل تجمع عمراني ضمن التصنيفات الستة لحجم المدن، ومن ثَمّ أقطار النفوذية الخدمية تبعاً لحجم المدن، وبالنتيجة كان التوصل لمجالات الاختلال المكاني في كل مستوى من المستويات الستة للمدن، اعتماداً على مؤشرات أهمها: عدد السكان، والتوصل لتحديد مجالات الاختلال في الحالة المثالية في كل مستوى من المستويات الستة للمدن، اعتماداً على التحليل الوظيفي للخدمات وأنصاف أقطار النفوذية الخدمية التي تختلف باختلاف مستويات المدن، كما تم ربط أصناف معينة من الخدمات بكل رتبة من مراتب المراكز العمرانية، وتحديد علاقات المجالات الخدمية ببعضها، إذ ظهرت بعض التجمعات بشكل متكرر ضمن مجالات نفوذ خدمية لعدة مدن، بينما ظهرت بعض التجمعات خارج مناطق التخديم، والهدف تجنب التداخل الزائد فيما بين دوائر الوصول إلى مراكز من نفس الرتبة، وكذلك سد الفجوات بين مجالات التأثير تلك، ومن ثَمّ التوصل للمشاكل التي يجب تجاوزها، وتشكل هذه الفجوات ما سمي بمجال الاختلال الخدمي المكاني، والتي ستتطلب مرحلة الإستراتيجيات تزويدها بالخدمات اللازمة، ويمكن في هذا السياق تمييز مجالين للاختلال الخدمي.

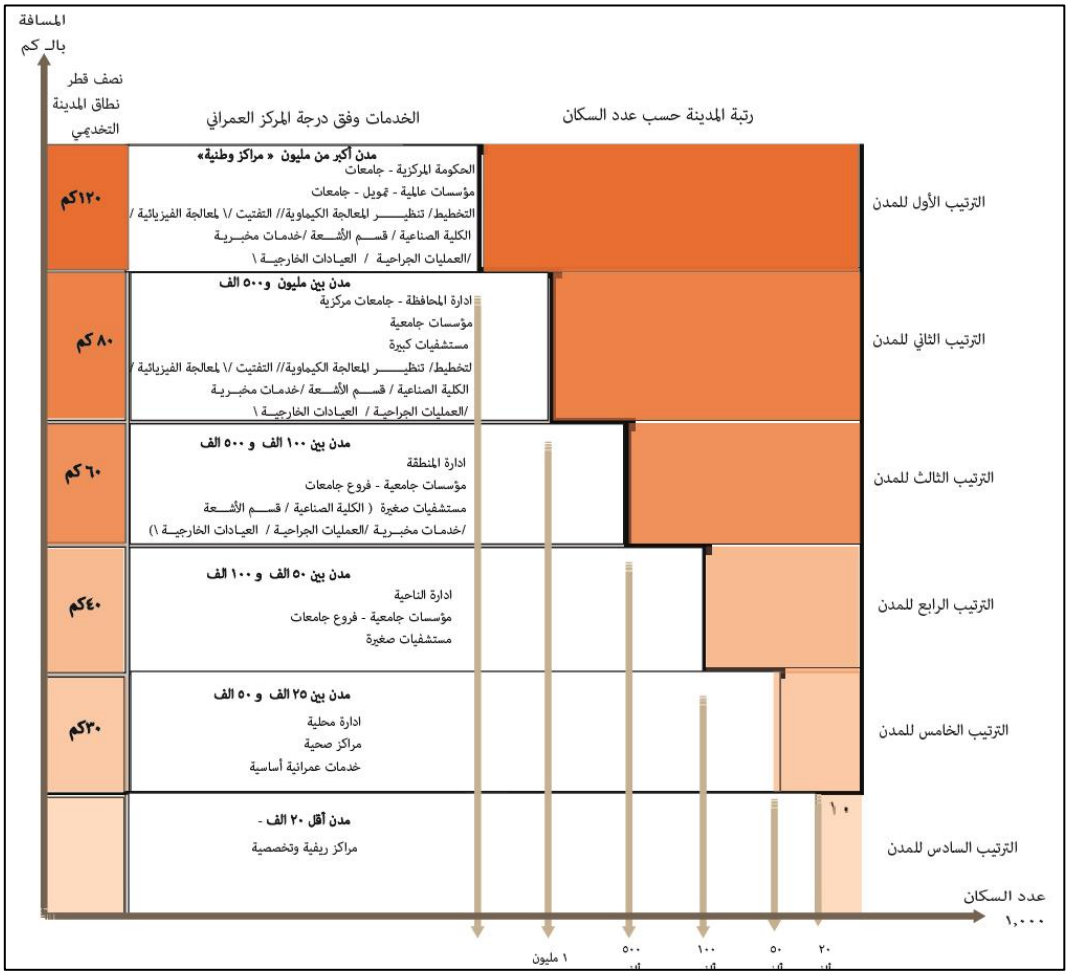

الشكل 14 الخدمات وفق رتبة المدينة وأنصاف أقطار التخديم حسب النطاقات التخديمية

٣- النطاقات التخديمية المثالية للمدن

حُلّلت الخدمات وفق مستويات الرتب السّتّ للمدن، وقد اعتمد التحليل المعايير الأكثر وضوحاً والمتاحة، كحجم السكان، والوظائف الإدارية (المركزية الحكومية، مركز المحافظة، مركز المنطقة، مركز الناحية، البلدية، البلدة ..) المؤسسات العالمية (التمويلية، البنوك ...)، الخدمات الصحية والمشافي (مستشفيات كبيرة، مستشفيات صغيرة، معيار التخصص للأقسام: المعالجة الكيماوية، قسم الأشعة، المعالجة الفيزيائية، الكلية الصناعية ...)، والمؤسسات الجامعية (معيار التخصصات الجامعية التي ترتبط بالموارد الطبيعية والبشرية)، خدمات بنى تحتية (طرق، كهرباء، هاتف ...). لا بد من بذل الجهود لإضافة معايير خدمية مبنية على البيانات الرسمية.

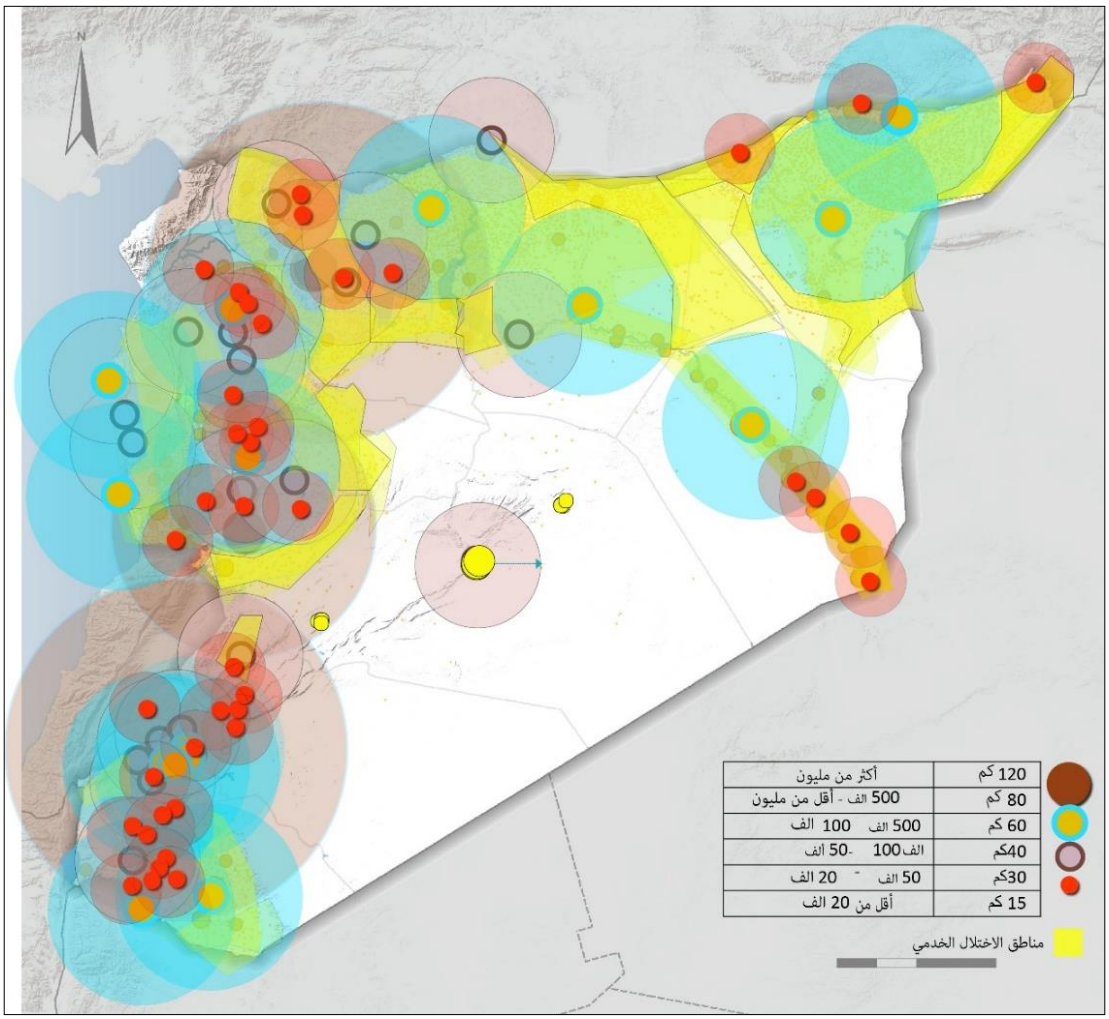

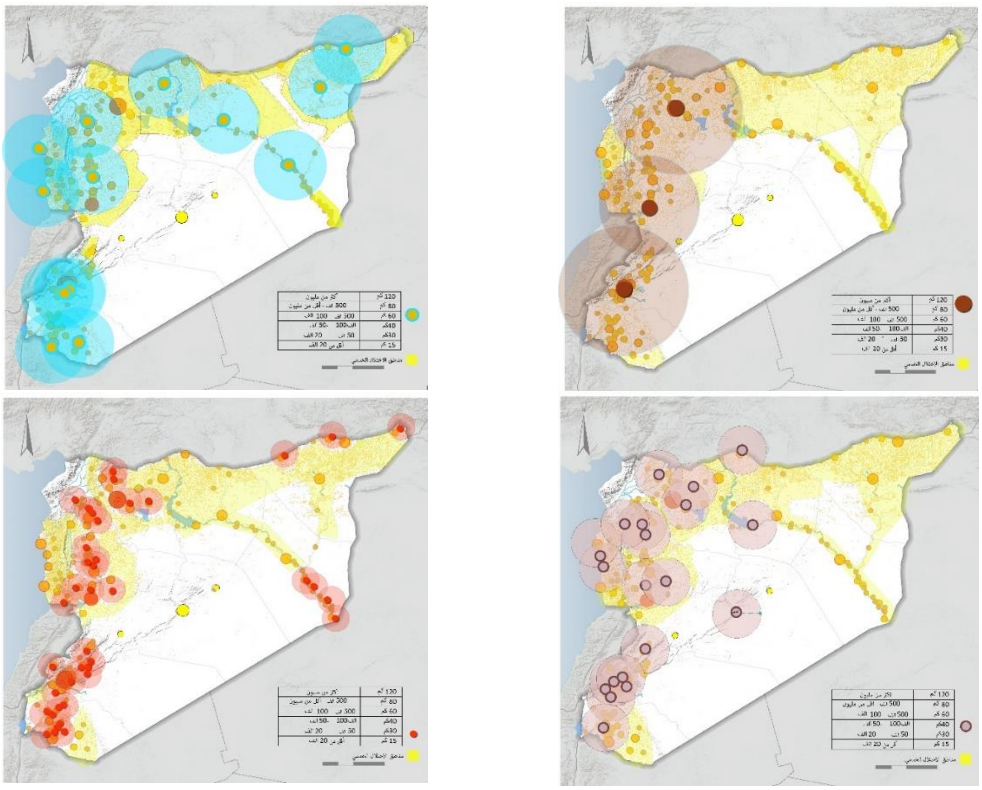

الخريطة 16 النطاقات التخديمية المثالية للمدن
(هيئة التخطيط الإقليمي)

٤- النطاقات التخديمية مع معامل الانحراف الواقعي للمدن

تؤثر محددات الوصول للخدمات مكانياً على مجالات التأثير بشكل واقعي، بحيث صُحِّحَت مجالات التأثير وفق معطيات الوضع الراهن، من خلال تقاطع المعوقات البشرية مع المحددات الطبيعية، باستخدام تحليل الشبكات في نظام المعلومات الجغرافية GIS، كما تؤثر معايير وجود الخدمات على مجالات التأثير بشكل واقعي، مثل عدد الاسرة لكل مواطن في الخدمات الصحية، فمثلاً تضمن مجال الخدمات الصحية معيارين أساسيين: عدد أسرة يتناسب مع عدد السكان، ومعيار التخصص بالخدمات الصحية، فأظهرت محافظة حلب معامل نقص في عدد الأسرة نسبةً لعدد السكان مقارنةً بالعدد المثالي وفق أسس التخطيط، وتفاوت معامل الانحراف المعياري عن الوضع المثالي بين (٠,٧) في حلب وبين (٠,٥) في إدلب، وبنيت على أساس البنية التحتية للخدمات الصحية في عدد الأسرة والتخصصات والخدمات المقدمة في مشافي وزارة الصحة وفق بيانات عام ٢٠١٩، وتم اعتماد البيانات الإحصائية لعام ٢٠١٠ لمحافظتي الرقة وإدلب.

جرى العمل على بقية الخدمات وفق المنهجية السابقة لمقارنة الوضع الخدمي المثالي للمدن وفق مجالات التأثير لرتب المدن السّتّ مع الوضع الخدمي الواقعي، وتم التوصل إلى معامل الانحراف الواقعي للخدمات في كل رتبة.

يشير تحليل نطاقات التخديم الواقعية لكل مدينة حسب رتبتها، ونصف القطر المثالي لمنطقة التأثير، والأساس المنطقي لمسافات الوصول (المسافة الزمنية التقريبية بدورة سيارة/ باص، والمسافة بالكيلو متر) وفق ستة رتب. ومن المهم الإشارة إلى اختلاف الثقل الوظيفي بين القطاع العام والخاص في بلدات ذات رتب متقاربة من حيث حجم السكان، بسبب اختلاف مبادئ التخصيص وتفاعل العرض والطلب على الموارد الكامنة. تتركز المنهجية على قضايا وتحديات التنمية الخدمية، باعتبارها أساساً لوضع حلول إستراتيجية، وبما يضمن العدالة بالوصول الخدمات لكل التجمعات العمرانية.

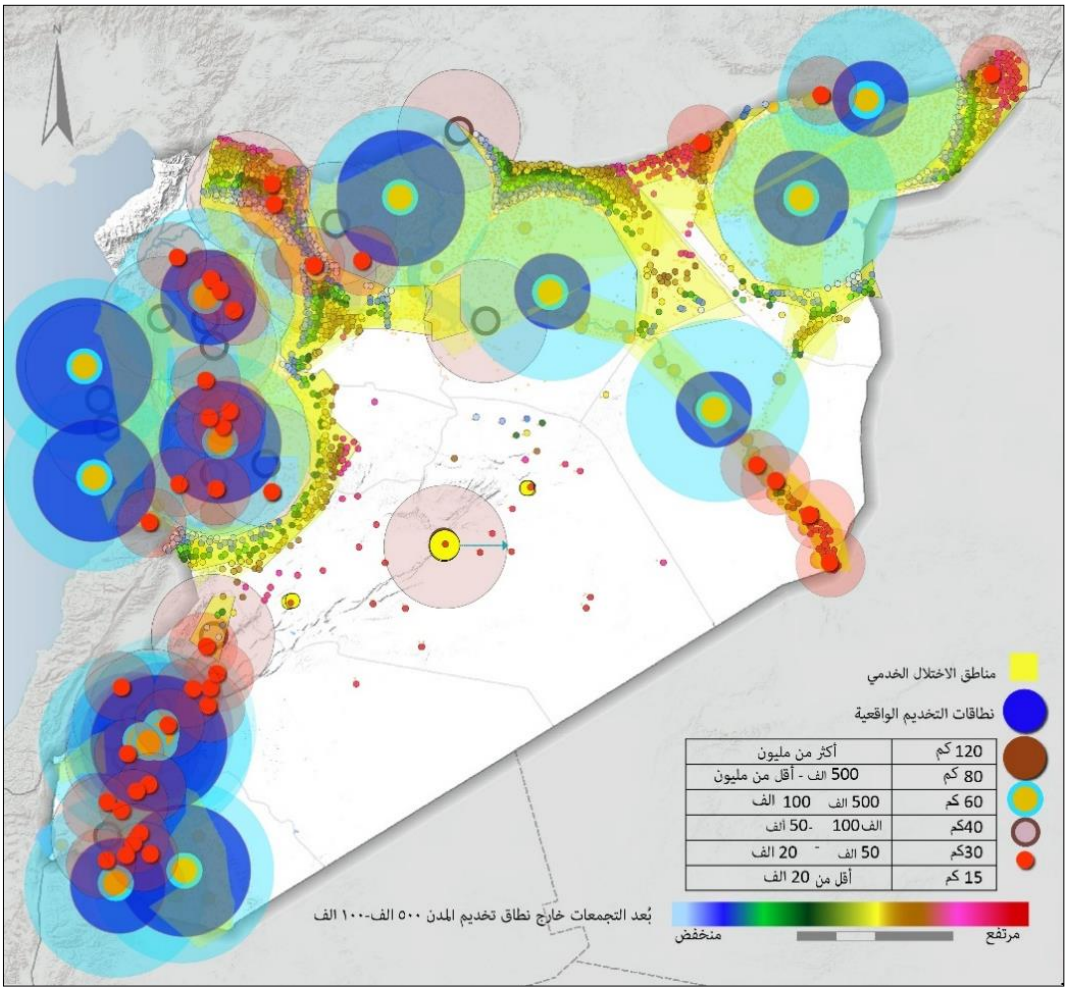

الخريطة 17 معدل الانحراف الواقعي للخدمات

(هيئة التخطيط الإقليمي)

٥- عدد التجمعات ضمن مناطق الاختلال على مستوى المحافظات

تم الاعتماد على نظم المعلومات الجغرافية GIS في إجراء هذا التحليل على مستوى المحافظات، والتوصل لعدد التجمعات الواقعة في مناطق الاختلال ، بالإضافة إلى تحديد أكبر بعد للتجمعات في مناطق الاختلال الخدمي بالكيلومتر، والتي تشكل أساساً لأولويات للتدخل في السياسات العمرانية والإقليمية.

٣-١٠- تحليل شبكة الربط الإقليمي.

تُعدّ الطرق هي محدد مكاني مهم للتوسع الحضري، ولها تأثيرات كبيرة على الأنشطة البشرية، والبيئة ، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. يعد فهم نمط توسيع شبكة الطرق الحضرية والآثار الاجتماعية والبيئية المقابلة له وسيلة معقولة لتحسين التخطيط الحضري والحفاظ على استدامة المدن. وتبرز تحديات شبكات البنية التحتية بفعل تزايد النشاط الحضري، بحيث تعكس العلاقة المكانية لشبكات النقل الهيمنة الحضرية لمراكز مدن المحافظة، وضعف التفاعل المكاني للمراكز المحيطية مع بعضها حول مراكز مدن المحافظة، إذ تنشأ سمات شبكات النقل من الكثافة والنمط نتيجة تفاعل مكوناتها الهيكلية الوظيفية.

١- <u>تحليل انماط الربط المكاني وصفاتها المورفولوجية</u>

أظهر تحليل أنماطها المكانية على أراضي الجمهورية العربية السورية، ولاسيمّا في المدن السورية سريعة التطور سيطرة النمط المركزي القطبي من الربط الطرقي، إذ يمثل هذا النمط التقاطعات التي يتم فيها توصيل ٤ طرق وأكثر وتشير النتائج إلى نسبة مرتفعة لها في الشبكة، كما تظهر علاقة طردية بين درجة العقد وأطوال الطريق المرتبطة. أما الطرق التي تؤدي إلى نهايات مسدودة / غير مكتملة يتم تمييزها بطول قصير، في مقابل ضعف الربط الحلقي بين المدن بالمرتبة ٣-٤-٥، كما أظهر توزيع شبكة الطرق صفة مورفولوجية لمحورين تكثيف خطي شمال جنوب ومحور الرقة دير الزور، وضعف الربط الخطي على المحاور الوطنية الأخرى.

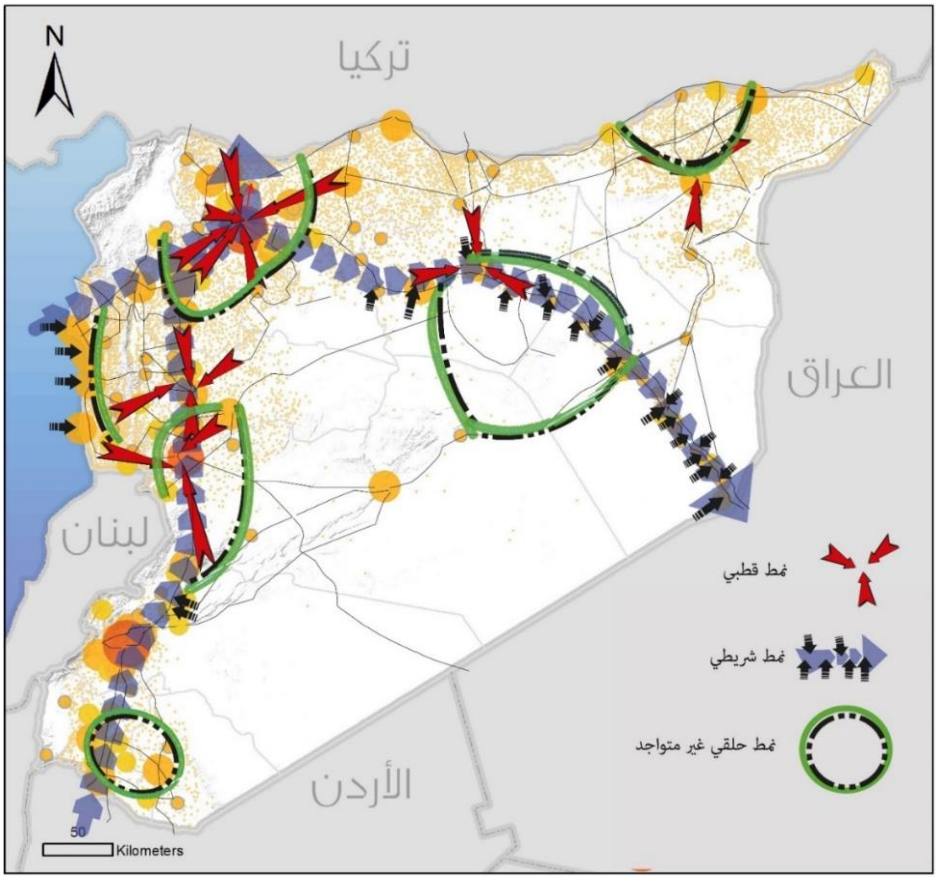

الخريطة 18 تحليل انماط الربط المكاني
(هيئة التخطيط الإقليمي)

٣-١١- الطاقة الاستيعابية كمؤشر لتقييم التنمية المستدامة

إن مصطلح الطاقة الاستيعابية مشتق من المجال الإيكولوجي، وقد بدأت عملية التحضر خارج حدود الطاقة الاستيعابية للمدن من بداية ستينيات القرن العشرين حتى وقتنا الحاضر، سواء عملية التحضر الرسمي أم غير الرسمي، بما زاد من الكثافة السكانية بمعدلات كبيرة مما أثر على مستوى أداء هذه المناطق. وانعكس ذلك على الخصائص المميزة للنظام الإيكولوجي موضع عملية التحضر، حيث يتم المناطق الأمثل للترويج والاستشراف العمراني ومناطق التكثيف، بالإضافة لمناطق التكثيف بالقرب من المحطات والعقد اللوجستية. وبالارتباط مع المحددات الطبيعية والاستثمارية المستقبلية يتم تحديد أماكن تحضر تفضيلية وأخرى مقيدة بشروط تمنع التعدي على الأراضي المفتوحة والثروات الكامنة، أو القريبة من نشاطات ملوثة أو المؤثرة على نظام إيكولوجي للإقليم. ويتم رسم حدود الحراك الحضري المتوقع في قطاعات التنمية المرتبطة بالمدن، وفق مخطط تقييد التنمية العمرانية المرتبط بالخارطة الإسكانية المعدة في هيئة التخطيط الاقليمي عام ٢٠٢٠، والذي أُعِدَّ وفق ثلاثة مخططات: المخاطر الطبيعية والبيئية، الموارد الطبيعية، المحددات العمرانية والبشرية.

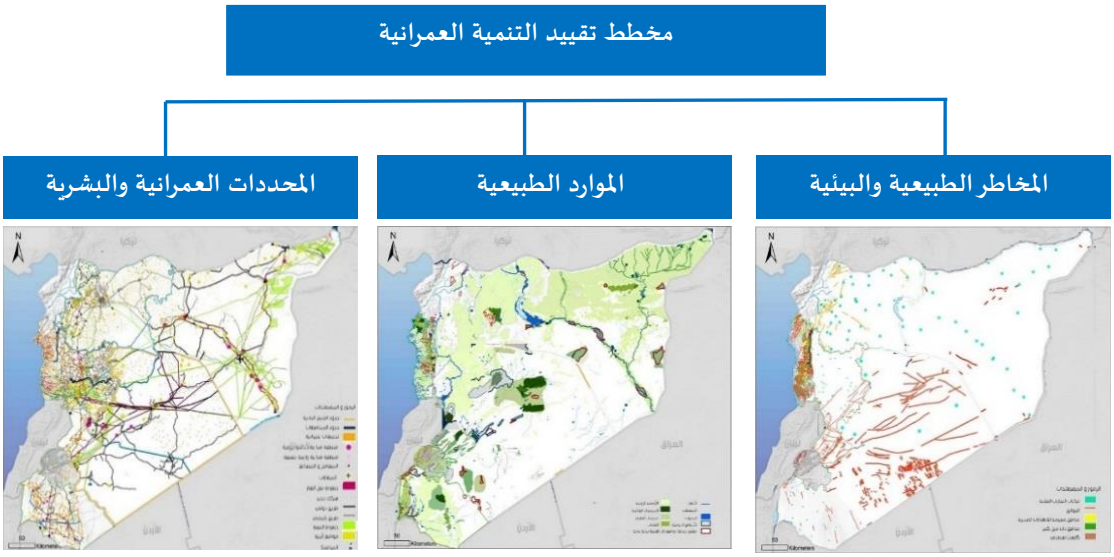

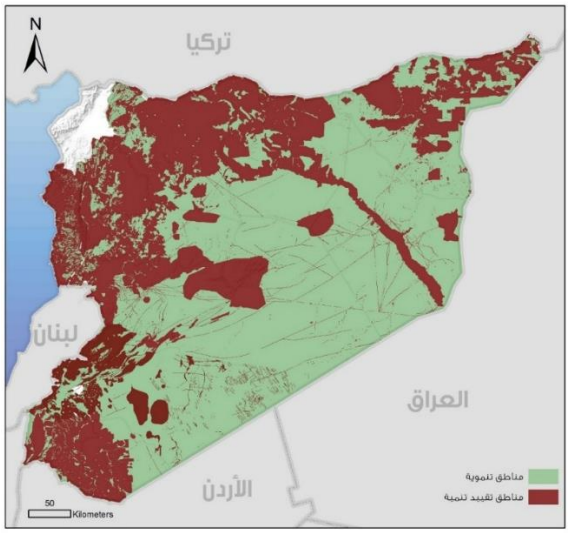

الخريطة 19 مناطق السماح والتقييد المركب
(هيئة التخطيط الإقليمي)

يهدف الوصول لاقتراح مراكز استقطابية تحقق التقارب والدمج بين المناطق في الإقليم. ويشمل تحليل الطاقة الاستيعابية العمرانية وفق ثلاثة عوامل:

١- **العامل الأول: نسبة إشغال المخططات التنظيمية**

يمكن أن تتم التوسعات العمرانية وفقا لنسب إشغال المخططات التنظيمية مما يتيح فرص تدخل ضمن حدود هذه المخططات وبما يتوافق مع نسب إشغالها.

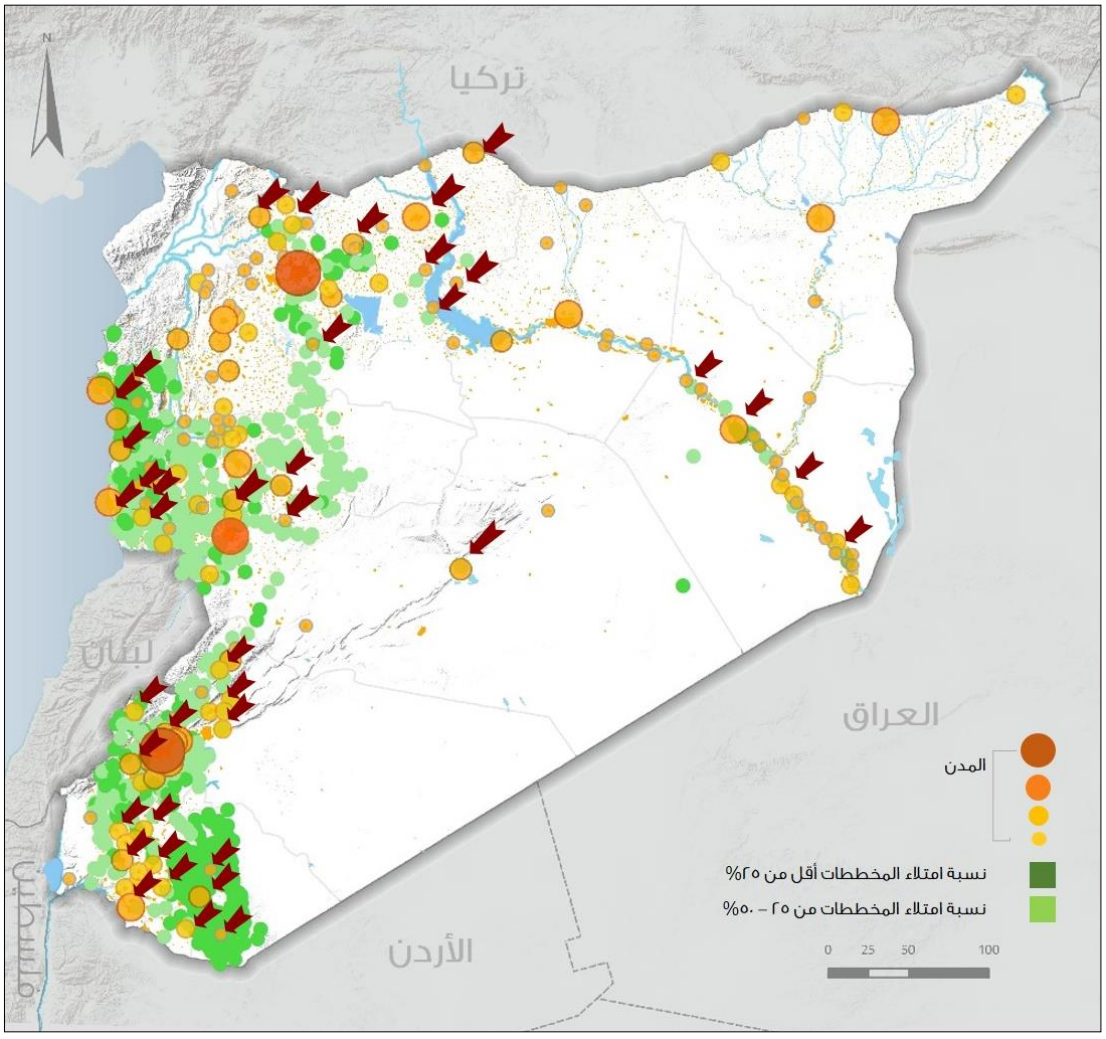

الخريطة 20 فرص التدخل الممكنة حسب نسب الإشغال

(هيئة التخطيط الإقليمي)

٢- العامل الثاني: التوسع العمراني

حدد تقرير الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية توفير الأراضي الحضرية كأحد السياسات التي ترتبط بتلبية الأراضي اللازمة للسكن المستدام، وترتبط بالسياسات الحكومية لاستخدام الأراضي، ومن ثَمَّ ترتبط بالاقتصاد من خلال التدخل الحكومي، فعدم امكانية الوصول إلى الأرض اللائقة والملائمة وبأسعار معقولة هو السبب الرئيسي لانتشار العشوائيات والسكن غير الرسمي، ومن ثَمَّ عدم قدرة الإسكان الرسمي على تلبية الطلب المتزايد لأصحاب الدخل المحدود والمتوسط بشكل خاص. وقد ارتبطت التحليلات باتجاهات التوسع المحددات الطبيعية والبشرية والعمرانية والموارد الطبيعية حول المدن.

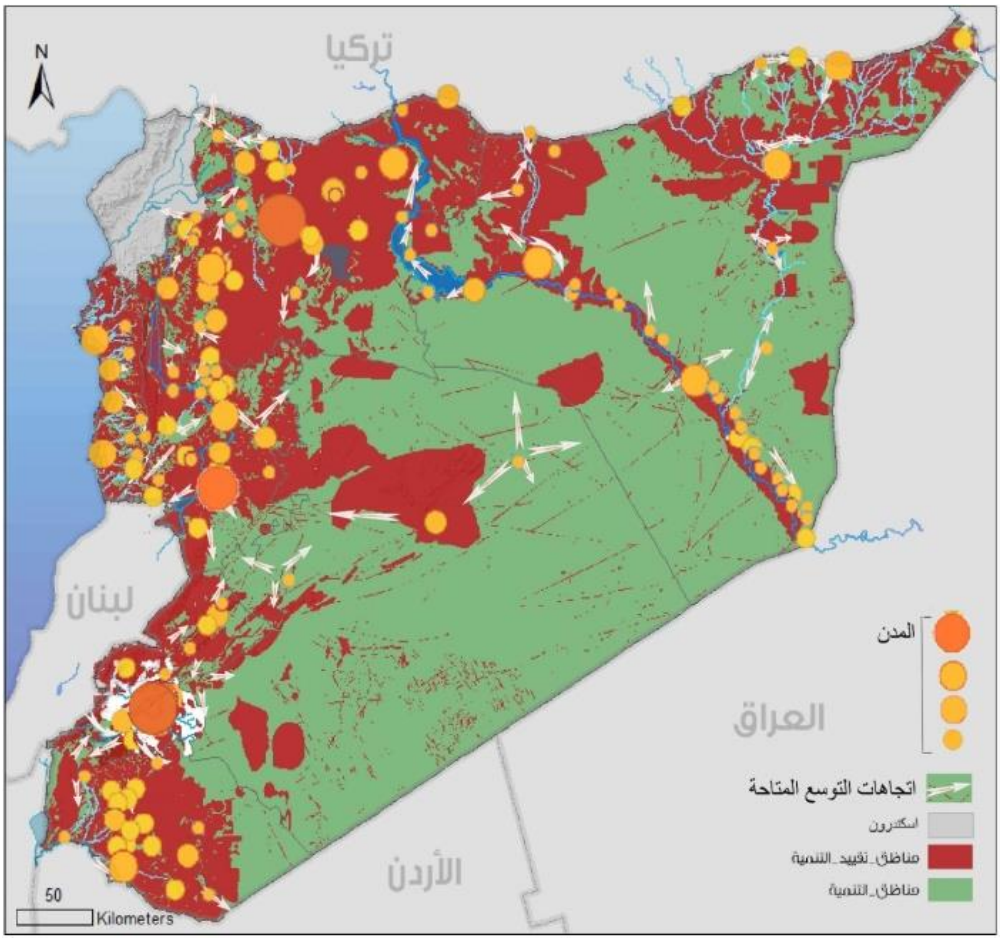

الخريطة 21 نسبة وفرص التدخل الممكنة حسب التوسع وفق إمكانيات التقييد العمرانية (هيئة التخطيط الإقليمي)

٣- العامل الثالث: التكثيف

ويُعدّ المبدأ الثاني للاستدامة حسب تقرير الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية؛ بما لا يقل عن ١٥٠ شخص/هـ، ويشكل استجابة على الانفجار السكاني العالمي والتوسع الحضري السريع. لمنع الزحف العمراني وتشجيع الاستثمار الحضري للأراضي، وتعني في جوهرها تركيز الناس وأنشطتهم، وتختلف الكثافات المطبقة في الفراغات العمرانية القائمة، وترتبط بطبيعة التطوير الاقتصادي، فكثافات الأنشطة الصناعية تختلف عن الكثافات المعتمدة للزراعة والسياحة.

٣-١٢- المزايا والإشكاليات

المزايا	الإشكاليات
• توفر مخزون كبير لأراضي الدولة. • انخفاض نسب إشغال المخططات التنظيمية في عدد كبير من التجمعات العمرانية، ما يمكنها من استيعاب جزء من النمو السكاني. • إمكانية تدوير المناطق العمرانية والارتقاء بالحيز المكاني ضمن التجمعات السكانية المتضررة. • الانتقال من الإجراءات الإسعافية والمستعجلة إلى العمل التنموي المستدام.	•تأخر تنفيذ المخططات التنظيمية. •زيادة الإشكاليات المتعلقة بتحديث وتوسيع المخططات التنظيمية واستمرار القيام بالدراسات التخطيطية التفصيلية بمعزل عن المستويات التخطيطية الأخرى. •ارتفاع أسعار الأراضي والسكن ومواد البناء وصعوبة الوصول إلى الخدمات والعمل. •توسع مناطق السكن العشوائي وتفاقم ظاهرة السكن المخالف، وعدم تحديث المنظومة التشريعية والاستفادة من المخزون السكني ولاسيمًا الملكية العقارية وقوانين الاستملاك، قانون الإدارة المحلية ١٠٧ لعام ٢٠١١ واللامركزية، قوانين الاستثمار العقاري . •التغيرات الديموغرافية واستمرار الطلب على السكن الاجتماعي. •تفاقم ظاهرة الفقر الحضري (نقص وضعف توزع الخدمات والمرافق الأساسية). •ارتفاع الكثافة السكانية في المناطق المستقطبة للمهجرين أدى إلى تحديات وضغوط كبيرة على الخدمات والبنى التحتية. •الضرر الكبير الذي لحق بالمنظومة العمرانية من حيث الأداء والسوية. •تعمق الاختلالات التنموية، واستمرار التركز المتزايد للسكان والاستثمارات بشكل أساسي في المدن الكبرى. •عدم توفر الربط الطرقي المناسب بين مدن مراكز المحافظات(أوتوستراد دولي)، وبين المدن الرئيسية في المحافظات (طرق شريانية درجة أولى) . •تراجع المنظومة البيئية وارتفاع نسب التلوث بأنواعها.

٤- البنى الاقتصادية وشبكات النقل اللوجستية

إن طبيعة الأحداث التاريخية، التي عصفت بمنطقة الشرق الأوسط، ومتلازماتها السياسية والاقتصادية والعسكرية، انعكست مفاعيلها بقوة على سورية، إذ فرضت على البيئة المحيطة بسورية، حالة من الاستقرار القلق والهش، ما أثر بقوة على مسار التنمية وخياراتها في سورية.

في الإطار العام، لا بد من الإشارة إلى أن قطاعي الزراعة والصناعة، كانا قد حظيا باهتمام كبير في جميع الخطط التنموية التاريخية في سورية، منذ ستينيات القرن الماضي، وعليه تحققت شروط الأمن الغذائي، ومتطلبات الاكتفاء الذاتي حتى عام 2005، إذ تغيرت الأولويات، في الوقت الذي أثرت فيه الظروف المناخية وتواتر موجات الجفاف بصورة سلبية على قطاع الزراعة، ومتطلبات تنمية أهم المحاصيل الاستراتيجية. إذ أولت الخطط الخمسية الاقتصادية المتعاقبة (العاشرة والحادية عشر)، أهمية كبيرة لتنمية البنى التحتية وتطويرها، في قطاعات النقل والصحة والتربية والتعليم، وقد أسهم ذلك بصورة واضحة في تحسين العائد الاجتماعي للخطط التنموية، الذي برز بصورة واضحة من خلال مؤشرات التربية والتعليم والصحة والخدمات الاجتماعية المختلفة، التي تطورت بصورة كبيرة من الناحية الكمية، إذ أمنت الخطط التنموية المتعاقبة، فرص وإمكانات الاستفادة من فرص الاستشفاء والطبابة والتربية والتعليم ومختلف الخدمات الاجتماعية، بصورة مجانية وشبه مجانية، بصورة متكافئة لجميع مكونات المجتمع السوري الاقتصادية والاجتماعية.

مع اندلاع الحرب على سورية، دخلت المنظومة الاقتصادية برمتها في مرحلة اقتصاد الأزمة والحرب. ما تسبب في توقف العمل بمنهج الخطط الاقتصادية، والبرامج التنموية، وسياساتها التنفيذية، والتحول نحو العمل بموجب قوانين الاستجابة لشروط الحرب، ومتطلبات إدارة الأزمة (الإسعافية والإغاثية واللوجستية). وقد ترافق ذلك مع تراجع كبير في حجم الناتج المحلي الإجمالي، وارتفاع كبير ومفرط في معدلات البطالة والتضخم، والمستوى العام للأسعار، وتزايد فجوة العجز في الميزان التجاري السوري، وتوقف قسم كبير من المنشآت والبنى الاقتصادية (الإنتاجية والخدمية) عن العمل، لأسباب كثيرة، منها عدم توافر المواد وهجرة الكوادر البشرية، وتغيير أماكن إقامتها، وظروف السوق الاقتصادية غير المشجعة، والتدمير الممنهج لقسمٍ كبيرٍ من المنشآت والبنى الاقتصادية الإنتاجية والخدمية، على يد الجماعات الإرهابية المسلحة، ولا سيما في حلب والحسكة ودير الزور وريف دمشق، إضافة إلى الإجراءات الاقتصادية القسرية أحادية الجانب، التي استهدفت كامل قطاعات الاقتصاد السوري (العام والخاص) وجميع مكوناته الاجتماعية.

٤-١- قطاع التجارة الخارجية السورية

أهمية قطاع التجارة الخارجية بالنسبة لعملية التنمية والتخطيط القطاعي والمكاني

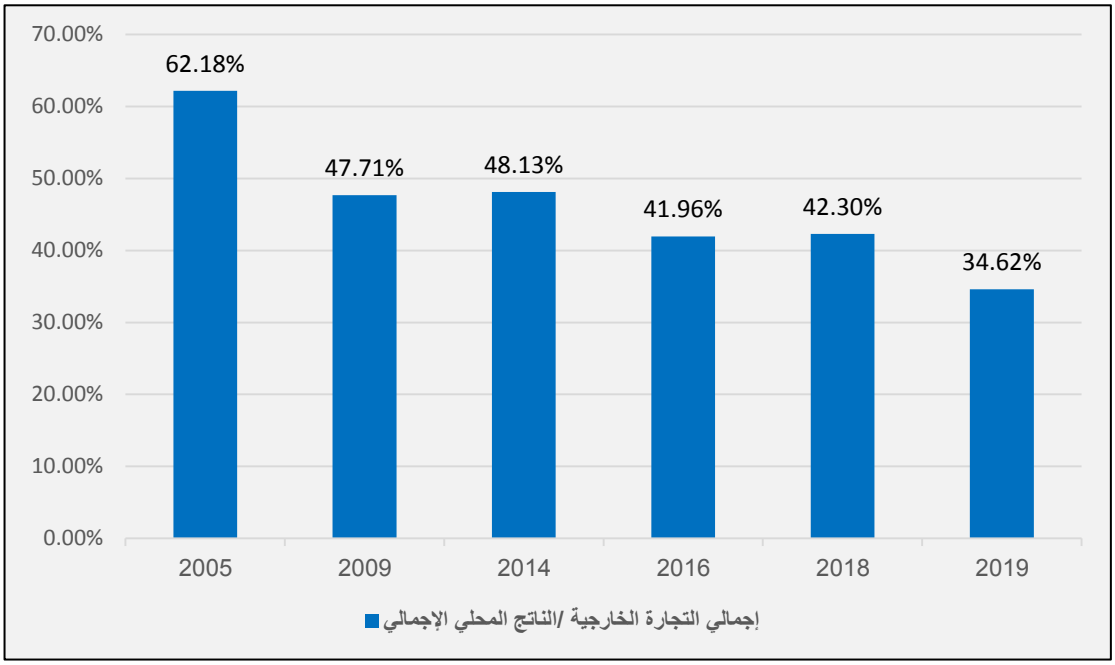

الشكل 15 نسبة مساهمة التجارة الخارجية من الناتج المحلي الإجمالي (٢٠٠٥-٢٠١٩)

(هيئة التخطيط الإقليمي - المكتب المركزي للإحصاء)

تشير البيانات والإحصاءات المتعلقة بالتجارة الخارجية السورية، إلى ضعف ومحدودية دورها في عملية التنمية المكانية، وهذا يظهر بوضوح من خلال الأرقام المتواضعة لحجم التجارة الخارجية ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي إذ انخفضت من نحو ٦٢% عام ٢٠٠٥ إلى نحو ٣٤% وفق بيانات عام ٢٠١٩، إضافة إلى الانخفاض الكبير في حجم تجارة العبور والترانزيت، وحركة الحاويات والسعة التخزينية المنخفضة للمرافئ السورية وتصنيفاتها المتواضعة، وعدم قدرتها على استضافة سفن تجارية كبيرة، لأسباب فنية ولوجستية وتصميمية كما هو مبين في المخططات البيانية.

تبقى المشكلة الأبرز طبيعة الخلل البنيوي للتجارة الخارجية السورية، التي تظهر بوضوح ارتفاع درجة الانكشاف على العالم الخارجي، عن طريق الاستيراد، وليس عن طريق التصدير.

الجدول 16 العجز التجاري والصادرات والمستوردات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

السنة (مليون ليرة سورية)	2005	2009	2014	2016	2018	2019
العجز التجاري	68069	225886	1387051	1909953	1960107	1843780
الصادرات	434300	488300	175795	328519	1047662	-
المستوردات	502369	714216	1562846	2238472	3007769	-
الناتج المحلي الاجمالي	1506438	2520705	3612015	6117033	9588167	11904318
إجمالي التجارة الخارجية /الناتج المحلي الإجمالي	62.17%	47.70%	48.1%	41.96%	42.2%	-
العجز التجاري/الناتج المحلي الإجمالي	4.5%	8.9%	38.40%	31.22%	20.4%	-
المستوردات/الناتج المحلي الإجمالي	33.3%	28.3%	43.2%	36.5%	31.3%	-
الصادرات/ الناتج المحلي الإجمالي	28.89%	19.37%	4.8%	5.3%	10.92	-

(هيئة التخطيط الإقليمي - المكتب المركزي للإحصاء)

مما تقدم يتبين لنا أن العجز في الميزان التجاري، قد تطور بصورة ملحوظة منذ عام 2014، وهذا يعود إلى تزايد الأهمية النسبية للمستوردات بالمقارنة مع الأهمية النسبية للصادرات كنسبة من إجمالي التجارة الخارجية. إذ ازدادت قيمة المستوردات بمعدلات تفوق معدل النمو في الصادرات[١٢]. في سياقٍ متصل لا بد من الإشارة إلى أن المشكلة الأبرز لجهة ما يتعلق بالتجارة الخارجية السورية، تتمثل في انخفاض نسبة القيمة المضافة للصادرات السلعية السورية، إذ إنها إضافة لكونها منخفضة من حيث الحجم والقيمة، فإنها بمعظمها عبارة عن مواد خام، ومواد أولية إذ إن (32.17%) من الصادرات السورية الإجمالية، هي عبارة عن أغذية وحيوانات حية، و(24.6%) هي عبارة عن مواد وسلع مصنوعة ونحو (21.6%) مواد غير صالحة للأكل. ما يعني أنه نحو (80%) من إجمالي الصادرات هي عبارة عن مواد غذائية وسلع أخرى (خام لا تحمل أي قيمة مضافة نوعية)، **ويعد هذا نقطة ضعف اقتصادية** بنيوية خطيرة، تعكس الهوية الريعية (غير الإنتاجية) للاقتصاد السوري، كما تعكس ارتفاع درجة حساسيته للمتغيرات الخارجية.

١ تطورت قيمة حجم الصادرات والمستوردات بصورة ملحوظة منذ عام ٢٠١١ نتيجة ارتفاع سعر صرف الدولار من (٤٨) ل.س للدولار في عام ٢٠١١ إلى (٥٠٤) ل.س للدولار عام ٢٠١٧ وليس نتيجة زيادة كميات الاستيراد والتصدير

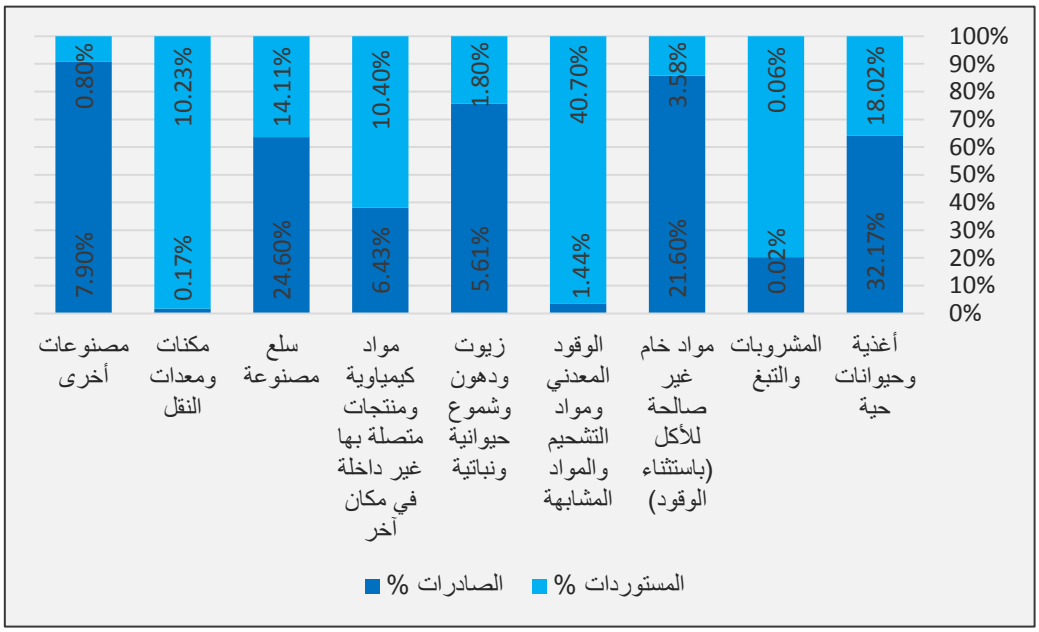

الشكل 16 النسب المئوية لمكونات الصادرات والمستوردات السورية (%)

(هيئة التخطيط الإقليمي - المكتب المركزي للإحصاء ٢٠١٩)

إن البيانات والإحصاءات السورية المتواضعة المتعلقة بتجارة العبور والترانزيت وحركة البضائع الواردة والصادرة عن طريق الموانئ السورية (طرطوس واللاذقية) تبين بوضوح ضعف الاستفادة من المزايا النسبية للجغرافيا السورية.

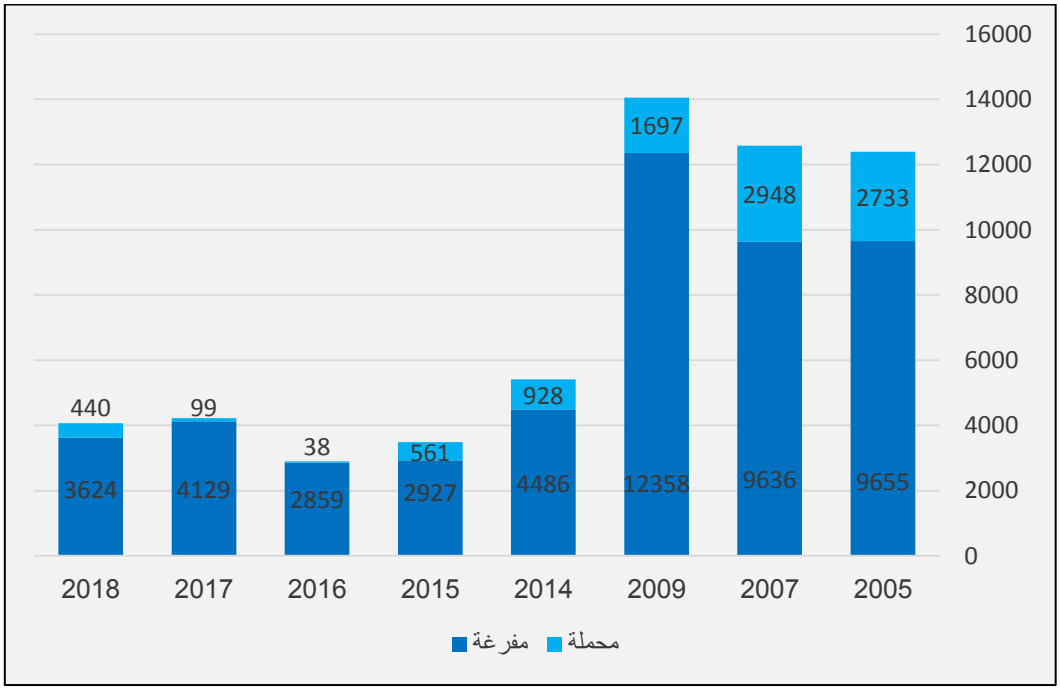

الشكل 17 حجم البضائع المحملة والمفرغة في مرفأ طرطوس (ألف طن)

(هيئة التخطيط الإقليمي - المكتب المركزي للإحصاء ٢٠١٩)

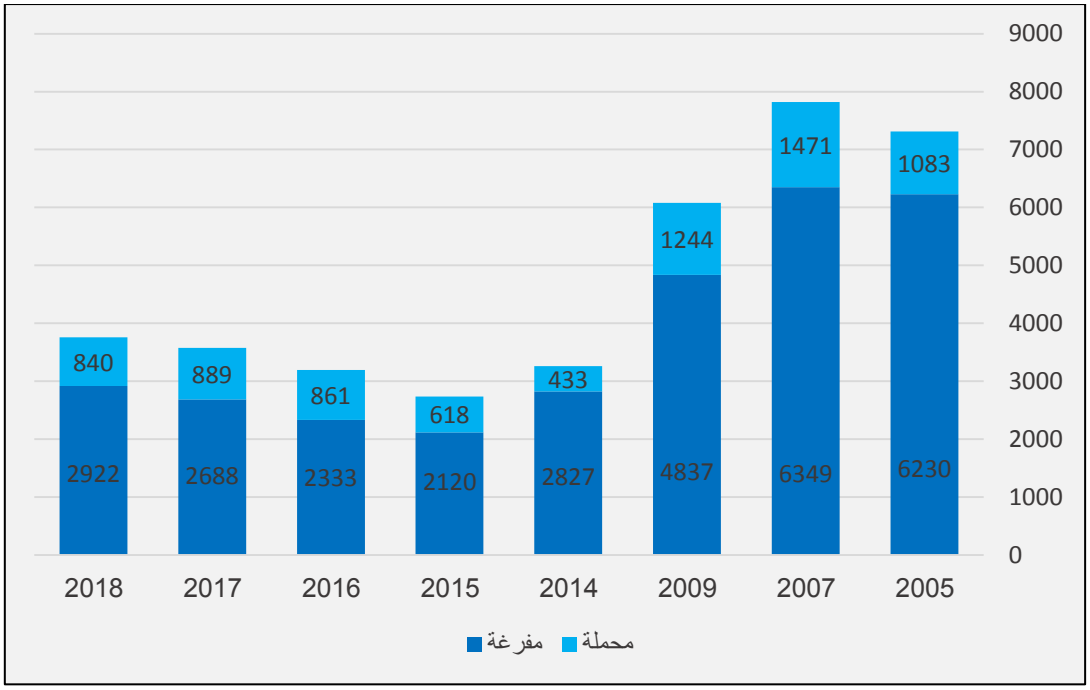

الشكل 18 حجم البضائع المحملة والمفرغة في مرفأ اللاذقية (ألف طن)

(هيئة التخطيط الإقليمي - المكتب المركزي للإحصاء ٢٠١٩)

تشير البيانات الإحصائية إلى أن كمية البضائع المحملة والمفرغة، من وفي مرفأي طرطوس واللاذقية (استيراد+ تصدير+ ترانزيت+ إدخال مؤقت+ إعادة تصدير)، إلى إجمالي حجم التجارة الخارجية السورية، كانت تتراوح بين (44%-46) طوال سنوات ما قبل الحرب، وارتفعت نسبتها خلال سنوات الحرب، إلى نسبة تتراوح بين (58%-54). وهي نسبة منخفضة إذا ما أخذنا بالحسبان طبيعة الموقع الإستراتيجي لسورية والمزايا النسبية للجغرافية السورية، في الوقت الذي يتم فيه تأمين السلع المستوردة الأخرى عن طريق البر من لبنان والعراق ومصر والسعودية والإمارات وتركيا. وفي هذا الإطار أيضاً تشير البيانات الإحصائية، إلى أن نسبة تجارة العبور إلى إجمالي التجارة الخارجية، لم تتجاوز نسبة (12%) طوال سنوات ما قبل الحرب، وتراجعت بصورة كبيرة خلال سنوات الحرب.

الجدول 17 حجم الترانزيت ونسبته إلى إجمالي التجارة الخارجية السورية (ألف طن)

السنة	حجم الترانزيت العابر لسورية	إجمالي حجم التجارة الخارجية السورية	الترانزيت العابر / إجمالي التجارة الخارجية السورية %
2005	5548	44608	12%
2009	2052	46306	4.43%
2014	1865	19120	9.75%
2016	233	11243	2%
2018	247	13619	1.8%

(هيئة التخطيط الإقليمي - المكتب المركزي للإحصاء ٢٠١٩)

كما تجدر الإشارة إلى أن نسبة كمية البضائع المحملة والمفرغة (من وفي) الموانئ السورية (طرطوس واللاذقية) في عام 2018 إلى إجمالي كمية البضائع والسلع المحملة والمفرغة في الموانئ البحرية العالمية في حوض المتوسط، بلغت نحو **(0.03%)** فقط.

تطور الناتج المحلي الإجمالي في سورية

تشير البيانات الإحصائية إلى أن الحرب على سورية انعكست بصورة سلبية جدا على مسار تطور الناتج المحلي الإجمالي، إذ بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق (مقوماً بالأسعار الثابتة)، في عام 2011 نحو (2.8%). لكنه تحول إلى معدل نمو سالب منذ عام ٢٠١٢، واستمر في التراجع حتى بلغ (-33.8%) في عام 2014، وبدأ بالتحسن قليلاً في عام ٢٠١٧.

الأمر الذي انعكس بوضوح من خلال مؤشر متوسط نصيب الفرد السنوي من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، الذي بلغ فقط **(537538)** ل.س في عام 2019، وهو ما يعادل **(465508)** بأسعار عام 2018 [١٣].

[١٣] إن متوسط دخل الفرد في عام 2019 يعادل (153.58) دولار سنوياً، أي ما يعادل (12.7) دولار شهرياً، في الوقت الذي تحتاج فيه الأسرة إلى حجم إنفاق بالحد الأدنى يعادل (300000) ل.س، أو ما يعادل (85.7) دولار شهرياً بسعر صرف 3500 ل.س/دولار. وهذا يعود في الواقع للارتفاع الكبير الذي حصل في المستوى العام للأسعار خلال الفترة 2019- 2010 بمقدار 1476%

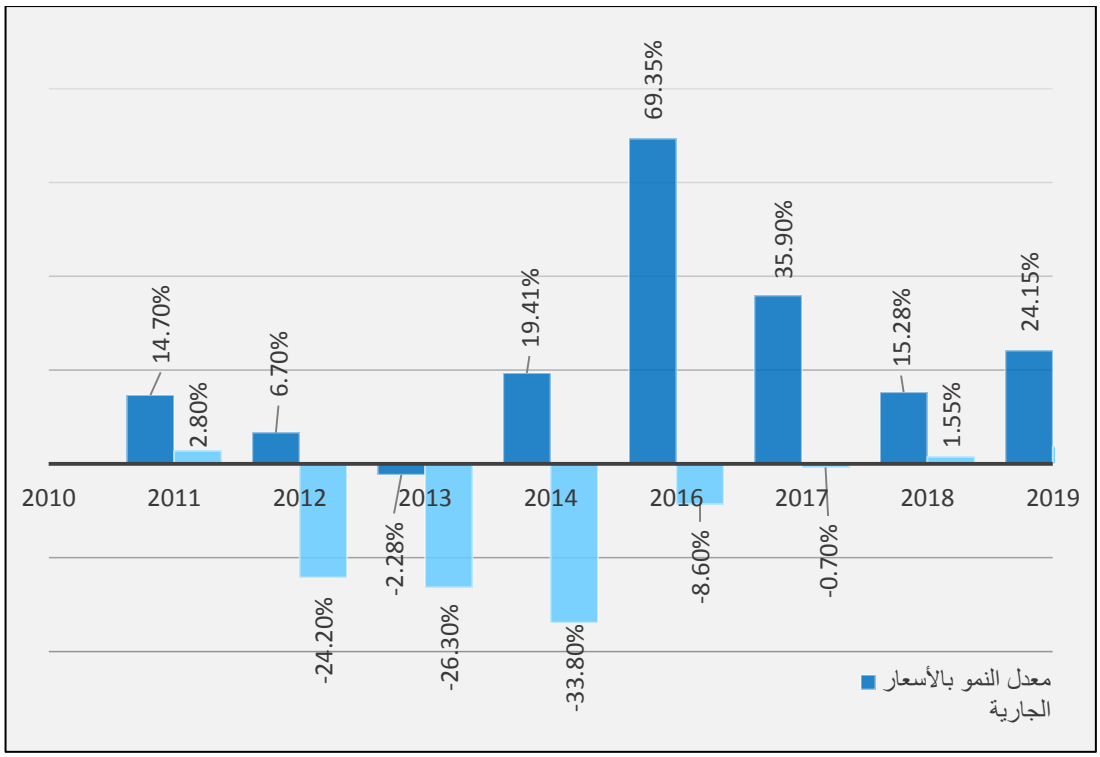

الشكل 19 تغير معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والجارية للأعوام ٢٠١٠ – ٢٠١٩
(هيئة التخطيط الإقليمي - المكتب المركزي للإحصاء)

في السياق ذاته، لا بد من الإشارة إلى أن نحو (27.8%) من الناتج المحلي الإجمالي، يأتي من قطاع الخدمات الحكومية (التربية والصحة والتعليم والخدمات الحكومية المختلفة)، و(18.1%) من قطاع الاتصالات والتخزين، ثم يأتي إسهام الزراعة بنسبة (14.4%) والصناعة التحويلية بنسبة (4.5%) وصناعة الكهرباء والماء بنسبة (2.9%) والصناعة الاستخراجية بنسبة (6.4%). ما يعني أن قطاع الخدمات يسهم بنحو (70%) من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في سورية، وأن مساهمة قطاعات الإنتاج المادي/ الحقيقي (الزراعة والصناعة)، لا تتجاوز (29%) من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي. وهذه تعد مشكلة حقيقية في بنية الاقتصاد السوري، لا بد من تجاوزها والعمل على تغييرعن طريق التخطيط الإقليمي (المكاني)، وذلك بالتكامل الشاقولي والأفقي مع الخطط القطاعية لتحفيز المشاريع والبرامج التنموية الزراعية والصناعية والحرفية ومشاريع النقل على مستوى المناطق والأقاليم.

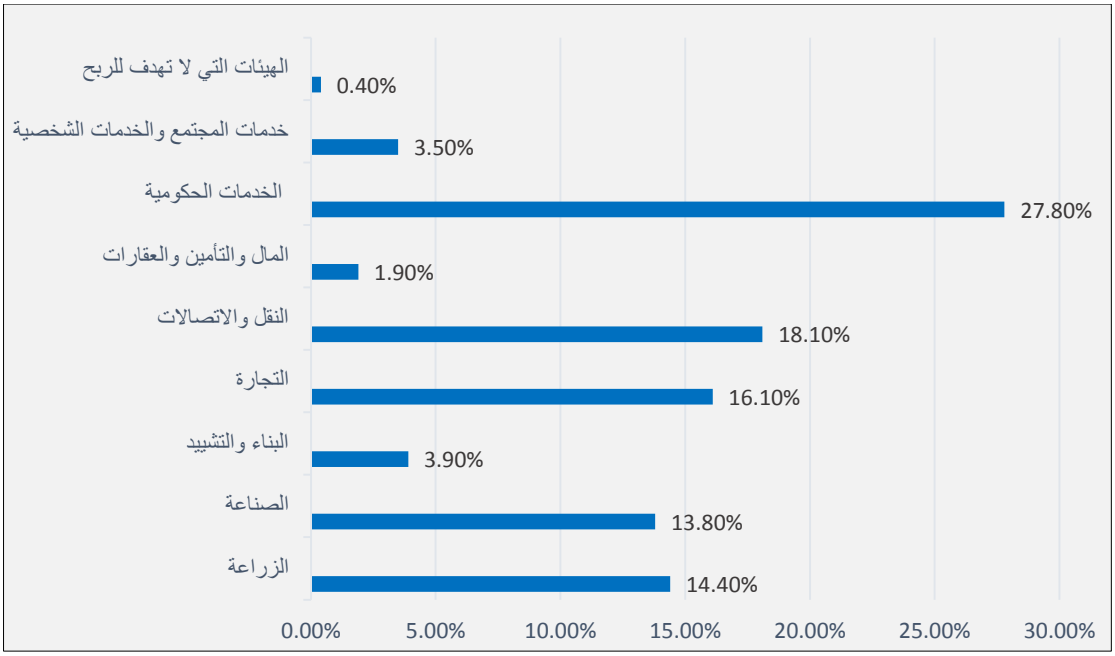

الشكل 20 نسبة المساهمة القطاعية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٩
(هيئة التخطيط الإقليمي - المكتب المركزي للإحصاء)

البنية المكانية للناتج المحلي والمزايا الاقتصادية للمحافظات

تسهم جميع المحافظات السورية دون استثناء في تكوين ناتج اقتصاد الخدمات الحكومية والخاصة (الصحية والتربوية والتعليمية والتجارة والبناء والاتصالات والخدمات السياحية والفندقية والمطاعم وغيرها بنسب متفاوتة من محافظة إلى أخرى، إذ تسهم بعض المحافظات بنسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي ولا سيما الصناعي، وتنخفض نسبة المساهمة بشدة في محافظات أخرى، وكذلك الأمر بالنسبة للزراعة، والأنشطة الزراعية المختلفة (النباتية والحيوانية). فالناتج الصناعي بنسبة تتجاوز حدود الـ (60%) يتم في محافظات حلب وريف دمشق وحمص، وهذا مؤشر مهم على ارتفاع درجة تركز إنتاج القطاعي الصناعي في المحافظات الثلاث المذكورة، والتي هي بمعظمها صناعات صغيرة ومتوسطة، حرفية وغذائية وبلاستيكية ومعدنية وكيمائية. كذلك الأمر بالنسبة للزراعة، تحديداً لجهة ما يتعلق بالمحاصيل الاستراتيجية (كالقمح وزيت الزيتون والقطن)، التي تتركز بمعظمها في محافظات حلب والحسكة والساحل. إذ يتركز نحو (50%) من إنتاج القمح في محافظة الحسكة، وترتفع لتصبح (60%) في محافظتي الحسكة وحلب وريفها. بينما يتركز إنتاج الزيتون وزيت الزيتون في (إدلب، طرطوس، اللاذقية، وحلب)، ويتركز إنتاج الحمضيات بشكل كامل تقريباً في محافظتي طرطوس واللاذقية، في الوقت الذي تنتشر فيه المحاصيل الزراعية للأشجار المثمرة المتنوعة (كالتفاح واللوزيات والعنب) في جميع المحافظات السورية، مع الإشارة إلى أن إنتاج الكثير من المحاصيل التي تتعلق بالكمون والفستق الحلبي والحبوب البقولية تتركز في إدلب وحماه وريف حلب.

انطلاقاً من البيانات المتوفرة لعام (2010)[١٤] للوقوف على البنية المكانية للناتج المحلي الإجمالي، يتبين لنا اختلاف الأهمية النسبية للمحافظات السورية لجهة ما يتعلق بالبنية المكانية للناتج المحلي الإجمالي، إذ تأتي محافظة حلب بالمقدمة، بنسبة تبلغ (23.30%) من الناتج المحلي الإجمالي السوري، تليها محافظة ريف دمشق، بنسبة تبلغ (13.44%) من الناتج المحلي الإجمالي، ومن ثم حماه (9.59%)، ثم حمص بنسبة (8.60). وتنخفض هذه النسبة إلى نسبة تتراوح بين (4-6%) في المحافظات السورية الآتية (اللاذقية، إدلب، طرطوس، الحسكة، دير الزور، الرقة مع الأخذ بالحسبان أن أعلاها تأتي محافظة إدلب، تليها اللاذقية، ومن ثم دير الزور، ثم طرطوس)، وتنخفض إلى (3.7%) في درعا، وإلى (1.5%) في السويداء.

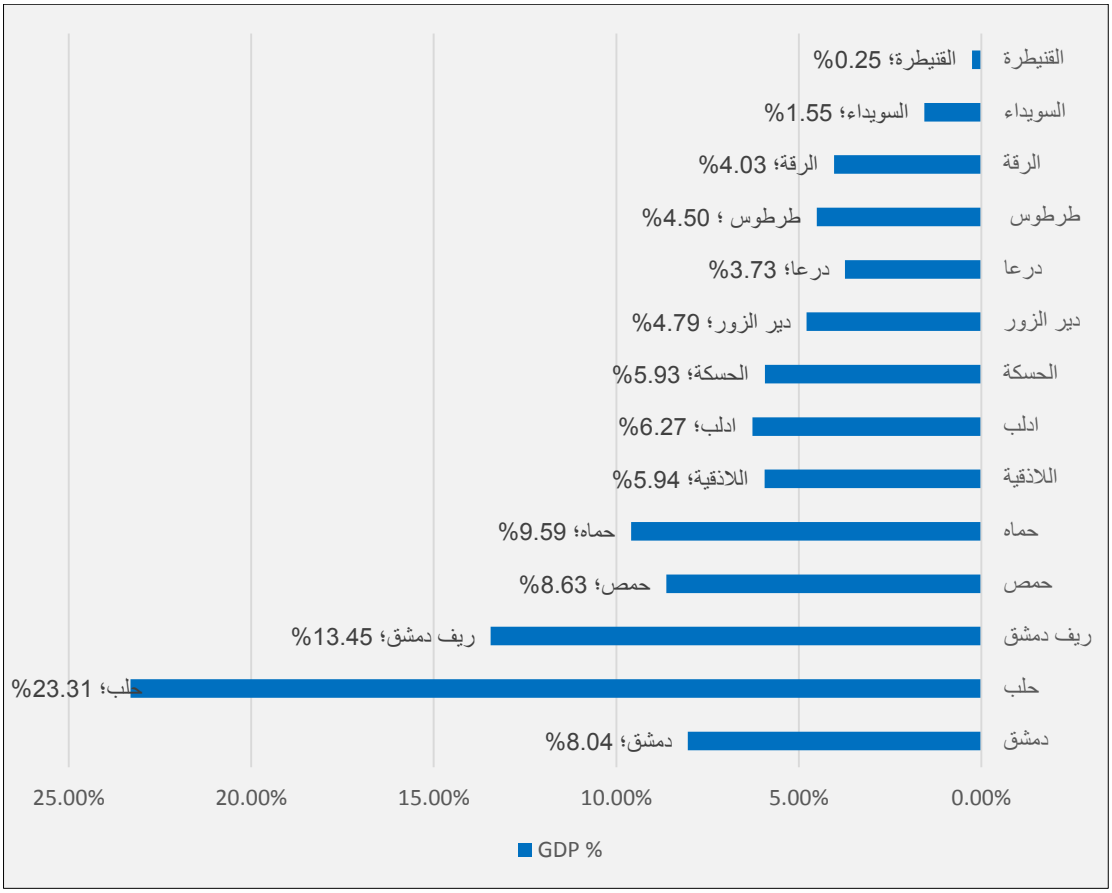

الشكل 21 التوزع النسبي للناتج المحلي الإجمالي حسب المحافظات ٢٠١٠
(هيئة التخطيط الإقليمي - المكتب المركزي للإحصاء)

كما يتبين لنا أن محافظة حماه، كانت تأتي في المقدمة لجهة ما يتعلق بالمساهمة في الناتج الزراعي لسنوات ما قبل الحرب بنسبة بلغت (18.17%) تليها حلب بنسبة (16.6%). أما بالنسبة لجهة ما يتعلق بالمساهمة في الناتج المحلي الصناعي فتأتي حلب في المقدمة وبنسبة (36.57%) تليها ريف دمشق بنسبة (19%) ثم حمص

[١٤] أخذنا بيانات عام 2010، وذلك كون البيانات متوفرة عن جميع المحافظات السورية، وتعكس صورة دقيقة عن سورية، بخلاف الواقع طوال سنوات الحرب حتى اللحظة الراهنة

بنسبة (9.7%) وتنخفض إلى أقل من ذلك في جميع المحافظات السورية الأخرى. لمزيدٍ من التفصيل حول البنية المكانية (الإقليمية) للناتج المحلي الإجمالي السوري.

لقد انعكست مفاعيل الحرب على سورية، بقوة ووضوح على البنية القطاعية والبنية المكانية للناتج المحلي الإجمالي، وهذا يبرز بوضوح من خلال بيانات الخسائر الكبيرة الذي تعرضت له قطاعات الإنتاج المادي (الزراعة والصناعة)، إذ تراجعت الأهمية النسبية لقطاعي الزراعة والصناعة والأنشطة الاقتصادية الأخرى بصورة واضحة، وارتفعت الأهمية النسبية لقطاع الخدمات الحكومية وقطاع النقل والتخزين والاتصالات.

كما انعكست مفاعيل الحرب على البنية المكانية للناتج المحلي الإجمالي، إذ ارتفعت الأهمية النسبية لمساهمة محافظات (ريف دمشق وحمص وحماه واللاذقية وطرطوس ودمشق والسويداء]، جراء انتقال وتوطين وترخيص كثير من الأنشطة الصناعية في المدن والمناطق الصناعية في المحافظات المذكورة في [مدينة حسيا الصناعية بحمص، المنطقة الصناعية في اللاذقية، المدينة الصناعية في عدرا بريف دمشق[٤] والمناطق الصناعية في محافظتي الحسكة والسويداء).

وينطبق الأمر على الزراعة أيضا، التي شهد تطوراً ملحوظاً في كل من ريف دمشق وطرطوس واللاذقية وحماه وحمص، إذ ازدادت الأهمية النسبية للمحافظات المذكورة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي الزراعي طوال سنوات الحرب، جراء تراجع الأهمية النسبية لمساهمة بقية المحافظات الزراعية، تحديداً الحسكة وإدلب وحلب ودير الزور ومناطق الريف الشمالي من حماه هذا من جانب، وتزايد التركيز على المساحات الزراعية في هذه المحافظات المذكورة بحسبانها محافظات آمنة. يبين المخطط البياني التغير في نسبة مساهمة المحافظات في الناتج المحلي الإجمالي بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٩.

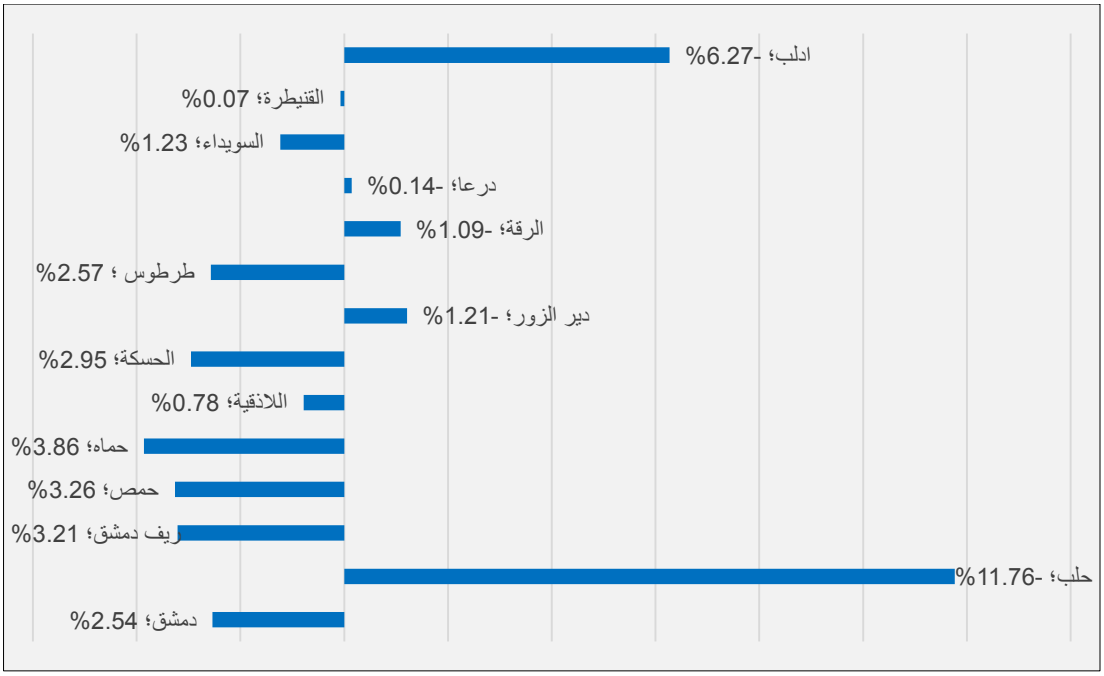

الشكل 22 التغير في نسبة مساهمة المحافظات في الناتج المحلي الإجمالي بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٩
(هيئة التخطيط الإقليمي - المكتب المركزي للإحصاء)

قطاع العمل (البطالة والتشغيل وقوة العمل)

يعاني قطاع العمل والموارد البشرية في سورية ارتفاع نسبة البطالة، ويتفاوت معدل البطالة بين المحافظات السورية المختلفة من محافظة لأخرى، إلا أنها بلغت أعلاها مكانياً في دمشق وريف دمشق وحلب.

الجدول 18 عدد المتعطلين عن العمل في المحافظات

المحافظة	متعطل عمل سابقاً			متعطل لم يسبق له العمل			المجموع		
	ذ	ث	م	ذ	ث	م	ذ	ث	م
دمشق	31616	58292	89908	53352	125426	178828	84968	183768	268736
حلب	29760	43648	73408	55304	75144	130448	85046	118792	203856
ريف دمشق	34506	48564	83070	78384	114594	192978	112890	163158	276048
حمص	24012	44892	68904	48546	85608	134154	72558	130500	203058
حماه	18630	27744	46104	49776	76704	126480	68136	104448	172584
اللاذقية	28032	18834	46866	31974	74460	106434	60006	923294	153300
إدلب									
الحسكة	6160	4480	10640	25760	26880	52460	31920	312360	63280
دير الزور									
طرطوس	11704	15428	27132	25004	61712	86716	36708	77140	113848
الرقة									
درعا	19320	20700	40020	20240	39100	59340	39560	59800	99360
السويداء	9345	7743	17088	9345	25098	34443	18690	32841	51531
القنيطرة	3630	3498	7128	2904	5412	8316	6534	8910	15444
المجموع	**216445**	**293823**	**510268**	**400589**	**710188**	**1110777**	**617034**	**1004011**	**1621045**

(المجموعة الإحصائية لعام 2019)

يتبين لنا من خلال بيانات الجدول السابق، أن البطالة تعد حالة عامة تعانيها جميع المحافظات السورية وبمعدلات متفاوتة، وتبلغ أعلاها مكانياً في دمشق وريف دمشق وحلب.

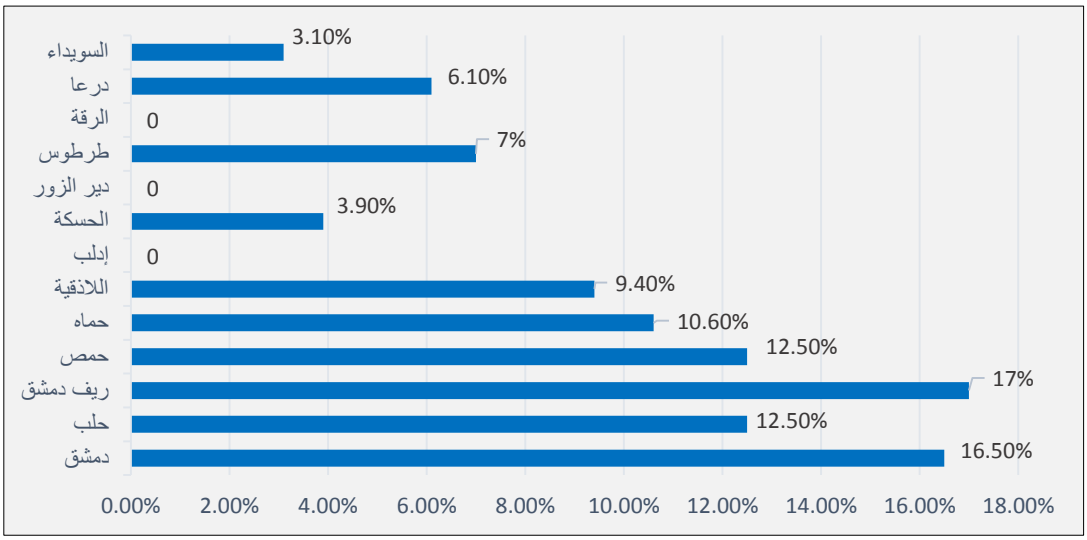

الشكل 23 توزع نسبة البطالة حسب المحافظات

(هيئة التخطيط الإقليمي - المكتب المركزي للإحصاء)

متعطلين سبق لهم العمل

احتل قطاع الخدمات المرتبة الاولى بنحو ٤٦%، ٣٤% في عامي ٢٠١٥، ٢٠١٩ وبلغت نسبة الإناث ٨٠%، ٣٦% على التوالي، وجاء وقطاع التجارة والفنادق في المرتبة الثانية بنحو ١٧%، في العام ٢٠١٥، بينما احتل قطاع الصناعة المرتبة الثانية، وبلغ نحو ٢٣% في العام ٢٠١٩.

الجدول 19 توزع نسبة البطالة حسب القطاع

	العلاقة بقوة العمل	الجنس	زراعة وحراجة	صناعة	بناء وتشييد	تجارة وفنادق ومطاعم	نقل وتخزين واتصالات	مال وتأمين وعقارات	خدمات
٢٠١٥	مشتغل	ذكر	9.2	13.3	8.7	21.8	11.3	1.9	33.8
		أنثى	8.0	9.5	0.3	9.5	1.6	4.6	66.6
		المجموع	**9.0**	**12.7**	**7.4**	**20.0**	**9.8**	**2.3**	**38.8**
	متعطل سبق له العمل	ذكر	11.3	11.8	13.1	21.3	2.9	3.5	36.1
		أنثى	6.1	4.5	0.4	3.5	2.1	3.3	80.2
		المجموع	10.1	10.1	10.2	17.1	2.7	3.5	46.3
٢٠١٩	مشتغل	ذكر	11	8	11	21	8	2	38
		أنثى	12	5	1	10	2	4	66
		المجموع	11	7	9	19	7	3	44
	متعطل سبق له العمل	ذكر	17	6	21	20	6	4	25
		أنثى	16	26	2	20	0	0	36
		المجموع	16	23	5	20	1	1	34

(هيئة التخطيط الإقليمي - المكتب المركزي للإحصاء)

تتركز البطالة بصورة أساسية، في صفوف الشباب بين سن (20-24) ولاسيما الإناث. لمزيدٍ من الإيضاح انظر الشكل البياني الآتي:

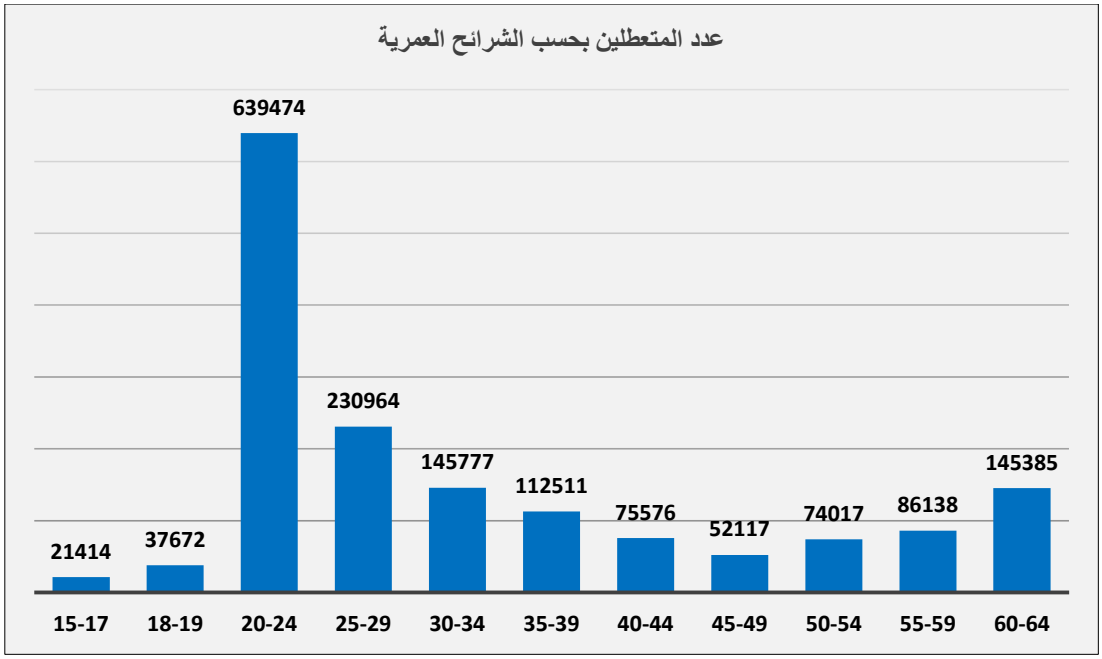

الشكل 24 عدد المتعطلين بحسب الشرائح العمرية
(هيئة التخطيط الإقليمي - المكتب المركزي للإحصاء)

تبين الإحصاءات أن غالبية العاطلين عن العمل، هم من حملة الشهادة الثانوية والمعاهد المتوسطة. وتنتشر بصورة نسبية أقل بين صفوف الشباب من حملة الشهادات الجامعية. يتبين من خلال المخطط البياني (١١) أن **(51.6%)** من المتعطلين هم من حملة الشهادة الثانوية، وأن **(16.4%)** هم من حملة الشهادة المعاهد المتوسطة، وأن **(16.1%)** هم من المتعطلين من حملة الشهادة الجامعية فأكثر.

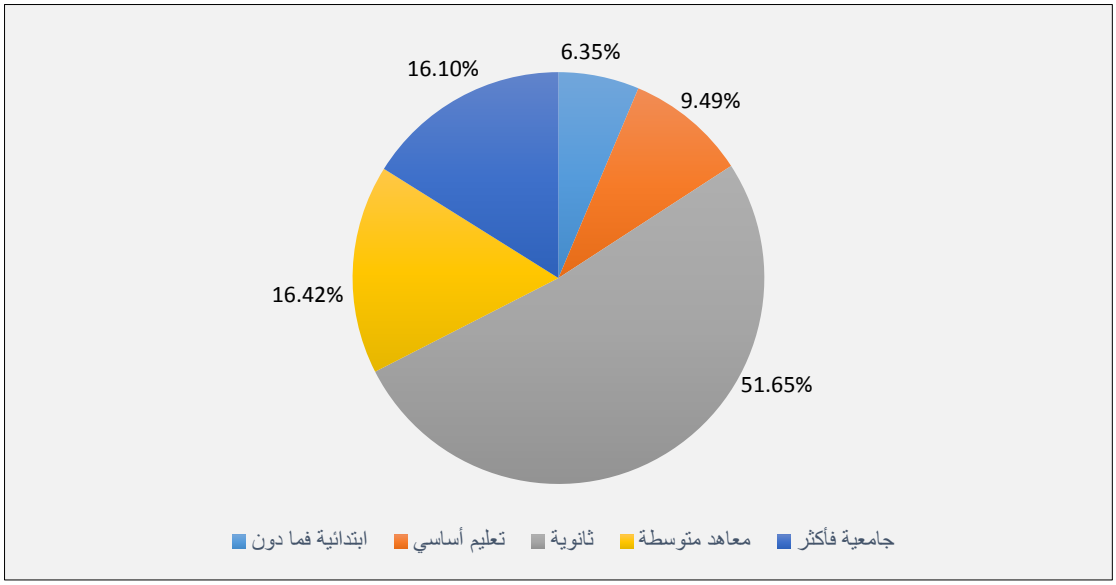

الشكل 25 نسبة المتعطلين عن العمل
(هيئة التخطيط الإقليمي - المجموعة الإحصائية لعام ٢٠١٩)

تكمن المشكلة الأبرز بصورة أساسية في انخفاض مستوى تعليم الكوادر (غالبية العاملين في القطاع الخاص، من مستوى تعليمي إعدادية فما دون) هذا من جانب، وانخفاض مستوى الرواتب والأجور، لكافة العاملين في الدولة والقطاع الخاص بصورة عامة من جانبٍ آخر. إذ تشير البيانات إلى أن (42%) من إجمالي المشتغلين بأجر يعملون بأجر يتراوح بين (35001-45000)، و (66%) يعملون بأجر يتراوح بين (25000-45000).

في سياق متصل، لا بد من الإشارة إلى أن غالبية المشتغلين في سورية، يعملون في قطاع الخدمات والأنشطة الخدمية (الخدمات الصحية والتربوية والتعليمية والتجارية وخدمات الفندقة والسياحة والمطاعم، وغير ذلك بنسبة 81.3%). ونسبة منخفضة تبلغ (18.7%) تعمل في قطاعات الإنتاج المادي الحقيقي (الزراعة والصناعة).

أما لجهة ما يتعلق بعملية التنمية الإقليمية والمناطقية، فإن البيانات والدراسات السكانية والديموغرافية، تؤكد بوضوح، أن سورية تمتلك فرصة كبيرة للاستثمار في الموارد البشرية، في كل الأقاليم والمناطق التنموية السورية، وذلك بسبب البنية الفتية والشبابية للمجتمع السوري.

٤-٢- قطاع الصناعة

يعاني القطاع الصناعي في سورية مجموعة كبيرة من المشكلات ونقاط الضعف التي تشكل تحدياً كبيراً لقطاع الصناعة تتمثل بأن غالبية المنشآت صغيرة ومتوسطة ذات ملكية فردية خاصة، ونسبة قليلة لا تتجاوز ٣% من عدد المنشآت الصناعية هي على شكل شركات. كما تعاني خللاً في التوزع الجغرافي للإنتاج الصناعي إذ أسهمت (دمشق وريفها وحلب وحمص) بـ ٧٣,٢% من إجمالي الإنتاج الصناعي. وتعتمد على نسبة عالية من المواد الأولية والوسيطة المستوردة، وهي بمعظمها صناعات تحويلية (صناعات اللمسة الأولى) ذات قوة العمل الكثيفة. تعتمد على مبدأ الحماية التجارية في معظمها، صناعة تجميعية وتعتمد على مكون دولاري مستورد بنسب عالية، ذات محتوى تكنولوجي متخفض، تكاليف الإنتاج عالية والنوعية منخفضة ما يعني أنها ضعيفة التنافسية، وتكمن المشكلة الأبرز في وجود قطاع صناعي غير منظم.

قطاع الصناعة والناتج المحلي الإجمالي

بلغت مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي في عام /٢٠١٠/ ما نسبته ٢٢,٦% منها ١٣,١% قطاع عام و١٠,٦ قطاع خاص. تراجعت هذه النسبة خلال سنوات الحرب ثم تحسنت في السنوات الأخيرة إذ وصلت إلى ١٢,٩، منها: ٦,٣% قطاع عام و٦,٦% قطاع خاص.

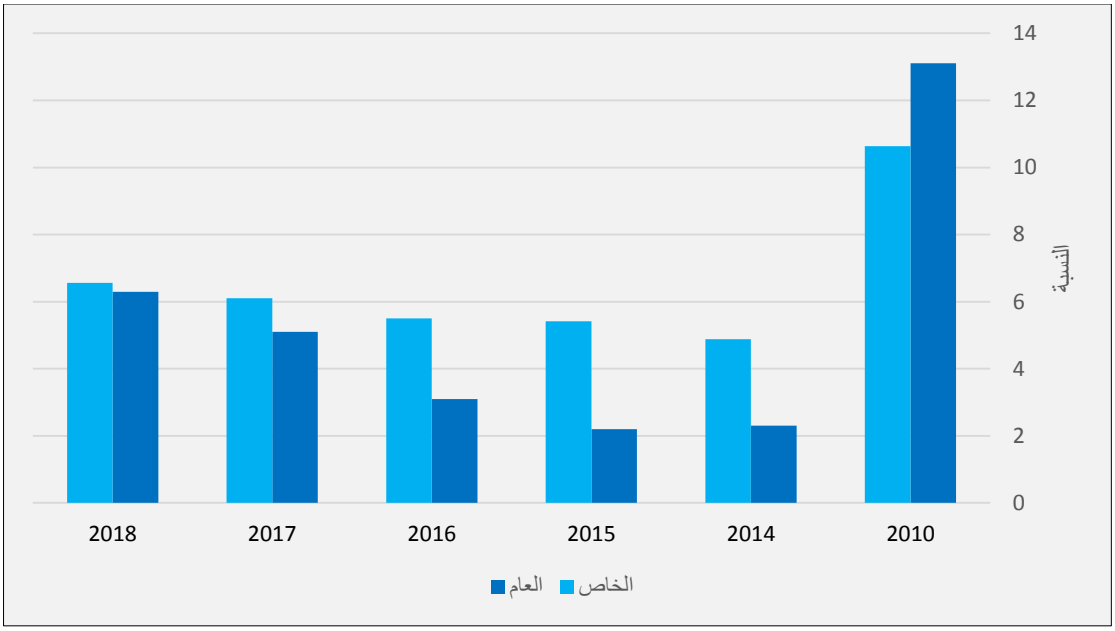

الشكل 26 نسبة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠
(هيئة التخطيط الإقليمي - المكتب المركزي للإحصاء)

وتعود نسبة مساهمة القطاع العام نتيجة لحصر الصناعات الاستخراجية بيد الدولة، ويعود تراجع نسبة مساهمة القطاع العام إلى انخفاض إنتاج النفط والغاز في سنوات الحرب بشكل أساسي.

يسهم القطاع الخاص بنسب مهمة في الناتج الصناعي عن طريق تأمين السلع والمنتجات الاستهلاكية (الأغذية، والأدوية، والمنتجات المعدنية والبلاستيكية) ومستلزمات الإنتاج الوسيطة والرأسمالية، وذلك بالرغم من آثار الإجراءات الاقتصادية القسرية أحادية الجانب، وارتفاع تكاليف المستلزمات المستوردة هذا من جهة، ومن خلال التصدير إلى العالم الخارجي وتأمين القطع الأجنبي اللازم لتمويل الخزينة والحفاظ على استقرار سعر صرف الليرة وقوتها الشرائية. من جهة أخرى.

كما يسهم القطاع العام في الناتج الصناعي بنسب عالية ولا سيما الصناعات الاستخراجية والمعدنية والكيمائية وغير ذلك. يمتلك القطاع العام (8) مؤسسات صناعية كبيرة تتضمن العشرات من الشركات بعضها يتمتع بمواصفات جيدة، وبعضها يحتاج إلى إعادة هيكلة وتشكيل بصيغ جديدة ومختلفة.

القطاع الصناعي ومشكلاته:

يعاني القطاع العام الصناعي مجموعة كبيرة من المشكلات منها:

١. تدمير وتخريب قسم كبير من منشآت ومعامل القطاع العام الصناعي وإلى خروج قسم كبير منها عن الخدمة وبنسبة تصل إلى نحو (٤٥%) بسبب الدمار و (٢١%) تعمل بشكل جزئي.
٢. توزع غير مناسب للمنشآت والمعامل (إسمنت طرطوس، معمل ورق دير الزور، معمل سكر دير الزور)، كما أن هنالك بعض المنشآت الصناعية المتوقفة والخاسرة وتحتل مواقع مهمة ضمن المخططات التنظيمية للمدن (معمل اسمنت دمر ، معمل الكبريت في باب شرقي، شركة المصابغ بحمص، الدباغة بدمشق) التي أصبح من غير المجدي استثمارها صناعياً.
٣. ارتفاع تكاليف النقل، بسبب الخلل الناجم عن تموضع المنشآت ومثال ذلك (زراعة مادة القطن في المنطقة الشرقية بينما معامل الغزل والنسيج في المنطقة الساحلية والزبائن في المنطقة الشمالية والجنوبية وكذلك معمل السكر في دير الزور ينقل له الشوندر السكري من سهل الغاب).
٤. ترهل معظم مؤسسات القطاع العام الصناعي، الذي يرجع إلى سنوات عديدة والذي تفاقم مع مفاعيل الحرب على سورية.
٥. التقادم الفني والتكنولوجي لخطوط ووسائل الإنتاج، وعدم شمول ونجاعة الاستبدال والتجديد الذي تم على خطوط بعض الشركات.
٦. ضعف الأداء وتدني نسب الانتفاع من الطاقات الإنتاجية المتاحة التي لا تتجاوز وبشكل وسطي (٤٠%).
٧. فائض عمالة وبيئة عمل طاردة للعمالة الخبيرة والماهرة، تفاقمت في فترة الحرب.
٨. ضعف القدرة على المنافسة والتسويق نتيجة لتدني النوعية وارتفاع تكاليف الإنتاج.
٩. صعوبة أو انحسار الإمدادات من المواد الأولية ومدخلات الإنتاج ونقص السيولة المالية وحوامل الطاقة (كهرباء، فيول، غاز).
١٠. ضعف التنسيق بين الجهات المعنية (وزارتي الزراعة والصناعة) اللازم لتحقيق التوافق بين المساحات والكميات المنتجة من بعض المحاصيل الاستراتيجية واحتياجات الصناعات الغذائية والنسيجية (القطن، الشوندر السكري، التبغ).

١١. توفر كميات جيدة من المواد الأولية، التي يمكن الاستفادة منها في مرحلة إعادة الإعمار: (الغاز والفوسفات) لتشغيل وبناء معامل الأسمدة – (رمال الكوارتز) بمواصفات عالية الجودة للصناعات الزجاجية والخزفية إلخ.

لا يختلف واقع الحال بالنسبة للقطاع الخاص الصناعي، إذ يُلحظ فيما يخص الخصائص المكانية للقطاع الخاص الصناعي تركز الإنتاج الصناعي قبل الحرب وبشكل شديد في (دمشق وريفها، حلب، حمص) وقد تركز ما نسبته ٥٨% في حلب ودمشق وريفها، وذلك بسبب وجود المدن الصناعية في المحافظات المذكورة، وترتفع هذه النسبة إلى ٧٥% إذا ما أضيفت إليها حمص.

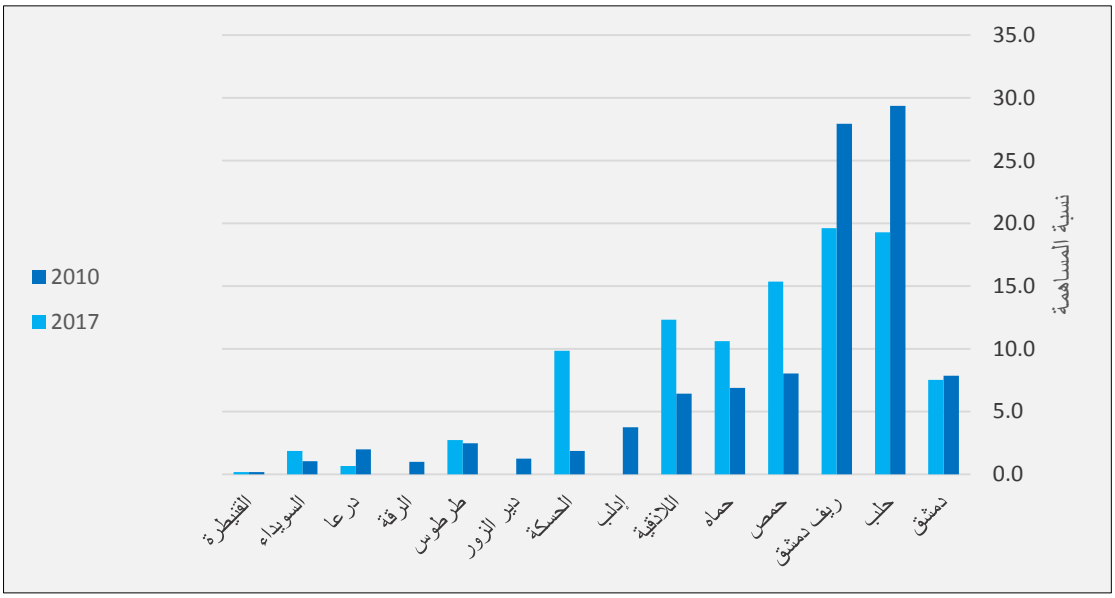

الشكل 27 التوزع النسبي للإنتاج في القطاع الصناعي الخاص حسب المحافظات
للأعوام ٢٠١٠ حتى ٢٠١٧
(هيئة التخطيط الإقليمي - المكتب المركزي للإحصاء)

كما تعرضت كثير من منشآت القطاع الخاص الصناعي إلى أضرار مختلفة، أدت إلى إغلاق الكثير من المنشآت، بشكل كامل أو جزئي (بحسب بيانات تقرير حالة السكان لعام ٢٠١٤، تضرر ما نسبته ٤٢,٣% من المنشآت الكبيرة و٣٥,١% من الورش والمنشآت الصغيرة). يبين المخطط البياني أدناه التغير النسبي في التوزع المكاني للإنتاج الصناعي في القطاع الخاص في عام ٢٠١٤.

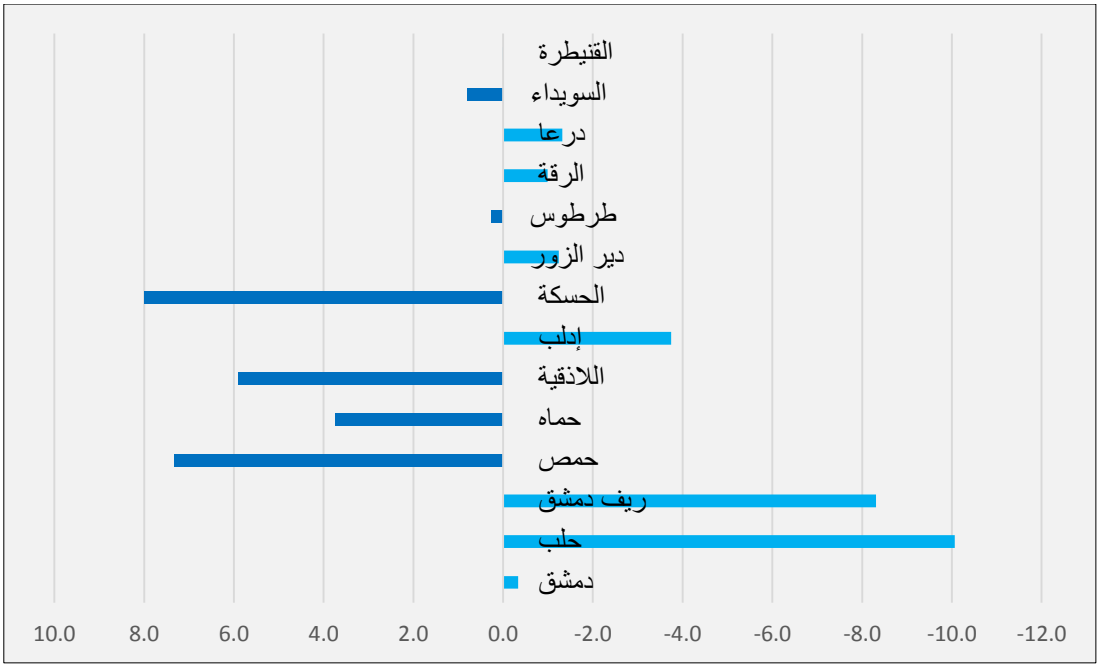

الشكل 28 التغير النسبي في التوزع المكاني للإنتاج الصناعي في القطاع الخاص

(هيئة التخطيط الإقليمي - المكتب المركزي للإحصاء)

يلحظ فيما يخص الخصائص النوعية للقطاع الخاص الصناعي بأن غالبية منشآته هي من مستوى منشآت صغيرة ومتوسطة وذات ملكية فردية خاصة، وبأن نسبة قليلة، لا تتجاوز الـ ٣% على شكل شركات. كما أن معظم صناعات القطاع الخاص الصناعي هي عبارة عن صناعات تحويلية (صناعات اللمسة الأولى)، ولا يوجد تصنيع للسلع الوسيطة والرأسمالية، مما يؤدي إلى التأثير السلبي على عجز الميزان التجاري وميزان المدفوعات. تفتقد الغالبية العظمى من صناعات القطاع الخاص إلى مبدأ العناقيد والسلاسل الصناعية المتكاملة، وترابطاتها الأمامية والخلفية ضعيفة نسبياً.

تتوزع الصناعات بشكل أساسي على مستويات (مدن صناعية، مناطق صناعية خدمية وحرفية، منشآت وتجمعات صناعية أخرى).

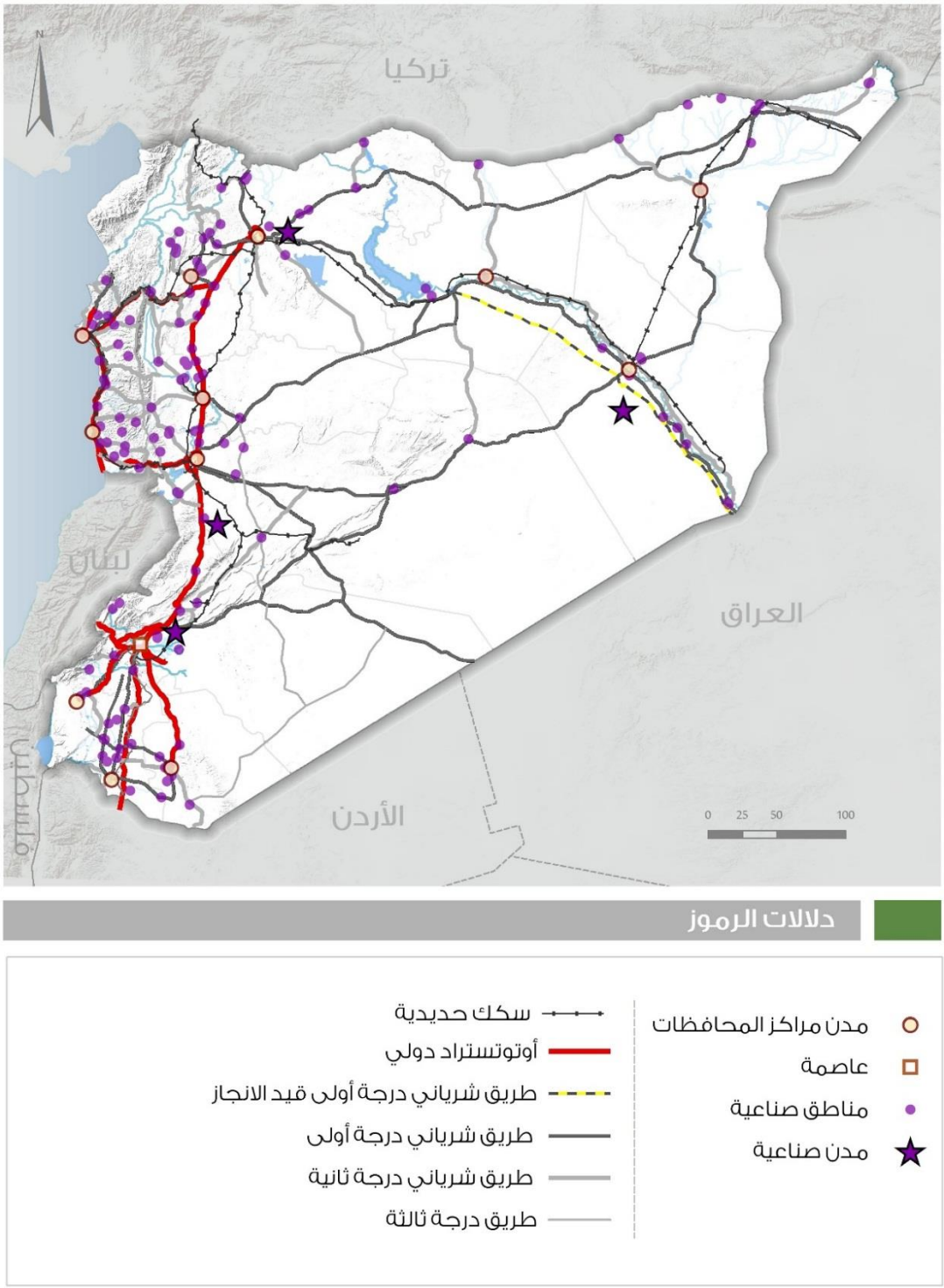

الخريطة 22 المدن والمناطق الصناعية

(هيئة التخطيط الإقليمي - وزارة الإدارة المحلية والبيئة)

ثمة أربع مدن صناعية في كل من ريف دمشق (عدرا)، حلب (الشيخ نجار)، حمص (حسياء)، دير الزور. تبين البيانات المتوفرة حول المدن الصناعية اختلاف في نسبة المساحة المخصصة؛ إذ تتراوح نسب المساحات المخصصة بين ٦٦% في حسياء إلى ٨٠% في الشيخ نجار كما أن نسبة عدد المقاسم المخصصة إلى الإجمالي تبلغ بحدود ٨٠% في الشيخ نجار، تليها عدرا بنسبة نحو ٥٠%، ثم حسياء بـ ٢٨%.

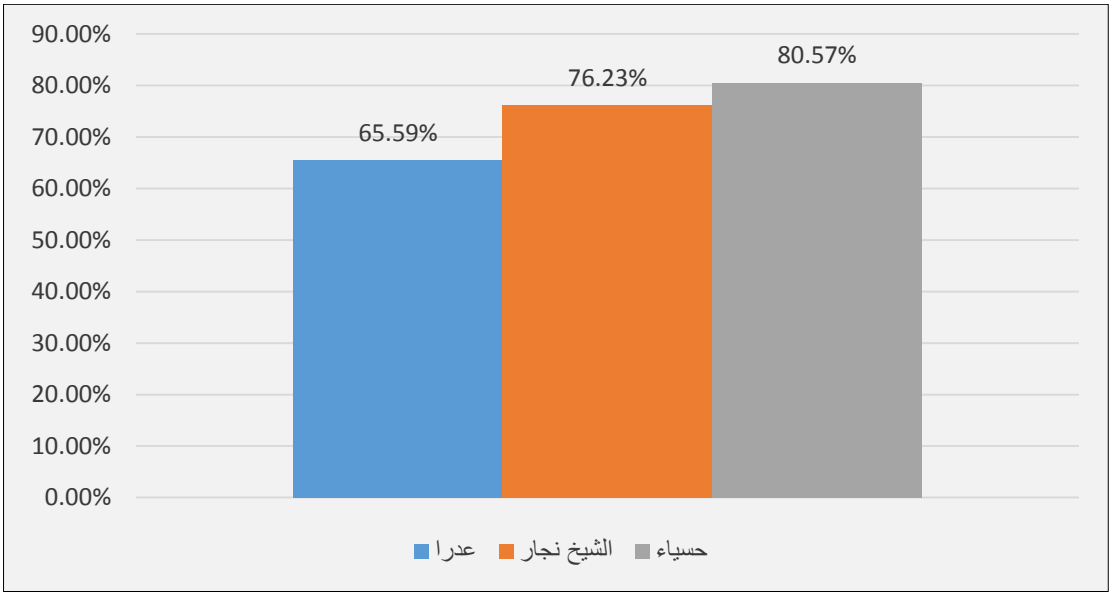

الشكل 29 نسبة المساحة المخصصة إلى المساحة الكلية

(هيئة التخطيط الإقليمي - وزارة الإدارة المحلية والبيئة)

أما ما يخص المناطق الصناعية الحرفية والخدمية فبلغت /١٥٨/ منطقة موزعة على كامل المحافظات وبنسب تخصيص متفاوت إذ بلغت في دمشق وريفها نسبة ١٠٠% بينما بلغ وسطي عدد المقاسم المخصصة ٥٠%. يلاحظ أيضاً انخفاض نسبة عدد المناطق الصناعية والحرفية قيد الاستثمار من الإجمالي التي لا تتجاوز ٢٠%. وتجدر الإشارة إلى أن بعض هذه المناطق هي ضمن المخططات التنظيمية والهدف منها خدمي حرفي للمناطق السكنية المحيطة أو ضمن التجمع الخاص بها. المخططات التالية تبين توزع ونسب تخصيص المناطق الصناعية الحرفية والخدمية.

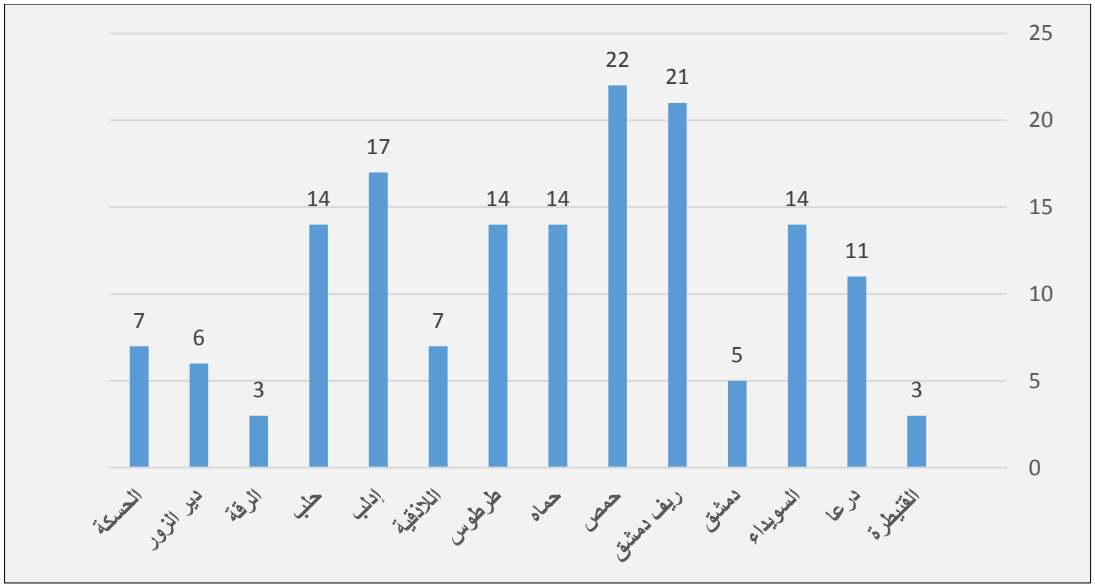

الشكل 30 عدد المناطق الصناعية والحرفية

(هيئة التخطيط الإقليمي - وزارة الإدارة المحلية والبيئة)

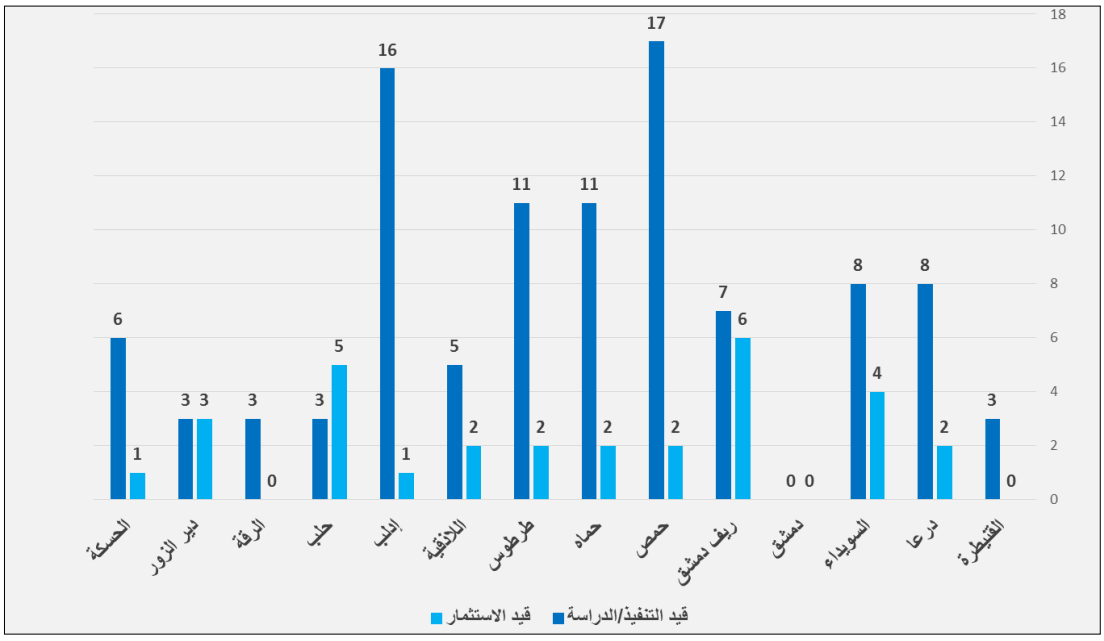

الشكل 31 المناطق الصناعية والحرفية (قيد التنفيذ/الدراسة- قيد الاستثمار)

(هيئة التخطيط الإقليمي - وزارة الإدارة المحلية والبيئة)

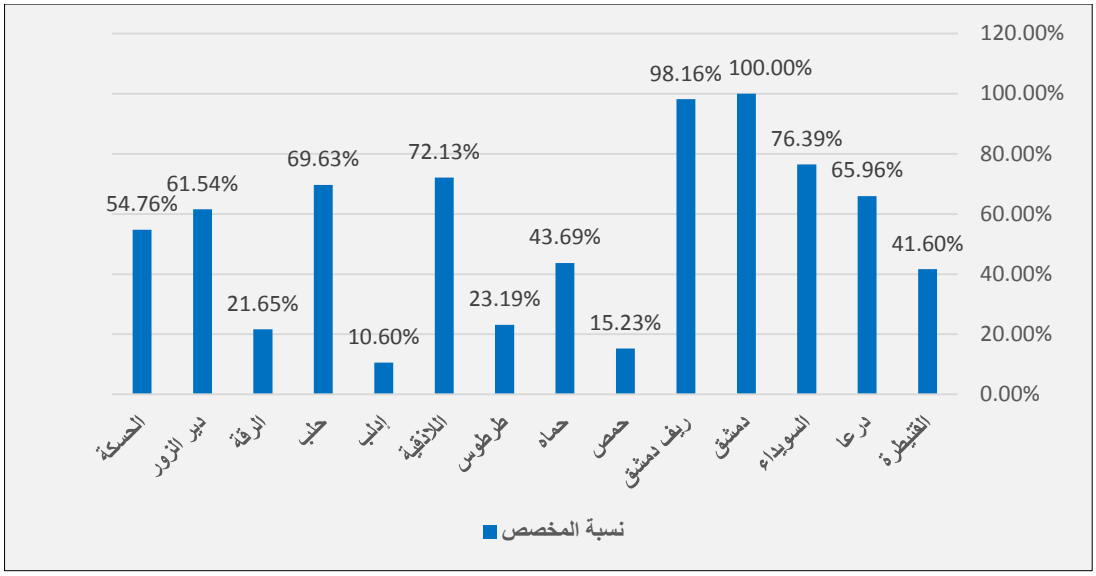

الشكل 32 نسبة عدد المقاسم المخصصة إلى العدد الكلي

(هيئة التخطيط الإقليمي - وزارة الإدارة المحلية والبيئة)

٤-٣- قطاع النقل

النقل والناتج المحلي الإجمالي

يُعدّ قطاع النقل من القطاعات ذات الأهمية باعتباره أحد المولدات للدخل والعمل والنمو الاقتصادي وما يتطلبه الموقع المتميزلسورية. وقد حقق قطاع النقل تطوراً ملحوظاً تجلى في التوسع بالبنى التحتية وفي تأمين وسائط النقل وتحديث أسطول النقل البحري. يتسم القطاع بتدني المستوى الفني والعلمي في قوة عمله.

بالمجمل تسهم المكونات الأربعة لقطاع النقل (البرية والبحرية والحديدية والجوية) بنسب تبدو متباينة في إجمالي ناتج القطاع كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول 20 مساهمة مكونات قطاع النقل من الناتج المحلي للقطاع

نوع النشاط	النقل البري	النقل الجوي	النقل البحري	النقل السككي
مساهمته من الناتج المحلي الإجمالي للقطاع	%٩١,٤	%٣,٥	%٣,١	%٢

(المكتب المركزي للإحصاء – ٢٠١٩)

وتنعكس طبيعتها وخصائصها على واقع قطاع النقل ودوره في الاقتصاد السوري بطرق متباينة يمكن أن نعرضها عن طريق الآتي:

١- **النقل الطرقي**

- يسهم قطاع النقل الطرقي بواقع ٩١,٤% من إجمالي مساهمة قطاع النقل في الناتج المحلي، وتعد نسبة الاعتماد على قطاع النقل الطرق مرتفعة، مما يسبب ضغطاً على الشبكة الطرقية.
- حققت الشبكة الطرقية نمواً ملحوظاً في الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠، ووصل طول الشبكة المركزية ٨٠٧٧ كم، ولكن نوعية وديمومة الرصف الطرقي والصيانة وجودة التخطيط المروري ما زالت بحاجة إلى المزيد من الاهتمام والدراسات الفنية.
- خرجت بعض الطرق المركزية والدولية عن الخدمة نتيجة للأزمة السورية، وتضررت بعض الجسور والمعابر الطرقية مثل (طريق اللاذقية-أريحا، دمشق-حلب).
- تعتمد حركة التجارة المحلية والتبادلية مع دول الجوار على النقل البري الطرقي، إذ وصلت كمية البضائع المنقولة داخل القطر في العام ٢٠١٠ إلى ١٣٥٢٦٥٨٧ طن، وكمية البضائع المنقولة خارج القطر إلى ٤٣٢١٢٨١ طن، أما أسطول مركبات النقل الطرقي والمسجل في مكتب نقل البضائع نحو ٦٢٧٧٠١ شاحنة.
- اعتمدت حركة النقل الطرقي في فترة الأزمة على الطرق البديلة التي تشكل جزءً مهماً من الشبكة الطرقية في القطر، وأثبتت هذه الطرق أهميتها في تأمين نقل البضائع والركاب، ولكنها تحتاج الى صيانة وتأهيل ورفع للسوية الهندسية ومن أهم هذه الطرق (حماه-أثريا-خناصر-حلب، حمص-السلمية).

٢- **النقل السككي**

- يسهم قطاع النقل السككي بواقع ٢% من إجمالي مساهمة قطاع النقل في الناتج المحلي لقطاع النقل، وتعد نسبة الاعتماد على قطاع النقل السككي ضعيفة جداً مما يسبب ضغطاً على الشبكة الطرقية.
- تمتلك الشبكة الأكثر كثافة بالنسبة لمساحة البلد بين دول الجوار (دول لجنة الإسكوا)، وهي تتجاوز كثافة شبكة الخطوط الحديديّة المصريّة، وبلغ طول الشبكة الفعلية للخطوط الحديدية في العام ٢٠١٠ إلى ٢٥٢٩ كم.
- توضع المدن السورية الكبرى على محورين أساسيين شمال جنوب –شرق غرب في الجزء الشمالي من البلاد والمسافات بين هذه المدن يجعلها ملائمة تماماً للنقل بالخطوط الحديدية. بالمقابل، يتبيّن أنّ الخطوط الحديديّة السوريّة هي الأقلّ استخداماً بين دول مجموعة الجوار نفسها، إذ تأتي هذه الخطوط في المرتبة الثالثة من حيث حجوم البضائع المنقولة في السنة (بعد مصر والعراق)، وتأتي في المرتبة الأخيرة

من حيث حجم نقل الركّاب في السنة (بعد مصر والعراق والسعوديّة)، وبلغت حجم البضائع المنقولة في العام ٢٠١٠ إلى ٨٥٠٦٠٠٠ طن، بمعدل زيادة ضئيل عن العام ٢٠٠٥ الذي بلغ ٨١٧٧٠٠٠ طن.

- خرجت معظم الشبكة عن الخدمة نتيجة الأعمال الإرهابية في المنطقة الوسطى والشرقية، مما تسبب في خروج الشبكة عن الخدمة، وحسب البيانات الواردة من وزارة النقل فإن نسبة الأضرار ٧٥%.
- تحتاج منظومة النقل السككي إلى إعادة تأهيل وتطوير، إذ إن عدم التجانس بين خطوط الشبكة أحد أهم المعوقات لتكامل الشبكة، كذلك الامر بالنسبة للأدوات المحركة والقاطرات والمقطورات وأنظمة الإشارة والاتصال.

٣- النقل البحري

نتيجة الأزمة، ووفق تقرير البنك الدولي الذي يعطي مؤشر الأداء اللوجستي، فقد تراجعت أهمية سورية في المنظومة الإقليمية للنقل كمركز ترانزيت للبضائع القادمة من أوروبا عبر تركيا، وتلك القادمة على الموانئ السورية بحراً إلى السعودية ودول الخليج العربي والعراق نتيجة توقف النقل عبر هذه الطرق كلياً أو جزئياً. يفيد التقرير الصادر عن البنك الدولي في عام ٢٠١٦ أن قيمة مؤشر الأداء اللوجستي لسورية تراجع من ٢,٧٤ عام ٢٠١٠ الى ١,٦ في عام ٢٠١٦، علماً أن قيمة هذا المؤشر تتراوح بين (5-1) ، إذ الدرجة الأعلى تمثل الأداء الأفضل والمؤشر يأخذ بالاعتبار تسهيلات التجارة في مجال الإجراءات الجمركية والاستيراد والبنية التحتية للنقل، مع التنويه إلى أن سورية أتت في المرتبة الأخيرة، ووصلت فقط إلى ١٨,٤% من ألمانيا التي حجزت المرتبة الأولى ١٠٠%.

- انخفضت الحركة الملاحية في المرافئ السورية منذ عام ٢٠١١، وذلك بسبب تداعيات الأزمة وفرض الإجراءات الاقتصادية القسرية أحادية الجانب، وأدت على صعيد النقل البحري:
- توقف كثير من الخطوط الملاحية من القدوم إلى المرافئ السورية مع ارتفاع تكلفة التأمين وأجرة النقل البحري إليها، وهذا انعكس على حركة المرافئ السورية التي شهدت انخفاضاً في الإنتاجية والإيرادات إضافة إلى توقف المشاريع الاستثمارية في المرافئ السورية.
- كانت حركة الملاحة البحرية ٢٢ مليون طن عام ٢٠١٠ (السنة السابقة للأزمة) وانخفضت إلى أقل من ١٠ مليون طن عام ٢٠١٣ بنسبة انخفاض تتجاوز ٥٠%.
- وفيما يتعلق بحركة الحاويات فقد انخفض عدد الحاويات المتناولة في المرافئ السورية من ٦٤٨ ألف حاوية TEU عام ٢٠١٠ إلى ٢٢٠ ألف حاوية عام ٢٠١٣ بنسبة انخفاض بلغت نحو ٦٦%.
- تبين لنا أن المرافئ البحرية السورية حققت وسطياً معدل نمو سنوي بنحو ٧,٥ % ما بين عامي ٢٠٠١-٢٠١٠، وتجاوزت طاقتها التصميمية منذ عام ٢٠٠٦ إلى نحو ٢٤ مليون طن عام ٢٠٠٩، وهو أعلى إنتاج تحققه المرافئ السورية مستفيدة من نمو التجارة الخارجية السورية ووصولها في العام نفسه إلى أعلى معدلاتها.

- يسهم مرفأ طرطوس بأكثر من ٦١ % من حجم التجارة الخارجية السورية، فيما لا تتجاوز مساهمة مرفأ اللاذقية ٣٩% باعتبار أن طاقة الإنتاجية لمرفأ طرطوس هي الأكبر مستفيداً من قربه من عقدة الطرق المركزية في وسط سورية والعاصمة دمشق.

٤- النقل الجوي

- توضّح المعطيات المتعلّقة بحركة الطائرات والركّاب في المطارات السوريّة وجود فائض في طاقة المطارات الداخليّة بالمقارنة مع الطلب الفعلي بسبب ضعف تواتر الرحلات الداخلية، بينما تقترب نسبة الاستخدام الحالي لمطار دمشق الدولي من ٨٠%.
- اعتماداً على البيانات الواردة من وزارة النقل فإن حجم نقل البضائع لعام ٢٠١٠ بواسطة النقل الجوي بلغ ١١٨٣ طن.
- تتوضّح صعوبة ظروف القدرة التنافسية للطيران السوري بما يوحي بضرورة التوجّه لزيادة عدد طائرات مؤسسة الطيران السورية واستبدال القديم منها الذي تجاوز العمر الافتراضي، وأصبح تعميره غير مجد اقتصادياً.
- إيلاء نقل البضائع جواً من سورية وعبرها الأهمية اللازمة واقتناء طائرات شحن وبمشاركة القطاع الخاص في دعم الخدمات المساعدة للنقل الجوي.
- قدم التجهيزات الملاحية وأجهزة الاتصال المتوفرة في المطارات، والتي هي العصب الأساسي للحركة الملاحية الجوية ولتنقلات العناصر الفنية.

تبين الخارطة التالية توزع شبكة الطرق والسكك الحديدية والمطارات إضافة إلى كل من المرافئ الرطبة والجافة.

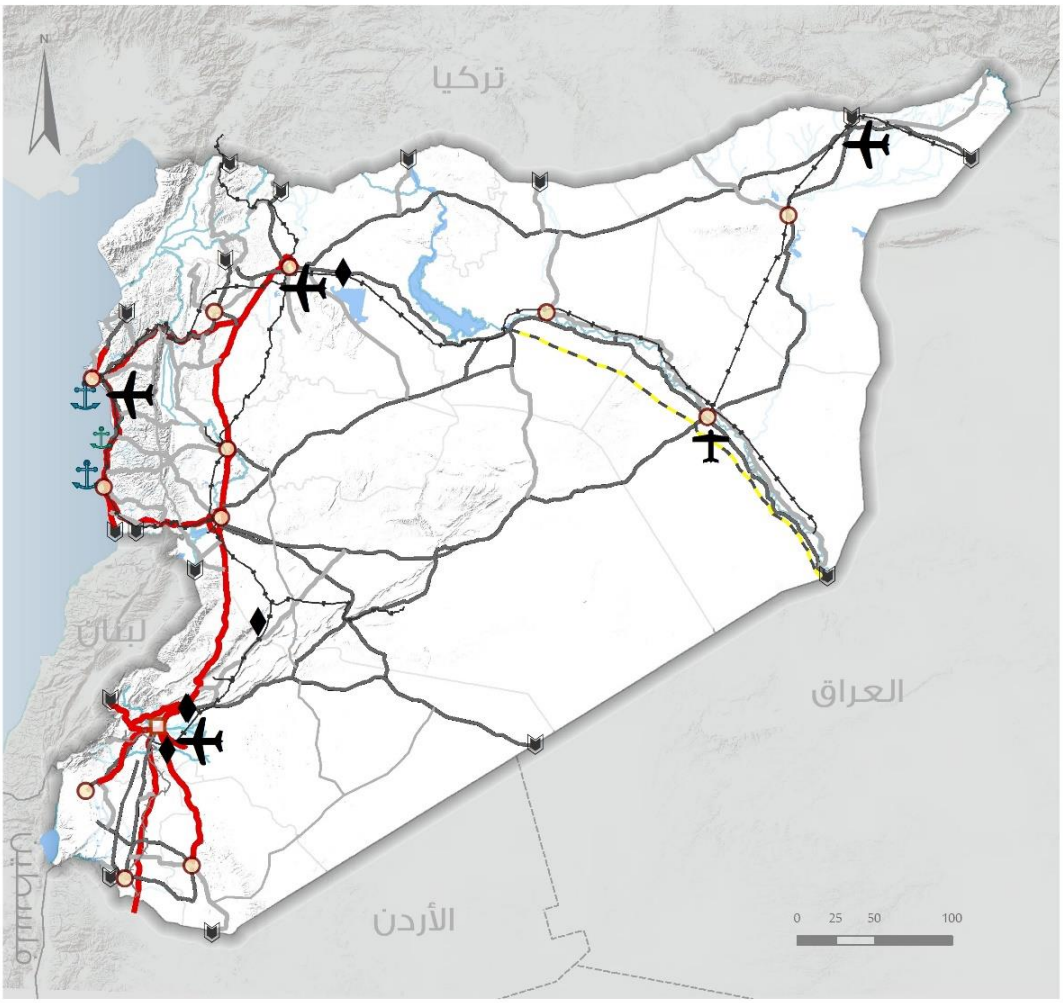

الخريطة 23 لوجستيات النقل

(هيئة التخطيط الإقليمي - وزارة النقل)

٤-٤- قطاع الطاقة

١- الدور الإستراتيجي لقطاع الطاقة في تحقيق التنمية المكانية المستدامة

تعد الطاقة المحرك الرئيسي للتطور العالمي المعاصر، وتؤدي دوراً أساسياً في نشوء التحالفات والنزاعات الدولية على حد سواء، ولها دورها المحوري في تعزيز المكانة الإقليمية والدولية لمن يتملك مصادرها وتقنية إنتاجها ونقلها وتوزيعها، بجانب ذلك لا يمكن تجاهل التأثير الخطير للملوثات والانبعاثات الناجمة عن استخراج وتوليد ونقل واستخدام مصادرها التقليدية على المناخ والبيئة.

كان لقطاع الطاقة في سورية دورٌ رائدٌ واحتل مكانة متميزة في الاقتصاد خلال السنوات التي سبقت الحرب، فقد كان يسهم في تلبية أغلب احتياجات سورية من الطاقة النهائية بأنماطها المختلفة، كما كان له مساهمة مهمة في الناتج المحلي الإجمالي، وفي تأمين القطع الأجنبي وتمويل موازنة الدولة. والمؤسف أن هذا القطاع تأثر بصورة كارثية بتداعيات الحرب على سورية، إذ تعرض لأضرار وخسائر مهولة، وقد تجلى ذلك في تدهور كبير في مؤشراته الكمية والنوعية، سواء لجهة الإنتاج أم النقل والتوزيع أو الاستهلاك، متسبباً ذلك بدوره في خسائر كبيرة غير مباشرة طالت مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية.

بالرغم من أن هذا القطاع يعد من القطاعات غير المرنة نسبياً لجهة إمكانية توظيفه المباشر في خدمة التنمية المكانية، مقارنةً بأغلب مكونات التخطيط الإقليمي، لا يمكن في المقابل تجاهل حقيقة دوره الكبير والحاسم في دفع وتائر التنمية المكانية وتحقيق أهداف التخطيط الإقليمي المخطط لها على مختلف المحاور، ويكتسب هذا القطاع أهمية خاصة بالنظر لموقع سورية الجيوسياسي المهم في شرقي البحر المتوسط، ما يمنحها مكانة خاصة في نقل وإمداد الطاقة، وهذا سيكون له انعكاسات مهمة في حال توظيفه بكفاءة على صعيد التنمية المكانية وفي تلبية احتياجات سورية الطاقية خلال المرحلة القادمة.

إن تمكين قطاع الطاقة من القيام بدوره المهم والإستراتيجي في تحقيق التطلعات التنموية المكانية والقطاعية المستقبلية لسورية يتطلب بدايةً إجراء تحليل منهجي دقيق للواقع الطاقي، يفضي إلى تحديد أهم التحديات والإشكالات التي يواجهها هذا القطاع في ضوء ما تسببت به الحرب، وصولاً إلى رسم السياسات الوطنية للطاقة ببعدها المكاني حتى عام ٢٠٣٥، وبما ينسجم مع توجهات البرنامج الوطني لسورية ما بعد الحرب الخطة الإستراتيجية "سورية ٢٠٣٠".

٢- تداعيات الحرب على قطاع سورية الطاقي

تعرض قطاع الطاقة في سورية، لتخريب وتدمير ممنهج من قبل الإرهاب طال كثيراً من شركاته ومؤسساته، انعكس ذلك في تدهور خطير في مؤشراته الكمية والنوعية المتعلقة بالإنتاج والاستهلاك والنقل والتوزيع، إذ تراجع إجمالي إنتاج الطاقة من مصادرها المختلفة بنسبة إنتاج وصلت فقط إلى نحو ١٨% من إنتاج عام ٢٠١٠، وهذا يعود إلى أن أغلب حقول النفط وبعض حقول الغاز تقع في منطقة شرقي نهر الفرات، وهي لا تزال خارج سيطرة الدولة.

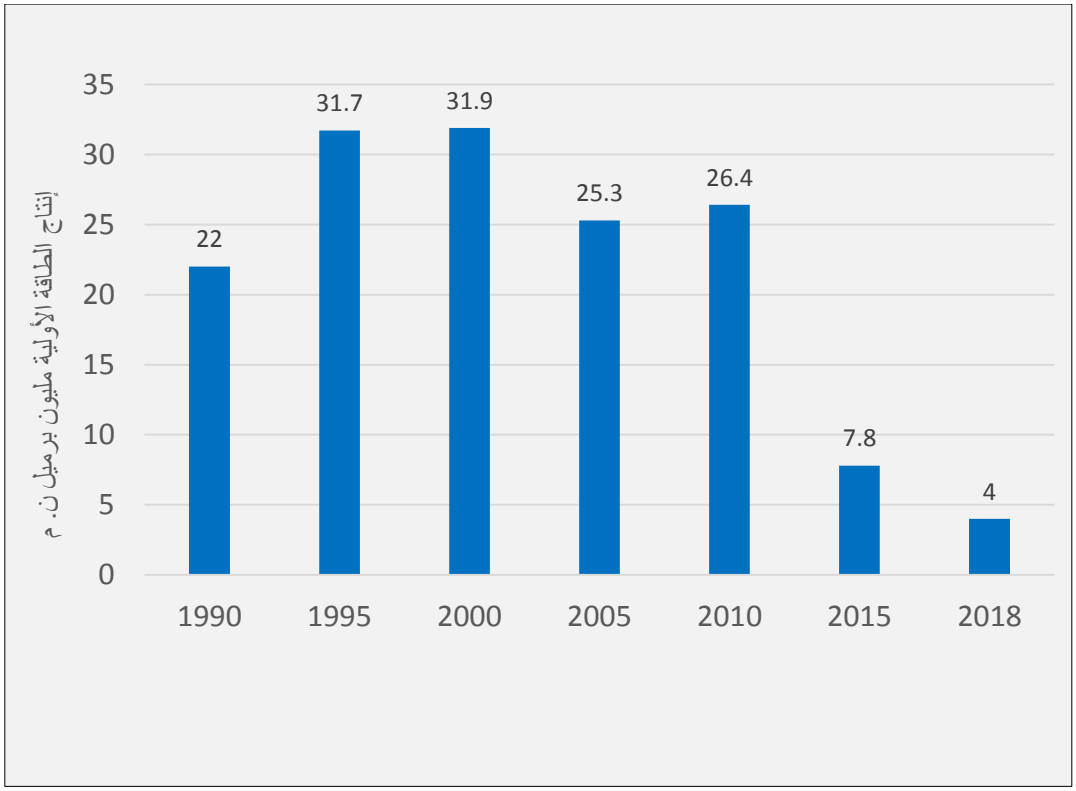

الشكل 33 إجمالي إنتاج الطاقة الأولية خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٨

(المركز الوطني لبحوث الطاقة ٢٠١٩)

أما إجمالي استهلاك الطاقة من مصادرها المختلفة التقليدية والمتجددة، فقد تراجع بدوره خلال سنوات الحرب، بنسبة تراجع بلغت نحو ٤٩%، مقارنةً بعام ٢٠١٠.

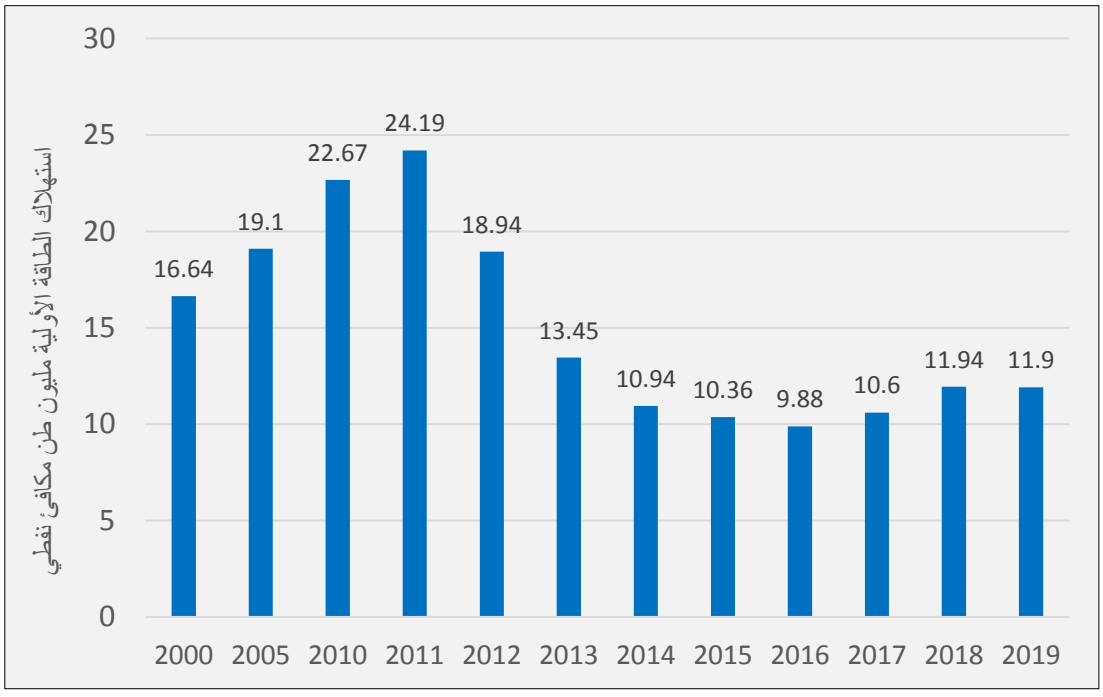

الشكل 34 إجمالي استهلاك الطاقة الأولية خلال الفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠

(المركز الوطني لبحوث الطاقة ٢٠١٩)

وقد جاء المازوت في مقدمة مصادر الطاقة الأولية تراجعاً في الاستهلاك، بنسبة تراجع بلغت ٧٤%، تلاه الفيول أويل بـ٦٣%، أما الغاز الطبيعي، فقد بلغت نسبة التراجع في استهلاكه نحو ٣٢%، واللافت على المستوى القطاعي، أن التراجع الأعلى في استهلاك الطاقة كان في قطاع الصناعة بنسبة بلغت نحو ٨٠% خلال تلك الفترة، تلاه قطاع النقل بنسبة ٦٠% فالزراعة ٥٩%، وهذا كله في النتيجة يدل في جانب منه على حجم التدهور الكبير الذي طال مختلف القطاعات الاقتصادية والخدمية. كما هو مبين في الأشكال التالية:

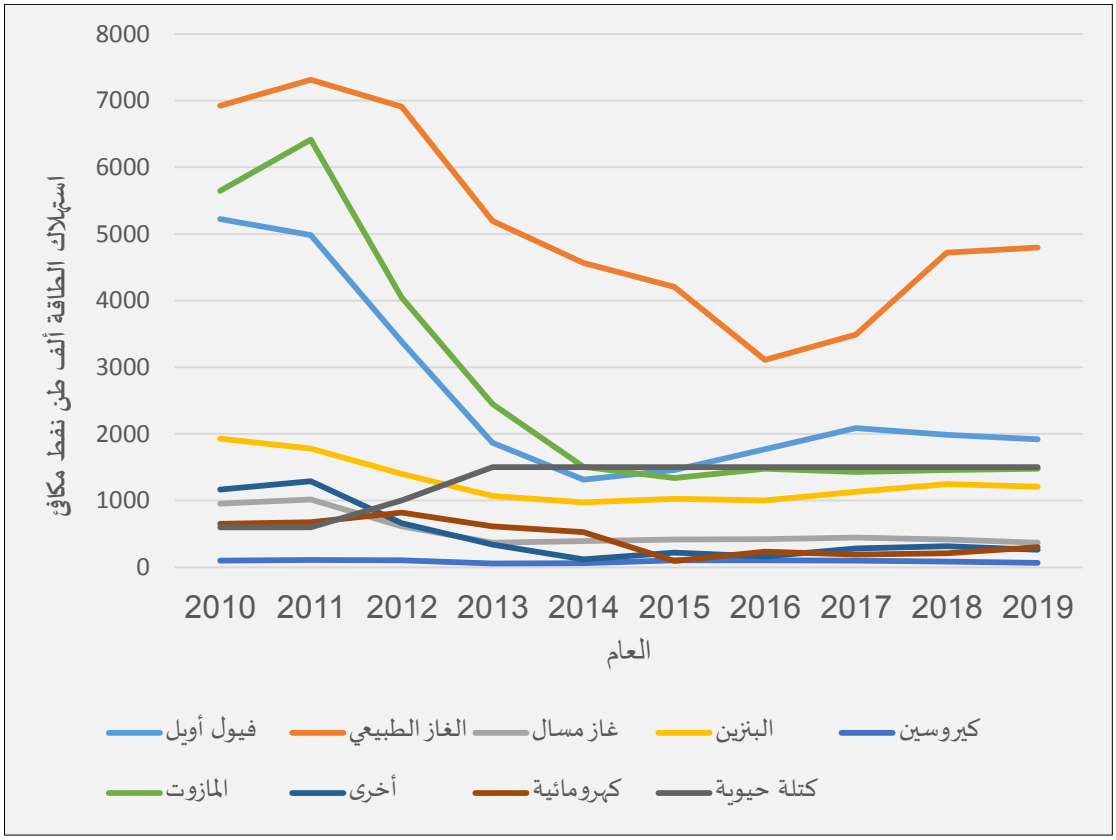

الشكل 35 توزع استهلاك الطاقة بحسب نوع الوقود خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٩

(المركز الوطني لبحوث الطاقة ٢٠١٩)

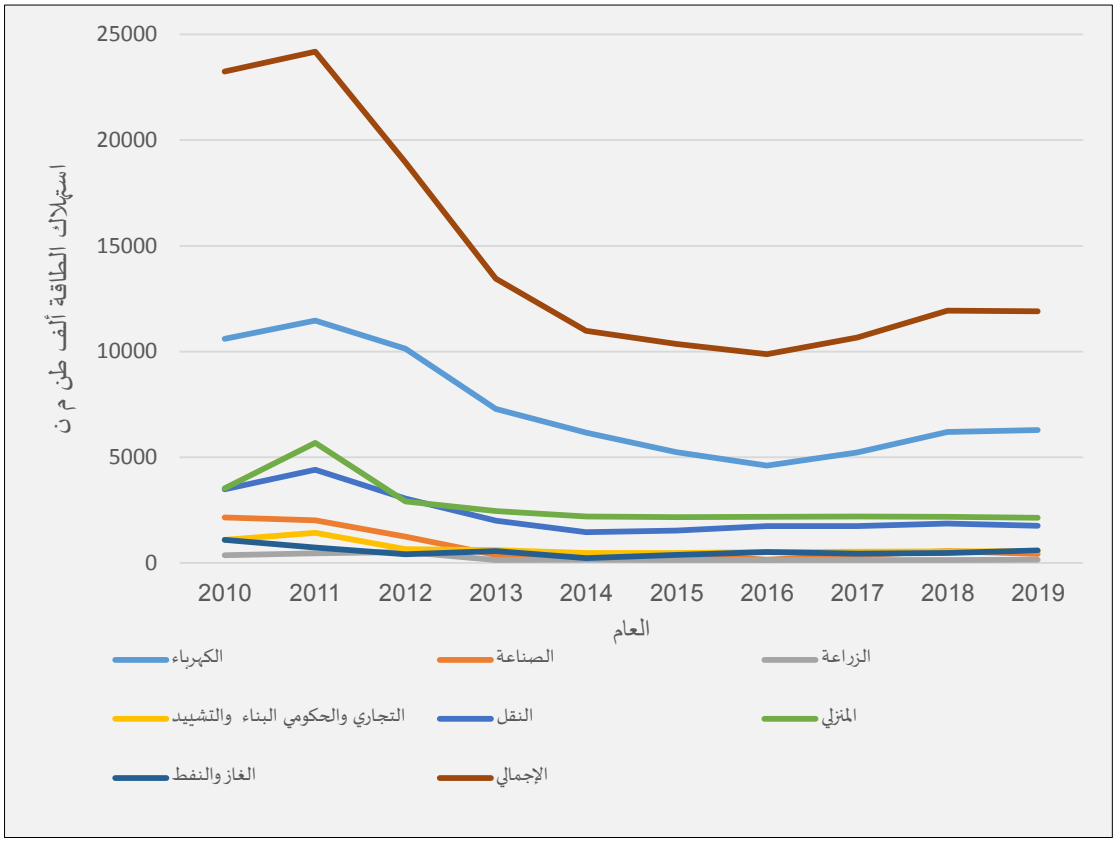

الشكل 36 توزع استهلاك الطاقة بحسب القطاع خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٩

(المركز الوطني لبحوث الطاقة ٢٠١٩)

فيما يتعلق بكفاءة استهلاك الطاقة، يتبين أن مؤشر كثافة استخدام الطاقة سجل في سنوات ما قبل الحرب قيماً مرتفعةً، مقارنة بالوسطين العربي والعالمي، وهذا يؤشر إلى تدنٍّ في كفاءة استهلاك الطاقة محلياً على المستوى الإجمالي، التي كان أحد أسبابها التسعير الإداري للمشتقات النفطية، والمرجح أن هذا المؤشر سجل المزيد من التراجع خلال فترة الحرب، لأسباب متعددة، منها ازدياد التعديات على منظومة الطاقة، والتقادم التقني للآلات والتجهيزات المستخدمة، وعدم الالتزام بإجراء العمرات والصيانات الدورية للتجهيزات المستهلكة للطاقة، والواقع أن المخاطر والمنعكسات السلبية الكبيرة الناجمة عن تدني كفاءة استهلاك الطاقة، بما يعنيه ذلك من ارتفاع في التكاليف وضعف في القدرة التنافسية، تتطلب اضطلاع كلها الجهات المعنية بمسؤولياتها، لجهة رسم السياسات ووضع البرامج واتخاذ الإجراءات والتدابير الكفيلة بتجاوز الواقع الحالي.

٣- الواقع الاحتياطي للنفط والغاز

تتركز حقول النفط المكتشفة والمنتجة في المنطقة الشرقية من سورية في خمسة تشكلات رئيسية، أربعة منها تقع في المنطقة الشرقية وواحد في المنطقة الوسطى، وتتفق التقديرات الرسمية السورية وتقديرات منظمة أوابك العربية، أن الاحتياطي المتبقي والقابل للإنتاج من النفط، يصل حالياً (تقديرات عام ٢٠١٩) إلى نحو

٢,٥ مليار برميل، وهذا يعني أن احتياطي سورية من النفط وفقاً لهذه المصادر يعد متواضعاً، فهو لا يتجاوز 0.21% من الاحتياطي العالمي ونحو 0.32% من الاحتياطي العربي، والواقع أن انخفاض الأهمية النسبية للنفط السوري على المستويين الإقليمي والعالمي، لا يقلل من أهميته على المستوى الوطني، لجهة المساهمة التي كان يحققها في الناتج المحلي الإجمالي وفي الصادرات إلى الخارج وتأمين القطع الأجنبي قبل بدء الحرب على سورية.

وقد أدت تداعيات الحرب إلى تدهور كبير في كميات النفط المنتجة، لتصل فقط إلى ما يقارب ١٨ ألف برميل يومياً في عام ٢٠٢٠، وبنسبة بلغت فقط ٤,٧ %، مقارنةً بإنتاج ٢٠١٠.

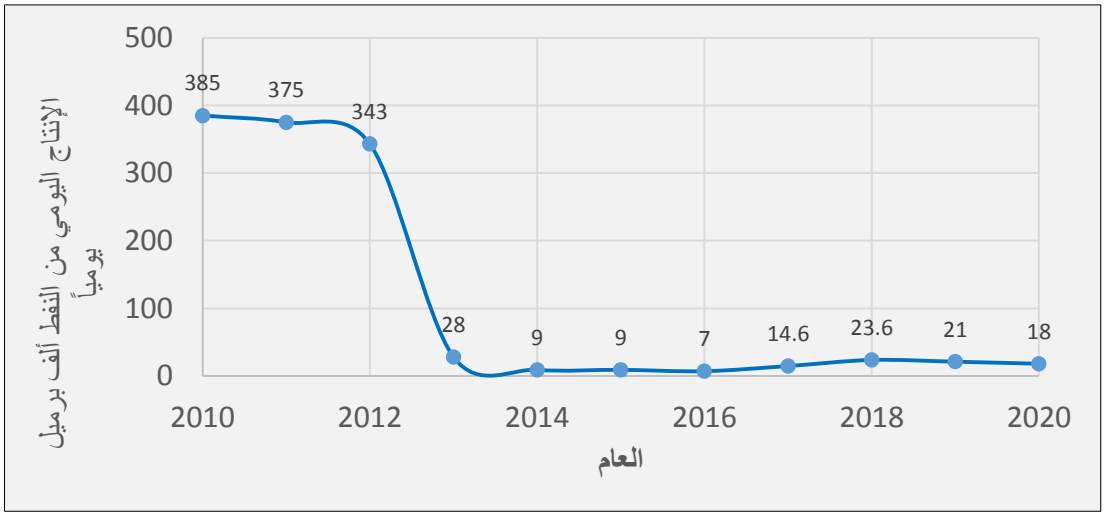

الشكل 37 الإنتاج اليومي من النفط الخام خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠٢٠

(وزارة النفط والثروة المعدنية)

إذ إن أغلب آبار النفط، تقع في منطقة شرقي الفرات التي لاتزال خارج سيطرة الدولة، وقد كان لتدهور إنتاج النفط تداعيات كبيرة على الواقعين الاقتصادي والاجتماعي، ولاسيمَّا خلال العامين الأخيرين، في ظل الحصار الدولي المفروض على سورية والصعوبات التي واجهت الحكومة في استيراد الخام والمشتقات النفطية من الخارج لسد حاجة السوق المحلية.

أما الغاز الطبيعي، فيبلغ الاحتياطي المحلي المتبقي القابل للإنتاج منه، نحو ٢٨٦ مليار م^3 تتوزع بين حقول تدمر التي تعد الأهم من حيث الاحتياطي، وحقول الفرات والسويدية وجبسة ودير الزور والباقي في أماكن متفرقة بالقرب من أحواض النفط، وقد وصل الإنتاج إلى نحو ١٦,٢ مليون م^3 في عام ٢٠١٩، بنسبة وصلت إلى ٦٧% من إنتاج عام ٢٠١٠، ويعد هذا التراجع أقل حدةً، مقارنةً بتراجع إنتاج النفط، وهذا يعود إلى أن أغلب مواقع الآبار المنتجة للغاز الطبيعي توجد في أماكن سيطرة الدولة في مناطق غربي الفرات ووسط سورية.

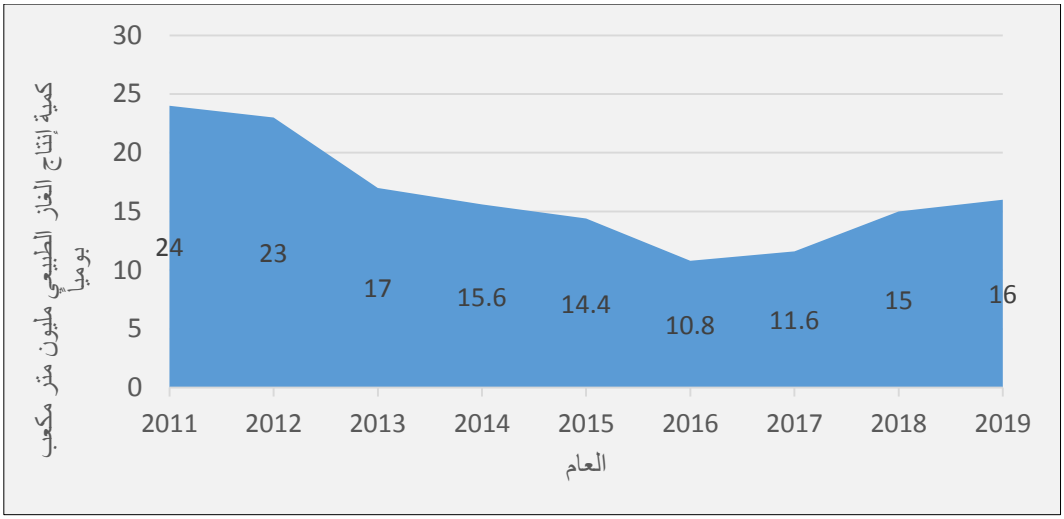

الشكل 38 كمية إنتاج الغاز الطبيعي خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٩

(وزارة النفط والثروة المعدنية)

الجدير بالإشارة أن التقييم الحالي للاحتياطي النفطي والغازي، ربما لا يعبر عن الاحتياطي الحقيقي الممكن تواجده، ولاسيمًا أن نحو ٦٠% من الأراضي السورية لم تخضع للاستكشاف بعد، كما أن المياه الإقليمية والاقتصادية لسورية في البحر المتوسط، لاتزال تحتاج إلى مسح شامل، للتحقق من إمكانية وجود النفط والغاز فيها.

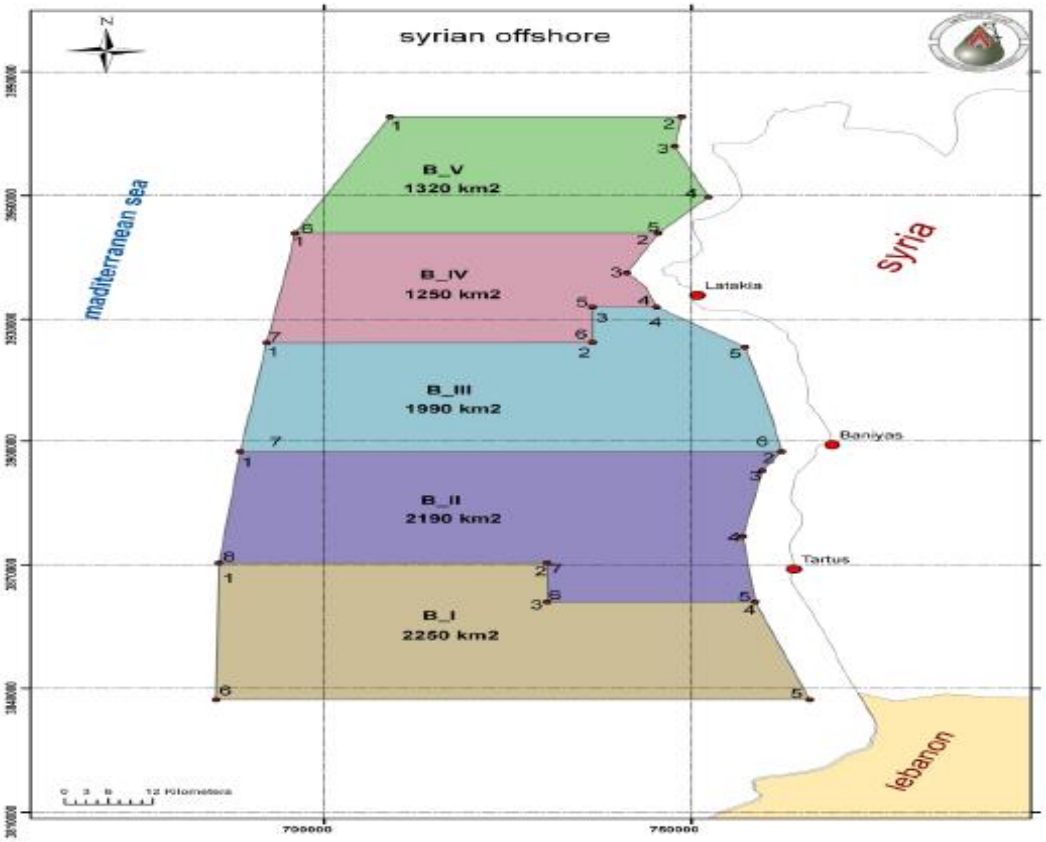

الخريطة 24 مناطق الأمل الغازية في المياه الإقليمية والاقتصادية السورية في البحر المتوسط

(وزارة النفط والثروة المعدنية)

٤- شبكة أنابيب النفط والغاز

تتألف شبكة نقل النفط، من شبكتين الأولى لنقل الخام النفطي الخفيف بطول إجمالي نحو ١٣٠٠ كم، والهدف منها هو نقل الخام العراقي إلى مرفأي بانياس وطرابلس، باستطاعة إجمالية تصل إلى نحو ٩٠٠ ألف برميل يومياً، والثانية لنقل الخام السوري الثقيل بطول إجمالي ٦٥٠ كم، والهدف منها نقل الخام الثقيل من حقول كراتشوك إلى بانياس، باستطاعة ضخ إسمية إجمالية تصل إلى ٣٤٥ ألف برميل يومياً، علماً أن الاستطاعة الفعلية الحالية للشبكتين أقل من الاستطاعة الأسمية، بنتيجة التآكل الشديد والتقادم الذي تعاني الشبكتين، ويوجد إضافة لهاتين الشبكتين شبكة من الأنابيب لنقل المشتقات النفطية، بطول إجمالي يبلغ نحو ١٠٠٠كم تشرف عليها شركة محروقات.

أما شبكة الغاز، يبلغ إجمالي طولها في الأراضي السورية نحو ١٦٥١ كم، وتتألف من أربعة خطوط رئيسية، وباستطاعة إجمالية تصل إلى نحو ٢١ مليون م^3 يومياً. ويمر عبر الأراضي السورية خط الغاز العربي الذي تم الانتهاء من الجزء الأكبر منه، ويمتد هذا الخط من مدينة العريش المصرية عبر الأراضي الأردنية مروراً بالأراضي السورية، ومنه إلى الأراضي التركية واللبنانية والقبرصية، ويبلغ إجمالي طوله في الأراضي السورية نحو ٦٤٥ كم، وقد دخل هذا الخط في الخدمة في عام ٢٠٠٨، في استجرار الغاز المصري إلى محطة الدير علي، بمعدل ٢,٥ مليون م^3 يومياً، إلا أن الضخ توقف لاحقاً في عام ٢٠١٢، والجدير بالإشارة أن الموقع الجيوسياسي المهم لسورية، يرشح إمكانية مد خطوط باستطاعات نقل كبيرة خلال السنوات القليلة القادمة، لنقل نفط وغاز البلدان المنتجة في المنطقة عبر الأراضي السورية، وهذا سيكون له أهميته الخاصة ومردوده المتميز، ولاسيما لجهة تعزيز الأمن الطاقي لسورية وتحقيق عوائد اقتصادية مهمة، وقد يكون له أيضاً دورٌ إيجابيٌ في تعزيز التنمية المكانية في مناطق عبور هذه الخطوط.

٥- تكرير النفط

يُكرَّرُ النفط في سورية عن طريق مصفاتي حمص وبانياس للنفط، بطاقة إنتاجية يومية للأولى تصل إلى ١١٠ ألف برميل وللثانية تصل إلى ١٣٠ ألف برميل، وقد استمرت المصفاتان بالعمل خلال سنوات الحرب في ظل ظروف تشغيلية صعبة وقاسية، وواجهت عملية تأمين مستلزمات التشغيل والصيانة لضمان استمرارية عمل المصفاة صعوبات كبيرة بسبب الحصار المفروض، ولاسيما أن معظم المعدات والآلات الدوارة وأجهزة التحكم من صناعة غربية، من ناحية أخرى تعاني المصفاتان التقادم التقني ولاسيما مصفاة حمص، التي وصل عمرها التشغيلي ٦٥ عاماً، الأمر الذي يؤثر سلباً على كلفة التكرير وعلى التلوث البيئي للبيئة المحيطة بهما، والواقع أن مفاعيل الحرب وآثارها السلبية على قطاع تكرير النفط تجاوزت الأضرار والمشاكل الفنية والصعوبات المشار إليها، فقد تسببت الحرب إضافةً للأضرار المباشرة والخسائر غير المباشرة في تعطيل عدة مشروعات لبناء مصافٍ جديدة لتكرير النفط في سورية، لتلبية الطلب المتزايد على المشتقات النفطية الذي تجاوز القدرة الإنتاجية لمصفاتي بانياس وحمص، ولاسيما من مادتي المازوت والبنزين، بالتعاون مع فنزويلا وإيران والصين.

ما يعني أننا سنكون أمام مشكلة حقيقية تتعلق بتكرير النفط الخام وتأمين حاجة السوق المحلية من المشتقات النفطية، مع انطلاق عملية إعادة البناء والإعمار، الأمر الذي يتطلب تحديث المصفاتين (إن كان ذلك مجدياً اقتصادياً)، وإعادة إحياء مشاريع التعاون مع الدول الصديقة لإنشاء مصافٍ جديدة على رأس الأولويات التي يجب تبنيها خلال المرحلة القادمة.

٦- النفط الصخري كرافد مهم لتأمين احتياجات الطاقة المستقبلية

يوجد الصخر الزيتي في سورية باحتياطي قابل للاستثمار في ثلاثة مواقع رئيسية، أكبرها في منطقة خناصر في حلب باحتياطي مأمول يتجاوز ٤٢ مليار طن وفي محافظتي حماة ودرعا باحتياطي يصل إلى نحو ٦٧٥ مليون طن لكل منهما، وتكمن أهمية الصخر الزيتي في سورية في الآتي:

- وجوده بكميات كبيرة في منطقة خناصر جنوب حلب، وهي منطقة إستراتيجية غير زراعية بعيدة عن السكن، وتتوسط جغرافياً المسافة بين عدد من المحافظات.
- إمكانية الاستفادة من الرماد المتبقي من حرقه في صناعة الأسمدة وتخصيب التربة وصناعة البتروكيماويات.
- إمكانية استخدامه مباشرةً في توليد الكهرباء في ظل محدودية الاحتياطي المحلي المتوفر حالياً من مصادر الوقود الأحفوري من النفط والغاز، ما سيتيح توفير كميات كبيرة من الغاز الطبيعي المستخدم حالياً في توليد الكهرباء، والاستفادة منها في قطاعات ذات قيمة مضافة عالية، كالنقل والصناعة.

٧- الطاقة الكهربائية

تُنتَج الكهرباء في سورية بصورة رئيسة من العنفات الكهروحرارية (غازية، بخارية، ودارة مركبة) وهي تعمل على الفيول أو الغاز الطبيعي، وقد أنتجت في عام ٢٠١١ نحو ٩٣% من إجمالي الكهرباء المولدة، والنسبة الباقية البالغة نحو ٧% من العنفات المائية، أما إنتاج الكهرباء من العنفات الريحية ومن الطاقة الشمسية فلا يزال في حدوده الدنيا، وبنسبة لا تتجاوز حدود الـ ٠,٣% من إجمالي إنتاج الطاقة الكهربائية.

وقد بلغت الاستطاعة الإسمية بحسب بيانات عام ٢٠١١، للمحطات التابعة لوزارة الكهرباء، البالغ عددها إحدى عشرة محطة تنتشر على امتداد الجغرافيا السورية، نحو ٨٢٤٢ ميغا وات، في حين بلغت استطاعتها المتاحة[١٥] في عام ٢٠١٩ نحو ٤٥٩٨ ميغا وات، وبنسبة تبلغ ٥٦% من الطاقة الأسمية البالغة ٨٢٤٢ ميغاوات، ويعود هذا التراجع إلى خروج محطات حلب وزيزون والتيم من الخدمة بسبب الدمار الذي لحق بها بفعل الأعمال الإرهابية، وإلى تراجع إنتاج عدد من محطات التوليد الأخرى، بسبب تقادم تجهيزاتها وحاجتها إلى إجراء عمليات صيانة وتجديد شاملة. وقد جاءت محطة جندر في مقدمة محطات التوليد من حيث كمية

[١٥] الاستطاعة المتاحة: هي الاستطاعة الأعلى الممكن توليدها من جميع محطات توليد الطاقة التابعة لوزارة الكهرباء على الوضع القائم.

الكهرباء المنتجة بحسب إحصاءات ٢٠١٩، بنسبة بلغت ١٥% من إجمالي الكهرباء المولدة من المحطات التابعة لوزارة الكهرباء، تلتها محطة بانياس ١٤%، فالناصرية بـ ١١%، ثم الزارة والدير علي بـ ١٠% لكل منهما. وتُنتج الكهرباء المولدة من العنفات البخارية والغازية والمركبة، وبنسبة بلغت في عام ٢٠١٩، نحو ٤٢% للعنفات البخارية و٤٩% للمركبة و٩% للغازية.

وتوُلَّدالكهرباء باستخدام الغاز الطبيعي المعالج والفيول أو المازوت، إذ بلغت كمية الكهرباء المولدة باستخدام الغاز في العام نفسه نحو ١٩٧٦٥ مليون ك.و.س، بنسبة بلغت ٧٦% من الإجمالي، والكمية المولدة عن طرق الفيول أو المازوت نحو ٦٢٣٧ مليون ك.و.س، بنسبة ٢٤% من الإجمالي، في حين أن مساهمة الطاقة المتجددة في توليد الكهرباء تعد متدنية للغاية.

٨- الطاقة الكهربائية المنتجة والمستهلكة

تراجع إجمالي إنتاج الكهرباء المولدة من جميع الجهات (كهرباء-موارد مائية-نفط)، بشكل متسارع مع تتالي سنوات الحرب، مسجلاً أقل قيمة له في عام ٢٠١٦ بواقع ١٩٠٥٠ مليون ك.و.س، وبنسبة تراجع تجاوزت ٦١%، مقارنةً بعام ٢٠١١، من ثم عاود الارتفاع مسجلاً قيمة ٢٨٦٥٢ مليون ك.و.س في عام ٢٠١٩، وبنسبة تزايد بلغت ٥٠%، مقارنةً بعام ٢٠١٦. أما الطلب الإجمالي من الكهرباء، فقد تراجع بدوره أيضاً، مسجلاً أقل قيمة له في عام ٢٠١٦ بواقع ١٨٩٨٠ مليون ك.و.س، وبنسبة تراجع بلغت مقارنةً بعام ٢٠١١ ما يقارب ٦٢%. وقد جاء القطاع المنزلي أولاً من حيث الاستهلاك بكمية بلغت ١٤٤٠٣ ك.و.س وبنسبة إلى الإجمالي، بلغت ما يقارب ٦٠%، تلاه قطاع الصناعة بـ ١٥,٢%، فالقطاع التجاري بـ ٦,٩%.

ويتضح تأثير الحرب على أداء هذا القطاع من خلال تراجع قيمة مؤشر نصيب الفرد من الكهرباء، حيث سجل في عام ٢٠١٤ قيمة ٩٧٤,٣ ك.و.س بنسبة تراجع تجاوزت الـ ٤٦% مقارنة بعام ٢٠١٠. كما أن مؤشر فاقد الكهرباء في النقل والتوزيع، أظهر تدنياً واضحاً بقيمة بلغت نحو ٢١,٤% في عام ٢٠١٤، مقارنةً بالوسطيين العربي والعالمي، ما يظهر حجم الهدر والفاقد الكبيرين الذي يعانيه قطاع الطاقة الكهربائية.

٩- شبكة نقل وتوزيع الكهرباء

تقسم نقل وتوزيع الكهرباء في سورية، إلى ثلاثة مستويات هي شبكة التوتر العالي 230/400 KV وشبكة التوتر المتوسط 66 /230 KV وشبكة التوتر المنخفض 20/66 KV، بعدد محطات تحويل إجمالي يبلغ ٤٣٦ محطة وبطول إجمالي يبلغ ١٦٤٢٠ كم. توزع شبكة التوتر العالي في عام ٢٠١١ في الأراضي السورية، وقد تم تجهيز هذه الشبكة، نقاط ارتباط مع دول الجوار، وكان الهدف منها تلبية متطلبات مشروع الربط الشبكي الثماني الذي اتفق عليه آنذاك بين كل من سورية والأردن ومصر ولبنان والعراق وليبيا وتركيا وفلسطين، وكان من المخطط لهذا الربط أن يؤمن تغذية للطاقة الكهربائية من دول الجوار تسهم في سد الاحتياج، ولاسيما خلال ساعات الذروة، إضافةً إلى إمكانية بيع الفائض من التوليد في خارج أوقات الذروة.

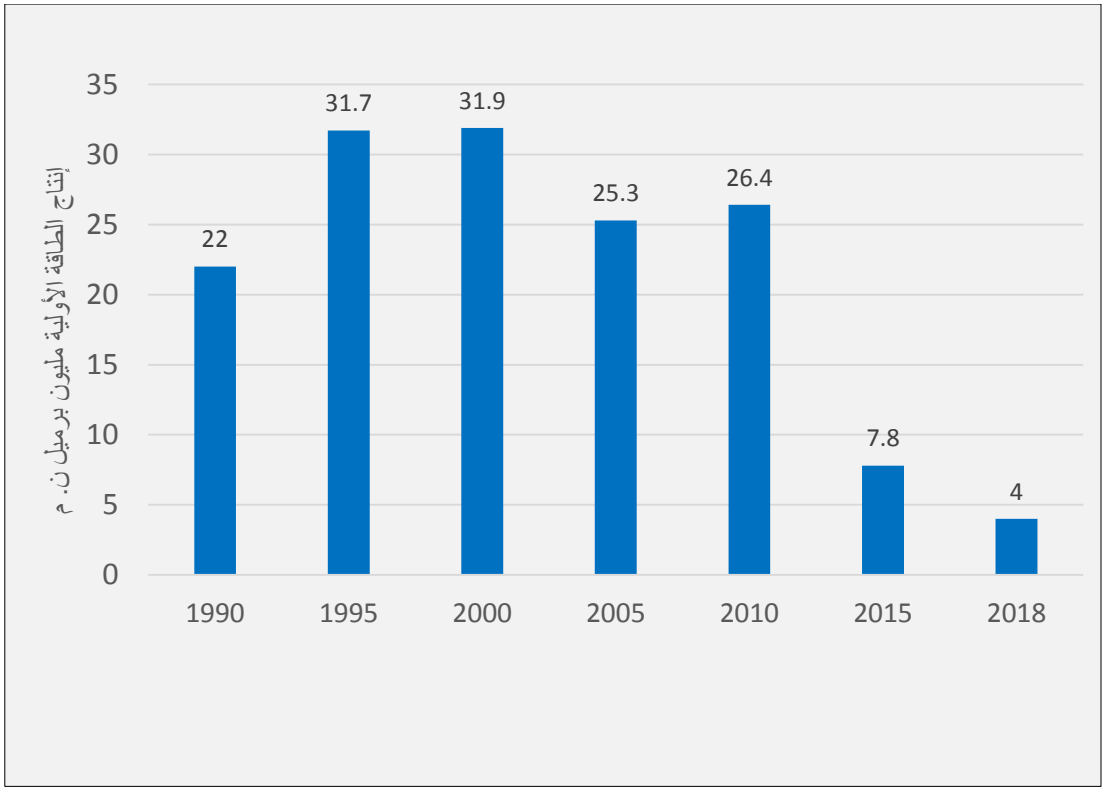

الشكل 39 إجمالي إنتاج الطاقة الأولية خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٨

(المركز الوطني لبحوث الطاقة ٢٠١٩)

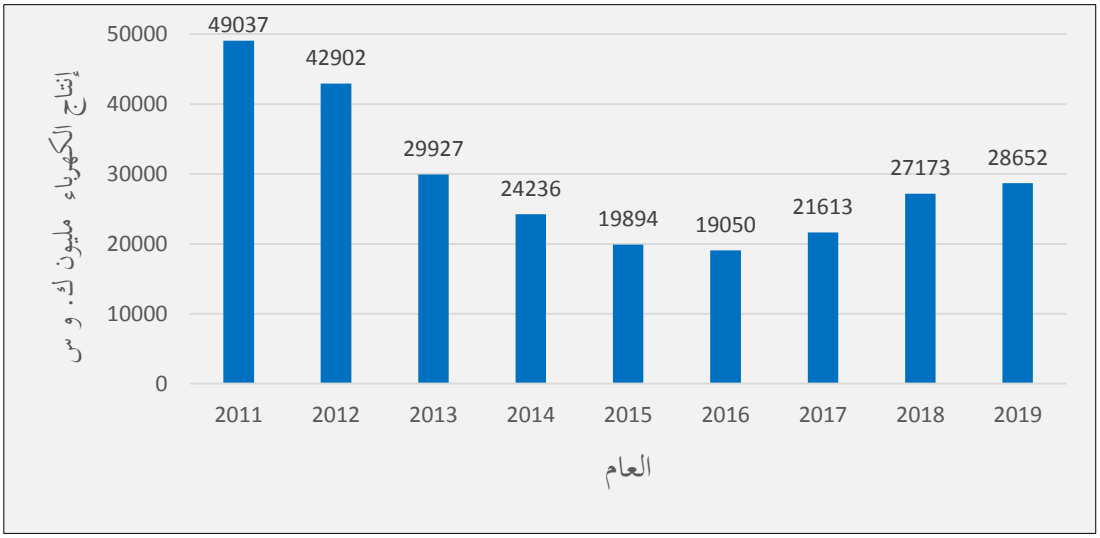

الشكل 40 إجمالي إنتاج الكهرباء من جميع الجهات المنتجة

(المركز الوطني لبحوث الطاقة ٢٠١٩)

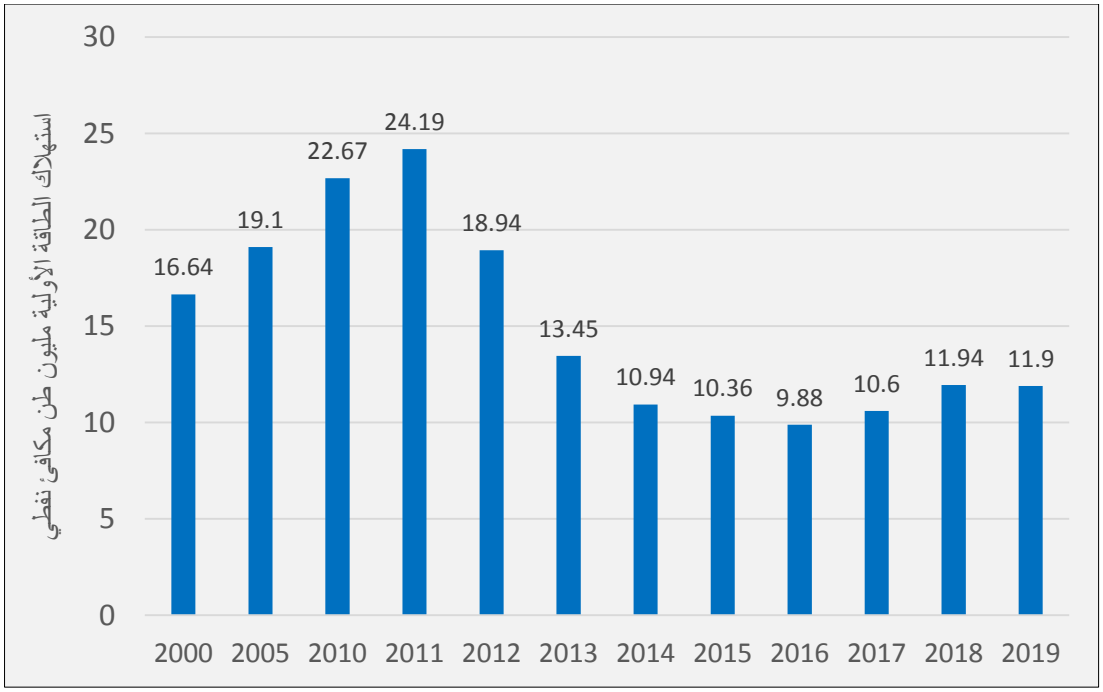

الشكل 41 إجمالي استهلاك الطاقة الأولية خلال الفترة ٢٠١٩-٢٠٠٠

(المركز الوطني لبحوث الطاقة ٢٠١٩)

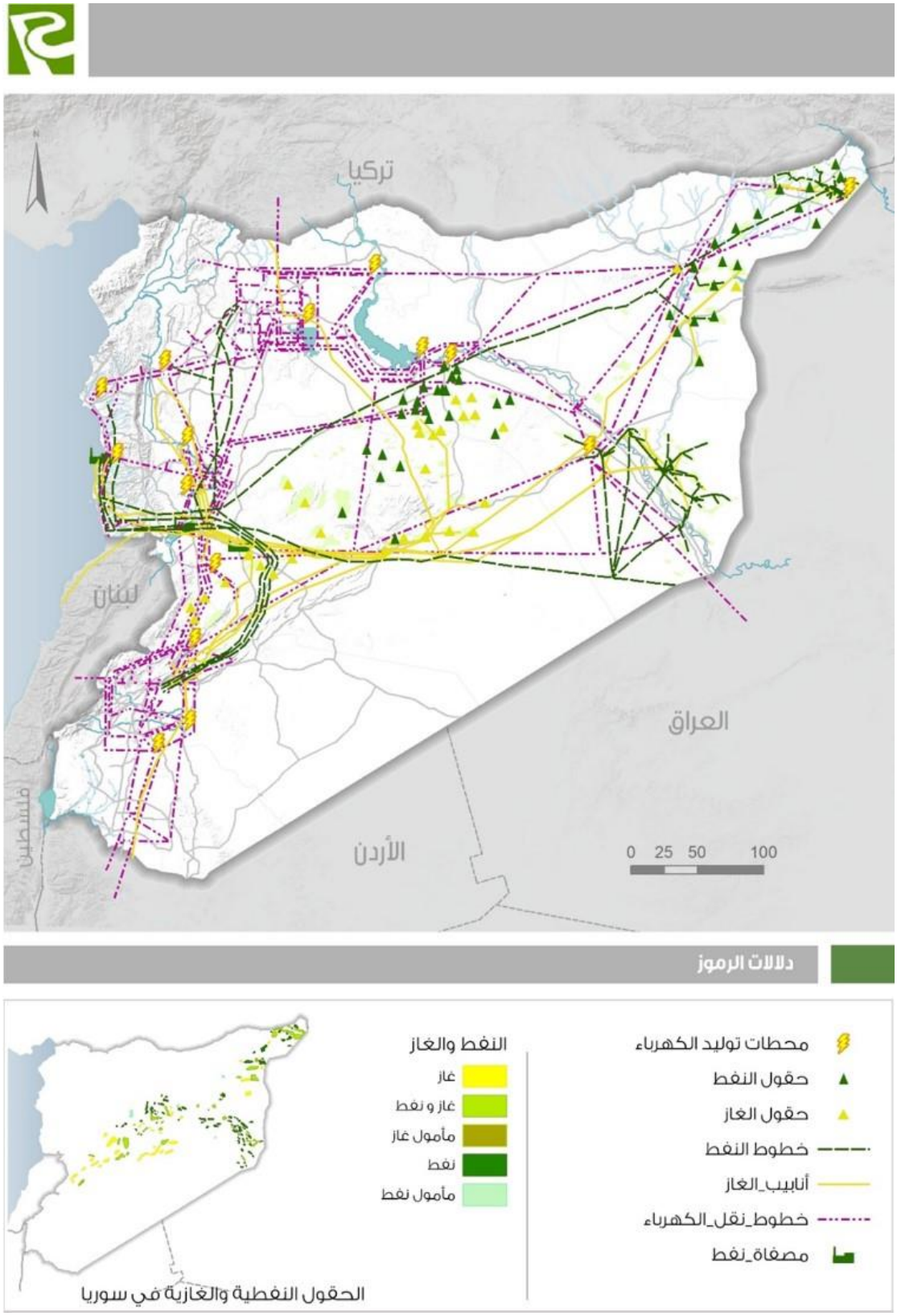

الخريطة 25 توزع مصادر النفط والغاز ومحطات توليد الكهرباء

(هيئة التخطيط الإقليمي - وزارة النفط والثروة المعدنية)

١٠- واقع استغلال مصادر الطاقة المتجددة المتاحة في سورية

تمتلك سورية مصادر مهمة من الطاقات المتجددة، يأتي في مقدمتها الطاقات الكهرومائية والشمسية والريحية، يمكن في حال استغلالها بكفاءة، تحقيق نقلة مهمة في تجاوز الواقع الصعب الذي يعانيه قطاع الطاقة، والاستغناء عن الاستيراد لتلبية الطلب المحلي المتزايد المتوقع على الطاقة خلال المرحلة القادمة.

الطاقة الكهرومائية

تستخدم الطاقة الكهرومائية في سورية في توليد الطاقة الكهربائية من مياه السدود، المشادة على مجرى نهر الفرات (سدود تشرين والفرات والبعث)، وكانت الكمية المولدة ما قبل الحرب تُعدّ المساهمة الوحيدة للطاقات المتجددة في توليد الكهرباء في سورية، إذ كانت هذه السدود تعد مصدراً لإنتاج كمية مهمة من الكهرباء في سورية بإجمالي تجاوز في عام ٢٠٠٩ الـ (١٥٠٠) ميغاوات، وبنسبة قاربت الـ ١٧% من إجمالي الاستطاعة الكهربائية المولدة. ليتراجع الإجمالي المولد لاحقاً من هذه السدود مجتمعةً، بشكل كبير خلال بسبب تداعيات الحرب، بنسبة وصلت خلال ٢٠١٩ إلى نحو ٥٣%، مقارنةً بعام ٢٠١٠.

كان التوجه الحكومي قبل بدء الحرب على سورية، هو لإقامة سد (شمال غرب دير الزور- لأن المسافة أكثر من ٥٠ كم) في موقع حلبيا زلبيا للاستفادة منه في ري نحو ٢٧ ألف هكتار من الأراضي الزراعية وفي توليد الكهرباء خلال ساعات ذروة الاستهلاك بين الساعة ٥ و١٠ مساءً، باستطاعة تصل إلى نحو ٥٠٠ ميغاوات، وذلك عن طريق بحيرة ادخارية بسعة تصل إلى ١٧ مليون م^3، إلا أن تداعيات الحرب حالت دون تنفيذ هذا المشروع.

الطاقة الشمسية

تعد سورية من الدول الغنية بالإشعاع الشمسي، إذ تبلغ القيمة المتوسطة السنوية للطاقة الشمسية الساقطة على المتر المربع من السطح الأفقي نحو ٤,٧ كيلو وات ساعة في اليوم، وهذه القيمة تعد عالية جداً مقارنةً بالعديد من المناطق الأخرى في العالم، كدول شمال أوروبا مثلاً، أما بالنسبة لعدد الساعات السطوع فهي تتراوح ما بين ٢٨٠٠ و٣٢٠٠ ساعة سنوياً، بينما يقدر عدد الأيام الغائمة سنوياً نحو ٤٠ يوماً؛ و المزيَّة الأهم أنه من بين المناطق ذات المزيَّة الإشعاعية العالية، إقليم البادية السورية، ما يتيح إمكانية إقامة مشاريع كبيرة لتوليد الكهرباء من الطاقة الشمسية في تلك المناطق يكون لها دورها الفاعل في تحويل البادية إلى منطقة تنموية واعدة تسهم في التنمية المتوازنة والمستدامة وفي تعزيز الأمن الطاقي لسورية.

بالرغم من هذه المزايا لا تزال سورية، كما سبق وأن أشرنا، تعد من أقل دول العالم استثماراً لهذه الطاقة، فهي اقتصرت على استخدام الطاقة الشمسية في تسخين المياه المنزلية، وفي توليد الكهرباء باستخدام الخلايا الكهروضوئية، باستطاعة وصلت حالياً إلى نحو ١٧ ميغاوات، ويجري العمل حالياً على البدء بمشروع لتوليد الطاقة الكهروشمسية لتلبية احتياجات منطقة الشيخ نجاروحسياء الصناعيتين باستطاعة إجمالية لكليهما، تصل إلى ٧٠ ميغاوات.

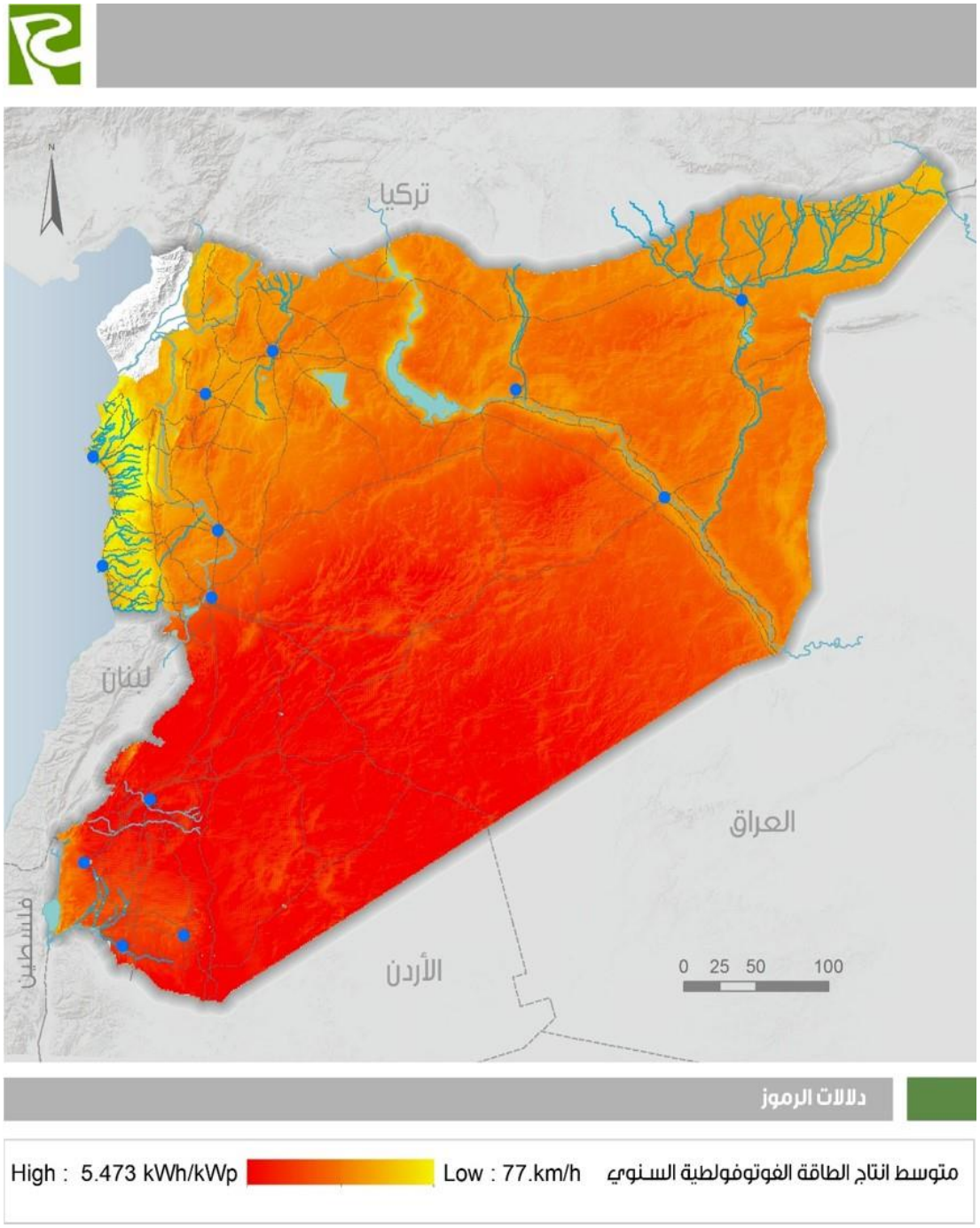

الخريطة 26 الكمون الشمسي

(هيئة التخطيط الإقليمي - الهيئة العامة للاستشعار عن بعد ٢٠١٩)

الطاقة الريحية

تتفق أغلب الدراسات إلى أن كمون الطاقة الريحية في القطر لا يقل عن ٨٥٠٠٠ ميغا وات، وأن الاستطاعة القابلة للاستثمار تقدر بـ ٢٥٠٠٠ ميغا وات وهي استطاعة كبيرة إذا ما تمّ مقارنتها مع الاستطاعة الكهربائية المولدة في سورية التي كانت تقدر في عام ٢٠١٠ بنحو ٨٠٠٠ ميغا وات. والخارطة التالية تقسم القطر إلى ٤ أقسام ريحية، تبلغ مساحة القسم الأول الذي تتوفر فيه سرعة رياح مجدية تتراوح بين ٥ و١١,٥ م/ث نحو ٥٤٠٠٠ كم^{٢}، ويشمل هذا القسم المناطق الآتية:

- الجبال الساحلية: تمتد من إدلب إلى غربي حماه وغربي مدينة حمص.
- المنطقة الوسطى: تمتد من قطينة وباتجاه الشرق حتى تدمر وإلى غربي دير الزور وشرقي الرقة ثم العودة مروراً بأثريا حتى سلمية.
- المنطقة المحيطة بالطريق الدولية حمص دمشق.
- المنطقة الجنوبية الغربية: وتمتد من جنوب مدينة دمشق وحتى مدينة القنيطرة ومرتفعات الجولان.

وهذا يظهر بوضوح وجود كمون ريحي كبير جداً متاح في مختلف المناطق الشرقية منها والغربية والوسطى والشمالية، يمكن الاستفادة منه في توليد كميات كبيرة من الكهرباء، ليكون للطاقة الريحية مساهمة وزانة في إجمالي الطاقة الكهربائية المولدة، وبما يلبي الاحتياجات المستقبلية المتصاعدة للطاقة، ولاسيما على الطاقة الكهربائية، ولاسيما أن تكلفة إنتاج الطاقة الكهربائية من العنفات الريحية تُعدّ منافسةً للطاقة المولدة من مصادر الوقود الأحفوري. لهذا يقع على عاتق الجهات المعنية وعلى رأسها وزارة الكهرباء القيام بكل ما هو مطلوب لتجاوز الصعوبات والمعوقات التي تعترض استغلال هذه الطاقة، ولاسيما ما يتعلق بالنواحي الفنية والتقنية والتشريعية، والعمل على خلق البيئة المناسبة للاستثمار في هذا المجال، فمن غير المقبول اقتصار مساهمة الطاقة الريحية، على عنفتين ريحيتين في غربي مدينة حمص باستطاعة ٢,٥ ميغا وات.

ولا تقتصر الإمكانات المتاحة من الطاقات المتجددة في سورية على الطاقات الثلاث المشار إليها أعلاه (الكهرومائية والشمسية والريحية)، إنما تتعداها إلى مصادر متجددة أخرى، كطاقة الكتلة الحيوية من المخلفات النباتية والحيوانية التي يمكن استغلالها لإنتاج كميات كبيرة الوقود الحيوي الغازي والسائل وتوليد الكهرباء، وأيضا طاقة الأمواج التي يمكن استغلالها في تحلية المياه وتوليد الكهرباء.

الاستعراض الموجز أعلاه للطاقات المتجددة في سورية، يظهر أنها تملك ثروة مهمة منها، من شأنها فيما إذا استغلت بصورة كفوءة في المرحلة القادمة، وبما يواكب التوجهات العالمية في هذا المجال، تحقيق مسألتين مهمّتين:

- تأمين بدائل طاقية محلية تضاف إلى المتاح من مصادر الطاقة التقليدية، لمواجهة الطلب المتصاعد على الطاقة، ومن ثم الحد من استيراد مصادر الطاقة الأولية من الخارج (الغاز الطبيعي-الفيول أويل)، بما يعنيه ذلك من انعكاسات مهمة على الاقتصاد الوطني.
- الإسهام في التنمية المكانية المتوازنة والمستدامة من خلال إقامة العديد من المشروعات الطاقية في المناطق التي تعاني خللاً تنموياً، والإسهام في تأمين الاحتياجات الطاقية للمناطق النائية والمعزولة.

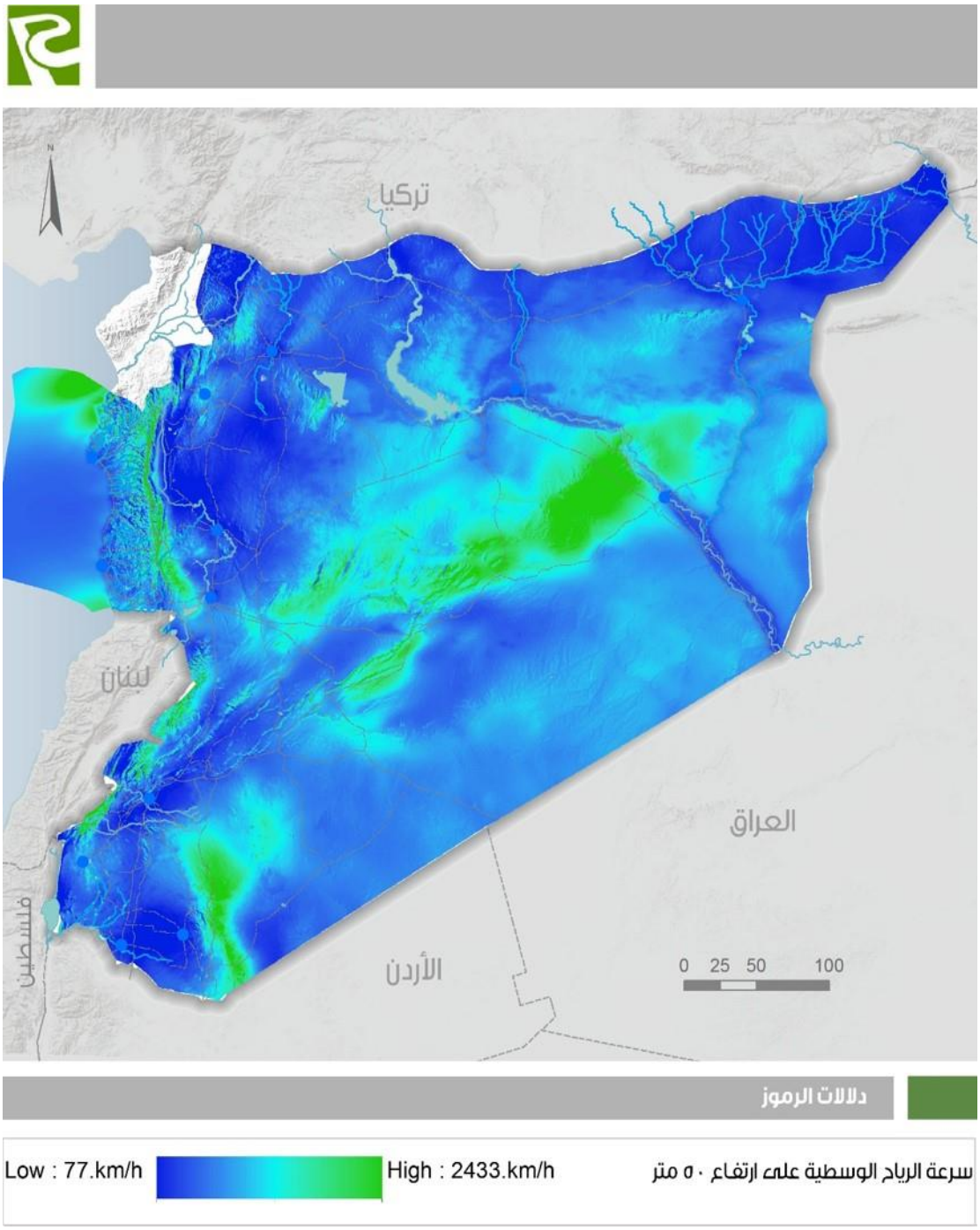

الخريطة 27 الكمون الريحي

(هيئة التخطيط الإقليمي - الهيئة العامة للاستشعار عن بعد ٢٠١٩)

وفي هذا المقام لا بد من الإشارة إلى أن وزارة الكهرباء في محاولة منها لتجاوز الواقع الحالي واللحاق (تقليص الفجوة) بالدول الأخرى في هذا المجال، أطلقت في عام ٢٠١٩ خطة إستراتيجية وطنية للطاقات المتجددة حتى عام ٢٠٣٠، انسجاماً مع البرنامج الوطني لسورية ما بعد الحرب، وتستهدف هذه الخطة تنفيذ مشاريع كهروشمسية باستطاعة ١٥٠٠ ميغاوات وكهروريحية باستطاعة ٩٠٠ ميغاوات وتركيب ١,٢ مليون سخان شمسي منزلي. والواقع أن وتيرة التنفيذ على أرض الواقع تظهر أن عملية التنفيذ تنحرف بصورة كبيرة عن المرامي المخطط لها، ما يتطلب إجراء متابعة دورية لتحديد العقبات والصعوبات التي تعترض تنفيذها، ووضع الآليات واتخاذ القرارات التي تكفل تصحيح الانحرافات في الوقت المناسب.

٤-٥- المزايا والإشكاليات

المزايا	الإشكاليات
• الموقع الجغرافي الذي يشكل حلقة وصل بين قارات العالم ومسطحاته المائية ومنافذها الإستراتيجية، متوسطاً البحار الخمسة ومشرفاً على شرق المتوسط. • امتلاك الاقتصاد السوري بنية تحتية جيدة في قطاع الخدمات ولكنها تحتاج لإعادة هيكلة شاملة. • قطاع إنتاجي زراعي وصناعي وسياحي جيد وقادر على توفير مدخلات لتوليد قيم مضافة عالية. • معدلات تصدير عالية (ميزان تجاري رابح) إلى البلدان العربية ولاسيما دول الخليج والعراق (المحيط القريب). • توفر بنى تحتية قوية من مدن ومناطق صناعية وحرفية. • توفر شبكة نقل جيدة بين مناطق الإنتاج الصناعي ومناطق الاستهلاك والمنافذ الحدودية (التصدير). • الغزارات المروريّة الحالية تبقى أقلّ بكثير من السعات التي تسمح بها الخصائص الهندسيّة لبعض أقسام شبكة الطرق العامّة. • تمتلك سوريّة الشبكة السككية الأكثر كثافة بالنسبة لمساحة البلد بين دول الجوار (دول لجنة الإسكوا). • كمون ريحي باستطاعات قابلة للاستثمار بنحو ٢٥٠٠٠ ميغاواط. • كمون شمسي عالٍ إذ تبلغ القيمة المتوسطة السنوية للطاقة الشمسية الساقطة على المتر المربع من السطح الأفقي نحو ٤,٧ ك.و. س/يوم.	• تراجع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، إلى أدنى مستوى بسبب الحرب الجائرة على سورية. • تراجع مساهمة القطاعات الإنتاجية (زراعة، صناعة، سياحة، تجارة)، تراجع المؤشرات الإنتاجية. • معدلات استيراد عالية (ميزان تجاري خاسر) من أوروبا ودول آسيوية وغيرها مع غياب لإفريقيا • عجز في الميزان التجاري. • انخفاض مساهمة قطاع التجارة الخارجية في الناتج المحلي الإجمالي. • انخفاض حجم الصادرات السلعية والخدمية وارتفاع حجم المستوردات السلعية والخدمية السورية. • مساهمة منخفضة للترانزيت العابر في إجمالي التجارة الخارجية. • نسب منخفضة من تخصيص وإشغال في المدن والمناطق الصناعية والحرفية (نحو ٥٠%). • نقص المناطق الصناعية المتخصصة بنشاطات معينة (غذائي، دوائي، تقني، حرفي، ....). • مشاكل نوعية وفنية في البنى التحتية للطرق والسكك الحديدية ووسائل النقل بشكل عام. • الخطوط الحديديّة السوريّة هي الأقلّ استخداماً بين دول الجوار. • انخفاض طاقة تكرير المصافي الحالية وقدرة شبكة نقل النفط والغاز. • تهالك الشبكة الكهربائية والضرر الكبير اللاحق بها.

٥- التراث الثقافي والطبيعي

تتمتع سورية بتراثٍ ثقافيّ وطبيعي غني ومتنوع يشكل جزءاً بالغ الأهمية من تاريخ الحضارات العالمية، وتنتشر مواقع التراث تلك على امتداد الخارطة السورية بما يتيح توزّعاً مثاليّاً للمنفعة الاقتصادية. ترتبط مواقع التراث الثقافي بشبكة من مواقع التراث الطبيعي شديد التنوع على المستوى الحيوي والطوبوغرافي، ويشكل ربط هذين التراثين وتفعيلهما بشكل متناغم قيمةً مضافةً لكليهما وبما يعزز خارطة التراث.

تُعدّ سورية جسر التواصل بين قارات العالم القديم والمكان التي تلاقت فيها مختلف ثقافات الشعوب لتنتج حضارة ذات سمات انسانية فريدة تتميز بالغنى والتنوع والانفتاح والقدرة على التعامل مع المتغيرات وإدماج العناصر الجديدة. وتعكس الحضارة التي نشأت على أرض هذه البلاد بما فيها المدن والممالك والامبراطوريات خلال مختلف مراحل التاريخ هذه الحقائق. وهذا ما تشهد عليه آلاف المواقع الأثرية التي تنتشر في كل أرجاء البلاد التي قدمت الكثير من المكتشفات الفريدة والنادرة، وما زالت قادرة على تقديم الكثير إذ إن أعمال التنقيب لم تشمل إلا أقل من ٥% من المواقع الأثرية.

لقد دلت الاكتشافات الأثرية أن بداية الاستيطان البشري واكتشاف الزراعة وتدجين الحيوانات ونشوء المدن الأولى ومعرفة وتطور الأبجدية وقيام الصناعات والحرف كان على الأرض السورية. وتشهد على ذلك الاكتشافات التي جاءت من المواقع الأثرية ومئات التلال التي يعود تاريخها لأكثر من مليون ونصف المليون سنة جعلت من سورية مهداً للحضارة الإنسانية والبوابة التي دخلت منها البشرية التاريخ. بالإضافة إلى التراث الثقافي اللامادي المتمثل بالطقوس والعادات والتقاليد واللغات القديمة أو حرف تقليدية. يضاف إلى الغنى التاريخي امتلاك سورية لموائل مهمة للحياة البرية منها للنباتات والطيور مثل جبل العرب والهيجانة ووادي القرن وموائل الطيور المهمة كموقع بحيرة قطينة وجبل البشري وسبخة الجبول والمواقع الكثيرة.

٥-١- التراث الثقافي

يُعرّف التراث على أنّه ميراث الموارد الماديّة المتنقّلة وغير المتنقّلة والصفات المميّزة غير الماديّة لمجموعة أو مجتمع ما موروثة من أجيال سابقة وما زالت قائمة في الحاضر وستُخصّص لفائدة الأجيال المستقبليّة. ويتضمّن التراث الثقافي الملموس أو الماديّ المباني والأماكن التاريخيّة والنصب (التراث الثابت) والحرف (التراث المتنقّل) إلخ .التي تُعدّ جديرة بالحفاظ عليها للمستقبل .وهي تضمّ أغراضاً مهمة في الآثار أو الهندسة أو العلوم أو التكنولوجيا أو الفن في ثقافة معيّنة، ويتضمّن التراث أيضاً مناظر ثقافيّة (خصائص طبيعيّة قد تتمتّع بصفات مميّزة ثقافيّة) ومسارات تراثية. ويصنف إلى شقين تراث ثقافي مادي وتراث ثقافي لا مادي.

٥-١-١- التراث الثقافي المادي

إن أيّ تراث ثقافي، ولاسيما المواقع والحرف التراثية، لديه قيمة اقتصاديّة ولاسيما أنه عنصر مهمٌّ في مجال السياحة في بلدٍ ما يجذب في بعض الأوقات أعداداً هائلة من الزائرين المحليّين والدوليّين .غير أنّ التراث موردٌ غير متجدّدٍ يحمّل جيلنا الحاضر مسؤوليّة الحفاظ عليه واستخدامه بشكلٍ مستدام .والقيمة في كل ما يمكن للتراث أن يكون مصدر قوّةٍ لتوليد الإيرادات والنموّ الاقتصاديّ على المستويين المحلّي والقوميّ. متضمنًا المكونات الآتية:

أ- مواقع التراث الثقافي العالمي السوريّة المسجلة على لوائح اليونسكو والمرشحة للتسجيل.

ب- أمهات المواقع الأثرية.

ت- نخبة النسج العمرانية والقرى الطينية أو ذات البناء التقليدي.

المحافظة	أسماء المواقع									
اللاذقية	قلعة بني قحطان	قلعة المهالبة	تل سيانو	أوغاريت	تل تويني	ابن هاني	تل راس البسيط	صلاح الدين	جبلة	المينقة
طرطوس	صافيتا	طرطوس القديمة	قلعة المرقب	قلعة القدموس	قلعة يحمور	قلعة الخوابي	الكهف	أرواد	حصن سليمان	عمريت
	العريمة	بانياس	تل كذل							
حمص	قلعة الحصن	تدمر	قصر الحير الشرقي	قصر الحير الغربي	تل المشرفة	الرستن	حمص القديمة	الكوم	تل النبي مندو	
حماه	أفاميا	النواعير	الأندرين	حماه القديمة	قلعة المضيق	قلعة مصياف	قلعة شيزر	قلعة شميميس	قصر ابن وردان	قلعة أبو قبيس
إدلب	حورتا	باقرحا	قلعة حارم	سرجيلا	البارة	قلب لوزة	تل أفس	جرادة	بانصرة والفاسوق	إيبلا
	دارقيتا									
حلب	قلة نجم	قلعة ودير سمعان	براد	النبي هوري	عين دارة	حلب القديمة	شيوخ فوقاني	جندريس	قنسرين	تل رفعت
	إيمار	جبل خالد	تل قرامة	رفادة	شيوخ تحتاني					
دير الزور	ماري	دوراوروبوس	حلبية وزلبية	قلعة الرحبة	تل السن	تل الشيخ حمد	تل العشارة			
الحسكة	قلعة الكسرة	تل براد	تل الفخيرية	شاغر بازار	تل بري	عين ديوار	تل بيدر	تل موزان	تل حلف	تل حموكار
	تل ليلان									
الرقة	تل الخويرة	هرقلة	الرقة القديمة	تل البيعة	تل الصبي الأبيض	تل خراب سيار	تل حمام التركمان	الرصافة	قلعة جعبر	
ريف دمشق	الضمير	دير عطية	قلعة جندل	منين	بسيمة	برقش	حران العواميد	برهليا	دير يونان	معلولا
	صيدنايا	تل الصالحية	تلول الفار	تل سكا	دير مار موسى الحبشي	تل أسود	يبرود	القطيفة	خان دنون	
دمشق	دمشق									
درعا	بصرى	تل الأشعري	شعارة							
السويداء	قنوات	شهبا	سيع	خربة الأمباشي	تل دبة	قلعة صلخد				
القنيطرة	القنيطرة	بانياس الجولان	خان ارنبة							

الجدول 21 أمهات المواقع الأثرية (وزارة الثقافة)

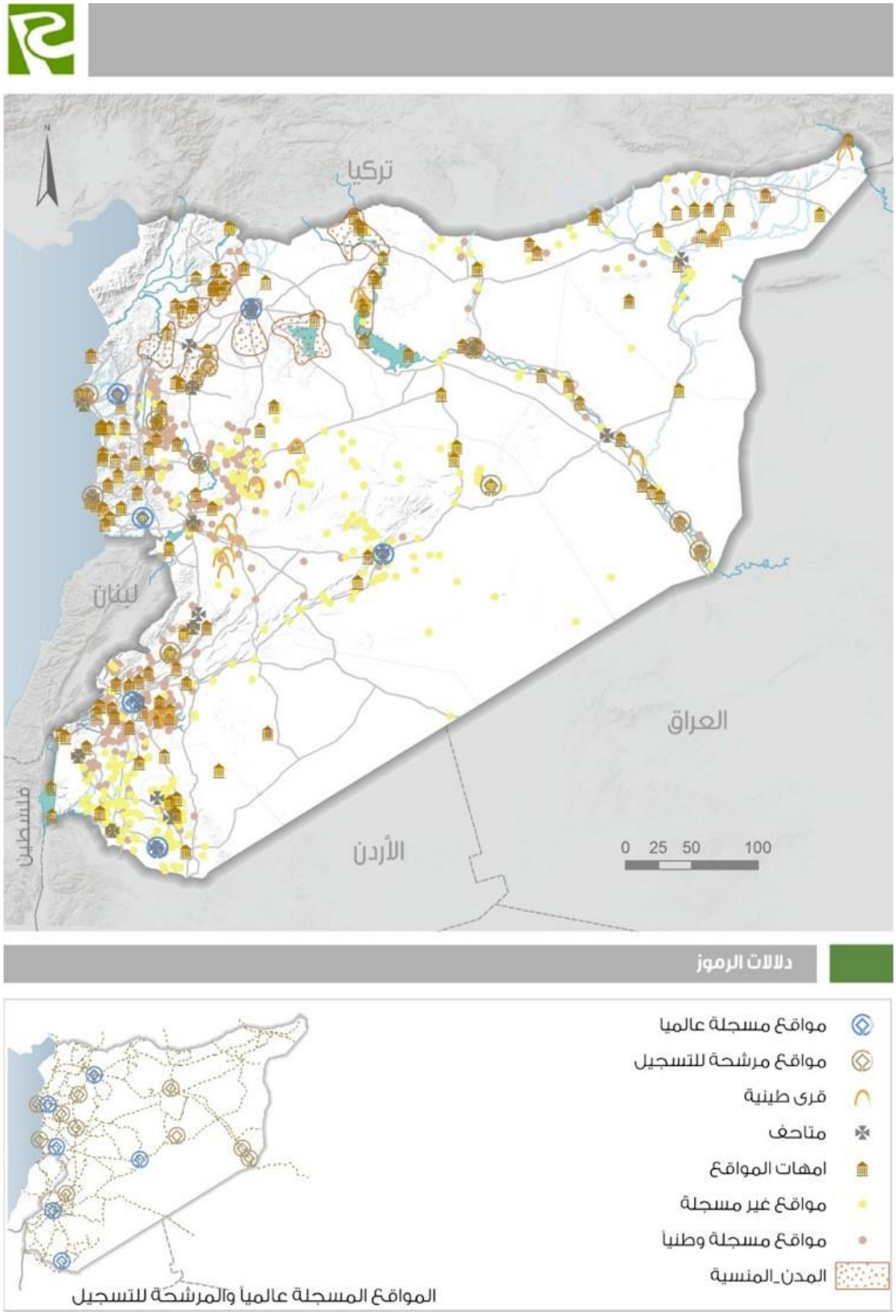

الخريطة 28 الخارطة المركبة للتراث الثقافي المادي

(هيئة التخطيط الإقليمي - وزارة الثقافة)

٥-١-٢- التراث الثقافي اللامادي

يعرف التراث الثقافي اللامادي بأنه الممارسات والتصورات وأشكال التعبير والمعارف والمهارات وما يرتبط بها من آلات وقطع ومصنوعات وأماكن ثقافية التي تعدّها الجماعات والمجموعات، وأحياناً الأفراد، جزءاً من تراثهم الثقافي. وهذا التراث الثقافي غير المادي المتوارث جيلاً عن جيل، تبدعه الجماعات والمجموعات من جديد بصورة مستمرة بما يتفق مع بيئتها وتفاعلاتها مع الطبيعة وتاريخها، وهو ينمي لديها الإحساس بهويتها والشعور باستمراريتها، ويعزز من احترام التنوع الثقافي والقدرة الا بداعية البشرية. ولا يؤخذ في الحسبان لأغراض هذه الاتفاقية سوى التراث الثقافي غير المادي الذي يتفق مع الصكوك الدولية القائمة المتعلقة بحقوق الإنسان، ومع مقتضيات الاحترام المتبادل بين الجماعات والمجموعات والأفراد والتنمية المستدامة.

مكونات التراث الثقافي اللامادي:

أ- التقاليد وأشكال التعبير الشفهي، بما في ذلك اللغة كواسطة للتعبير.
ب- فنون وتقاليد أداء العروض.
ت- الممارسات الاجتماعية والطقوس والاحتفالات.
ث- المعارف والممارسات المتعلقة بالطبيعة والكون.
ج- المهارات المرتبطة بالفنون الحرفية التقليدية.

وقد سُجِّل ١٠٠ عنصراً وطنياً وفق ٥ تصنيفات، مسجل منها أربعة عناصر على لائحة التراث العالمي، وهي: خيال الظل – الوردة الشامية – صقارة – القدود الحلبية.

الجدول 22 عناصر التراث الثقافي اللامادي

المحافظة	اسم العنصر				تصنيف العنصر وفق اتفاقية ٢٠٠٣
دمشق	العراضة الشامية	الرقص الشركسي	ألعاب السيف والترس	خيال الظل	فنون وتقاليد أداء العروض
	الحكواتي	الأمثال الشعبية	الدلعونا	الهناهين	التقاليد وأشكال التعبير الشفهي
	نداءات الباعة		الزغاريد		
	السيران الدمشقي	ألعاب الأطفال	المسحر	المطبخ الشركسي	الممارسات الاجتماعية والطقوس والاحتفالات
	عيد الخضر	حمام السوق	عيد البربارة	عيد الفصح	
	عيد الميلاد	كش الحمام	لعبة الإدريس	لعبة البرجيس	
	الخطيفة عند الشركس				
	الأعشاب الطبية		العطارة		المعارف والممارسات المتعلقة بالطبيعة والكون
	الدامسكو	صناعة الموزاييك	الزجاج المنفوخ يدوياً	صناعة القش	المهارات المرتبطة بالفنون الحرفية التقليدية
	إنتاج الزيوت والعطور من الوردة الدمشقية	المونة	صناعة المربيات المنزلية	صناعة المعمول والغريبة	
	التطريز	الحفر والنقش على النحاس وصناعة الأواني	الطباعة بالشاشة الحريرية	الفسيفساء الحجرية	
	الليتوغراف	دباغة الجلود	شغل السنارة	صناعة الأعواد الموسيقية	
	صناعة الأغباني	صناعة الخزف	صناعة السيوف والخناجر	صناعة العجمي	
	صناعة العقال العربي	الرسم على الزجاج	صناعة صابون الغار	صناعة كراسي الخيزران	
	صياغة الذهب	صياغة الفضة	طباعة الأقمشة باستخدام قوالب خشبية	صناعة البروكار	
	صناعة البوظة العربية				
ريف دمشق	الزجل				التقاليد وأشكال التعبير الشفهي
	العرس التقليدي في دير عطية		عيد النوروز		الممارسات الاجتماعية والطقوس والاحتفالات
	الصقارة				المعارف والممارسات المتعلقة بالطبيعة والكون
	إنتاج الخل بالطريقة التقليدية	صناعة البسط	غزل الصوف		المهارات المرتبطة بالفنون الحرفية التقليدية
درعا	العرس التقليدي في درعا				الممارسات الاجتماعية والطقوس والاحتفالات
	صناعة الحصر				المهارات المرتبطة بالفنون الحرفية التقليدية
السويداء	المصالحة أو عقد الراية	القهوة المرة	عادات المضافة في جبل العرب		الممارسات الاجتماعية والطقوس والاحتفالات
	إنتاج النبيذ بالطريقة التقليدية		العمارة التقليدية في السويداء		المهارات المرتبطة بالفنون الحرفية التقليدية

حمص	صناعة العرق				المهارات المرتبطة بالفنون الحرفية التقليدية
حماه	الطب الشعبي عند قبيلة الحديديين				المعارف والممارسات المتعلقة بالطبيعة والكون
	صناعة اللباد	صناعة الحلي البدوية			المهارات المرتبطة بالفنون الحرفية التقليدية
اللاذقية	الدبكة الساحلية				فنون وتقاليد أداء العروض
	عيد الرابع	لعبة المنقلة			الممارسات الاجتماعية والطقوس والاحتفالات
	الجزرية	إنتاج شرانق الحرير أو تربية دودة القز			المهارات المرتبطة بالفنون الحرفية التقليدية
حلب	القدود الحلبية	ذكر الرفاعية في حلب	رقص القبا والشيخاني	موسيقا الكنيسة السريانية	فنون وتقاليد أداء العروض
	الموشحات		رقص السماح		
	السويحلي	النايل	النواح		التقاليد وأشكال التعبير الشفهي
	الأربعاء الأحمر				الممارسات الاجتماعية والطقوس والاحتفالات
	العمارة الطينية	صناعة آلة القانون			المهارات المرتبطة بالفنون الحرفية التقليدية
دير الزور	الرقص الديري				فنون وتقاليد أداء العروض
	العتابا في الجزيرة السورية	القصيد	المواليا	الشعر والغناء الهجيني	التقاليد وأشكال التعبير الشفهي
	العرس البدوي				الممارسات الاجتماعية والطقوس والاحتفالات
	الحجامة				المعارف والممارسات المتعلقة بالطبيعة والكون
	الخبز على التنور	صناعة الزرب	صناعة بيوت الشعر-السدو	صناعة الألبان والأجبان	المهارات المرتبطة بالفنون الحرفية التقليدية

(وزارة الثقافة)

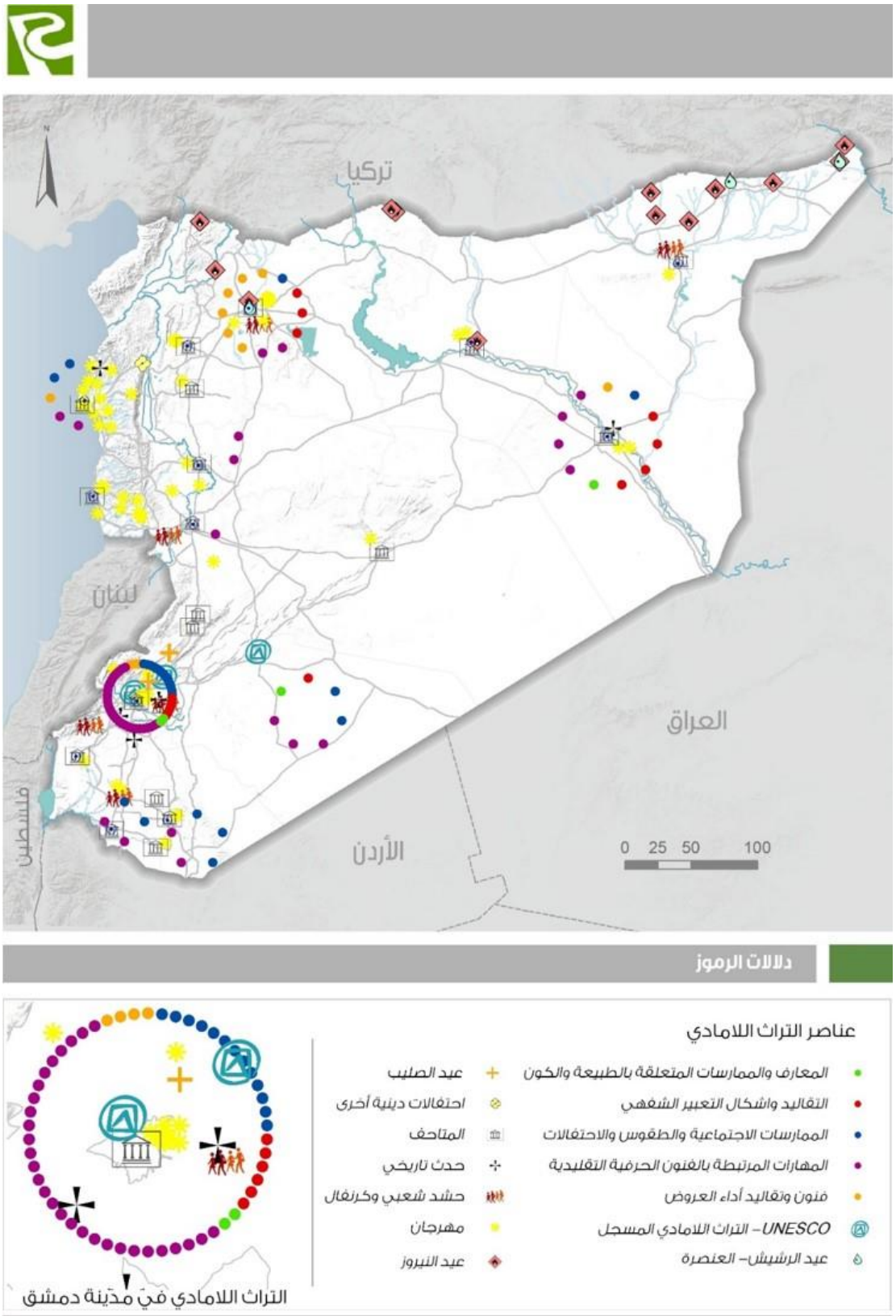

الخريطة 29 التراث الثقافي اللامادي

(هيئة التخطيط الإقليمي – وزارة الثقافة)

٥-٢- التراث الطبيعي

يعرف التراث الطبيعي في اتفاقية التراث العالمي بأنه المعالم الطبيعية، والتشكلات الجيولوجية والفيزويوغرافية والمواقع الطبيعية. وهو التراث ذو القيمة العالمية البارزة والمدرج في قائمة اليونسكو للتراث العالمي. وتعتبر هذه المكونات الطبيعية جزءاً لا يتجزأ من المخزون الثقافي لسورية والحاضن الأساسي للآثار والقرى ذات الطابع العمراني المميز والمدن التاريخية.

مكونات التراث الطبيعي:

أ- المناطق المهمة للتنوع الحيوي.

ب- المناطق ذات الجمال الطبيعي الاستثنائي.

ت- المناطق المتميزة جيولوجياً.

الجدول 23 تصنيف التنوع الحيوي للمحميات في المحافظات

المحافظة	تصنيف التنوع الحيوي
طرطوس	منطقة وقاية-حراجية طبيعية
اللاذقية	بحرية-بيئية حراجية
حمص	بيئية حراجية متعددة الأغراض-طبيعية-ذات طبيعة خاصة-رعوية-بادية
حماة	بيئية حراجية
السويداء	بيئية حراجية
ريف دمشق	حراجية بيئية-حدائق-منطقة وقاية
القنيطرة	حدائق-بيئية حراجية
درعا	حدائق
حلب	أراضٍ رطبة –حدائق
إدلب	محميات
الحسكة	بيئية حراجية متعددة الأغراض وذات تنوع حيوي
دير الزور	محميات-حويجات نهرية (أراضٍ رطبة)
الرقة	حويجات نهرية (أراضٍ رطبة)

(هيئة التخطيط الإقليمي – وزارة الإدارة المحلية والبيئة)

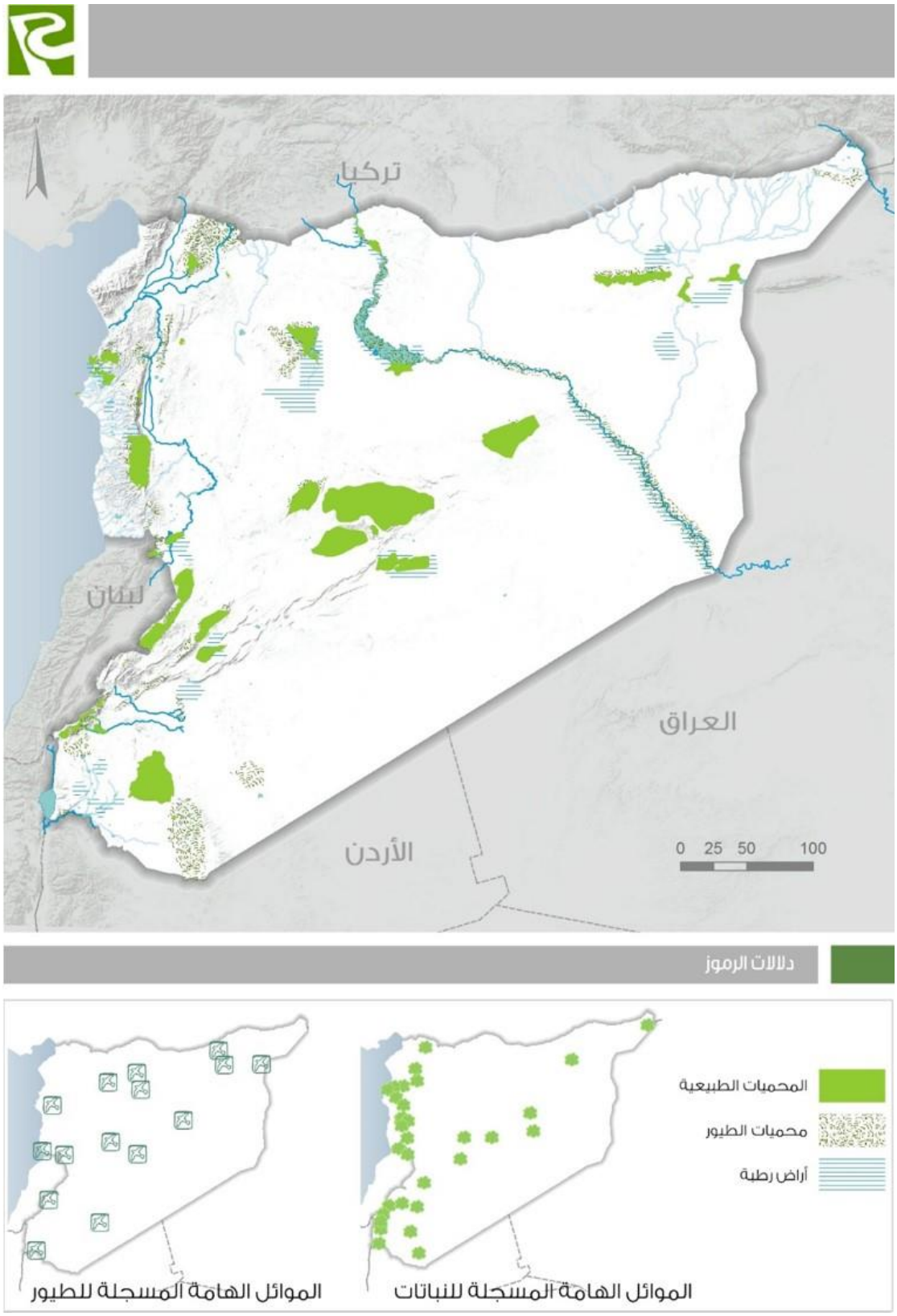

الخريطة 30 توزع المحميات

(هيئة التخطيط الإقليمي – وزارة الإدارة المحلية والبيئة)

٥-٣- منعكسات الحرب (الأضرار)

وضعت الحرب التراث في حالة تستدعي التدخل العاجل، إذ تجلى انعكاس الحرب على الإرث الثقافي والطبيعي من خلال:

- الضرر الكبير الذي ألمَّ بمواقع التراث الثقافي العالمي في سورية، إذ وضعت جميع المواقع تحت قائمة الخطر ضمن قائمة اليونسكو ومركز التراث العالمي.
- الأعمال التخريبية للمواقع الثقافية على مستوى أمهات المواقع على كامل أراضي الجمهورية العربية السورية.
- الأعمال التخريبية للمواقع الطبيعية من محميات طبيعية مسجلة ومحميات طبيعية مهمة جداً ومحميات مهمة، إذ أظهرت الدراسات تراجع مساحة هذه المناطق الخضراء عن وضعها قبل الحرب.

ضرر محتمل ٠-١٠% -ضرر بسيط ١٠-٢٥% -ضرر متوسط ٢٥-٥٠% -ضرر شديد ٥٠-٨٠% -مدمر فوق ال ٨٠% .

الجدول 24 عدد أمهات المواقع المتضررة في المحافظات

المحافظة	عدد أمهات المواقع	عدد المواقع المتضررة
ريف دمشق	١٩	٦
دمشق	١	٠
درعا	٣	٣
السويداء	٣	٠
القنيطرة	٦	٢
الرقة	٩	٦
الحسكة	١١	١٠
دير الزور	٧	٧
حلب	١٥	١٥
إدلب	١٠	١٠
حمص	٩	٧
حماه	١١	٣
طرطوس	١٣	٠
اللاذقية	١٠	١

(هيئة التخطيط الإقليمي – مديرية الآثار والمتاحف – الهيئة العامة للاستشعار عن بعد)

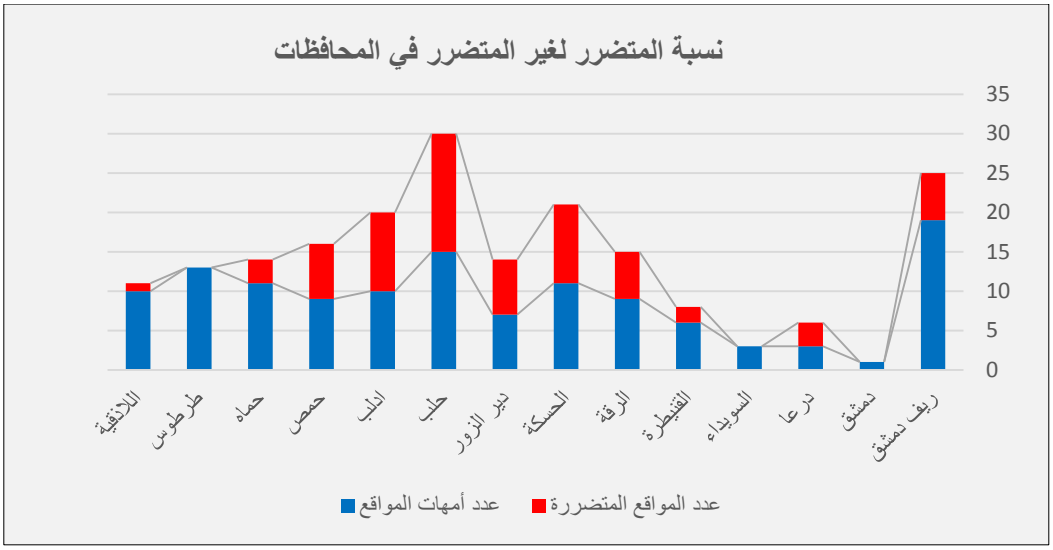

الشكل 42 نسبة المواقع المتضررة لغير المتضررة في المحافظات

(هيئة التخطيط الإقليمي – مديرية الآثار والمتاحف، الهيئة العامة للاستشعار عن بعد)

٥-٤- المزايا والإشكاليات

المزايا	الإشكاليات
• وجود آلاف المواقع الأثرية القابلة للتنقيب والمؤهلة لتقديم اكتشافات فريدة وبالغة الأهمية على المستوى العالمي. • قدرة التراث السوري الثقافي والطبيعي على المساهمة في التنمية المحلية المستدامة. • وجود محميات طبيعية مجاورة للمواقع الأثرية. • وجود الكثير من عناصر التراث الثقافي والموارد الطبيعية القابلة للاستثمار. • قدرة التراث السوري الثقافي على المساهمة في دعم الاقتصاد الوطني. • وجود اهتمام عالمي لتراثنا السوري نظراً لأهميته وفرادته على مستوى العالم. • تنوع وغنى التراث السوري الثقافي والطبيعي. • استمرار وجود الحرف التقليدية وممارسيها.	• محدودية أعمال التنقيب والكشف والترميم والتأهيل قياساً بالعدد الكبير للمواقع الأثرية الموجودة. • نقص في الكوادر الفنية المطلوبة. • التنقيبات غير الشرعية ونهب المواقع الأثرية. • الأضرار الناتجة عن العوامل الطبيعة والبشرية. • محدودية الخدمات للمواقع الأثرية. • عدم وجود وجائب حماية لبعض المواقع الأثرية. • ضعف إدراك المجتمع المحلي لأهمية التراث الذي يعيش بجواره. • عدم إدراج مواقع جديدة على لائحة التراث العالمي. • غياب التشريعات التي تشجع القطاع الخاص على الانخراط في عملية الحفظ والترميم والتأهيل، والتشريعات التي تلزم الجهات المالكة للأبنية الأثرية بالترميم والصيانة الدورية. • هجرة كثيرٍ من الحرفيين المهرة أو وفاتهم، وهذا ما يؤثر على استمرار هذه الحرف واستدامتها للأجيال القادمة.

٦- السياحة والواقع السياحي في سورية

تعتبر السياحة بمفهومها الحديث من النشاطات الاقتصادية المهمة التي تعول عليها الدول المستقطبة للسياحة في خلق تنمية حضارية شاملة لكل المقومات الطبيعية والإنسانية والثقافية والتراثية والبيئية، مما يؤدي لأن تكون السياحة وسيلة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام، وتهدف إلى الإسهام في زيادة الدخل الفردي الحقيقي، وتشكل أحد الروافد الرئيسية للدخل الوطني.

إن نجاح القطاع السياحي يتم باعتماده كأحد الخيارات الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية، وأن تكون خطة التنمية السياحية جزءاً لا يتجزأ من الخطة الوطنية الشاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والذي يقتضي إلزام كلّ الوزارات والأجهزة والإدارات الحكومية بتنفيذ السياسة التنموية السياحية، وهو برنامج عمل مشترك بين هذه الجهات الحكومية والقطاع والهيئات الخاصة والأهلية.

إن السياحة المسؤولة والمنظمة هي التي تعتمد على الواقعية في الاستخدام الجيد والمستدام للموارد السياحية مع المحافظة على الأصالة التي تعتبر مفتاح السياحة الجديدة وتأكيد الإيجابيات ومواكبة احتياجات الطلب السياحي المحلي والدولي، باتباع منهج علمي لتنظيم وإدارة النشاط السياحي بجميع عناصره وأنماطه في مواقع الزيارة، عبر إطار عمل مشترك لاتخاذ القرارات اللازمة في إدارة الموارد السياحية.

٦-١- المنتجات السياحية في سورية

تضم سورية آثاراً أنتجتها الفترات الحضارية المتواصلة، رسمت بمجملها تاريخ الحضارة الإنسانية، وطبيعةً متنوعةً بسواحلها وجبالها وغاباتها وباديتها وبحيراتها وأنهارها، ومدناً هي الأقدم في التاريخ بأسواقها وخاناتها وبيوتها القديمة وحرفها اليدوية.

قبل بداية الحرب على سورية عام ٢٠١١ قدمت سورية للسياح منتجات سياحية متنوعة وجاذبة تتوافق مع تنوع ذوق السائح. وتحدد المنتجات السياحية الرئيسية فيما يلي: السياحة الثقافية، السياحة الروحية، سياحة الترفيه والعطلات. وتنوعت معه الأسواق السياحية المستهدفة وترافق مع سياسة تسويق وترويج متطورة وبأساليب حديثة. ودعم ذلك مجموعة من المنشآت السياحية المصنفة سياحياً والموزعة في جميع المناطق التي يؤمها السياح، تعمل فيها أطر بشرية مدربة، وبمستوى عالٍ من أجواء الأمن والاستقرار، مترافقة مع تقاليد الضيافة ومهارات التواصل والحوار وكرم العيش.

تميز القطاع السياحي في سورية بما يلي:

- قطاعٌ إستراتيجيٌ وحيويٌ بامتياز، إذ كان يعتبر قبل الحرب المورد الثاني للقطع الأجنبي بعد القطاع النفطي من بين موارد الموازنة العامة للدولة.
- نشاطٌ اقتصاديٌ بشقيه الإنتاجي والخدمي وبآثاره المباشرة وغير المباشرة، كقطاع الزراعة أو الصناعة، يسهم بشكل فعال في الناتج المحلي الإجمالي.
- قطاعٌ تنمويٌ يسهم في توليد فرص العمل، واستغلال موارد ومقومات سورية السياحية، بما يحقق تنمية سياحية متوازنة.
- أمينٌ على الإرث الثقافي والحضاري اللذين يعكسان عراقة الحضارة السورية وتجذرها عبر التاريخ.

٦-١-١- السياحة الثقافية

الأسواق السياحية:

أوربا (ألمانيا – فرنسا – إسبانيا – إيطاليا – بريطانيا – هولندا) – أمريكا – اليابان.

أهم المواقع:

دمشق القديمة – حلب القديمة – تدمر – بصرى – قلعة الحصن – قلعة صلاح الدين – المدن المنسية - أفاميا – أوغاريت – قلعة صلاح الدين – عمريت – إيبلا – ماري – دورا أوربوس – الرصافة – شهبا – القنوات – معلولا – قلعة جعبر – قلعة المرقب.

٦-١-٢- سياحة الترفيه والعطلات

الأسواق السياحية:

السياحة الداخلية – دول الخليج – لبنان – الأردن – العراق.

أهم المواقع:

دمشق: محور بردى – بحيرة زرزر -بلودان – الزبداني.

حمص: بحيرة قطينة -عيون الوادي – الناصرة – مرمريتا – المشتاية

حماه: مصياف – وادي العيون – أبو قبيس.

حلب: عفرين – بحيرة الجبول – اعزاز – جبل سمعان.

إدلب: حمامات الشيخ عيسى – دركوش – عين الزرقا.

اللاذقية: كسب – صلنفة – مشقيتا – راس البسيط – ام الطيور – الفرنلق – ربيعة –سلمى – القرداحة – مقامات بني هاشم.

طرطوس: أرواد -صافيتا – الكفرون – مشتى الحلو – دريكيش – القدموس – الشيخ بدر – برمانة المشايخ – دوير رسلان.

٦-١-٣- السياحة الروحية

الأسواق السياحية:

إيران – العراق – الباكستان – الهند – جنوب إفريقيا – لبنان – دول الخليج.

أهم المواقع:

دمشق: الجامع الأموي -مقام السيدة زينب – مقام السيدة رقية – مقبرة الباب الصغير-مقام النبي هابيل – جبل الأربعين /قاسيون-كنيسة حنانيا – باب كيسان – الكنيسة المريمية – كنيسة الزيتون – دير الأرمن-معلولا – صيدنايا – دير مار موسى الحبشي – كنيسة الرؤيا (تل كوكب).

حلب: الجامع الأموي-مسجد النقطة-كنيسة الأربعين شهيد للأرمن -مطرانية للاتين-كنيسة السيدة مريم العذراء.

حماة: مقام الإمام زين العابدين بن علي.

الرقة: مقام الصحابي عمار بن ياسر.

حمص: جامع خالد بن الوليد-كنيسة أم الزنار – دير مار جرجس الحميراء (الوادي) – كنيسة مار اليان.

درعا: الجامع العمري-كنيسة إزرع.

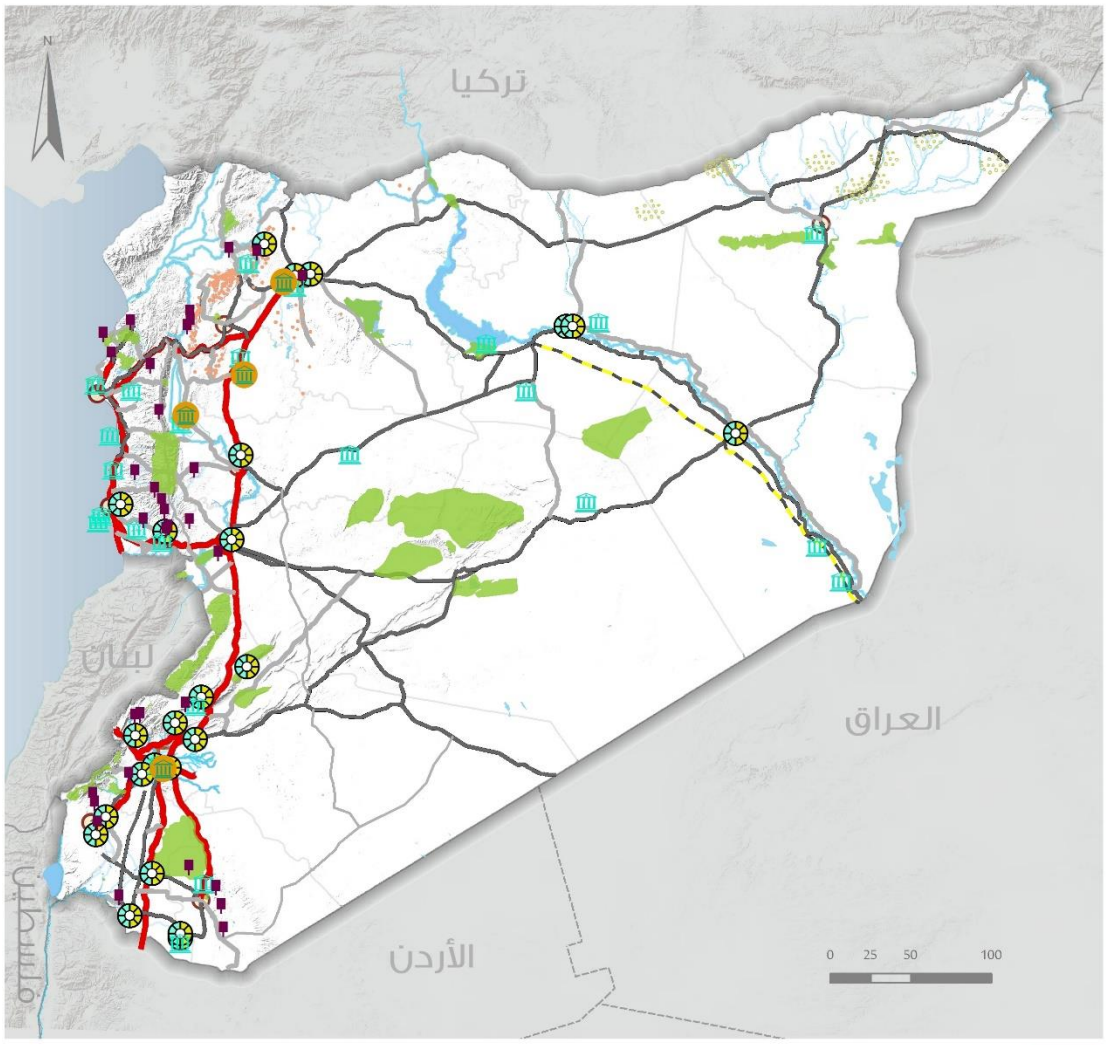

دلالات الرموز

- مدن مراكز المحافظات
- عاصمة
- سكك حديدية
- أوتوستراد دولي
- طريق شرياني درجة أولى قيد الانجاز
- طريق شرياني درجة أولى
- طريق شرياني درجة ثانية
- طريق درجة ثالثة
- الأنهار الرئيسية
- المتاحف السياحية
- مقاصد الترفيه والعطلات
- المقاصد الثقافية
- المقاصد الروحية
- المدن المنسية
- التلال الأثرية
- المحميات الطبيعية

الخريطة 31 الخارطة السياحية المركبة

(هيئة التخطيط الإقليمي – وزارة السياحة)

في السنوات التي سبقت بداية الحرب على سورية (٢٠١١)، كان القطاع السياحي في مسار متنامٍ، مع الانفتاح الذي كانت تشهده سورية وتبني الخطة الخمسية العاشرة بغاياتها بعيدة المدى والسياسات المعتمدة لمواكبة التحولات الاقتصادية العالمية وبما يتوافق مع خصوصيتها ومصالحها العليا، واستغلال المواقع والمقاصد السياحية، إذ أصبحت سورية آنذاك من أهم المقاصد السياحية على المستوى الإقليمي والدولي، وسجل القطاع السياحي في سورية معدلات نمو مرتفعة بمساهمة مباشرة وغير مباشرة وصلت عام ٢٠١٠ إلى ١٤% من الناتج المحلي الاجمالي، وذلك بفضل زيادة التدفق الاستثماري المنفق على المنشآت السياحية المنفذة وما أنفقته الدولة من موازناتها الاستثمارية على الترويج السياحي، مع ارتفاع مستويات إنفاق السياحة الوافدة والداخلية. كما تجاوز عدد القادمين إلى سورية خلال عام ٢٠١٠ نحو /٩/ مليون قادم وفق الإحصائيات الرسمية، وارتفع الإنفاق السياحي للعرب والأجانب الذي يشمل إنفاقهم على المبيت والإطعام والتنقلات والمشتريات من الحرف التقليدية، إذ وصل إلى ٣١٨ مليار ل.س عام ٢٠١٠. (حسب المسح المنفذ عام ٢٠١٠ من قبل المكتب المركزي للإحصاء).

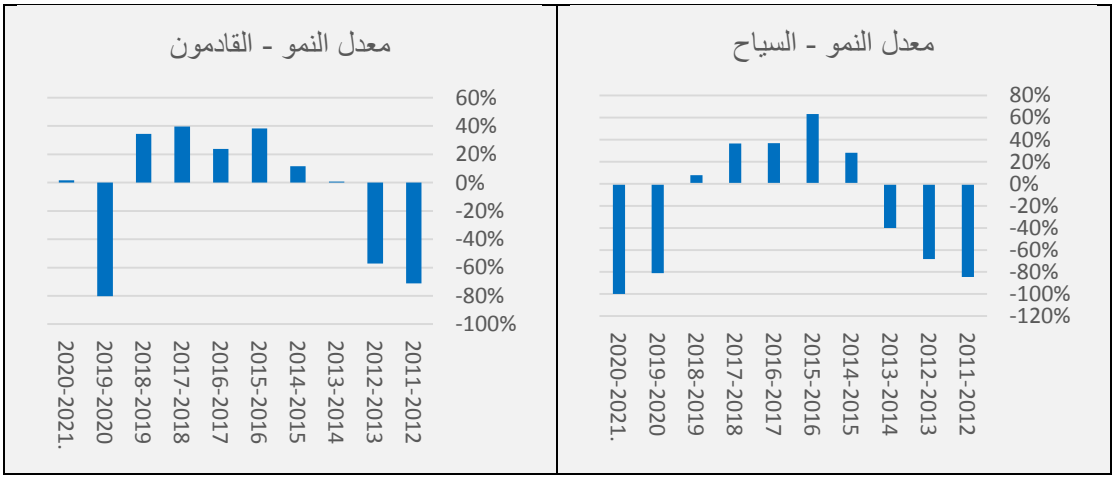

الشكل 43 : معدلات النمو للقادمين والسياح

(وزارة السياحة)

الجدول 25 توزع الفنادق والغرف والأسرة في المحافظات

	دمشق	ريف دمشق	حلب	حمص	حماة	اللاذقية	طرطوس	الحسكة	الرقة	دير الزور	درعا	السويداء	إدلب	القنيطرة	المجموع
عدد فنادق	230	66	109	64	18	74	46	28	9	23	11	3	5	1	687
غرف	6992	3502	3121	1897	494	3652	1376	580	213	833	288	17	202	15	23182
أسرة	15544	9229	6114	4246	1027	7551	3058	1069	420	1733	579	36	392	25	51023

(وزارة السياحة)

٦-٢- منعكسات الحرب (الأضرار)

تعرض القطاع منذ بداية الحرب لآثار العقوبات والحصار المفروض على سورية، وكان من أوائل القطاعات التي تأثرت تأثراً شديداً بمجريات الحرب، من توقف العديد من وجهات الطيران الدولي (من وإلى سورية) وعوائق التحويلات المالية والتأمين، وعزوف السياح عن القدوم إلى سورية نتيجة التحذيرات التي وجهتها الدول الأوروبية والأمريكية لمواطنيها، وإلى الأضرار الكبيرة التي لحقت بالمواقع السياحية (المواقع الأثرية والتاريخية والدينية والطبيعية) وبالفعاليات والمنشآت السياحية (فنادق – منتجعات – مطاعم – معاهد ومدارس فندقية وسياحية).

إضافة إلى اعتداءات المجموعات الإرهابية على البنية التحتية الداعمة للقطاع وخروج الكثير من المناطق السياحية عن الخارطة السياحية السورية، وتوقف عمل عدد من المنافذ الحدودية، إذ كان لمنعكسات ومفاعيل الحرب تأثير بالغ ولو مرحلياً في هبوط أعداد السياح إلى ٩٠ ألفاً في العام ٢٠١٣ .

يقدر إجمالي خسائر القطاع السياحي بقيمة /٥٦٠٠/ مليار ل.س والمتمثلة بانخفاض الإنفاق السياحي على المبيت والإطعام والنقل والتسوق والاستثمار السياحي وتوقف تنفيذ المشاريع السياحية، حيث خرجت /١٣٥١/ منشأة مبيت وإطعام وترفيه سياحية من الخدمة، وتوقف العمل بـ /٥٦٦/ مشروعاً سياحياً قيد التنفيذ، وبلغ عدد المنشآت الخاصة المتضررة (فنادق – مطاعم) /٦٥٦/ منشأة، إضافة إلى أضرار مادية مباشرة لحقت بـ /٦٦/ مشروعاً سياحياً قيد الإنشاء.

أما بالنسبة لعدد العاطلين عن العمل بشكل مباشر وغير مباشر فقد وصل إلى ٢٥٨ ألف عامل في القطاع السياحي، ٨٦ ألف عامل بشكل مباشر، و١٧٢ ألف عاطل عن العمل بشكل غير مباشر وهم العاملون في قطاعات يغذيها مجمل النشاط من شركات النقل السياحية وسائقي سيارات الأجرة وموردو المواد الأولية للفنادق والمطاعم، والأدلاء السياحيين والعمال الموسميين وغيرهم.

كما خسر القطاع السياحي الكفاءات المدربة والمؤهلة في المجال السياحي والفندقي نتيجة الهجرة إلى الخارج، وتؤدي الكوادر البشرية دوراً هاماً في مستوى جودة الخدمات السياحية (الخدمة الفندقية – خدمات الإطعام - خدمات السفر..) وهو ما يتطلب جهداً كبيراً في عملية بناء الكوادر المدربة.

منذ بداية عام ٢٠١٧ بدأ القطاع السياحي يستعيد جزءاً من عافيته ولاسيما مع عودة مناطق واسعة إلى كنف الدولة ترافقت مع الجهود الحكومية الكبيرة في إعادة تأهيل كثيرٍ من المواقع والبنى التحتية والخدمات، واتخاذ سلسلة من المحفزات الداعمة لإعادة تأهيل الأضرار التي لحقت بالقطاع السياحي، حيث عادت الكثير من المحاور السياحية في عدد من المحافظات للعمل واستقطاب المواطنين من جميع الفئات، ولاسيما مع بدء المنشآت السياحية المتضررة بالقيام بعمليات الترميم وإعادة التأهيل.

نتيجة حساسية القطاع السياحي تجاه أية متغيرات، وكما هو الوضع على المستوى العالمي، كان لوباء كورونا الأثر الكبير المباشرة في توقف حركة السفر والسياحة على المستوى الدولي وبما فيها سورية.

يبين الجدو ل الآتي توزع الأضرار في المحافظات:

الجدول 26 توزع الأضرار في المحافظات

المحافظة	عدد الأسرة ٢٠١٠	عدد المنشآت	مستثمر	متوقف	متضرر
دمشق	15544	١٣٦	١٠٩	٢٧	٣
ريف دمشق	9229	٢٣٧	١٢٣	١١٤	١٥
حلب	6114	٤٢	٨	٣٤	٢٨
إدلب	392	٥	٠	٥	٤
حمص	4246	٤٨	٢٨	٢٠	٢٨
حماه	1027	٢	٢	٠	-
اللاذقية	7551	٥٣	٣٤	١٩	٧
طرطوس	3058	٣٧	٣٥	٢	-
الحسكة	1069	١٩	١٥	٤	٤
الرقة	420	٩	٠	٩	-
دير الزور	1733	١١	٢	٩	-
درعا	579	٩	٠	٩	٨
السويداء	360	٨	٨	٠	-
القنيطرة	25	١	١	٠	-
المجموع	**51023**	٦١٧	٣٦٥	٢٥٢	٩٧

(وزارة السياحة)

٦-٣- المزايا والإشكاليات

المزايا	الإشكاليات
• موقع سورية الجغرافي القريب من الأسواق الرئيسية المصدرة للسياحة. • نشاط اقتصادي خدمي يسهم إسهاماً فعالاً في الناتج المحلي الإجمالي. • قطاع تنموي يسهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية على المستوى الوطني والمستوى المحلي. • قطاع يولد فرص عمل كبيرة مباشرة وغير مباشرة. • تنوع وغنى في المقومات السياحية (ثقافية – دينية – طبيعية..) • وجود خدمات سياحية في بعض المحافظات. • بنى خدمية تحتية تخدم المواقع والفعاليات السياحية. • تزايد حركة السياحة الداخلية.	• تأثر سورية كمقصد سياحي بسبب الحرب. • تراجع كبير في حركة القدوم السياحي. • أضرار كبيرة في المواقع السياحية (الأثرية-الدينية-الطبيعية ..). • أضرار كبيرة في المنشآت السياحية (فنادق – مطاعم ..). • قلة الخدمات في بعض المواقع الأثرية والسياحية. • تراجع مستوى جودة الخدمات في المنشآت السياحية. • هجرة الكثير من اليد العاملة المدربة والمؤهلة. • ضعف الميزانيات المخصصة للقطاع السياحي. • عدم بيان نسبة مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي بشكل منفصل أسوةً بباقي القطاعات المنتجة.

٧- الدراسة البيئية

٧-١- الحالة البيئية

تعدّ حماية البيئة من الشروط الأساسية لتحقيق التنمية، وهي تعني الارتقاء بجودة الحياة والأداء البيئي، وتغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك المخلة بالبيئة، وحماية الموارد الطبيعية، وتبني مبدأ الاستدامة في توظيف واستغلال هذه الموارد بفضل المسؤولية المشتركة لقطاعات الدولة والقطاع الخاص والمجتمع الأهلي، بغية المحافظة على الموارد البيئية المتاحة، وتطوير أفضل الممارسات الصديقة للبيئة في عملية التنمية القائمة على ضمان حق الأجيال القادمة.

واجهت البيئة في سورية، وتواجه، تحديات عديدة تمثلت في توفير شروط حياة سليمة بيئياً للجميع، والحد من استنزاف وتلوث الموارد الطبيعية، والتنسيق الحقيقي بين قطاعات الدولة ذات العلاقة، ورفع مستوى الوعي البيئي العام، وتطوير قدرات الكوادر العاملة في مجال البيئة كما ضاعفت سنوات الحرب آثار التدهور البيئي بشكل كبير.

وتركز العمل قبل الحرب على تحقيق أربعة أهداف تتعلق بالتنمية المستدامة والإصحاح البيئي، والتعاون ما بين جميع القطاعات لحماية البيئة، ورفع مستوى الوعي البيئي، وإدماج البعد البيئي في عملية التخطيط.

وعلى الرغم من نقص المعطيات الخاصة بحالة البيئة، إضافة إلى تشتتها، فإنّ الدراسات والأبحاث البيئية، إضافة إلى تقارير حالة البيئة في سورية، والمؤشرات النوعية التي ترصد حالة البيئة وفق تقارير المحافظات السورية، والتقارير المعدة حول أثر التغيرات المناخية على القطاعات المهمة في سورية، وتتبع تنفيذ البرامج والمشاريع في جميع القطاعات سنوياً، تدل على أن تكاليف التدهور البيئي في ازدياد، وأنّ هناك استنزافاً جائراً للموارد الطبيعية.

٧-١-١- الحالة البيئية لمياه الشرب والصرف الصحي

تشير المعطيات إلى أنّ الغالبية العظمى من التجمعات السكانية موصولة إلى شبكات الصرف الصحي، ولا تزال بعض المناطق، وأغلبها مناطق سكن عشوائي أو أرياف، تخدّم بواسطة الحفر الفنية، وذلك بسبب النمو السكاني الكبير وما قابله من نمو في المساكن سواء داخل المخططات التنظيمية أم خارجه، أو لأسباب فنية تتعلق بطبيعة الأرض أو لأسباب مادية تتعلق بالتمويل. وقد أولت الدولة خلال المراحل السابقة اهتماماً كبيراً لتغطية جميع التجمعات وتنظيم الشبكات العشوائية وإنشاء محطات المعالجة لمعالجة مياه الصرف الصحي، وتحسين أداء منظومات الصرف الصحي .إلا أن هذه المشاريع التي تم إقرارها والتعاقد عليها والبالغة /٩٤/ محطة معالجة لم تجد طريقها إلى التنفيذ بسبب بدء الحرب على سورية وازدادت الضغوط على الشبكات الموجودة في المناطق المستقبلة لحركة النزوح الداخلي يضاف إليها ما تعرضت له أجزاء كبيرة من منظومات الصرف الصحي للتخريب وصعوبة تنفيذ عمليات الاستبدال والتجديد في بعض المناطق مما أدى إلى تراجع على

صعيد البنى التحتية والعمليات التي كانت قائمة، وبشكل عام تراجعت نسبة السكان المستفيدين من شبكات الصرف الصحي ومن محطات المعالجة التابعة لها، فسواء كان ذلك لمراكز المدن، أم المناطق الريفية.

مشكلة الصرف الصحي

نفذت مشاريع خطوط الصرف الصحي لتشمل معظم المخططات التنظيمية للتجمعات العمرانية في سورية، وفاقت نسبة التجمعات المخدمة ٧٥%، لكن معظم نهايات خطوط الصرف الصحي في سورية لم تنته إلى محطات معالجة، بل إلى أنهار وأودية وبحيرات والبحر، دون أي معالجة، وقد فشلت معظم محطات المعالجة المنفذة والموضوعة بالخدمة في أداء مهمتها لأسباب فنية أو إدارية أو تمويلية. كما توقف تنفيذ معظم المشاريع المخططة بسبب الحرب.

ما زال عدد كبير من التجمعات الريفية يفتقر إلى شبكات صرف صحي، وما زالت تعتمد على الحفر الفنية ذات الأثر البيئي الملوث الكبير للتربة والمياه السطحية والجوفية.

مشكلة الصرف الصناعي

غالباً ما يتم صرفها ضمن شبكة الصرف الصحي، أو في المناطق المفتوحة، كما هو الحال في معظم المناطق الحرفية والصناعية، والمشاغل والمعامل ومعاصر الزيتون وغيرها. ويؤدي هذا إلى تلوث المياه السطحية والجوفية بشكل خطير في بعض المناطق تبعاً لمواصفات مياه الصرف وتركيبها.

٧-١-٢- النفايات الصلبة

تعتبر النفايات الصلبة والطبية من الملفات الشائكة التي تعانيها سورية، بسب ضعف وعدم تكامل منظومة إدارة النفايات الصلبة بكافة أنواعها وتصنيفاتها من حيث الجمع ،والنقل والمعالجة والاستفادة منها، بالرغم من وجود النظام الوطني لإدارة مخلفات الرعاية الصحية .ووجود مخطط توجيهي لإدارة النفايات الصلبة إلّا أن ظروف الحرب اوقفت العمل بها. وفي معظم الأحيان يجري عن طريق وحدات الإدارة المحلية جمع النفايات ونقلها إلى أماكن التجميع أو ترمى في مكبات غير نظامية، وفي الواقع فإن كمية النفايات المتولدة كبيرة والمنشآت التي تقوم بمعالجتها لا تزال غير كافية، وهذا ما يؤدي إلى تراكم النفايات في أماكن التجميع والمكبات العشوائية في الريف، وانتشار الروائح الكريهة والأوبئة .وقد تتسرب النفايات بعد التحلل إلى التربة ومصادر المياه مسببة تلوثها وظهور مشاكل بيئية خطيرة .

رغم إيلاء إدارة النفايات الصلبة حيزاً مهماً من عمل وزارة الإدارة المحلية والبيئة ضمن خططها السنوية والخطط الخمسية المتعاقبة التي شكلت وسطياً (33 %) من الموازنة السنوية للو زارة، فإن هذه الاستثمارات لم تنعكس إيجاباً على أرض الواقع، ومن ثمّ فإن النفايات المتولدة التي لا تتم معالجتها ستكون من التحديات المستقبلية التي ستواجهها منظومة إدارة النفايات الصلبة.

من جهة أخرى تعرض عدد كبير من آليات جمع النفايات ومعامل فرز وتدوير ومعالجة النفايات الصلبة للضرر والتخريب خلال الحرب، وتوقف العمل في المحطات قيد الإنجاز؛ وتوقف تنفيذ المخطط الوطني التوجيهي لإدارة النفايات الصلبة .كما أنّ عدم توفر الكوادر البشرية الفنية المتخصصة والكلف العالية للتأهيل أدى إلى صعوبة إعادة تأهيل المحطات .وتميز العمل في هذا القطاع بانخفاض مستوى الأداء نتيجة عدم توفر العدد الكافي من الآليات والتجهيزات اللازمة لتشغيل المراكز ومحطات النقل، إضافة إلى ضعف الإطار المؤسسي اللازم بسبب عدم وجود كيان مستقل لإدارته واستثماره وتشغيله.

- **مشكلة النفايات الصلبة:**

قُدرت كمية النفايات في عام 2009 بنحو4.5 مليون طن/سنة وبنسبة نمو بين٢,٥-٣,٥ % سنوياً، لم تستطع معظم مشاريع معالجة النفايات الصلبة، سواء كانت معامل فرز ومعالجة وتدوير أم مطامر صحية أن تقترب من حل المشكلة، التي استفحلت في السنوات الأخيرة نتيجة العجز في تمويل وتنفيذ مشاريع جمع وترحيل وفرز ومعالجة النفايات الصلبة، فقد تم التخلص من نحو ٤٠% من النفايات في مطامر صحية غير مكتملة الشروط، وبقي نحو ٥٥% منها للمكبات العشوائية المنتشرة داخل وخارج التجمعات العمرانية، وفي مختلف البيئات الطبيعية بما في ذلك المناطق الطبيعية والمحميات ، كما لم يحوّل سوى ٥% من النفايات العضوية إلى سماد عضوي (كومبست compost)، ولم تنفذ خطط إدارة النفايات منذ العام ٢٠٠٤، وطرحت المخلفات الصلبة البلدية والصناعية والخطرة دون معالجة، أو حرقها في أماكن مكشوفة، مما أدى إلى تلوث التربة والمياه السطحية والجوفية، بالإضافة إلى التلوث البصري.

ويظهر تحليل الوضع الراهن ما يأتي:

- يوجد عدد محدود من المكبات النظامية وشبه النظامية، بمواصفات متواضعة لكنها تستقبل النفايات الصلبة متعددة الأنواع والمصادر، بصورة أفضل من المكبات العشوائية.

- يوجد عدد محدود من المطامر الصحية النظامية التي تعالج هذه النفايات وتستثمر الطاقة الناتجة عنها مع نقص كبير في عددها وعدد محطات المعالجة، مع سوء اختيار مواقعها، والأضرار الناجمة عن ذلك.

- هنالك سوء إدارة للنفايات الصلبة بكل أنواعها، بما في ذلك النفايات الطبية الخطرة التي تحتاج لعمليات وإجراءات صارمة للتخلص منها.

بالنتيجة، هنالك ضعف في إدارة النفايات الصلبة بكل أنواعها، وضعف استثمار لهذه النفايات وإعادة تدويرها.

٧-١-٣- تدهور الأراضي والتصحر

أدت التغيرات المناخية وما تبعها من جفاف في التسعينات والعقد الأول من القرن الحالي -أي مرحلة ما قبل الحرب_ من جهة، والضغوط السكانية وما رافقها من استخدام غير رشيد للموارد الطبيعية، من جهة أخرى، إلى استمرار تدهور الأراضي .ومن المتوقع، في ضوء مؤشرات الزيادة السكانية الناجمة عن الهجرة، وعن ضعف إنفاذ المخططات التنظيمية والتعدي على الأراضي الزراعية، أن تستمر مشكلة تدهور الأراضي، ولاسيما في

المناطق التي خرجت عن سيطرة الدولة، حيث عانت بعضها من تصرفات مدمرة للبيئة، كتكرير النفط بالطرق البدائية، أو الاعتداء على الغابات والأشجار على نحو جائر.

- **مشكلة التلوث بالأسمدة والمبيدات**

تشمل كل المناطق الزراعية ولاسيما مناطق الزراعات المروية المكثفة المغلقة والمفتوحة، وما ينجم عن هذا النمط من انعكاسات مباشرة على صحة المشتغلين في هذا القطاع والمستهلكين لمنتجاته. يضاف إلى هذا النمط استخدام المواد الهرمونية مع بعض المحاصيل ولاسيما المحمية منها.

٧-١-٤- تلوث الهواء

ينتشر تلوث الهواء في المدن التي ذات الكثافة السكانية العالية، وما يصاحبها من كثافة للمركبات من جهة وتقادم أسطول النقل وضعف الصيانة، خاصة خلال سنوات الحرب، وقرب المصانع ومحطات توليد الطاقة والمحاجر والمقالع، من جهة أخرى؛ ويشكل فصل الشتاء أيضاً مصدراً لتلوث الهواء الناجم عن حرق وقود التدفئة. وازدادت نوعية الهواء سوءاً بفعل عدم الالتزام بالشروط البيئية للمشاريع والأنشطة العامة، والتعامل بالطرق التقليدية مع النفايات، التي كانت سائدة قبل الحرب .وتفاقمت وتعمقت هذه العوامل في ظلّ الظروف التي خلقتها الحرب.

الجدول 27 العدد التقديري للتجمعات العمرانية التي تحتاج لمحطات معالجة مكانية

المحافظة	العدد التقديري للتجمعات السكانية التي تحتاج محطات المعالجة المكانية	المحافظة	عدد التجمعات التي تحتاج محطات المعالجة المكانية
طرطوس	122	اللاذقية	359
حماة	123	حلب	120
حمص	165	دير الزور	83
درعا	93	إدلب	143
القنيطرة	8	الرقة	21
السويداء	103	الحسكة	147
ريف دمشق	79		
المجموع	1566		

(وزارة الإدارة المحلية والبيئة)

- **التغيرات المناخية**

تنعكس التغيرات البيئية العالمية على سورية كغيرها من بلدان العالم بغض النظر عن مساهمة هذه الدول في التلوث بأشكاله المختلفة، ومن اللافت أن ظهور آثار التغيرات البيئية ليس سريعاً، وحساب عواقبه التنموية

والمادية ليس بالأمر السهل، تلك الكلف التي لا تتحمل الدول المتسببة بالتلوث والتغير تبعاتها وتعويض الأطراف المتضررة عن ذلك، والمساهمة معها في عمليات الإصحاح البيئي إلاّ نادراً، وبنسب ضئيلة في معظم الأحيان. يضاف إلى ذلك تبعات الإجراءات الاقتصادية القسرية أحادية الجانب المفروضة على سورية، ونتائج الحرب الكارثية على البيئة.

إن وقوع سورية في العروض شبه المدارية الجافة وشبه الجافة وشبه الرطبة يجعل تأثرها بالتغيرات المناخية كبيراً، لجهة زيادة المساحات المتصحرة، وزيادة الشذوذات المناخية المؤدية إلى حالات الجفاف (زيادة تواتر وشدة حوادث الجفاف) وتراجع معدلات الأمطار، وقلة انتظام سقوطها، وزيادة تكرار العواصف الغبارية والرملية في مناطق أكثر اتساعاً من القطر.

٧-٢- تقييم الأثر البيئي للوضع الراهن .

ثُقلت كل المشاريع القائمة كوضع راهن، من خلال التثقيل المعتمد من قبل وزارة الإدارة المحلية والبيئة وفق قانون البيئة رقم ١٢ للعام ٢٠١٢ باعتماد التعليمات التنفيذية لكل أنواع المشاريع التنموية والواردة في ملاحق معتمدة لديها.

تم توسيع مجال التثقيل بين مشاريع (سوداء – رمادية – بيضاء) ووفق مجال تثقيل محدود (-١و٠و+١) حيث تم اعتماد مجال أوسع في الإطار للوصول إلى خارطة النشاطات الملوثة.

[من ٠ إلى ٥] مشاريع بيضاء

[من ٦ إلى ١٠] مشاريع رمادية

[من ١١ إلى ٢٠] مشاريع سوداء

وللوصول إلى الأثر البيئي المركب للوضع الراهن فقد تم تقييم:

- شبكة الطرق
- التجمعات العمرانية-عدد السكان
- النشاطات الاقتصادية

تظهر الخرائط التالية الوضع البيئي المركب، وبالتالي بؤر التلوث الجديدة الناتجة عن تجمع تلك المشاريع بالنسبة للإقليم الواحد، التي يمكن أن تتعارض مع بعضها البعض بين مؤثر ومتأثر. وتصبح بؤر التلوث في تلك الخارطة المركبة هي عبارة عن بؤر تأشيريه إلى مشكلة بيئية يعانيها هذا الإقليم وهو بحاجة إلى معالجة من ناحية تحقيق الاستدامة لهذه المشاريع القائمة، و ذلك بوضع اشتراطات لهذه المشاريع أو وضع حلول بديلة لها .

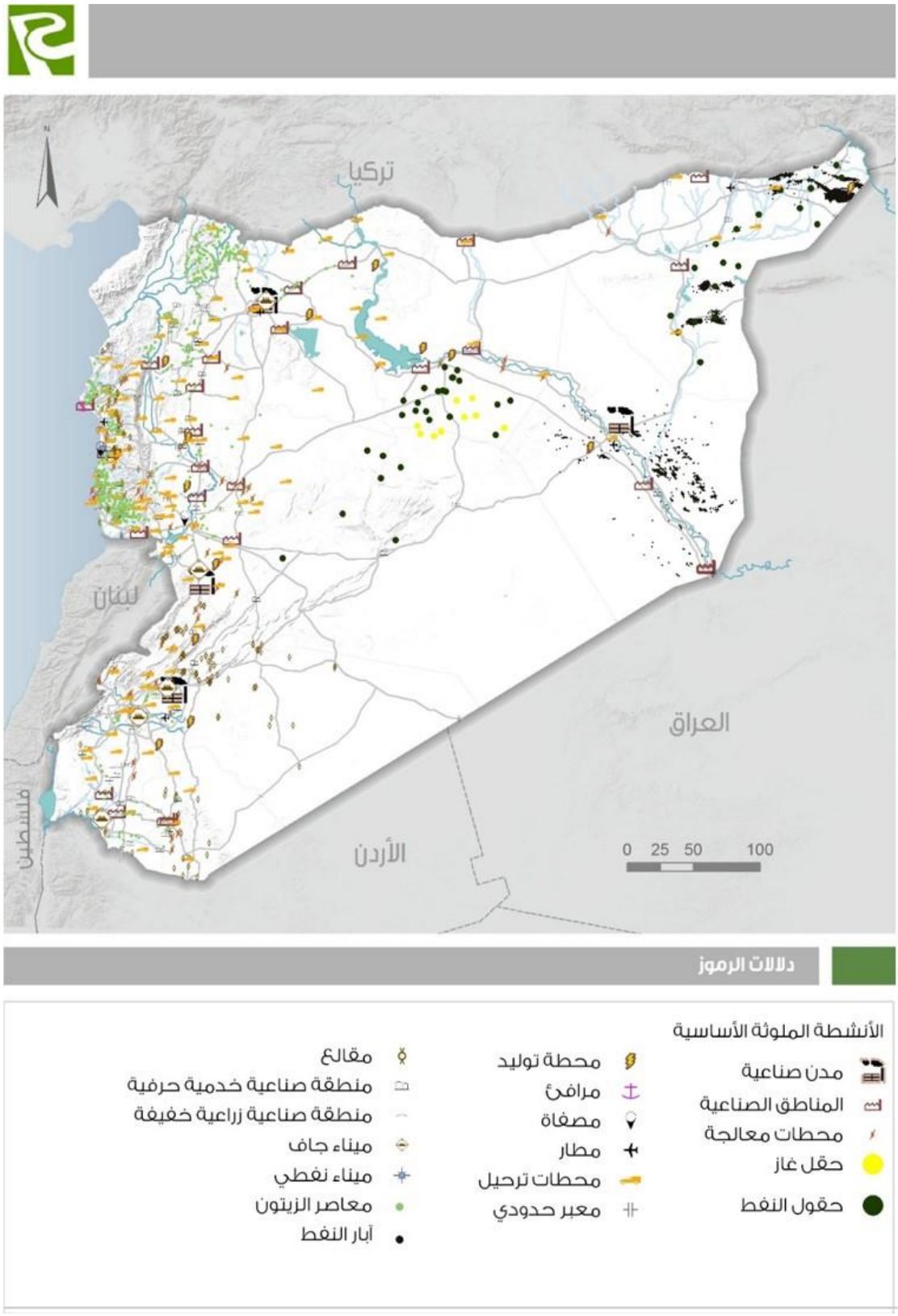

الخريطة 32 النشاطات الملوثة

(هيئة التخطيط الإقليمي - وزارة الإدارة المحلية والبيئة)

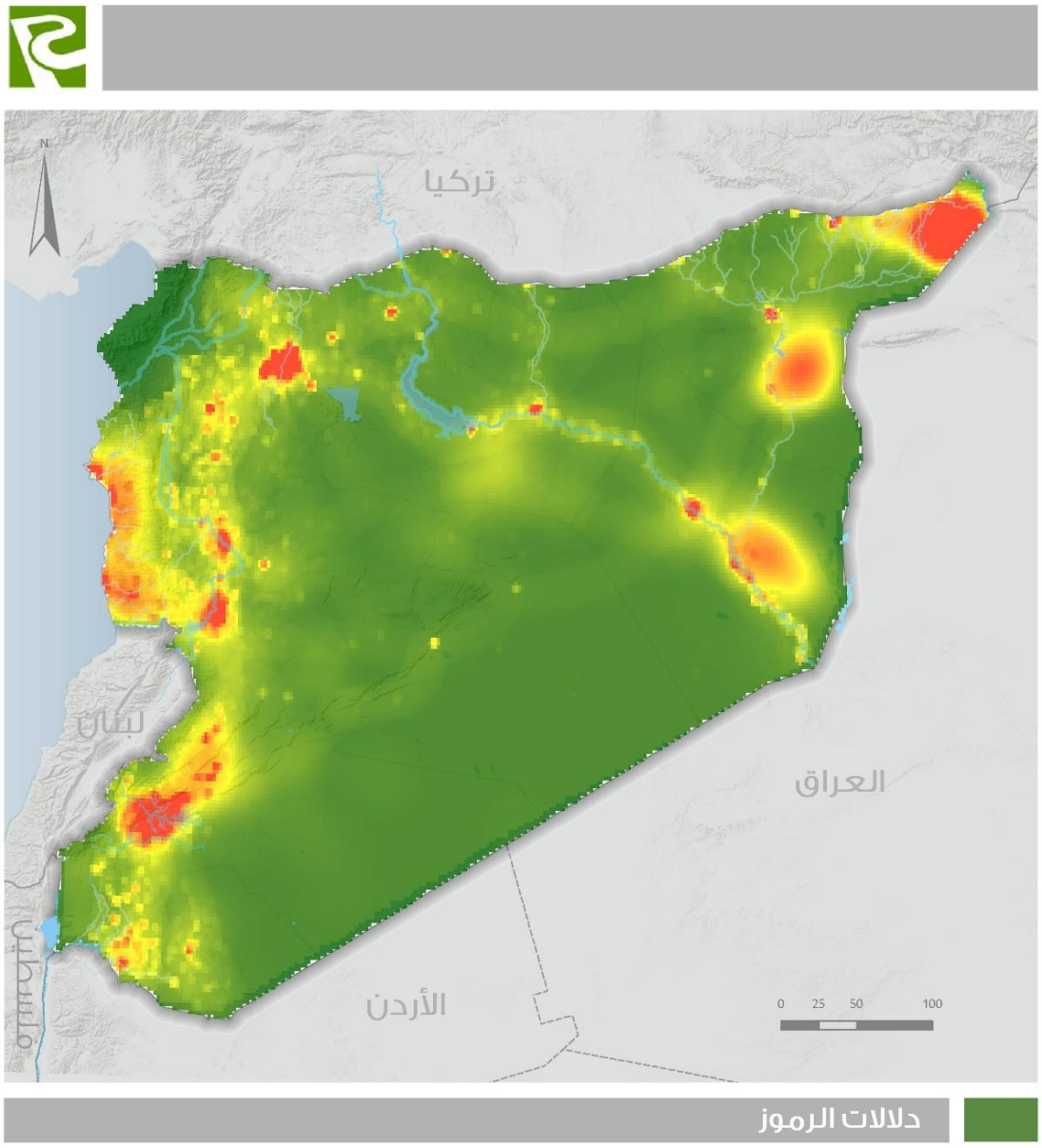

الخريطة 33 تقييم الأثر البيئي المركب

(هيئة التخطيط الإقليمي)

٧-٣- المزايا والإشكاليات

المزايا	الإشكاليات
• تخديم معظم التجمعات العمرانية بشبكات الصرف الصحي. • تكامل الصلاحيات والمسؤوليات والمهام بين كلّ الجهات. • توفر بيانات ودراسات بيئية	• البيانات المتوفرة غير منظمة. • تقارير حالة البيئة غير معتمدة وغير منشورة. • عدم ربط معظم شبكات الصرف الصحي بمحطات معالجة نتيجة الحرب على سورية وضعف التمويل الناجم عنها. • توسع حالات تلوث الهواء لأسباب طبيعية وصنعية. • تعاني سورية ظاهرة العجز البيولوجي، ووصلت لذروتها منذ عام ٢٠١٠ حسب بيانات حسابات البصمة البيئية والقدرة البيولوجية الوطنية في نسختها للعام ٢٠٢١. • ضعف رصد وتحديد الأثر البيئي.

الخلاصة

غنى وتنوع الموارد الطبيعية والمزايا النسبية على كامل المحافظات السورية

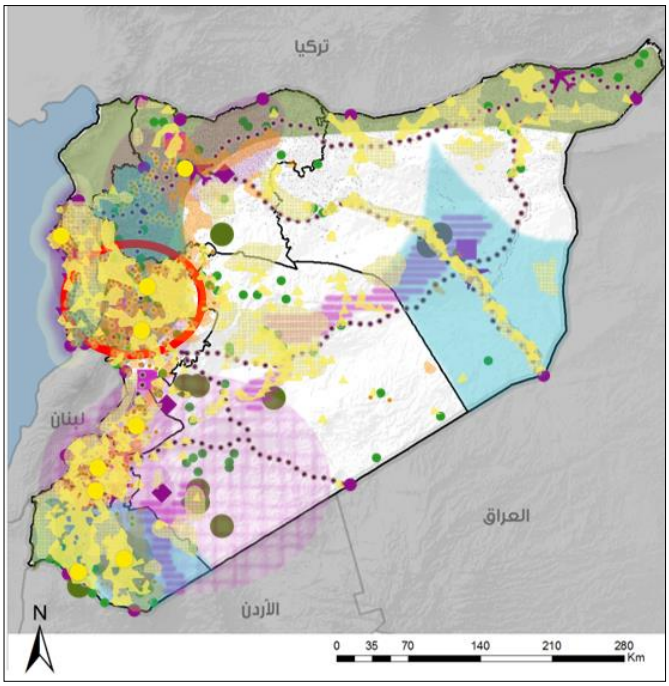

موارد
- ثروات باطنية
- ترب زراعية
- موارد مياه (آبار ، سدود ، سدات)

اقتصادي
- واجهة بحرية
- مطارات/مرافئ/ معابر حدودية
- أقطاب صناعية
- طاقات متجددة (رياح / شمس)

عمراني
- توفر أراضي أملاك دولة
- نسب إشغال مخططات منخفضة
- وجود قدرة استيعابية عالية للمدن

ديموغرافي
- توزع نسبي منخفض للسكان

تراثي
- الغنى في المناطق الأثرية
- توفر محميات طبيعية و موائل هامة
- الغنى في التراث اللامادي وتنوعه

الخريطة 34 الخارطة المركبة للمزايا

حقيقة التفاوت التنموي المكاني بين المحافظات السورية

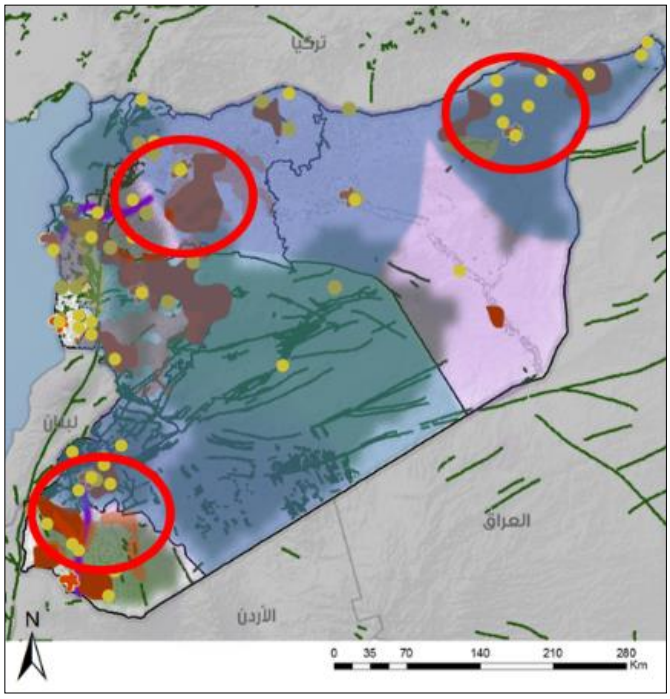

موارد
- العجز في الأحواض وتدهور الترب والغطاء النباتي.
- المخاطر الطبيعية – الفوالق-

اقتصادي
- تراجع بنسب الإنتاج.
- هياكل مكانية متضررة.

عمراني
- السكن العشوائي.
- تدهور النوعية العمرانية.
- الضرر في الوحدات السكنية.
- اختلال حجمي – خدمي –تنموي.

ديموغرافي
- اختلال توزع السكان في المحافظات.
- النزوح.

تراثي
- الأضرار التي طالت مواقع التراث الثقافي المادي واللامادي.

الخريطة 35 الخارطة المركبة للإشكاليات

القسم الثاني

إستراتيجية التنمية المكانية

تظهر أهمية تبني إستراتيجية التنمية المكانية المتوازنة والمستدامة لتجاوز آثار الحرب على سورية من خلال مرحلتين متداخلتين ومتكاملتين زمنياً (المرحلة الانتقالية – مرحلة الاستدامة) بما يتناسب مع متطلبات المرحلة الراهنة وآفاق إعادة الإعمار وإقلاع عجلة التنمية مترافقةً مع تشجيع الأنشطة الزراعية والصناعية والسياحية، وتتوافق مع المزايا النسبية للمكان وصون الموارد المتاحة:

- عدالة توزيع فرص التنمية بين مختلف الأقاليم لتحقيق التوازن الإقليمي والقضاء على التفاوت بينها.
- الاستفادة من مزايا المراكز الحضرية الكبيرة من ناحية، مع الانتباه إلى الحد من جاذبيتها وعلاقتها الاستقطابية التفريغية مع بقية المناطق بالتزامن مع تعزيز بقية المراكز الحضرية وتحسين العلاقات فيما بينها.
- ضمان الاتصال والتفاعل المكاني بين الأقاليم من جهة، ومع العالم الخارجي من جهة أخرى من خلال ترميم وإنشاء شبكة ضخمة من طرق المواصلات البرية والبحرية والجوية.

١- أولويات العمل على ملف السكان

- ضبط معدلات النمو السكاني، بشكل يتم تحقيق التوازن التنموي مع معدلات النمو الاقتصادي.
- تحقيق التوازن التنموي في توزع السكان الجغرافي-المكاني، الأمر الذي يتطلب توفير الظروف الموضوعية لتسريع عملية عودة السكان إلى أماكن اقامتهم المعتادة، وفق رؤية التخطيط الإقليمي (ومن ثم المكاني) المستدام (وغير العشوائي).
- تحسين الخصائص النوعية للسكان، الأمر الذي يتطلب ردم الفجوة التي خلفتها الحرب في المؤشرات التنموية، ولا سيما في التعليم والصحة والخدمات العامة من مياه وطاقة وطرق.
- استثمار انفتاح النافذة الديموغرافية تنموياً في المحافظات التي بدأت بوادر الانفتاح فيها بدءاً من مطلع القرن الحالي (السويداء، طرطوس، اللاذقية، دمشق)، وتسريع انفتاحها في بقية المحافظات. والاستعداد له، سيما وأن مرحلة إعادة الإعمار تتطلب منهجية ومقاربة جديدة تربط بين النشاط الاقتصادي للسكان وتوزع الموارد والرؤية التنموية الشاملة.

تمت دراسة الملف السكاني المستقبلي وفق ثلاثة سيناريوهات، سيناريو الأزمة، سيناريو العودة التدريجية، سيناريو النمو الطبيعي. ومن خلال التحليل تم اعتماد سيناريو النمو الطبيعي (النمطي) الذي يمثل التقدير الأكبر لعدد السكان وفق هذا السيناريو وبالتالي يتيح مرونة أكبر لتنفيذ مقترحات الإطار الوطني للتخطيط الإقليمي.

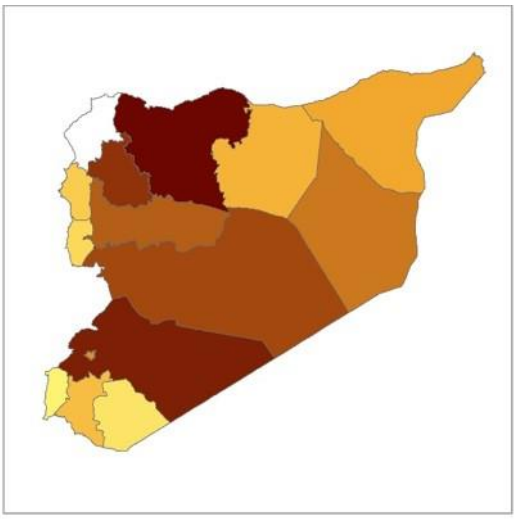

النمو السكاني المتوقع بين عامي ٢٠٠٥–٢٠٣٥
سيناريو نمو طبيعي

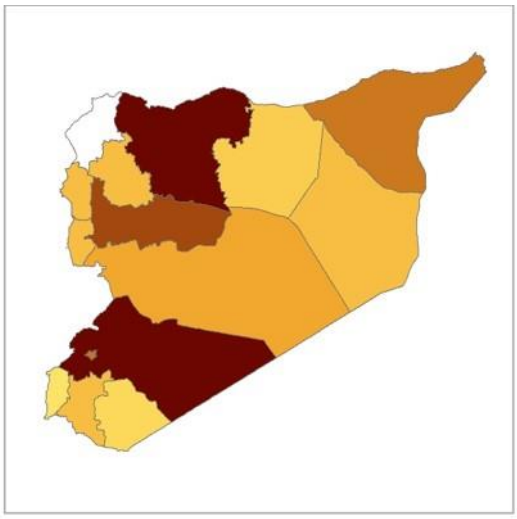

النمو السكاني المتوقع بين عامي ٢٠٠٥–٢٠٣٥
سيناريو استمرار الأزمة

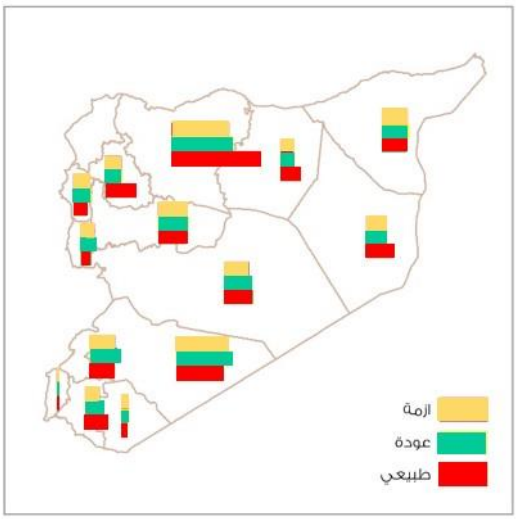

النمو السكاني المتوقع عام ٢٠٣٥
وفق ثلاث سيناروهات

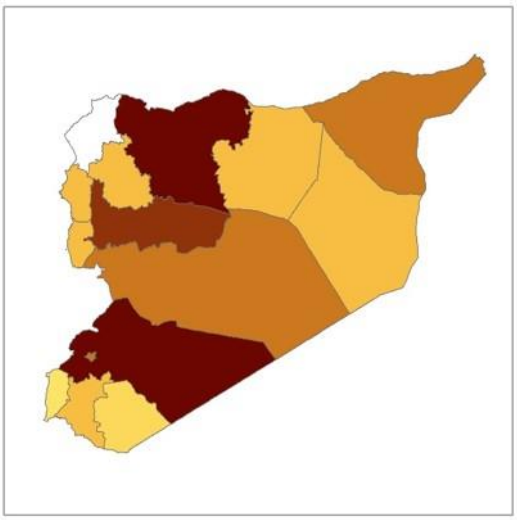

النمو السكاني المتوقع بين عامي ٢٠٠٥–٢٠٣٥
سيناريو العودة التدريجة

الخريطة 36 النمو السكاني المتوقع عام ٢٠٣٥ وفق ثلاثة سيناريوهات

(هيئة التخطيط الإقليمي)

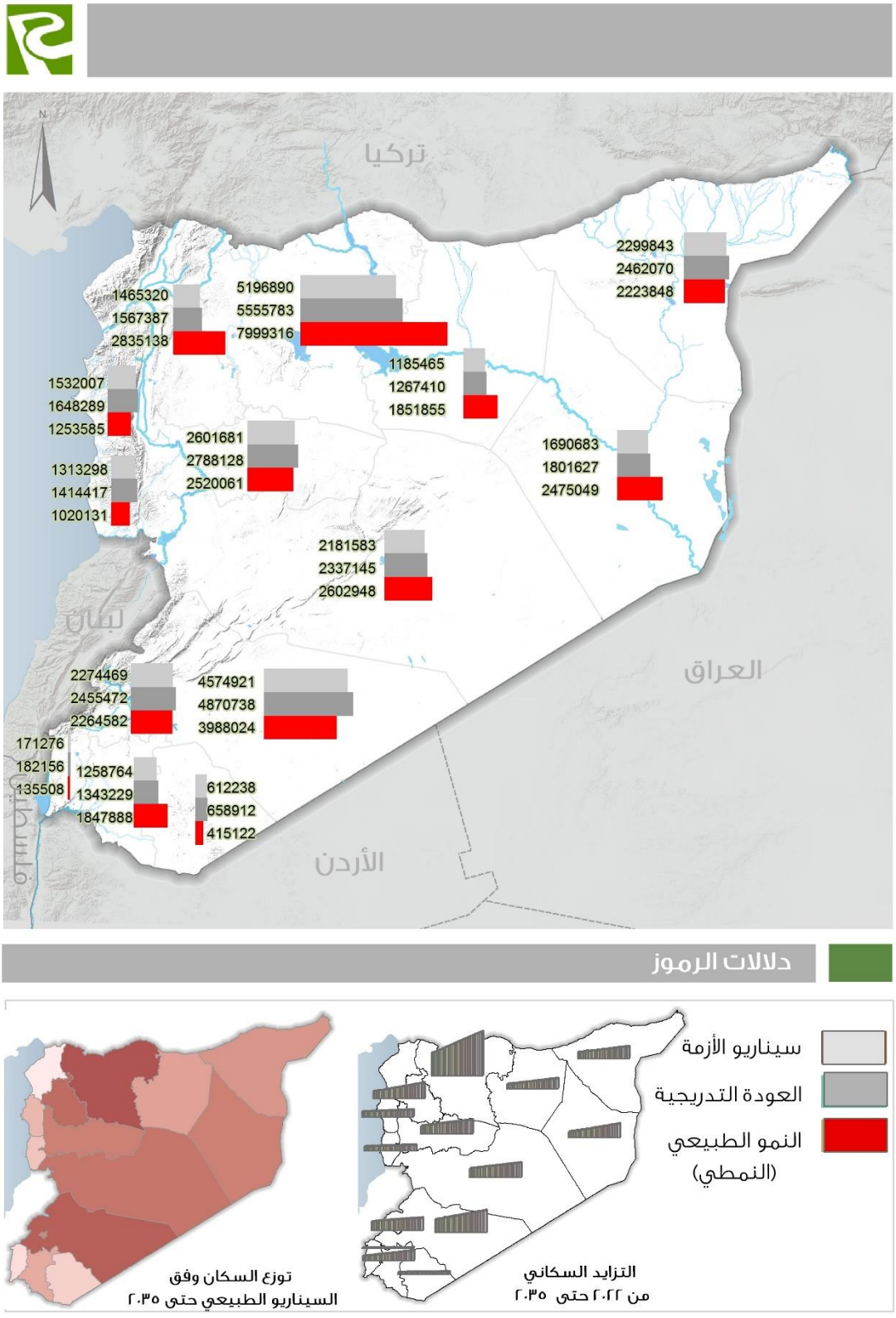

الخريطة 37 النمو السكاني المتوقع عام ٢٠٣٥ وفق سيناريو النمو الطبيعي

(هيئة التخطيط الإقليمي)

٢- إستراتيجية التنمية العمرانية والإقليمية

في الإطار العام للهيكلية العمرانية لا بد من دراسة مفاهيم التوزيع المكاني، بما يحقق التنمية المتوازنة وكفاءة الخدمات والفعاليات، وإعادة توزيع الأثقال البشرية بين أقاليم الدولة، بحيث تضبط التنمية العلاقة بين المناطق المتباينة، وتحقق تكافؤ الفرص والتوازن بين الأقاليم، والاستثمار المستدام لإمكانياتها الكامنة، وتعزيز الخصوصية الحضرية.

ترتبط مراكز النمو بأنماط التحول اللامركزية والتحول القطاعي. كما أكّدت توصيات المؤتمر العالمي للإسكان على أهمية إنشاء شبكات مكانية في الأقاليم ولا سيما من المدن المتوسطة والصغيرة، بهدف تخفيف تراكم النمو في التجمعات الكبيرة وإعادة توزيعه بشكل متوازن، وفي هذا السياق تم وضع إطار توجيهي من الإستراتيجيات والخطط التي تعالج التحديات العمرانية على النحو الآتي:

٢-١- الهيكلية المكانية المتوازنة والانتشار الديموغرافي السليم

تُراعي الرؤية العمرانية عدالة التوزيع الخدمي والتنموي في المكان، وتحقيق شبكة متكافئة من الفرص الإنتاجية والقيم الحضارية، بحيث يتم تقريب الفروق التنموية بين الأقاليم إلى أقصى حد تسمح به قدراتها الطبيعية الكامنة. وبحيث تكون الأقاليم المتفاوتة في أحجامها وتركيبها ومواردها فعّالة ومتكاملة. يرتبط هذا المفهوم بتحقيق التنمية وضبطها، وذلك بإعادة توزيع الأثقال البشرية بين الأقاليم. كما أضافت الحرب لمجال التنمية العمرانية منعكسات في النواحي الاجتماعية والاقتصادية، فرضت أهمية التنمية العمرانية وفق مبادئ التقارب والتماسك الاجتماعي. وترتبط الرؤية العمرانية مع ديناميكيات الإسكان ومستوى البنى التحتية الإقليمية المطلوبة لتحقيق التوازن التنموي. ولتحقيق ذلك لا بد من الإحاطة بالأبعاد الهيكلية المؤثرة في تحقيق الإقليمية.

تعتمد رؤية هيكلية التنظيم العمراني إعادة التوازن الحضري للأقاليم مكانياً وخدمياً، والتي ظهر فيها الاختلال وفق عدة مؤشرات أهمها:

١- مؤشر الهرمية / الاختلال الحجمي.
٢- مؤشر نطاقات المدينة المثالية والواقعة وفق التحليل الشبكي/ الاختلال المكاني.
٣- مؤشر الاختلال الخدمي.
٤- مؤشر القدرة الاستيعابية للمدن.
٥- مؤشر القطبية في الربط الشبكي.
٦- مؤشر الخطية في البنية التحتية للتنمية .

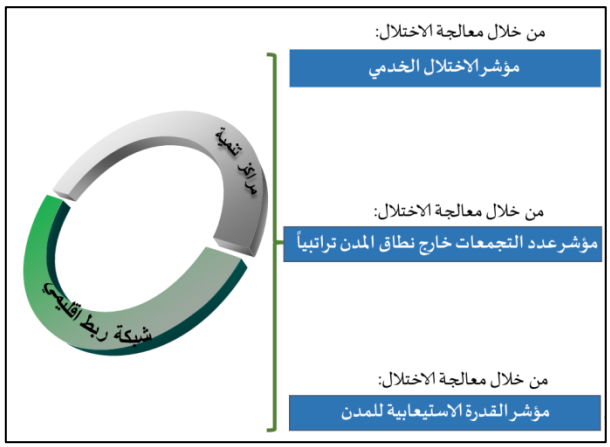

الشكل 44 الهيكلية المكانية المتوازنة للأقاليم والانتشار الديموغرافي السليم

تم العمل على معالجة هذه الاختلالات من خلال مداخلتين عمرانيتين أساسيتين هما؛ تعزيز المراكز العمرانية وتأمين شبكة الربط الإقليمية، بالاعتماد على التوجهات الرئيسية الآتية:

١- **تعزيز المراكز العمرانية التنموية**

- موازنة الخلل في **مؤشر الهرمية** بين المدن، واعتماد سياسات التوطين، لتحقيق المساواة، وذلك بإعادة تشكيل الجغرافية المؤسساتية وتأمين الخدمات اللازمة، وخلق نشاطات اقتصادية تحقق فرص العمل، ومعالجة **مؤشر الاختلال الخدمي**.
- دعم الهيكلية الإقليمية متعددة المراكز (الاقليم متعدد الأقطاب polycentric region) من خلال معالجة الاختلال في **مؤشر نطاقات المدينة / الاختلال المكاني وذلك** بتمكين المدن القائمة تراتبياً.

في ضوء التحليلات العمرانية و هيكلية التجمعات السكانية، تنتشر العديد من التجمعات ذات الكثافة المنخفضة على مساحات شاسعة من أراضي الجمهورية العربية السورية، مع انعدام وجود أي تجمع ذي وظائف مركزية على بعد مناسب للتنقل بهدف الحصول على الخدمات، بينما تتمركز الكثافات العالية في تجمعات محدودة على المحور الشمالي الجنوبي حلب- دمشق ووادي الفرات الأدنى، بما يحتم دعم مواقع معينة ضمن مناطق الكثافات المنخفضة، وترقية بعض المدن كمراكز تنموية لملء الثغرات الخدمية، **وفق نظام المواقع المركزية**. وهو نظام يستخدم كأساس لتنظيم الهيكلية الإقليمية، ولصياغة سياسات خدمات القطاع العام، بما يتيح لجميع السكان إمكانية الوصول للخدمات العامة ضمن مسافات معقولة. قد تتأثر فعاليات القطاع الخاص واستثماراته بالموقع والموارد، لكن وظائف القطاع العام يجب أن توضع بما يحقق تغطية مجالية خدمية مقبولة للسكان، مع الأخذ بعين الاعتبار الكلفة الاقتصادية المقبولة المترتبة على الدولة.

يتضمن نظام هرمية المدن عدة مستويات، يزداد عدد المستويات وينقص حسب خصوصية الدول، فهناك فئات وأنواع مختلفة من المراكز تتراوح بين الأدنى والأعلى وتوضع عدة مستويات بينها، حيث يوفر المستوى الأدنى الخدمات الأساسية المحلية، بينما تكون المستويات المتوسطة أكثر تأثيراً، والمستوى الأعلى ذا أهمية وطنية وعالمية.

اقتُرحت أربعة مستويات من المراكز التنموية (مدن مراكز المحافظات، مدن توازن-مدن داعمة رئيسية-مدن داعمة ثانوية)، باستخدام مجموعة من المعايير، أهمها: حجم السكان، الوضع الإداري (مركز محافظة، ناحية، منطقة)، الوضع الخدمي (الصحة، التعليم، البنى التحتية) عدد المنشآت الاقتصادية، الموارد الطبيعية، البعد التراثي والسياحي.

يتضمن المستوى الأول مدن مراكز المحافظات، تأتي في المستوى الثاني مدن التوازن، وفي المستوى الثالث المدن الداعمة الرئيسية وفي المستوى الرابع المدن الداعمة الثانوية.

المستوى الأول- مدن مراكز المحافظات

تعتبر مدن مراكز المحافظات الأكثر وضوحاً في هذا المستوى، مع الأخذ بعين الاعتبار معيار حجم السكان، الوضع الخدمي (الصحة، التعليم،) عدد المنشآت الاقتصادية، ويستخدم لهذا التحليل نصف قطر ١٠٠كم للمدن التي يتجاوز عدد سكانها ٢ مليون نسمة (دمشق وحلب) و٨٠ كم لمدينة حمص التي يقارب عدد سكانها ١ مليون نسمة، وباقي مراكز المحافظات بنصف قطر ٦٠ كم من مناطق التأثر، بحيث يتم تغطية عدد التجمعات خارج نطاقات التخديم، مثل تطوير مدينة الرقة كمركز توزيع للتجارة وتجهيز المنتجات الزراعية، وتحويلها، بالإضافة إلى ذلك، إلى مركز ثقافي سياحي. وتعتبر مراكز إقليمية، بمؤسسات عامة على مستوى وطني مثل الجامعات والمشافي والبنوك وتوفير البنية التحتية للاستثمارات الصناعية الملائمة.

المستوى الثاني-مدن التوازن

يرتبط هذا المستوى بحجم المدن من الفئة الثالثة (١٠٠-٥٠٠ ألف نسمة)، ويؤخذ بعين الاعتبار معيار حجم السكان، الوضع الخدمي (الصحة، التعليم،) المنشآت الاقتصادية، الموقع الجغرافي، يتم تزويدها بالخدمات المناسبة بهدف معالجة جزء من الاختلالات الخدمية للتجمعات السكانية الواقعة ضمن نصف قطر محدد (٦٠ كم)، وردفها بالفعاليات الاقتصادية المرتبطة بالموارد الطبيعية المتاحة، وتمثل هذه المراكز حواضر توازن "Metropole of equilibrium"، بحيث يكون لها تغذية راجعة على مدن مراكز المحافظات، ووفورات خارجية تقنية واستثمارية على المدن في المستوى الأدنى، بما يخفف تراكم النمو وحصره في المدن الكبرى، بما يحقق التنمية المتوازنة.

كما تحفز التوازن بين حماية البيئة والمطالب الاجتماعية، وبين الاستثمار في المناطق الجاذبة والبرامج التي تعزز الرفاه الاجتماعي، وتلبية الطلب المتزايد على السكن. تعتمد هذه المدن تجديد الانشطة الاقتصادية "التحول"، وتعزيز الاستثمار في الموارد التراثية والطبيعية كالمنتجات الزراعية والسياحية مع تأمين القدرة على الابتكار والتجديد في سياق الربط على المستوى العالمي والرأسمال المجالي للإقليم.

وتواجه صيغ التوازن الإقليمية تحديًا متزايدًا تتعلق في المتغيرات المكانية المختلفة من ندرة الطاقة وتغير المناخ وغيرها، لذلك تم أخذ النماذج الديناميكية لعمليات التغيير الحضري بعين الاعتبار، مما يجعل المنظور طويل المدى للنموذج الاقليمي أكثر أهمية. وقد تم تعزيز كل من مدن (منبج-الباب-عين العرب-عفرين) في حلب، ومدينة جسر الشغور في إدلب، ومدينة القصير وتدمر في حمص، والسلمية في حماة، ونوى وبصرى في درعا، والكسوة والتل وقطنا والنبك في ريف دمشق، وبانياس وصافيتا في طرطوس، والثورة، البوكمال، القامشلي، شهبا، جبلة في كل من الرقة، دير الزور، الحسكة، السويداء، اللاذقية على الترتيب وفق المخطط التالي:

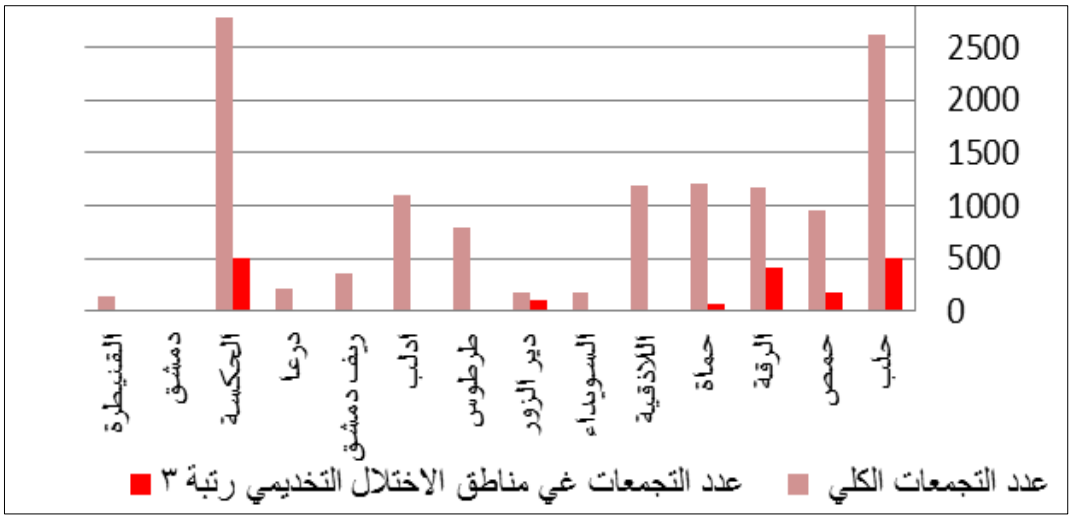

الشكل 45 عدد التجمعات في مناطق الاختلال الحضري لمدن الرتبة /٣/
مقارنة مع عدد التجمعات الكلي قبل اقتراح مدن التوازن

مؤشر الاختلال الخدمي		
عدد التجمعات في مناطق الاختلال الخدمي بعد مدن التوازن	عدد التجمعات في مناطق الاختلال الخدمي	
مدن التوازن	رتبة ٣	المحافظة
٦٨	٥٠٨	حلب
٢٦	١٦٦	حمص
٥٣	٤١٦	الرقة
لايوجد	٦٨	حماة
لايوجد	لايوجد	اللاذقية
لايوجد	لايوجد	السويداء
لايوجد	١٠٠	دير الزور
لايوجد	لايوجد	طرطوس
لايوجد	١	ادلب
٥	٥	ريف دمشق
لايوجد	لايوجد	درعا
٤٩٧	٤٩٧	الحكسة
مدينة واحدة	مدينة واحدة	دمشق
		القنيطرة

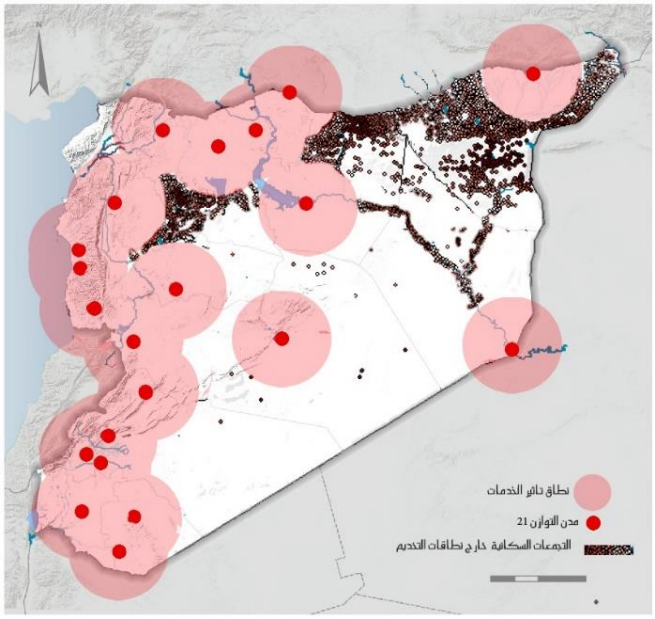

الخريطة 38 التجمعات السكانية في مناطق الاختلال
بعد تطبيق النطاقات التخديمية لمدن التوازن

يوضح الجدول أعلاه عدد التجمعات قبل وبعد تطبيق النطاقات التخديمية لمدن التوازن ضمن مناطق الاختلال الخدمي من اليمين إلى اليسار على التوالي.

أظهرت الدراسات التحليلية لمؤشر الاختلال الخدمي وفق الرؤية الإقليمية الجديدة واقتراح مدن التوازن الـ /٢١/ على المستوى الوطني، تأمين الخدمات للتجمعات السكانية الواقعة في مناطق الاختلال لمدن المرتبةالثالثة. وتغطية ما نسبته ٨٦% في محافظة حلب، ٨٤% في محافظة حمص، ٨٧% في محافظة الرقة، و١٠٠% في محافظتي حماه ودير الزور.

معايير اختيار مدن التوازن:

١- موقع المدينة خارج نطاقات تخديم المدن بالمرتبة الثالثة ونصف قطر ٦٠ كم وضمن مناطق الاختلال في هذه الرتبة.

٢- يرتبط عدد السكان اختلال سلبي في مؤشر الهرمية بين المدن الكبيرة والمتوسطة بما يخفف تراكم النمو في التجمعات الكبيرة فقط.

٣- ترتبط بالنمط الشريطي بطرق دولية وفوق اقليمية في الشبكة الإقليمية.

٤- تعزز مفهوم لامركزية إدارة الأراضي خلال ربطها بشبكة من مراكز التوازن الأخرى.

٥- تعتمد ترقية مدن ذات تقسيم وظيفي وتقوم على تركيز الاستثمارات في قطاعات معينة من الاقتصاد وفق الموارد المتاحة. وتحول الاقتصاد من القطاع الثانوي الى الثالثي.

٦- ترتبط بتصنيفات محددة من الخدمات الوظيفية مثل الجامعات وفروع الجامعات في الوظيفة التعليمية.

٧- ترتبط بنطاقات التأثير لمدن مراكز المحافظات ولها تغذية راجعة على هذه المراكز.

المستوى الثالث-مدن داعمة رئيسية

يرتبط هذا المستوى بحجم المدن من الفئة الرابعة (٥٠ -١٠٠ ألف نسمة) تم اختيار عدد منها وفق عدة معايير لتوفير شبكة كثيفة من مراكز التنمية بهدف معالجة جزء من الاختلالات الخدمية للتجمعات السكانية الواقعة ضمن نصف قطر محدد (٤٠ كم). وهي محركات تنموية لمناطق الموارد الطبيعية والبشرية الكامنة، وتعزيز القدرة الاستقطابية الاقتصادية لمدن التوازن والوفورات الناتجة عنها، وإمكانية الاستثمار في الاعمال والنقل العام ورفع المستوى العمراني. وقد تم تعزيز /٢٤/ مدينة داعمة رئيسية وهي: (السفيرة –إعزاز –دير حافر) في حلب، ومدينة سلقين – خان شيخون في إدلب، الرستن وتلكلخ في حمص، مصياف والسقيلبية في حماة، الزبداني والضمير وجيرود في ريف دمشق، والشيخ بدر في طرطوس، الميادين في دير الزور، الشدادي، رأس العين، المالكية في الحسكة، الصنمين وازرع في درعا، صلخد في السويداء.

أظهرت الدراسات التحليلية لمؤشر الاختلال الخدمي وفق الرؤية الإقليمية الجديدة بعد اقتراح المدن الداعمة الرئيسية الـ /٢٤/، تأمين الخدمات للتجمعات السكانية الواقعة في مناطق الاختلال لمدن المرتبة الرابعة. وتغطية ما نسبته بنسبة ٦٤% في محافظة حلب، و٦٧% في محافظة حمص، ٩٠% في محافظة الرقة، ٧١% في حماة و٢٤% اللاذقية، ٩٣% السويداء، ٨٠% دير الزور، ١٠٠% طرطوس، ٤٧% إدلب، ١٠٠% درعا. ٦٥% الحسكة.

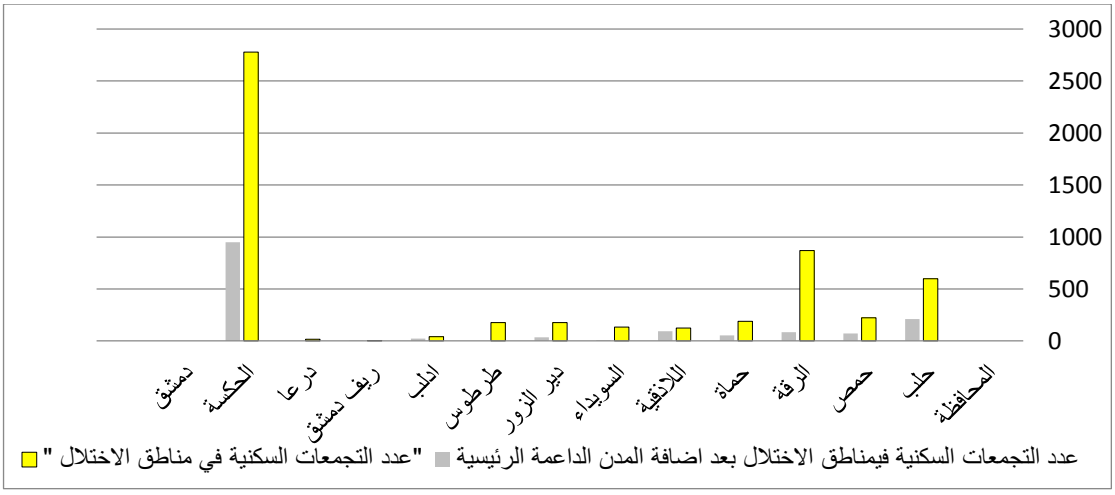

الشكل 46 عدد التجمعات في مناطق الاختلال لمدن المرتبة /٤/

مقارنة مع العدد الكلي قبل اقتراح المدن الداعمة الرئيسية

مؤشر الاختلال الخدمي		
عدد التجمعات في مناطق الاختلال الخدمي بعد المدن الداعمة الرئيسية	في مناطق الاختلال الخدمي	
الداعمة الرئيسية	رتبة ٤	المحافظة
212	600	حلب
72	222	حمص
84	870	الرقة
54	188	حماة
95	125	اللاذقية
8	133	السويداء
35	177	دير الزور
لايوجد	176	طرطوس
22	42	ادلب
1	1	ريف دمشق
لايوجد	18	درعا
950	2778	الحكسة
مدينة واحدة	مدينة واحدة	دمشق
		القنيطرة

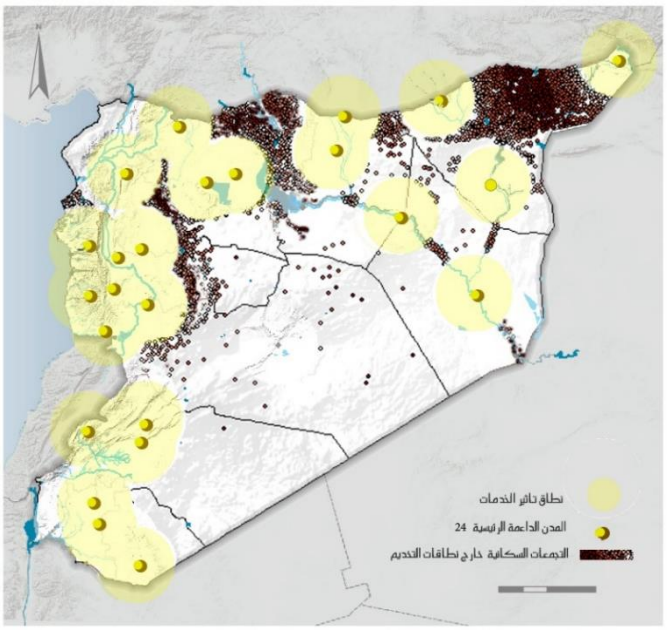

الخريطة 39 التجمعات السكانية في مناطق الاختلال

بعد تطبيق النطاقات التخديمية للمدن الداعمة الرئيسية

يبين الجدول أعلاه عدد التجمعات قبل وبعد تطبيق النطاقات التخديمية للمدن الداعمة الرئيسية ضمن مناطق الاختلال الخدمي من اليمين إلى اليسار على التوالي.

معايير اختيار المدن الداعمة الرئيسية:

١- موقع المدينة خارج نطاقات تخديم المدن بالمرتبة الرابعة ونصف قطر ٤٠ كم وضمن مناطق الاختلال في هذه الرتبة .

٢- يرتبط عدد السكان اختلال سلبي في مؤشر الهرمية بين المدن الكبيرة والمتوسطة من جهة، والمتوسطة والصغيرة من جهة أخرى.

٣- ترتبط بالنمطين الطرقي الحلقي والشريطي الوطني في الشبكة الإقليمية .

٤- تعزيز النتائج الخارجية للاستقطابية الاقتصادية في مدن التوازن.

المستوى الرابع-مدن داعمة ثانوية:

يرتبط هذا المستوى بحجم المدن من الفئة الخامسة (أقل من ٥٠ ألف نسمة) تم اختيار عدد منها وفق عدة معايير، بحيث تغطي هذه المدن الاختلالات الخدمية للتجمعات السكانية الواقعة ضمن نصف قطر محدد (٣٠ كم) من مناطق التأثر. وترتبط بمناطق انتقالية بين الريف والمدينة أو المتدرجات الحضرية الريفية ومحاور التكثيف ضمن مناطق نفوذ مدن "الإقليم/ أشباه الإقليم"، وتعتبر هذه المدن مراكز ضبط لحركة الهجرة من الريف إلى المدن الأكبر في الإقليم، بما يخفف معدل استهلاك الأراضي وإعادة استقطاب تدريجي للسكان والأنشطة والمناطق الاقتصادية، على امتداد التدرجات الحضرية في المستوى الإقليمي وتخفيف الضغط على مدن مراكز المحافظات. وقد تم تعزيز ٢٨ مدينة داعمة ثانوية، خفسة، مسكنة، راجو، الأتارب، وتل الضمان في حلب، سراقب والدانا ومعرة النعمان ومعرتمصرين في إدلب، والمخرم الفوقاني والحصن وكفرلاها في حمص، وتل سلحب وكفر زيتا في حماة، الجرنية ودبسي والسبخة في الرقة، هجين وصور والتبني في دير الزور، عامودا ي الحسكة، يبرود ودير عطية في ريف دمشق، الحفة في اللاذقية، والدريكيش والقدموس في طرطوس.

أظهرت الدراسات التحليلية لمؤشر الاختلال الخدمي وفق الرؤية الإقليمية الجديدة بعد إضافة المدن الداعمة الثانوية الـ /٢٨/، تأمين الخدمات للتجمعات السكانية الواقعة في مناطق الاختلال لمدن المرتبة الخامسة.

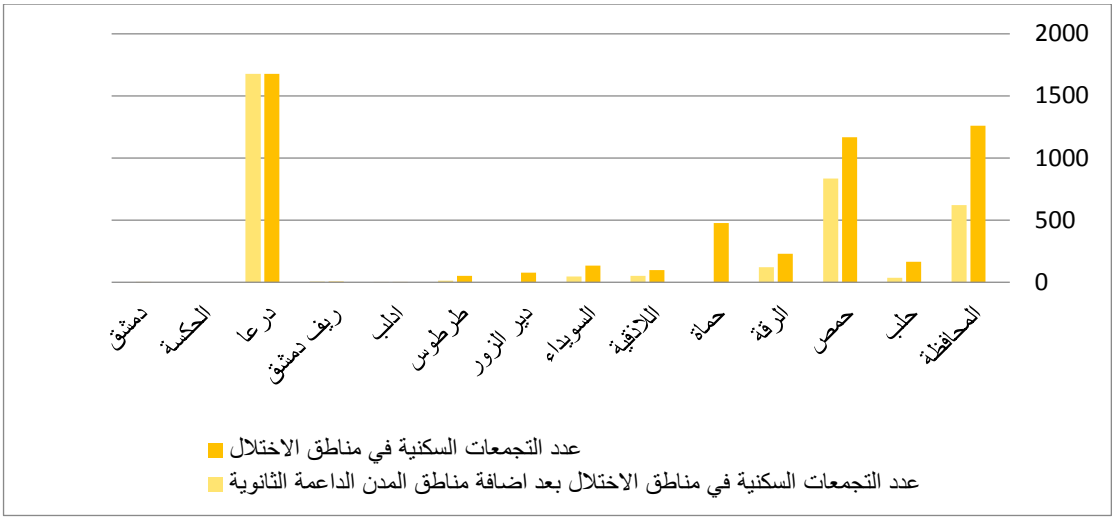

الشكل 47 عدد التجمعات في مناطق الاختلال لمدن المرتبة /٥/

مقارنة مع العدد الكلي قبل اقتراح المدن الداعمة الثانوية

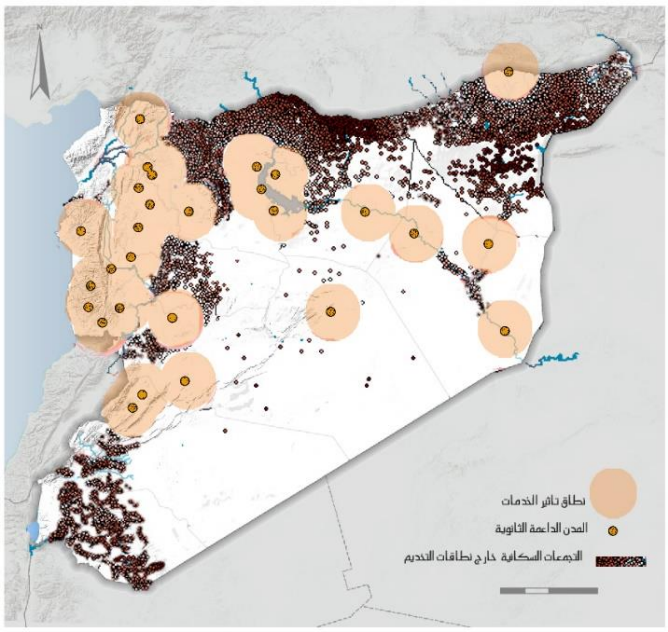

مؤشر الاختلال المكاني		
عدد التجمعات في مناطق الاختلال الخدمي بعد مدن الداعمة الثانوية	عدد التجمعات في مناطق الاختلال الخدمي	
الداعمة الثانوية	رتبة ٥	المحافظة
٦٢٠	١٢٥٩	حلب
٣٧	١٦٥	حمص
٨٣٥	١١٦٨	الرقة
١٢١	٢٢٩	حماة
لابوجد	٤٧٨	اللاذقية
٥٢	97	السويداء
٤٧	١٣٣	دير الزور
لابوجد	٧٧	طرطوس
12	٥٣	ادلب
1	١	ريف دمشق
٥	٥	درعا
١٦٧٨	١٦٧٨	الحكسة
	مدينة واحدة	دمشق
	١	القنيطرة

الخريطة 40 التجمعات السكانية في مناطق الاختلال
بعد تطبيق النطاقات التخديمية للمدن الداعمة الثانوية

يوضح الجدول عدد التجمعات قبل وبعد تطبيق النطاقات التخديمية للمدن الداعمة الثانوية ضمن مناطق الاختلال الخدمي من اليمين إلى اليسار على التوالي.

معايير اختيار المدن الداعمة الثانوية:

١- موقع المدينة خارج نطاقات تخديم المدن بالمرتبة الخامسة ونصف قطر ٣٠ كم وضمن مناطق الاختلال في هذه الرتبة .

٢- يرتبط عدد السكان اختلال سلبي في مؤشر الهرمية بين المدن الصغيرة والمتوسطة.

٣- ترتبط بالنمط الطرقي الحلقي في الشبكة الإقليمية .

٤- ترتبط بالمتدرجات الحضرية الريفية "Urban-Rural Gradient" وتخفيف معدل استهلاك الأراضي ذات القدرة الزراعية وإعادة توجيه استقطاب تدريجي للسكان.
٥- ترتبط ببنية مكانية ثنائية بسبب التدفقات والتبادلات مع المدن الداعمة الرئيسية، فتُقدم وفورات خارجية خدمية من المدن الداعمة الرئيسية ضمن نطاقات تأثيرها .
٦- رفع القدرة الاستيعابية للمدن وفق نسبة الإشغال أو التكثيف.

تجدر الإشارة إلى أهمية إكمال هذه الهرمية بمراكز الخدمة الريفية، وذلك في مستوى الدراسات الإقليمية والهيكلية، وتحديد نصف قطر ١٥ كم للتأثير، وعلى هذا الأساس، سيكون هناك مجموعة مراكز يمكن أن تغطي الجمهورية العربية السورية من ناحية التنمية الريفية.

ترتبط الهرمية العمرانية المقترحة برؤية الأقاليم المتجانسة التي تكون فيها الاستمرارية والتركيز هي السمات الرئيسية التي تجعل المنطقة متماسكة ومترابطة، فيمثل التصنيع بداية التحول، ولكن ومع تركيز الاستثمار في مدينة أو مدينتين تظهر بنية مكانية ثنائية بسبب التدفقات والتبادلات، مع وجود مركز يشهد تطورًا سريعًا ومكثفًا، و محيط يرتبط اقتصاده بشكل غير كامل بهذا المركز، بما يمهد لإنشاء شبكة الربط الإقليمي، وهذا ما يركز عليه الهدف الثاني في تأمين هذه الشبكة.

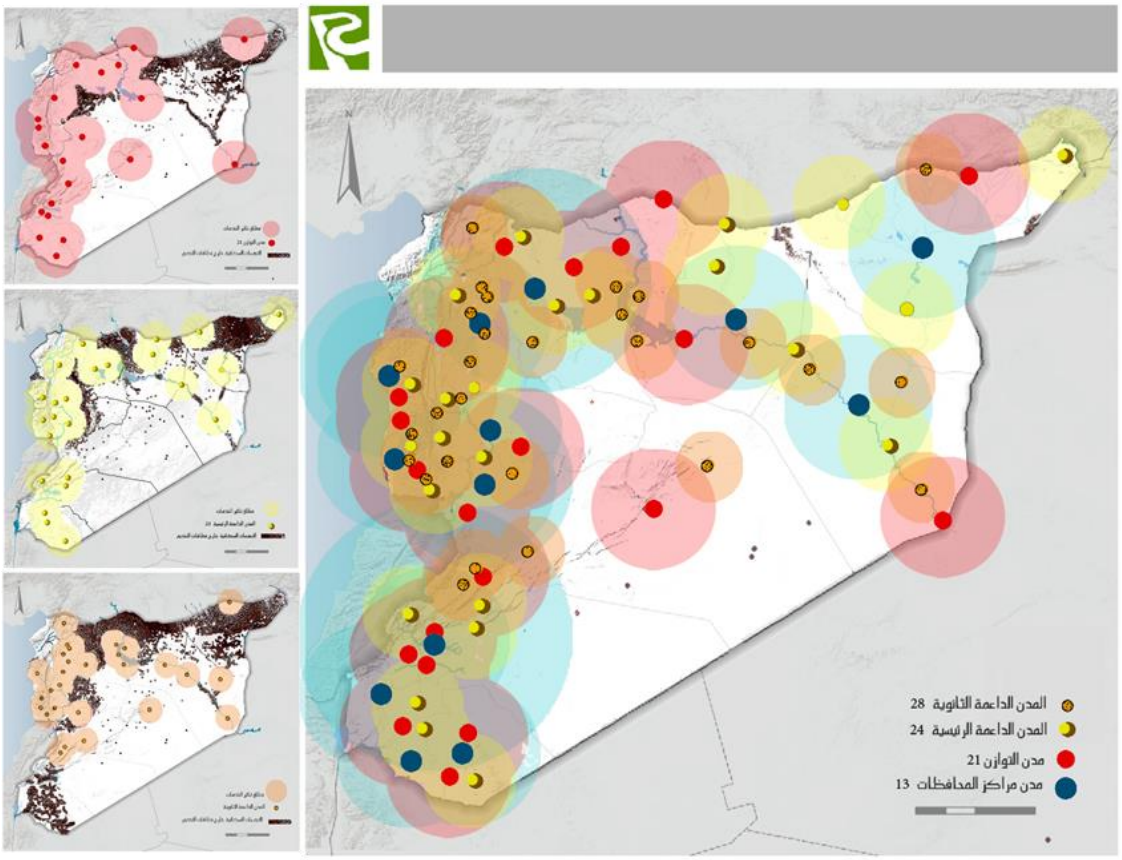

الخريطة 41 معالجة الاختلال المكاني من خلال الشبكة الحضرية الإقليمية

الجدول 28 المراكز التنموية المقترحة

الاقليم	مدن مراكز المحافظات	مدن توازن	مدن داعمة رئيسية	مدن داعمة ثانوية	
الشمالي	حلب	منبج الباب عين العرب عفرين	السفيرة اعزاز دير حافر	الخفسة مسكنة راجو	الأتارب تل الضمان
	إدلب	جسر الشغور	سلقين خان شبخون	سراقب الدانا	معرة النعمان معرتمصرين
الأوسط	حمص	القصير	الرستن تلكلخ	الحصن كفرلاها	المخرم الفوقاني
	حماة	السلمية	مصياف السقيلبية	تل سلحب كفر زيتا	-
البادية		تدمر	-	السخنة	القريتين
الشرقي	الرقة	الثورة	تل أبيض معدان عين عيسى	الجرنية دبسي عفنان السبخة	-
	دير الزور	البوكمال	الميادين	التبني هجين	صور
	الحسكة	القامشلي	راس العين الشدادي المالكية	عامودا	-
الجنوبي	درعا	نوى بصرى	الصنمين إزرع	-	-
	القنيطرة	-	-	-	-
دمشق	السويداء	شهبا الكسوة قطنا التل النبك	صلخد الزبداني الضمير جيرود	-	-
	دمشق			يبرود	دير عطية
الساحلي	اللاذقية	جبلة	القرداحة	الحفة	-
	طرطوس	بانياس صافيتا	الشيخ بدر	الدريكيش القدموس	-

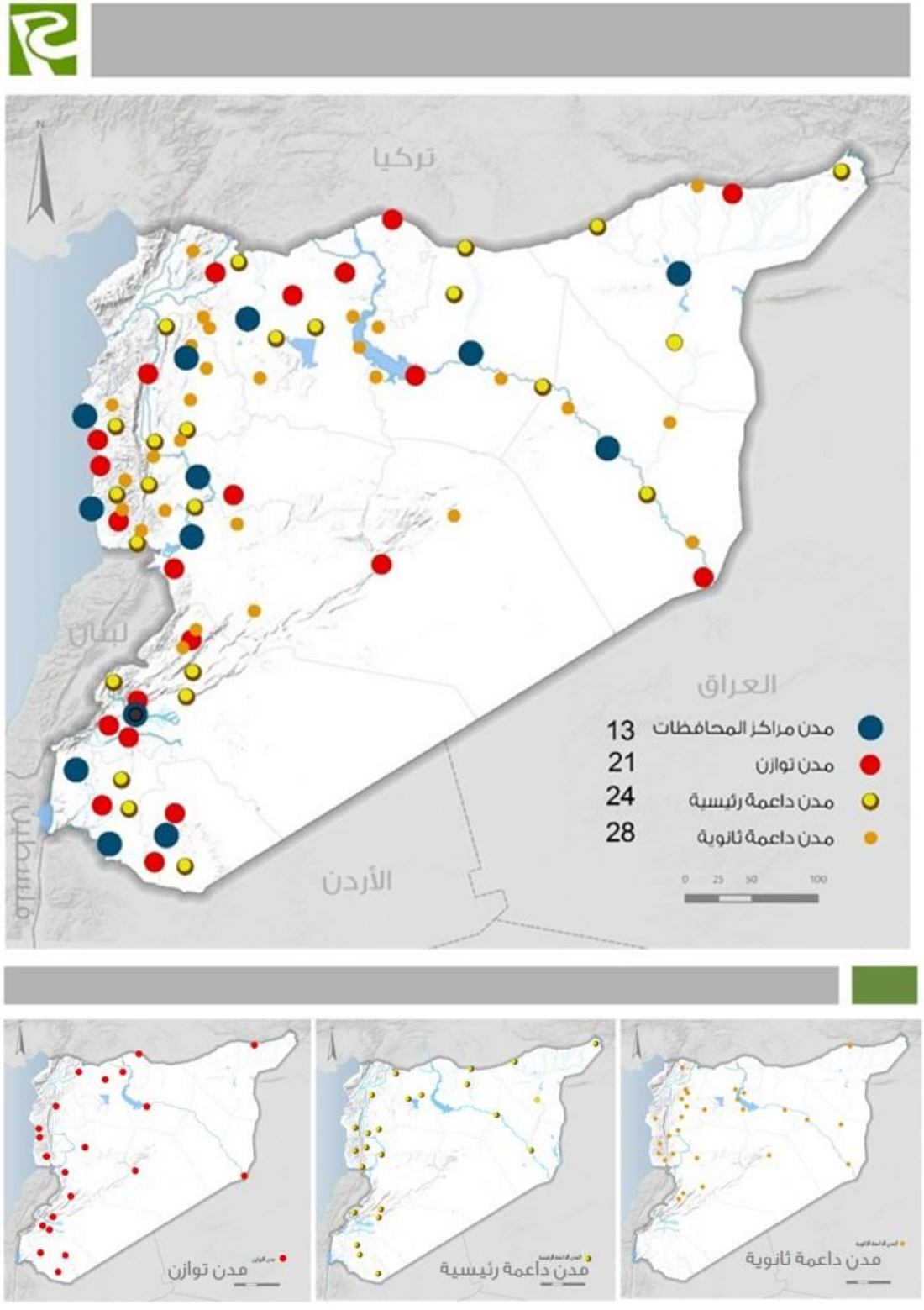

الخريطة 42 المراكز العمرانية التنموية المقترحة

٢-٢- تأمين شبكة الربط الإقليمي .

تُشكل شبكة الربط الاقليمي مجال للروابط بين المناطق العمرانية، النقل، التنقل، التبادل الخدمي والإنتاجي، ترتبط هذه الشبكة بالديناميكيات والانتقالات المكانية على المستوى الإقليمي، وبما يعكس التنظيم المكاني في نطاق الإقليم وبين الأقاليم، إذ تعتمد المراجع التجريبية لهيكلية الشبكة على معيارين، يرتبط الأول بهيكلية البنى التحتية (طرقات – سكك – موانئ)، بينما يركز المعيار الثاني على مفاهيم المدن العالمية والعولمة التي تؤكد وظيفة المدن و هيكلية المنشآت والفعاليات والروابط بينها، ويتم تأمين الشبكة الإقليمية من خلال:

- **تدعيم نمط الربط القطبي بمحاور حلقية ومعالجة الاختلال في مؤشر القطبية.**

يرتبط الإقليم العقدي بسمات أهمها الدمج الوظيفي إذ تنحصر تدفقات النقل، العمالة، البضائع ورأس المال داخل الإقليم من خلال المراكز الحضرية الرئيسية كمدينتي دمشق وحلب.

وتزداد عوامل الجذب للمركز عندما تزداد الكثافة الشائبة في المركز الحضري الرئيسي، وتزداد كلفة النقل في شبكة الربط الإقليمية ومشاكله على البيئة الحضرية بازدياد المسافة الفاصلة طردياً. ترتبط السياسات المقترحة بدعم هذه الأقاليم بمحاور حلقية تربط بين نقاط عقدية رئيسية وثانوية، لتجنب تحويل مدن مراكز المحافظات لمناطق عبور ولتعزيز الهرمية لشبكة الطرق بالتوافق مع الهيكلية العمرانية المقترحة.

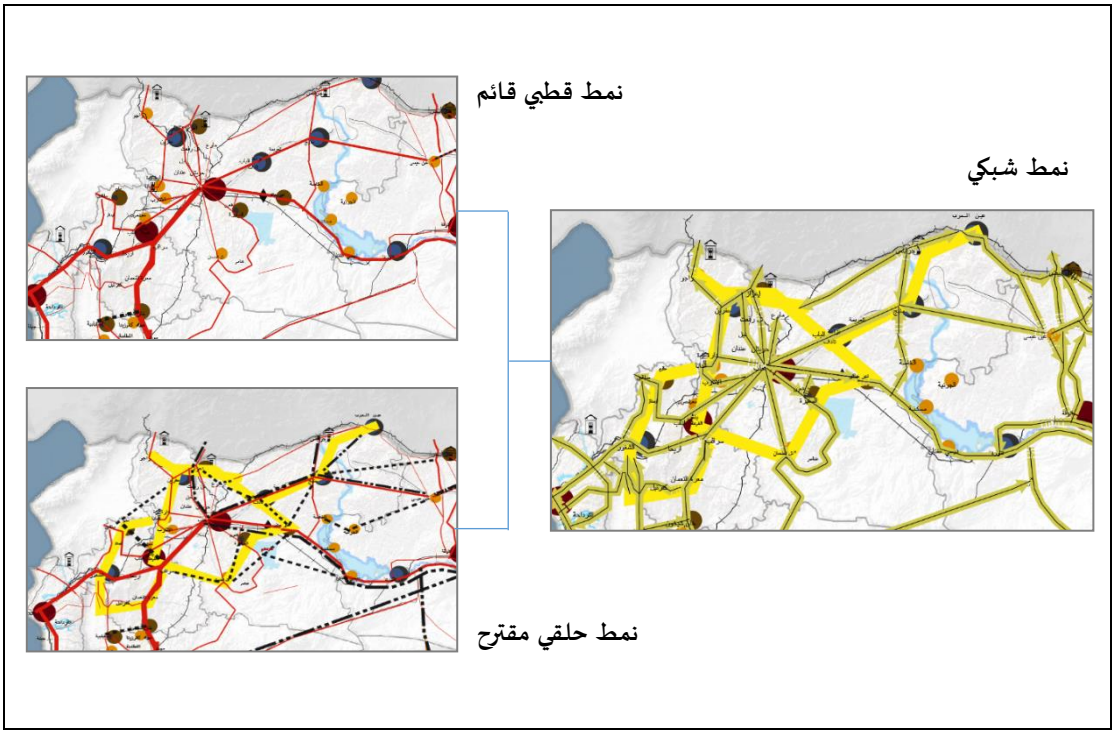

الخريطة 43 التحول إلى النمط الشبكي

- **تعزيز البنية التحتية الخطية للتنمية (محاور)**

تموضع الأماكن باستمرارية تنموية تحدد بكثافات كبيرة ومسافات فعالة، مع مراعاة الآثار البيئية للنمو المستمر، والتوقف عند حافة الكثافة البيئية. وخاصة عند نشوء عدد كبير من المشاريع التي تؤثر في المشهدية الحضرية بما يحافظ على هوية الإقليم، التي ترتبط غالباً بالفعاليات التجارية والتقسيمات المرتبطة بها.

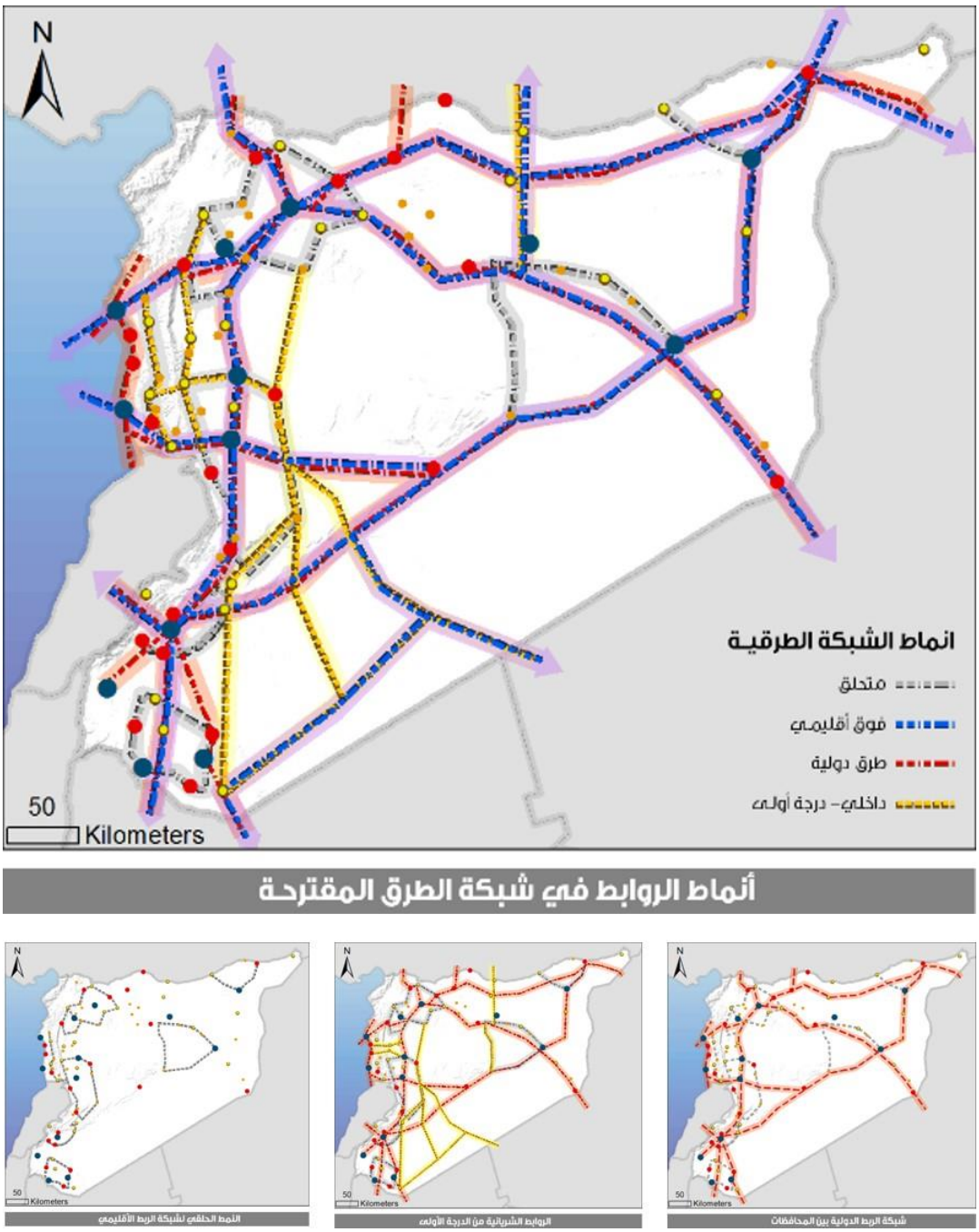

الخريطة 44 أنماط الروابط في شبكة الطرق المقترحة

٢-٣- الاستشراف العمراني المستقبلي ٢٠٣٥

يهدف الاستشراف العمراني للحد من حالة اللاتوازن القائمة بين الأقاليم والمحافظات بتحقيق الإنماء العمراني المتوازن والمستدام على المستوى الوطني، الإقليمي والمحلي، من خلال **الاعتماد على مؤشر القدرة الاستيعابية للمدن** (الجذب البيئي، توفر أملاك الدولة للسكن المدعوم ...)، تم بذلك ضبط التوسع العمراني وفق النمو المستدام للمدن و المحددات الإيكولوجية (ecological Determinations)، فارتبط النموذج الاستشرافي بخريطة الضبط العمراني التي دُرِست خلال إعداد خارطة السكن والإسكان في هيئة التخطيط الإقليمي، وقد تم تحديثها وفق بنك المعلومات خلال دراسة مشروع تحديث وتطوير الإطار الوطني للتخطيط الإقليمي، ولا سيما من حيث صفوف القدرة الإنتاجية، وارتبطت بثلاثة محاور أساسية وهي:

- محور المحددات العمرانية والبشرية.
- محور المحددات البيئية والطبيعية.
- محور الموارد الطبيعية.

ترتبط سيناريوهات التنمية العمرانية بمؤشر الربط بين المناطق في الإقليم، مؤشر التمركز، مؤشر حد الكثافة السكني "ED: Edge density" ، ومؤشر الاستمرارية " contiguity"، نتيجة تخلخل المشهد الطبيعي للمشهد العمراني، ونتيجة لذلك تم اقتراح البنى التحتية الملائمة للتشبيك بين الأجزاء الحضرية، وبالنتيجة ارتبطت خيارات الاستشراف العمراني بثلاثة اتجاهات:

١- **الاتجاه الأول: الاستشراف العمراني وفق نسب الإشغال**

يهدف هذا الاتجاه لضبط التوسع الأفقي للمخططات التنظيمية على أراضٍ ذات قيمة إنتاجية، ويُعدّ من عمليات التكيف العمراني، ويرتبط بنسبة تنفيذ المخططات التنظيمية على أرض الواقع بما يضمن تحقيق الأهداف والتوجهات المرجوة لكل تجمع، حسب المدة الزمنية المستهدفة، وتحقيق الخطط الاسكانية وفق الاحتياجات الآنية والمستقبلية، سواء الاستعمالات السكنية أو الخدمية، ومعالجة أسباب التأخر في التنفيذ، ويتم الاعتماد في التقييم على الصور الفضائية والمسح الميداني وفق تقنيات نظم المعلومات الجغرافية، ويعالج هذا التوجه حالة التجزئة الحضرية الموجودة في بعض الأقاليم مثل الاقليم الساحلي، بما يؤثر في الإنتاجية الزراعية والمشهد الطبيعي والعمراني.

٢- **الاتجاه الثاني: الاستشراف العمراني وفق التوسع**

ويرتبط بنهج تطويري قائم على مراكز استثمار جديدة، تجذب السكان والمستثمرين والشركات الإنتاجية لتحويل المناطق الشبه حضرية لمناطق حضرية وفق مقومات جذب داخلية وخارجية، في شكل مشاريع ومبادرات لمنح إعفاءات ضريبية لمناطق استثمار تفضيلية ولاسيما في محيط المدن، إذ تُحدد عالمياً في مناطق بعيدة عن مسارات الزحف الحضري، وغير مقيدة باستعمالات الأراضي المحيطة بها، بما يسمح للمطور بإعداد خطة متكاملة والبناء بكفاءة عالية، وقد نشأت كردة فعل على المشاكل الحضرية القائمة في المراكز ذات نسب الاشغال والكثافة المرتفعة من ازدحام وتلوث وضعف إدارة حضرية.

تم في المرحلة الأولى دراسة حدود التوسع العمراني بدون ضوابط التقييد العمراني، ثم مقاطعتها مع خارطة التقييد والمنع التي تم التوصل إليها في دراسة الوضع الراهن، بهدف وضع إستراتيجية التوسع التوجيهية ضمن حدود السماح في خارطة التقييد والمنع التي تظهر باللون البرتقالي في الشكل.

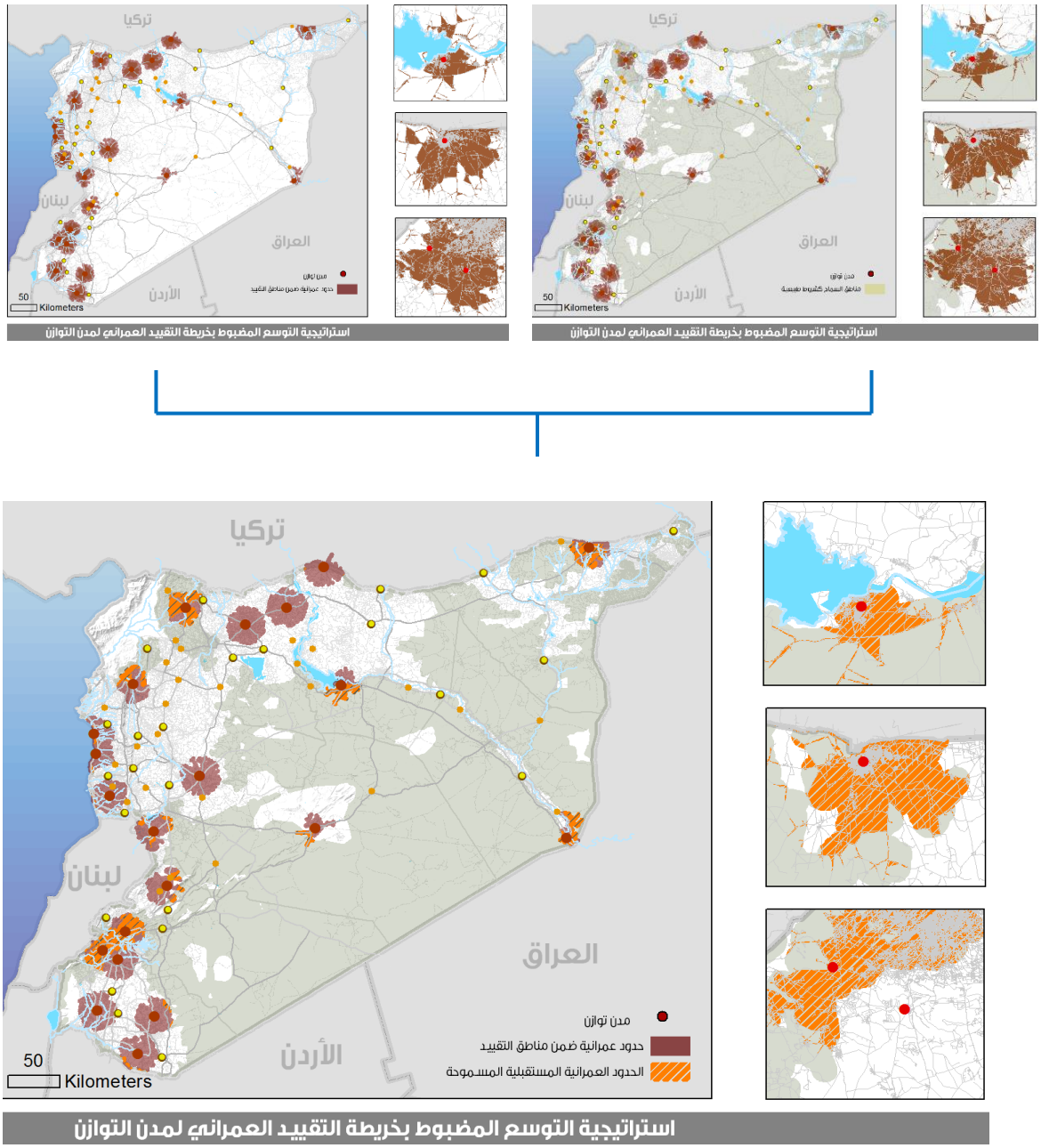

الخريطة 45 إستراتيجية التوسع المضبوط بخريطة التقييد العمراني لمدن التوازن

وبنفس المنهجية تم العمل على إستراتيجية التوسع المضبوط في المدن الداعمة الرئيسية والثانوية.

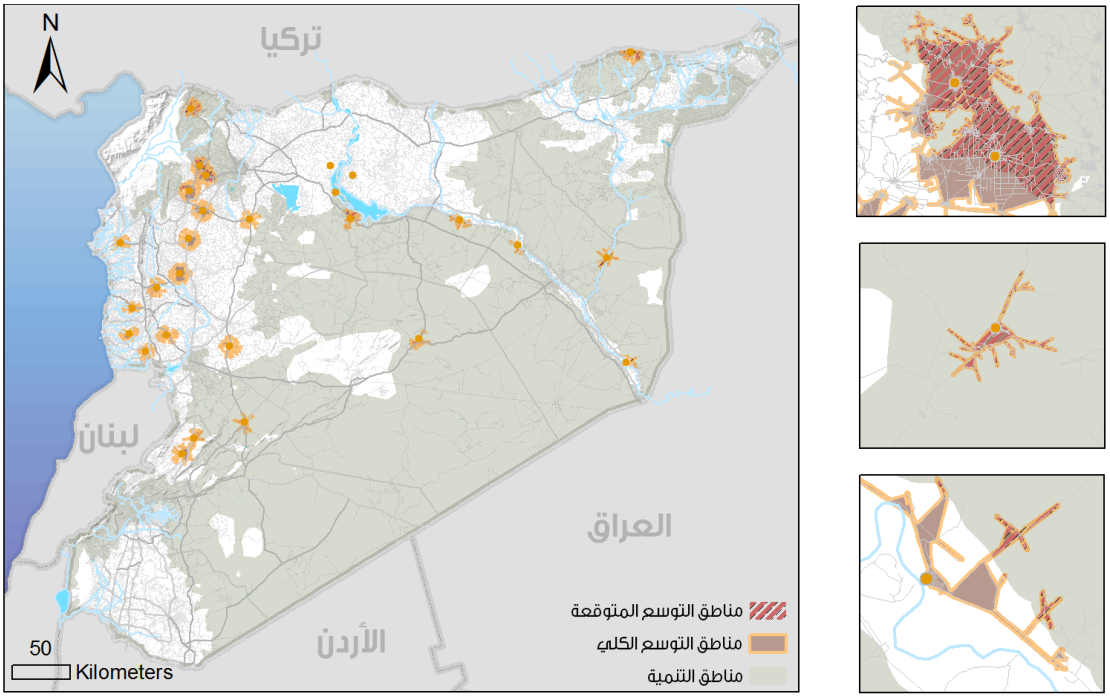

استراتيجية التوسع المضبوط بخريطة التقييد العمراني للمدن الداعمة الثانوية

الخريطة 46 إستراتيجية التوسع المضبوط بخريطة التقييد العمراني للمدن الداعمة الثانوية

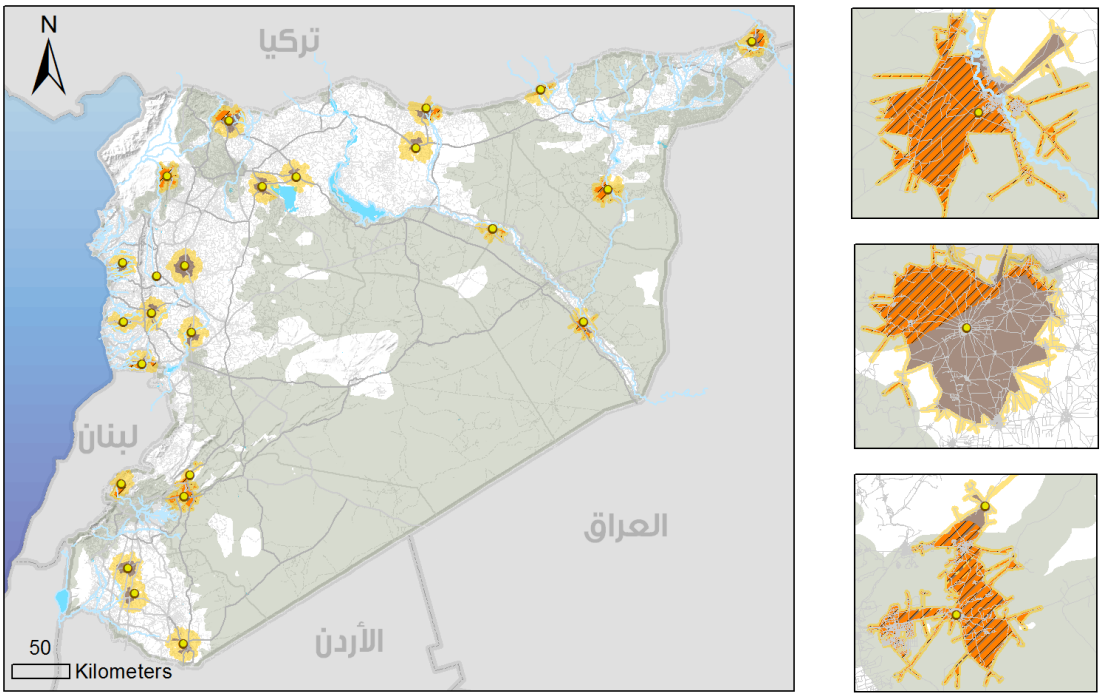

استراتيجية التوسع المضبوط بخريطة التقييد العمراني للمدن الداعمة الرئيسية

الخريطة 47 إستراتيجية التوسع المضبوط بخريطة التقييد العمراني للمدن الداعمة الرئيسية

٣- **الاتجاه الثالث: الاستشراف العمراني وفق التكثيف**

يُعدّ المبدأ الثاني للاستدامة حسب تقرير الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية؛ بعنوان إستراتيجية جديدة لتخطيط الأحياء المستدام، بما لا يقل عن ١٥٠ شخص/هـ، وبشكل استجابة على الانفجار السكاني العالمي والتوسع الحضري السريع. لمنع الزحف العمراني وتشجيع الاستثمار الحضري للأراضي، وتعني في جوهرها تركيز الناس وأنشطتهم، ويهدف لاستشراف الاحتياجات الاسكانية وبما يتناسب مع البنى التحتية المنفذة وضرورة تنفيذ مشاريع البنى التحتية الجديدة وبما يتوافق مع متطلبات التوسع الشاقولي. وتختلف الكثافات المطبقة في الفراغات العمرانية القائمة، كما يجب ربطها بطبيعة التطوير الوظيفي الحضري، فكثافات الأنشطة الصناعية تختلف عن الكثافات المعتمدة للزراعة والسياحة.

٢-٤- التنافســية الحضرية

تُعتمد مقاييس عالمية لمقارنة التنافسية بين المناطق بناءً على خصائصها الذاتية، أدائها الاقتصادي، الابتكار، قدرة الوصول، نوعية الخدمات، كما في مؤشر التنافسية (UKCI) للمناطق والمدن في المملكة المتحدة، وقد كان ترتيب سورية ٨٠ بين ١٣١ دولة لتقرير عام ٢٠٠٦-٢٠٠٧. ومن أدواتها:

- إنشاء مراكز جاذبة (سياحة – استثمار-تنافسية).
- تعزيز مدن الموارد.
- التوسع العمراني المستدام وفق النمو الموجه بالهيكلية الإقليمية بما يحقق حماية الأراضي الزراعية. وبالتالي "تأمين الأراضي المعدة للبناء خارج المخططات التنظيمية بما يحقق حماية الأراضي الزراعية".
- تعزيز مدن المنافذ الحدودية.
- المنطقة الاقتصادية الخاصة (SEZ -Special Economic Zone) وتُعرف المنطقة الاقتصادية الخاصة بمجال جغرافي مميز داخل الدولة، وتستخدم لتشجيع الصناعة والتصنيع وخدمات التصدير، وتكون مجالاً خاصاً لقوانين الأعمال والتجارة المختلفة عن بقية البلاد. تهدف لربط التجزئة المكانية للتصنيع بشبكة الإنتاج العالمية، ولاسيما الصناعات الخفيفة كالإلكترونيات، كما ارتبط إنشاؤها في الخطة الخمسية العاشرة "برفع القيود وتوفير البيئة الاقتصادية وتسهيل ترخيص وإقامة المشاريع الاستثمارية وتشجيع التجارة البينية، وتطوير آليات إدارية ومصرفية خاصة ببعض المناطق ضمن الإقليم" . تقع في أماكن محددة مكانياً، مرتبطة بحجم الاستثمارات، وغالباً ما تتحدد بالقرب المكاني لأنظمة النقل الأساسية، سهولة الوصول وكفاءة الكلفة. وتؤثر في توسيع السوق الداخلي وزيادة فرص العمل والدخل، ويرتبط تعريفها بالهيكلة الاقتصادية وهدف التنمية العمرانية، وتعتبر أكثر واقعية من أقطاب النمو، وأكثر تباينا جغرافياً، إذ ترتبط بالقطاعات ذات الأولوية كتكنولوجيا الاتصال والمعلومات.

- **التعليم العالي من منظور التخطيط الإقليمي**

تعد المعرفة والابتكار والبحث العلمي علامة فارقة في مسار التنمية الشاملة، إذ يُعدّ التعليم العالي أحد أهم المؤسسات المساهمة في بناء الشخصية الإنسانية لفئة الشباب لتحمل المسؤولية تجاه المجتمع وبناء الوطن، ولتكون قادرة على مواكبة كل ما يفرزه العصر من الإمكانيات والقدرات العلمية والتقنية، جاء العمل على تعزيز الخدمات الجامعية كحاجة ملحة لضمان الوصول العادل للخدمة التعليمية وتكثيف الجهود للتحصيل العلمي العالي وباختصاصات تحتاج إليها أسواق العمل ومرحلة إعادة الإعمار في الوضع الراهن وتواكب التطور التقني العالمي. حيث تسعى لتحسين مساهمة الجامعات في التنمية الإقليمية، بهدف تعزيز التماسك الاقتصادي والاجتماعي بطريقة مستدامة، وذلك من خلال:

- ربط الابتكار في الأعمال بالبحث العلمي.
- ربط تنمية رأس المال البشري بالواجبات التدريسية.
- ربط تنمية المجتمع بدور الجامعات الخدمي.
- مساهمة الجامعة في بناء القدرة المؤسساتية من خلال مشاركة الإدارة وأعضاء الهيئة التدريسية في المجتمع المدني المحلي.

وهذا ما يدعم العمل بالتوازي مع السياق العالمي وتحقيق أهداف الأجندة الحضرية الجديدة وخطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ التي تتضمن /١٧/ هدف، وأهمها **الهدف الرابع**، ويتحقق هذا الهدف **بضرورة تحقيق التوزع المكاني المتوازن للجامعات والمعاهد بما يضمن الإنصاف في تقديم الخدمة**، وذلك من خلال **منهجية دعم الجامعات كأقطاب تنمية مستدامة** وفق ما يأتي:

١. إحداث جامعات أم جديدة للتخفيف عن الجامعات القائمة.
٢. إحداث كليات تخصصية، وذلك **وفق المزايا النسبية للمكان واحتياجات كل منطقة وما تحمله من موارد بشرية وطبيعية، مما يعزز التوجه نحو اقتصاد المعرفة كنقطة تحول نحو التنمية وتعزيز مفهوم الاستدامة.**

- **تحسين الواقع الصحي للسكان**

تعد الصحة ركيزة أساسية من ركائز تحقيق التنمية والعدالة الاجتماعية والمجالية، لذا تسعى دول العالم للعمل باستمرار على تحسين هذا القطاع. وتعتبر الصحة من أهم ركائز التنمية المستدامة. وكما جاء في المادة ٢٥ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أن المستوى المعيشي للسكان يرتبط أشد ارتباط بمستوى الخدمات الصحية المقدمة للسكان.

تعرف الخريطة الصحية بأنها عامل فعال في التخطيط الوطني و التهيئة العمرانية في المجال الصحي، وتسمح بتنظيم الإمكانيات المادية و البشرية وتصحيح الاختلافات، وتقليص الفوارق واللاتوازنات المسجلة في هذا القطاع. من ناحية أهمية التخطيط المكاني للخدمات الصحية التخصصية فإن وجودها في مواضع و نقاط ثابتة ينتج عنه عدم الإنصاف للسكان في مواقع أخرى، و قد أثبتت الكثير من الدراسات بأن هناك علاقة ما بين المستوى الصحي للسكان و البعد عن مواقع الخدمات الصحية، لذلك فإن المستوى الصحي للسكان يتحسن بالتوزع المكاني المتوازن لهذه الخدمات، وإقامة مراكز صحية جديدة في أماكن مختارة تلبي حاجات السكان دون الحاجة إلى التنقل لمسافات بعيدة. ويتم تحسين الواقع الصحي من خلال:

- ضمان الرعاية الصحية لجميع السكان والحفاظ على المستوى الصحي للجميع والارتقاء به.
- التوسع في الرعاية الصحية الأولية وتحسين مستواها.
- التوسع وتحديث البنية التحتية للخدمات الصحية في كافة الأقاليم.

الجدول 29 الخدمات التعليمية والصحية المقترحة

الاقليم	المحافظة	المشافي	جامعات	كليات ومعاهد تخصصية
الشمالي	حلب	١	جامعة أم ٢	حلب
	إدلب	١	جامعة أم	
الأوسط	حمص			
	حماة	١		حماه
البادية		١		تدمر
الشرقي	الرقة	١	جامعة أم	الثورة
	دير الزور	١		الميادين
	الحسكة	١	جامعة أم	الشدادي، رأس العين
الجنوبي	درعا	١		
	القنيطرة			القنيطرة
	السويداء	١		
دمشق	دمشق			
	ريف دمشق	١	جامعة أم ٢	
الساحلي	اللاذقية	١		جبلة
	طرطوس	١		

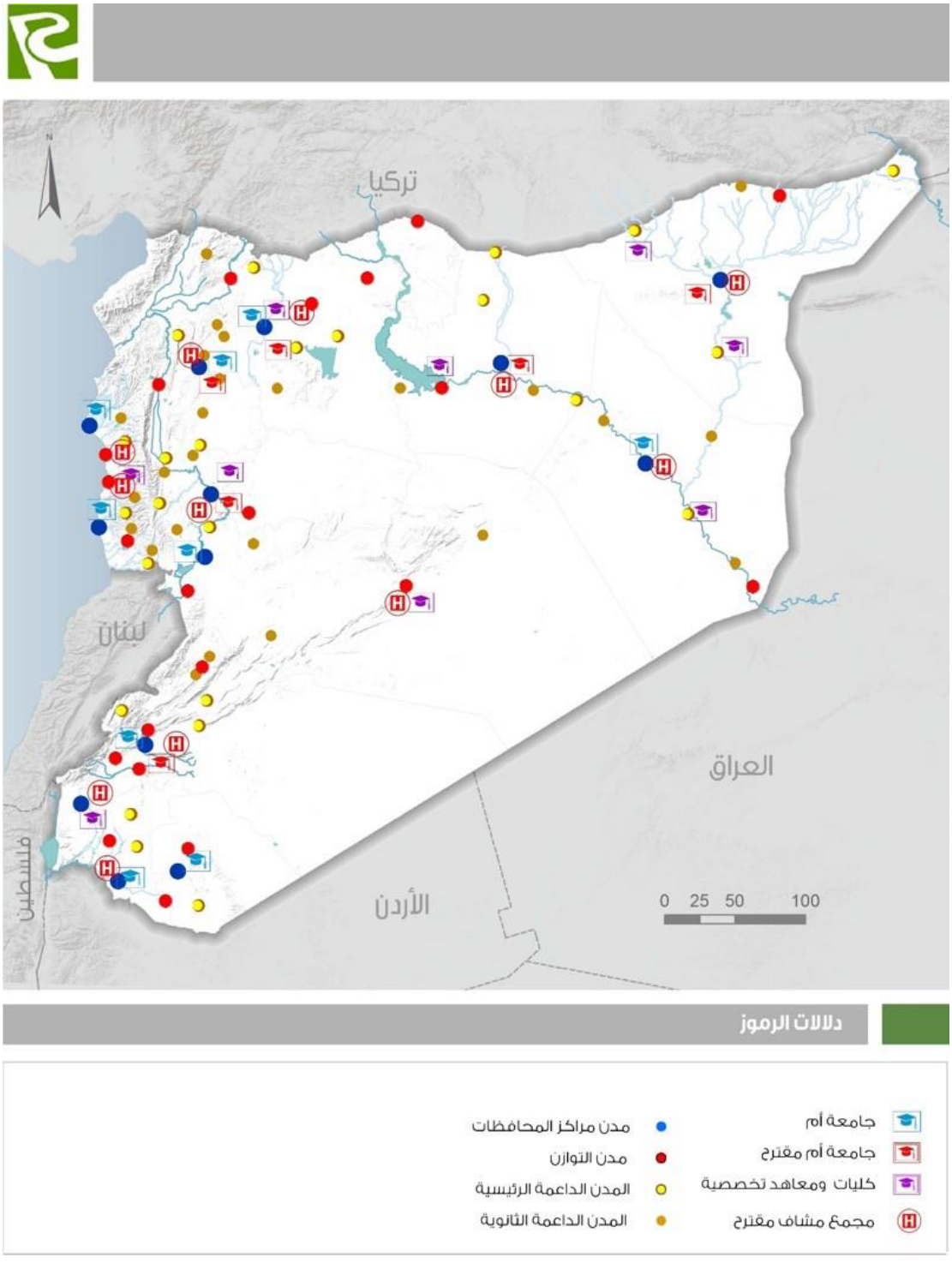

الخريطة 48 الخدمات التعليمية والصحية المقترحة

٣- إستراتيجية الربط الإقليمي ولوجستيات النقل

المشاريع والرؤى المكانية

يؤدي قطاع النقل دوراً محورياً في مستويات التنمية المكانية، أي أن تنمية أي قطاع يجب أن ترافقها أو تسبقها تنمية قطاع النقل، إن البنية الأساسية لقطاع النقل تؤدي دور الشريان المغذي لإستراتيجية الإطار الوطني التنموية، فمحاور التنمية الوطنية التي حددها الإطار تعتمد على مسارات النقل المقترحة، وتنتهي بنقاط المنافذ الحدودية. وإلى ذلك ينطلق الإطار الوطني في تحديد أبرز مشاريع النقل من المبادئ الآتية:

١. **اعتبار مشاريع النقل مشاريع ذات عائدية تنموية**، أي أنّ وضعها موضع التنفيذ لا يشترط وجود ريعية اقتصادية مباشرة، بل إضافة أهمية المناطق في تقريب المسافات بين المناطق المخدمة وغير المخدمة، وأيضاً اختصار مسافات النقل والتنقل والتخفيف من استهلاك الوقود الأحفوري، إضافة إلى الوفورات الزمنية المحسّنة، وهذا يؤدي الى تنمية مستدامة على المستويين البيئي والاقتصادي. إن الخيارات الوطنية التي تفسح المجالات التنموية للمناطق الأقل نمواً وتخفيف حدة الفروق التنموية وتحسين ربط الإقليم الشرقي بالمحور الشمالي الجنوبي الذي يتمتع بالتركز السكاني، **تقتضي التفكير بعائدية مشاريع النقل التنموية، وليس بريعيتها المباشرة، هذا ما يؤدي إلى التخفيف من دور دراسات الجدوى الاقتصادية المباشرة والتركيز على دراسات الأثر الاجتماعي والبيئي التنموي**، كما أنها تحتم ضخ الكثير من الاستثمارات الحكومية الكبيرة في هذا القطاع دون ربطه بالمستثمر الخاص عن طريق مشاريع الشراكة (BOT وسواها)، حتى لا تصبح مشاريع التنمية هذه رهينة تقلبات السوق والمصالح الضيقة.
٢. **الانطلاق في وضع خطة العمل التنموية في قطاع النقل من المحاور ذات الأهمية الوطنية ونقاط العبور الدولية المرتبطة بها التي تخدم محاور التنمية**، كونها تمثل جزءاً أساسياً من التحقيق العملي لمنافع موقع سورية الجيوستراتيجي، وبالرغم من الأهمية القصوى التي يحوزها قطاع نقل الطاقة في تحقيق الأمن الطاقوي السوري وفي خلق بيئة جيوسياسية أكثر تكافلاً، وكذلك قطاع نقل المياه بين الأحواض. يمثل موقع سورية الجيوستراتيجي المتميز ودوره في تأمين حزمتين من نقل الترانزيت عبر أراضيه، إحداهما من خلال تأمين منصة (Platform) لدول حزمة شرق غرب (العراق-إيران-دول شرق آسيا والحزمة الثانية شمال جنوب (الموانئ السورية-الأردن-الخليج العربي-تركيا وأروبا)
٣. **التركيز على النقل متعدد الأنماط والاستفادة من ميزات كل نمط من أنماط النقل ومن تكامل الأنماط بعضها مع بعض، ودعمها بمنظومة تقنية كـ ITS لتحقيق التكامل التشغيلي المثالي.**
٤. **التركيز على الاستثمارات في مجال البنية التحتية لقطاع النقل ذات الطابع المكاني**، دون بحث القضايا المرتبطة بالأساطيل البرية والبحرية والجوية أو بقوة العمل في القطاع بكثير من التفصيل، من غير أن ينفي ذلك أهمية هذه الاعتبارات في تنمية قطاع النقل وتعزيز دوره في الناتج المحلي الذي شكل 14-13٪

منه في العام ٢٠٠٩، وربط منظومة النقل البحري بخطوط ملاحية جديدة بعيدة المدى وتتجاوز الحدود البرية كالخط رقم ١٠ من ميناء فولوس اليوناني إلى ميناء اللاذقية.

إن مشاريع قطاع النقل التي يحددها الإطار الوطني تتطلب الكثير من الدراسات التفصيلية، والتي عادة ما تحكمها اعتبارات تقنية وتمويلية عدة، وبما يعطي هامشاً من الحرية في تحديد المسارات أو الأولويات الزمنية أو تقدير المواصفات المناسبة للطلب المتوقع. كما ننوه إلى ضرورة تضافر جهود كلّ الجهات المعنية للعمل على إعداد إستراتيجية للنقل الوطني تربط كلّ وسائط النقل وتحدد احتياجات القطاع بصورة منمذجه، وبما يُمَكِّن من تحديد النتائج المرجوة من أي استثمار في البنية التحتية ومن تحضير توجهات تساعد صانع القرار على قيادة عمليات التفاوض مع دول الجوار الإقليمي والدولي فيما يتعلق بالمشاريع ذات الاهتمام المشترك.

١- النقل الطرقي

١. طريق غرب شرق بقصد ربط المرافئ السورية بالعراق وإيران وما بعدها نظراً لأهمية هذا المسار التنموية والنقلية، بالإضافة إلى تطابقه مع محور التنمية وتطوير مناطق البادية تنموياً والتركيز على الشركات المشتركة في قطاع النقل البري والبحري بغرض ربط النقل باتجاه العراق.
٢. طريق شمال جنوب بقصد ربط المرافئ السورية بالأردن والخليج العربي ضمن إطار الإسكوا، ورفع سوية الطرق الرابطة مع تركيا وبالتالي ربط الموقع الجغرافي بأوروبا والخليج العربي.
٣. تفعيل أداء المنافذ الحدودية البرية، وذلك عن طريق اتفاقات مع الدول المجاورة عن طريق المنافذ الحدودية المشتركة والتفتيش الإلكتروني وتبادل المعلومات.
٤. استحداث وتطوير عدد من "الوصلات" الطرقية ذات الأهمية الداعمة لمحاور التنمية الوطنية التي تشكل التنمية الثانوية، وبحيث تحقق مواصفات طرقية لا تقل عن طريق درجة ثانية (وفق تصنيف الإسكوا).
٥. الارتقاء بوصلات الطرق التي حددها الإطار الوطني كمسارات مترابطة لسياحة التراثين الطبيعي والثقافي، وذلك وفق الأطر والأولويات التي تحددها الخطط الإقليمية والهيكلية.

الجدول30 المنافذ الحدودية البرية

الإقليم	المحافظة	المنافذ
الشمالي	حلب	باب السلامة - جرابلس - الراعي- ميدان اكبس
	إدلب	باب الهوى
الأوسط	حمص	جوسية
	حماة	-
البادية	حمص	التنف
الشرقي	الرقة	تل أبيض
	دير الزور	البوكمال
	الحسكة	اليعربية – نصيبين
الجنوبي	درعا	نصيب
	القنيطرة	-
	السويداء	خربة عواد
دمشق	دمشق	-
	ريف دمشق	جديدة يابوس
الساحلي	اللاذقية	كسب
	طرطوس	العريضة -الدبوسية - جسر القمر

٢- النقل السككي

حدد الإطار الوطني عدداً من المعايير الخاصة بتطوير دور هذا القطاع المهم وفق الآتي:

١. إن التأثيرات المكانية لشبكة الخطوط الحديدية تختلف عن تأثيرات الطرق، إذ أن شبكات الخطوط الحديدية لا تؤدي لنشوء محور يستقطب المشاريع التنموية على طوله مثلما تفعل الطرق، وتربط السكك بين الأقطاب التنموية العمرانية والصناعية وتسهم في تقويتها، وتعتمد في زيادة ريعيتها على حركية الأقطاب الواصلة بينها ومدى توجهها للاعتماد على خدمة السكك الحديدية.
٢. تتأتى الجدوى الاقتصادية من الخطوط الحديدية عالية التكلفة في التأسيس والتشغيل من كفاءتها في نقل البضائع الاستراتيجية في أحزمة تربط أماكن الإنتاج بالاستهلاك (داخل وخارج سورية)، ومن كفاءتها البيئية مقارنةً بالنقل الطرقي، ومن أهميتها الكبيرة في نقل السياح بوصفها الوسيلة المفضلة والأكثر أماناً لدى السائح العالمي أثناء سعيه للتعرف على البلد الذي يزوره.

٣. يتأثر طلب الركاب على السكك الحديدية بحدة نتيجة عدم تفعيل محطات القطار ضمن المدن السورية الكبرى (تحديداً في دمشق وحمص وحماة)، وتتأثر بهذا الواقع فعالية الشبكة في نقل السياح غير الراغبين بالذهاب إلى المحطات الطرفية.
٤. ضرورة زيادة فعالية الشبكة من خلال عدد من المعايير المستهدفة لتحقق الشبكة أهداف التنمية الإقليمية، وأهمها الارتقاء بالسرعات المحققة على الشبكة كيلا تقل عن ١٦٠كم/سا للركاب و١٢٠كم/سا للبضائع، إضافة إلى تقليل أزمنة الانتظار في المحطات وتحسين الإدارة وأتمتتها، يضاف إلى ذلك ضرورة توفير خطوط مزدوجة في محاور الطلب المرتفع.
٥. أهمية الربط مع دول الجوار من خلال مشاريع مشتركة تدرس الجدوى الاقتصادية والطلب المتوقع لكل من حركتي الركاب والبضائع.

المشاريع المكانية لقطاع النقل السككي:

١. تطوير خط شمال-جنوب (دمشق -حلب) وإنشاء خط موازٍ مزدوج.
٢. تطوير الخط الحديدي الساحلي، وربطه بالمحور شرق-غرب، وإنشاء خط موازٍ مزدوج.
٣. تطوير خط اللاذقية-حلب، ووصله بمحور حلب-تركيا.
٤. مشروع خط حديد دير الزور – تدمر – الشرقية، لتأمين ربط حمص ودمشق بالفرات والجزيرة وبأقصر الطرق.
٥. مشروع خط جديد يربط الشرقية بالضمير، وهو خط يختصر المسافة بين الشرقية (حسب خطة وزارة النقل) ودمشق بواقع ٦٥ كم مقارنةً بمسار الشرقية – مهين – الضمير – دمشق الراهن.
٦. الربط مع الأردن: عبر خط حديد قياسي حديث يربط شبكة الخطوط الحديدية السورية مع الحدود الأردنية (دمشق – درعا – الحدود الأردنية) والمشروع قيد التنفيذ بمواصفات فنية وتصميمية قياسية.
٧. الربط مع العراق: حيث تم تنفيذ جزء من السكة الذي يربط دير الزور بالبوكمال، ليدخل الأراضي العراقية عند مدينة القائم، وتطوير وإعادة تأهيل خط القامشلي-اليعربية، الذي يدخل الأراضي العراقية عبر ربيعة، وربط طرطوس بالتنف، أي باستكمال المسار المتوقف عند الشرقية وصولاً للتنف، ليستمر الخط ضمن العراق ليصل بغداد فالبصرة على الخليج العربي.
٨. الربط مع لبنان: وذلك وفق ثلاثة محاور. الأول هو محور عكاري – العبودية (على الحدود السورية اللبنانية) – طرابلس، الثاني هو محور حمص – رياق، وهو خط بالغ الأهمية نظراً لوصوله محطة تبادلية للخط القياسي في رياق تربطه بالخط الضيق سرغايا – بيروت، والثالث هو محور بيروت دمشق.
٩. الربط مع تركيا: وذلك وفق ثلاثة محاور. الأول هو محور حلب – ميدان إكبس – الحدود التركية، وللخط أهمية سياحية تشكل أساساً لخطة التطوير. والثاني هو محور المسلمية – الراعي – جومان بيه، الأكثر إستراتيجية وأهمية لربط مدينة حلب بمدينة غازي عينتاب على الجانب التركي، وهنالك أهمية تنموية لتطوير خط فائق السرعة على هذا المحور. والثالث هو محور القامشلي – نصيبين، الذي ينبغي تطويره ضمن مواصفات تتلاءم وخطط تطوير خط حديد القامشلي – اليعربية – ربيعة.

٣- النقل الجوي

١. إن توزع مطارات الخدمة الدولية في سورية يعكس الخلل التنموي في توزع الاستثمارات الذي نوّه إليه الإطار الوطني مراراً، الأمر الذي يستدعي التفكير برفع تصنيف أحد مطاري المنطقة الشرقية لمستوى المطار الدولي. ونظراً للتحديات التي يواجهها مطار القامشلي حيث تواجه عمليات الهبوط والإقلاع حالات من اختراق الأجواء التركية، فإن مطار دير الزور هو خيار مناسب للتطوير ليستقبل الرحلات الدولية.

٢. تطوير مطار دمشق الدولي وتحسين خدماته اللوجستية، لاسيما على صعيد تأمين خدمات المدارج وتقنيات اللوجستية تتلاءم ومتطلبات الحركة العصرية من حيث تواتر الرحلات وحجم الطائرات، وتعكس صورة مشرقة عن نهضة البلاد العمرانية والاقتصادية.

٣. إنشاء مطار دولي في المنطقة الوسطى لتخديم المناطق الصناعية. ووضع الحلول المناسبة لرفع كفاءة مطار حلب الدولي، لاسيما وأن مهابطه محرومة من فرص التوسع المستقبلي نتيجة الزحف العمراني في محيط المطار.

٤. إنشاء مطار محلي في الرقة يخدّم المحافظة والأجزاء الغربية من الإقليم الشرقي الواسع، ويحتل موقعاً إستراتيجياً يتوسط كلا الإقليمين الشمالي والشرقي.

٥. إنشاء مطار في منطقة (عين الزرقا) في محافظة طرطوس، وذلك مترافق مع إنشاء مرفأ بحري ثالث، والاستفادة من الوصلات الطرقية والوصلات السككية القريبة من المنطقة.

٦. تطوير شبكة المطارات المحلية وتفعيل حركة النقل الجوي المحلي، ولاسيما بعد التجربة الناجحة لتطوير مطار تدمر العسكري محدود الاستخدام للأغراض المدنية والسياحية. يمثل مطار المزة العسكري حالة مشابهة تستدعي اهتمام المعنيين ودعم التوجهات التنموية الناجمة عن تطوير المطار للاستخدامات المدنية، بما يزود مدينة دمشق العاصمة بمطار محلي عالي الفعالية عمرانياً. كما يدعم الإطار الوطني الانفتاح المتزايد في بيئة الطيران المحلي وإفساح المجال أمام القطاع الخاص في دخول عدد من ميادينه، ولا سيما الطبي والإسعافي منها، والاستفادة من كلّ مقدرات البنية التحتية المتاحة من خلال المطارات التابعة لكل من وزارة الدفاع ووزارة الزراعة والإصلاح الزراعي ووزارة النقل في تطوير عدد من الخدمات المحلية الأساسية.

الجدول 31 المطارات القائمة والمقترحة

الإقليم	المحافظة	المطارات المحلية	المطارات الدولية
الشمالي	حلب	-	حلب
	إدلب		-
الأوسط	حمص	-	حمص
	حماة	-	-
البادية	حمص	تدمر	-
الشرقي	الرقة		-
	دير الزور	الرقة	دير الزور
	الحسكة		القامشلي
الجنوبي	درعا	-	-
	القنيطرة		-
دمشق	السويداء	-	-
	دمشق		دمشق
	ريف دمشق		
الساحلي	اللاذقية	-	اللاذقية
	طرطوس	طرطوس	-

٤- النقل البحري

للمرافئ البحرية في العلاقات والتبادل التجاري الدولي أهمية بالغة كونها نقطة التقاء بين مراكز الإنتاج والاستهلاك، وانتقلت المرافئ البحرية من مجرد محطات مائية لاستقبال السفن إلى صناعة عالمية معقدة ومتشابكة تتداخل فيها الاستثمارات المالية بالتطورات التكنولوجية والمتطلبات الفنية والإدارية، وعكفت الدول على تطوير مرافئها البحرية لتعزيز قدراتها التنافسية لتعظيم عوائدها من التجارة الدولية وتحقيق تنمية اقتصادية. تتمتع سورية بأهمية خاصة وموقع جغرافي متميز، إذ إنه يشكل الواجهة البحرية الوحيدة في سورية مع العالم الخارجي، ويعدُّ محركاً لقطاع النقل ومعبراً مهماً للتبادل التجاري ومرور الحاويات وحركة الترانزيت بين أوروبا وآسيا.

يهدف الإطار الوطني للتخطيط الإقليمي لتحديد أبرز توجهات التطوير المكاني للمرافئ السورية انطلاقاً من الاعتبارات الآتية:

١. محدودية الساحل السوري وأهمية تحقيق أفضل استثمار مكاني لكامل الشريط الساحلي ليحقق مختلف الغايات التنموية في قطاعات النقل والسياحة، إضافةً إلى مراعاة التحديات البيئية. ومن هذا المنطلق، ينبغي موازنة الطلب على الأراضي على الساحل السوري بين مختلف القطاعات بعناية، ولا يمكن البت بمشاريع التوسعة المرفئية انطلاقاً من واقع استملاكات جرت لمصلحة أي من المرفأين منذ سنوات خلت، دون مراجعة للاعتبارات البيئية والعمرانية المترتبة، وللجدوى الاقتصادية والتشغيلية من التوسع في ظل التطور المستمر في تقنيات وعمل الأساطيل الملاحية الدولية.
٢. أهمية تحقيق زيادة في القدرة المرفئية السورية بما يؤمن قدرتها على مواكبة الطلب المتوقع من مولداته الرئيسية، لتحقيق العائد الاقتصادي المتوقع من حزمة النقل المتحركة من وإلى العراق وإيران على منصة المتوسط، ولتأمين الطلب المحلي المتزايد على الحركة الملاحية ولاسيما في ضوء ما يجري من تطورات في المرافئ المحيطة والمنافسة على سواحل المتوسط الشرقية والبحر الأحمر.
٣. أهمية اتخاذ إجراءات التطوير والتوسعة المرفئية بشكل يضمن تناسق عمل مرفأي طرطوس واللاذقية وتخصصهما، دون ترك المجال لدخولهما في حال من التنافس.
٤. الاهتمام بزيادة خدمات الركاب والسياح شبه المنعدمة حالياً، وتطوير مرافئ الصيد والنزهة والقوارب الشراعية والخاصة ضمن إستراتيجية متكاملة للحركة على الشريط الساحلي السوري وربطها ببرامج السياحة في الداخل وفي منطقة المتوسط.

المشاريع المكانية لقطاع النقل البحري:

تعزز المرافئ الموقع الجغرافي للدول التي تنتمي اليها، وإنَّ انتاجية المرفأ تتوقف على جودة الخدمات والبنى التحتية والكفاءة العالية والميزة التنافسية والإدارة المختصة وهذا ما يزيد من إيرادات المرفأ والدخل القومي للبلد، إذ باتت التنافسية تشكل اليوم أداة رئيسة لتطوير ورفع قدرة اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية.

إن ارتباط سورية بمشروع الحزام والطريق تحتم على سورية توفير مرافئ بحرية وشبكات طرقية وسككية بين المرافئ والبلدان المجاورة في الشرق،

- من المهم الاستفادة من موقع مرفأ بانياس وأهميته الكبيرة في تصدير النفط، إذ ينتهي إليه خط أنابيب كركوك – بانياس لنقل النفط من العراق وتصديره إلى الخارج عبر البحر المتوسط إلى الأسواق الأوروبية وتبلغ طاقة الخط التي تُنقَل إلى المرفأ ٢,٥ مليون برميل يومياً يبلغ طول أرصفة المرفأ الإجمالي ١,٤٥٥ متراً، منها ٨٨٧ م أضيفت في توسعته بين سنتي ٢٠٠٦ و٢٠٠٩، ومساحتها ٥,١٢٥ متراً مربعاً، وأما مساحة خلف الأرصفة فنحو ١٤,٢٠٠ متر مربع. يتبين مما سبق ضرورة تطوير هذا المرفأ، وذلك بزيادة الغاطس ليستقبل السفن الكبيرة الناقلة للنفط والاستفادة من وجود مصفاة بانياس لتكرير النفط علماً أن وزارة النفط تزمع إنشاء مصفاة جديدة في بانياس غير الحالية. وهنا

نوصي بتطوير المصفاة الحالية بالمساحة المخصصة لها وعدم تجاوز حدود المصفاة الحالية كيلا يقضم المزيد من الأراضي الزراعية الخضراء وشراء المصافي.

- إنشاء مرفأ افي محافظة طرطوس يحقق توجهات السياسة السورية بالتركيز على التوجه شرقاً من حيث شبكات النقل والمراكز اللوجستية بغرض تسهيل النقل والتبادل التجاري، وتم اقتراحه في موقع عين الزرقا (الحميدية)، وذلك بسبب توفر المساحات اللازمة لإنشاء المرفأ إضافةً إلى قربه من أنماط النقل الطرقية والسككية وقربه من المرفأ الجاف في منطقة حسيا، مما يعزز دوره في ضوء إنشاء مطار محلي في طرطوس، وذلك من شأنه أن يحقق تكامل بين أنماط النقل البري والبحري والجوي. على أن يكون هذا المرفأ متعدد الأغراض مع اعتماد التقنيات الحديثة في الإنشاء والتشغيل من شأنه أن يعزز الموقع الجغرافي لسورية ويجعلها مركز جذب للسفن العملاقة.
- إنشاء مرفأ في منطقة برج اسلام (شمال اللاذقية) في رؤية الإقليم الساحلي ٢٠٤٠، يتمتع الموقع بشاطئ عميق ومحمي من الرسوبات التي يحملها التيار الشاطئي من الجنوب إلى الشمال، ويعد انشاء هذا المرفأ المقترح مرتبطاً بتحويل مرفأ اللاذقية الحالي إلى مرفأ سياحي لنقل الركاب.
- الربط الملاحي بالخط البحري رقم ١٠ من ميناء فولوس اليوناني إلى ميناء اللاذقية، والاستفادة من تفعيل الربط البحري مع أوروبا عبر سفن الرارا (RaRa).

الجدول 32 المرافئ الرطبة والجافة

الإقليم	المحافظة	المرافئ الجافة	المرافئ الرطبة
الشمالي	حلب	الشيخ نجار	-
	إدلب	-	
الأوسط	حمص	حسياء	-
	حماة	-	-
البادية	حمص	التنف	-
الشرقي	الرقة	-	-
	دير الزور	دير الزور	
	الحسكة	الحسكة	
الجنوبي	درعا	نصيب	-
	القنيطرة	-	
	السويداء	-	
دمشق	دمشق-ريف دمشق	السبينة – عدرا	-
الساحلي	اللاذقية	اللاذقية	اللاذقية برج إسلام
	طرطوس	-	طرطوس بانياس الحميدية

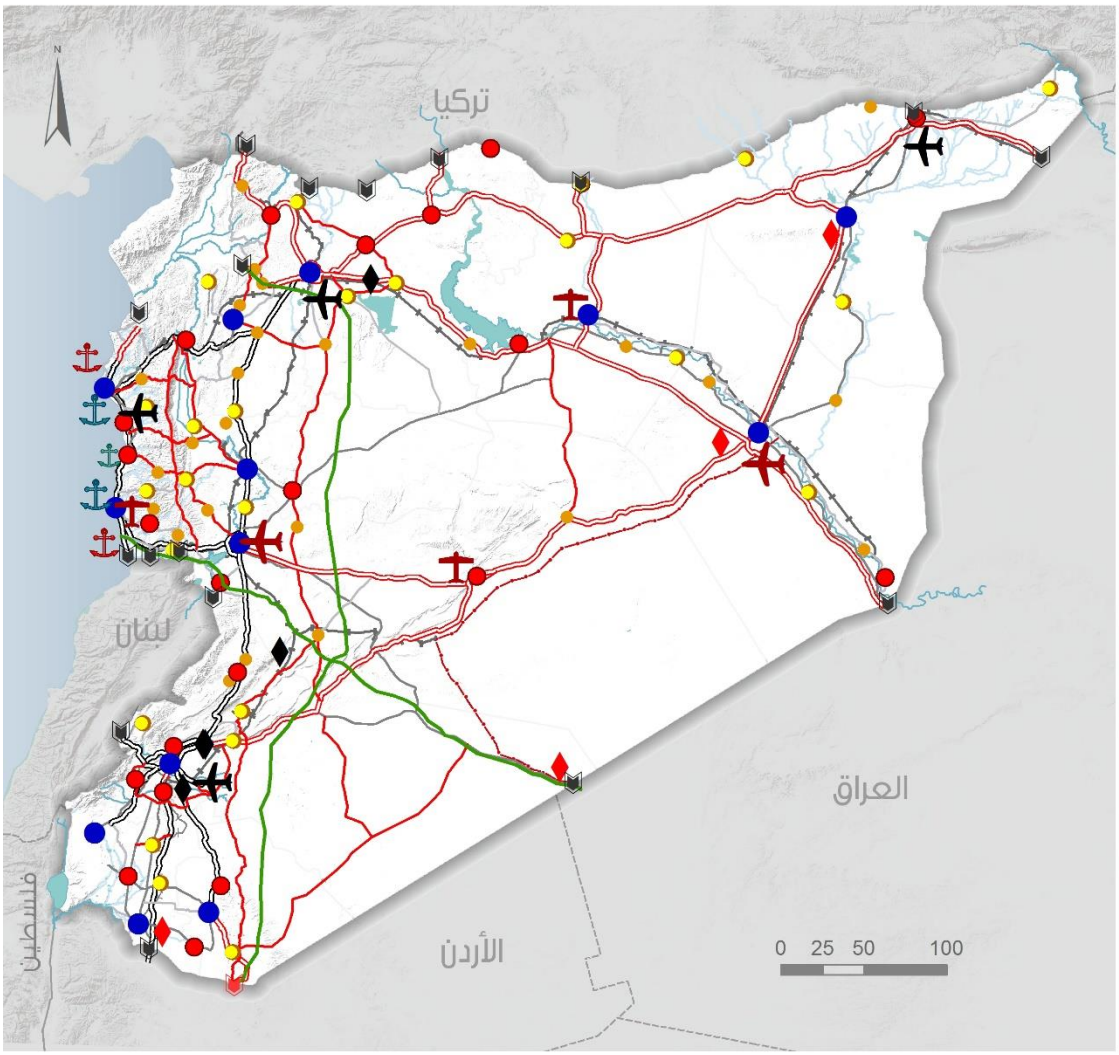

دلالات الرموز

مراكز تنمية
- مدن مراكز المحافظات
- مدن التوازن
- المدن الداعمة الرئيسية
- المدن الداعمة الثانوية

شبكة الطرق الراهنة
- أوتوستراد دولي
- طريق شرياني درجة أولى
- طريق شرياني درجة ثانية

نقل سككي
- سريع راهن
- عادي راهن
- سريع مقترحة

الطرق المقترحة
- أوتوستراد دولي
- درجة أولى
- طريق حر سريع

لوجستيات النقل
- مطار دولي
- مطار دولي مقترح
- مطار محلي مقترح
- مرفأ_جاف
- مرفأ جاف مقترح
- معابر حدودية
- معبر مقترح
- مرفأ نفطي
- ميناء
- ميناء مقترح

الخريطة 49 الخارطة المركبة للنقل واللوجستيات

٤- إستراتيجية إدارة الموارد المائية وحمايتها

تعني الإدارة المتكاملة للموارد المائية الاستثمار الأمثل للموارد المائية المتاحة في الحوض مكانياً وزمانياً، ووضع إستراتيجية مائية لتطوير إدارة الموارد المائية وفقاً للاحتياجات المائية القطاعية، وتشمل جانباً تقانياً يتمثل بحصاد المياه (إنشاء السدود، والسدات، والحفر، والخزانات، والبرك)، و(المحطات الهيدروتقنية) وفقاً لإدارة الطلب على المياه وسد العجز المائي في أغلب الأحواض.

١- يتطلب تحقيق الإدارة المتكاملة للموارد المائية

- تقييم الموارد المائية في سورية على مستوى الأحواض.
- توضيح العلاقة بين الموارد المائية والعوامل الجغرافية المؤثرة بها.
- تحديد أولوية القطاعات المائية.
- تحديد الاحتياجات المائية المستقبلية على مستوى الأحواض.
- حساب الموازنة المائية المستقبلية التراكمية باحتمالات متعددة.
- استدامة الموارد المائية (التوازن أو الموازنة بين الموارد المائية المتاحة والموارد المائية المستخدمة).
- حماية المياه من التلوث وتحديد حرم مائي لحماية المصادر المائية.
- إعادة تأهيل السدود، وأقنية الري، ومحطات تنقية المياه المتضررة من الحرب على سورية.
- حماية المياه الجوفية من الاستنزاف، ووضع خطة لتعافيها، والمحافظة على حق الأجيال القادمة.
- وضع إستراتيجية مائية مستقبلية في سورية حتى العام الهيدرولوجي (2034- 2035)م.
- الاعتماد على الموارد المائية التقليدية (السطحية والجوفية)، ويبلغ حجم الموارد المائية السطحية (4296 م.م^3) وحجم الموارد المائية الجوفية (5633 م.م^3). وبلغ حجم الموارد المائية السطحية والجوفية (9929 م.م^3)، وهذا يدل على محدودية الموارد المائية في سورية، وتباينها مكانياً على مستوى الأحواض، وزمانياً بين السنوات الرطبة، وشبه الرطبة، والجافة، و الجافة جداً، وضمن العام الهيدرولوجي، لذا تهدف الإدارة المتكاملة إلى وضع إستراتيجية مائية مستقبلية لاستدامة الموارد المائية والحفاظ عليها وحمايتها من التلوث.
- الاعتماد على الموارد غير التقليدية لتخفيف الضغط على الموارد المائية التقليدية، ويتم ذلك بإقامة محطات معالجة للصرف (الصحي، والصناعي)، وإعادة استخدام المياه المعالجة.
- الحصول على حصة سورية العادلة والمنصفة من المياه المشتركة مع الدول المجاورة وفق القواعد القانونية المعتمدة التي وقعت عليها الجمهورية العربية السورية.
- حساب التدفق الأعظمي والأصغري في الأحواض الهيدرولوجية باحتمالات متعددة. من أجل بناء السدود(P= 25%)، وتخزين السدود (P= 50%)، ومياه الري(P=75%)، ومياه الشرب (P= 95%)، وتوليد الطاقة الكهربائية(P= 0.1%)، ومن أجل المفيضات (P= 1%).

٢- تحديد الاحتياجات المائية المستقبلية وفقاً للقطاعات المائية والزيادة السكانية

تحديد الاحتياجات المائية المستقبلية:

حددت الاحتياجات المائية المستقبلية للعام الهيدرولوجي(2035-2034)م وفقاً لأولويات القطاعات، والنمو السكاني الطبيعي (2.45% وفق المستويات النمطية لسورية مابعد الحرب) سنوياً على مستوى الأحواض في سورية، وما رافق ذلك في زيادة الطلب على الماء والغذاء **الجدول والشكل** يبينان الاحتياجات المائية القطاعية المستقبلية.

الجدول 33 الاحتياجات المائية القطاعية المستقبلية للعام الهيدرولوجي(٢٠٣٤-٢٠٣٥)م

الاحتياجات المائية(م.م٣)	حوض البادية	حوض اليرموك	حوض بردى والأعوج	حوض الساحل	حوض العاصي	حوض الفرات وحلب	حوض دجلة والخابور	المجموع (م.م٣)
قطاع مياه الشرب	80	230	749	436	571	896	238	3200
قطاع الزراعة	121.2	249.4	727.4	419.7	2053.3	6714.3	5270.1	15555.4
قطاع الصناعة	8	61	144	86	450	293	33	1075

(هيئة التخطيط الإقليمي - وزارة الموارد المائية 2021)

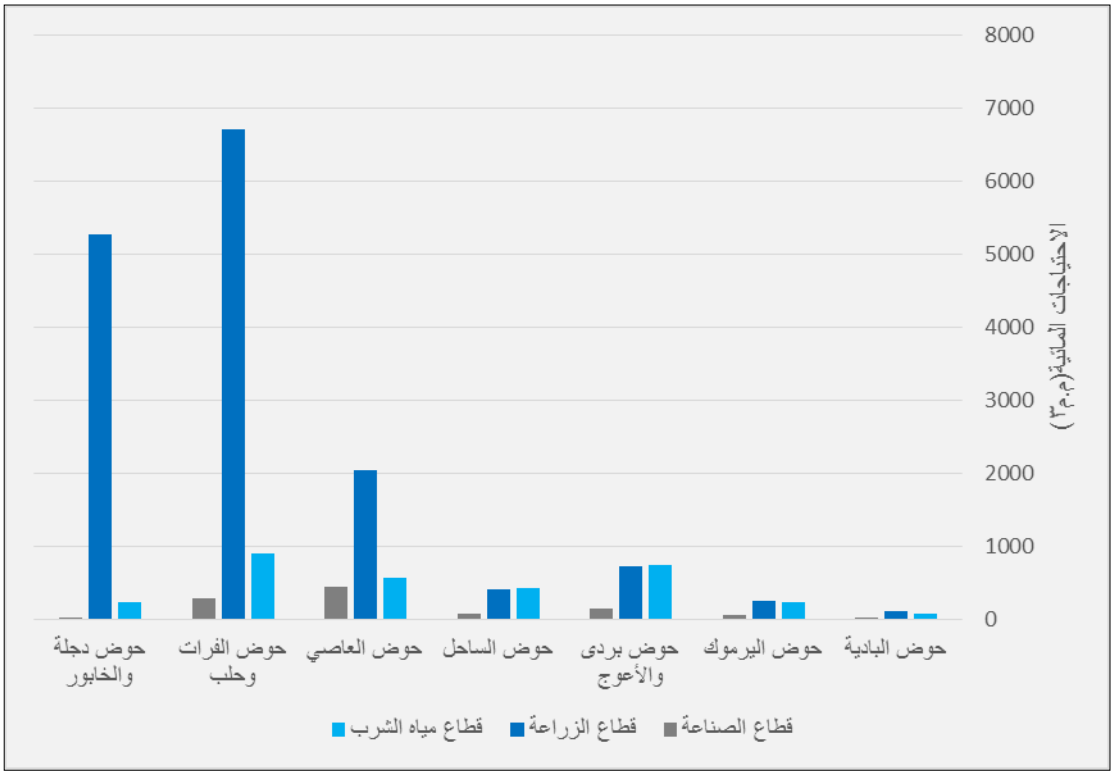

الشكل 48 الاحتياجات المائية القطاعية المستقبلية للعام الهيدرولوجي (٢٠٣٤-٢٠٣٥)

قطاع مياه الشرب

حددت الاحتياجات المائية المستقبلية في قطاع مياه الشرب على أساس الاحتياج المائي خلال العام الهيدرولوجي (2020-2021) مع الأخذ بالحسبان الزيادة السكانية (2.45%) سنوياً، وحسبت بطريقة تراكمية.

بلغ الاحتياج المائي المستقبلي لقطاع مياه الشرب (3200 م.م٣) وبنسبة (16.2%) مع حلول عام (2035م)، وسوف يرتفع الاستخدام الكلي بسبب الزيادة السكانية، وتطور المستوى المعيشي وأيضاً انتشار مرض كورونا والتركيز على عملية النظافة، وبرأيي هذه عجلة التطور الطبيعي لزيادة الاستخدام، ويرتبط ذلك بعدم فصل شبكات مياه الشرب عن الصرف الصحي وسقاية المواشي واستخدام مياه الشرب في الري.

وسيبلغ الاحتياج المائي قيمته العظمى في حوض الفرات وحلب (896 م.م٣)، وحوض بردى والأعوج (749م.م٣)، وحوض العاصي(571 م.م٣)، وحوض الساحل (436 م.م٣)، ويرتبط ذلك بالزيادة السكانية المتوقعة، ويراوح الاحتياج المائي في الأحواض الأخرى بين (80 م.م٣) في حوض البادية الأقل سكاناً و(238م.م٣) في حوض دجلة والخابور.

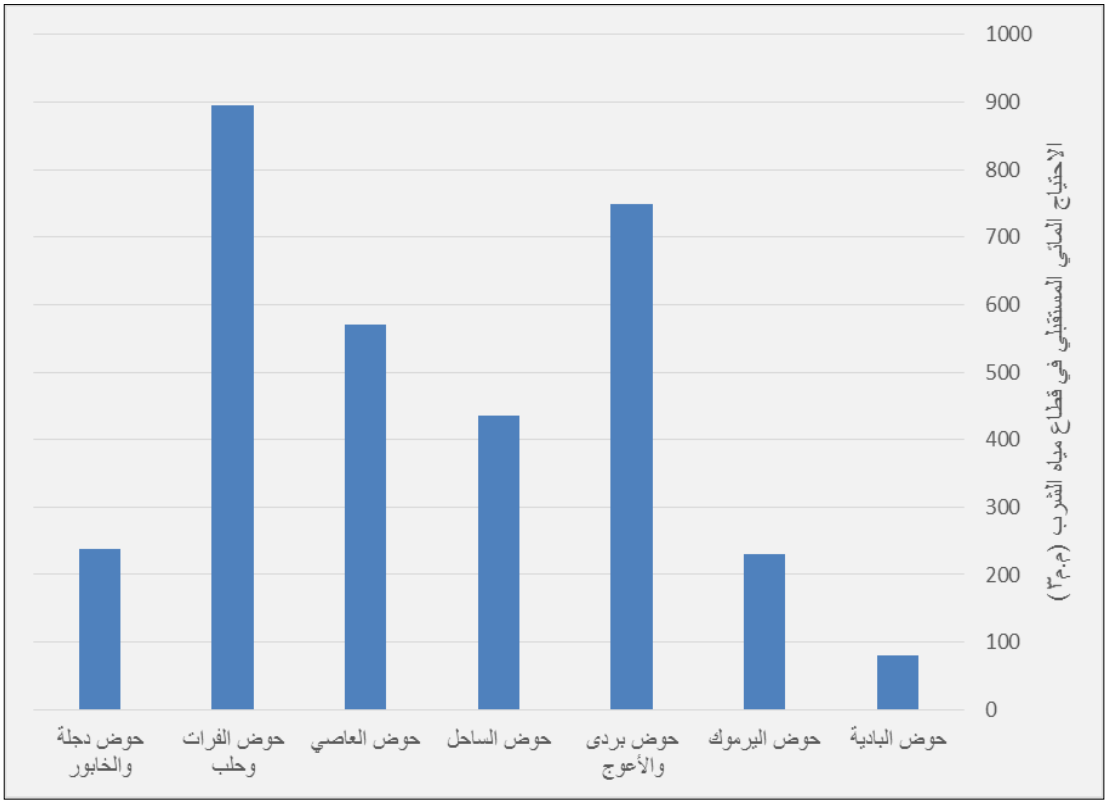

الشكل 49 الاحتياجات المائية المستقبلية في قطاع مياه الشرب للعام الهيدرولوجي (٢٠٣٤-٢٠٣٥)

قطاع الصناعة

حُددت الاحتياجات المائية المستقبلية في هذا القطاع على أساس زيادة الطلب على الموارد المائية للأغراض الصناعية بنسبة (3%) ثم حسب متوسط نسبة الزيادة على مستوى الأحواض، وسوف يحتاج قطاع الصناعة

مستقبلاً في عام (2035م) حجم مائي (1075م.م^3) بنسبة (5.4%)، وهي نسبة ضعيفة تشير إلى تراجع هذا القطاع بسبب الحرب التي تعرضت لها سورية، والأضرار التي لحقت بالقطاع الصناعي وتخريب المعامل والبنية التحتية.

يتركز الاحتياج المائي الأعظمي في حوض العاصي (450 م.م^3)، ويليه حوض الفرات وحلب (293 م.م^3)، وحوض بردى والأعوج (144م.م^3)، و(86 م.م^3) في حوض الساحل، ويتناقص الاحتياج المائي إلى (8 م.م^3) في حوض البادية.

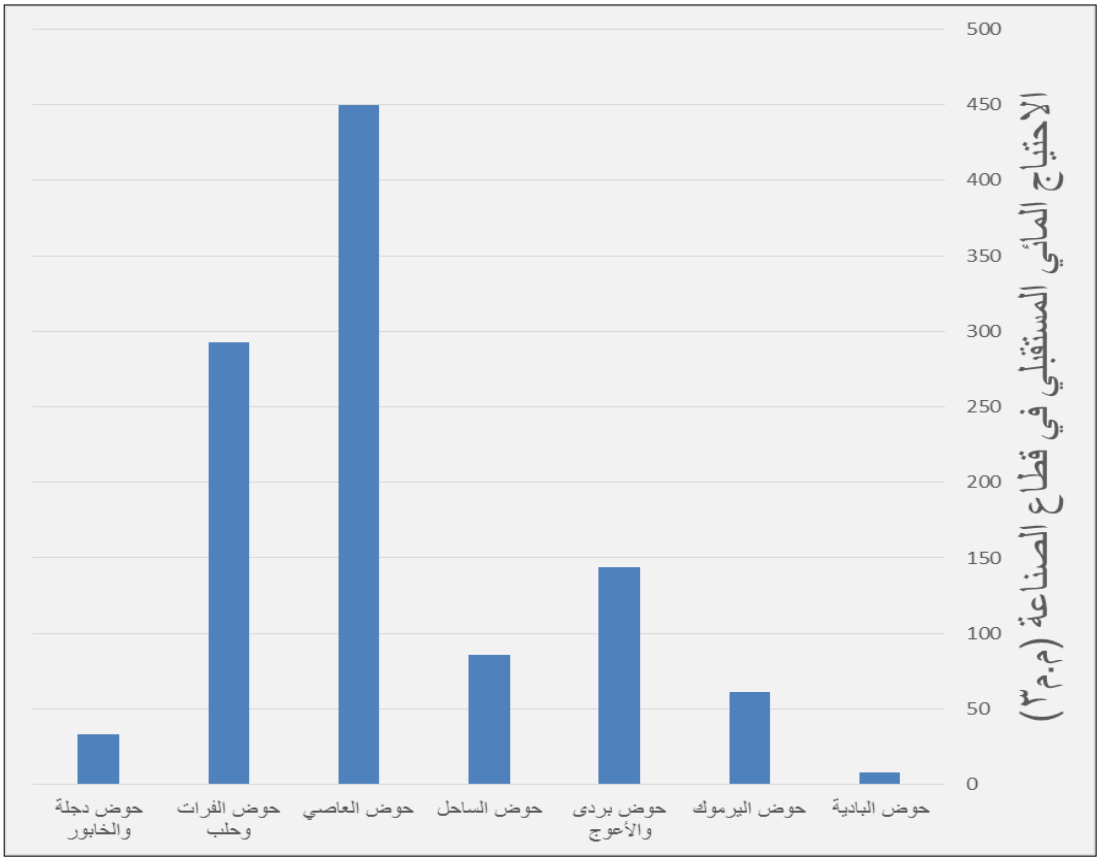

الشكل 50 الاحتياجات المائية المستقبلية في قطاع الصناعة للعام الهيدرولوجي (٢٠٣٤-٢٠٣٥)

ويعد هذا القطاع من القطاعات ذات الإنتاجية الضعيفة، ويجب إعطاؤه أولوية لما له من دور في دعم الاقتصاد الوطني، ويعد استخدامه للمياه قليلاً لكون مياه الصناعة يعاد تدويرها واستخدامها مجدداً.

قطاع الزراعة

حُددت الاحتياجات المائية الزراعية المستقبلية وفقاً للمساحة المزروعة للخطة الزراعية على مستوى الأحواض، وبلغ حجم المياه المستخدمة (15555.4 م.م^3) وبنسبة (78.4%) من إجمالي الاحتياج المائي المستقبلي الجدول (1)، وهذا الحجم مرتفع وثابت على مستوى الأحواض، وهو كبير في بلد يعاني محدودية الموارد المائية والعجز المائي في أغلب الأحواض، لذا يجب استخدام طرق الري الحديثة، وإعادة تأهيل شبكات الري، وتطوير تقانات الزراعة، وزراعة محاصيل إنتاجية ذات ريعية.

تركز الاحتياج المائي الأعظمي المستقبلي في قطاع الزراعة في حوض الفرات وحلب (6714.3 م.م٣) وحوض دجلة والخابور (5270.1 م.م٣) وحوض العاصي (2053.3 م.م٣)، وتعد هذه الأحواض الرئيسة في تأمين الاحتياجات الغذائية المستقبلية في سورية، ويراوح الطلب المستقبلي على المياه للأغراض الزراعية في حوض بردى و الأعوج (727.4 م.م٣) واليرموك (249.4 م.م٣) وحوض البادية (121.2 م.م٣)، ويعد حجم المياه المستخدمة في الزراعة كبير مقارنة مع حجم الموارد المائية المتاحة.

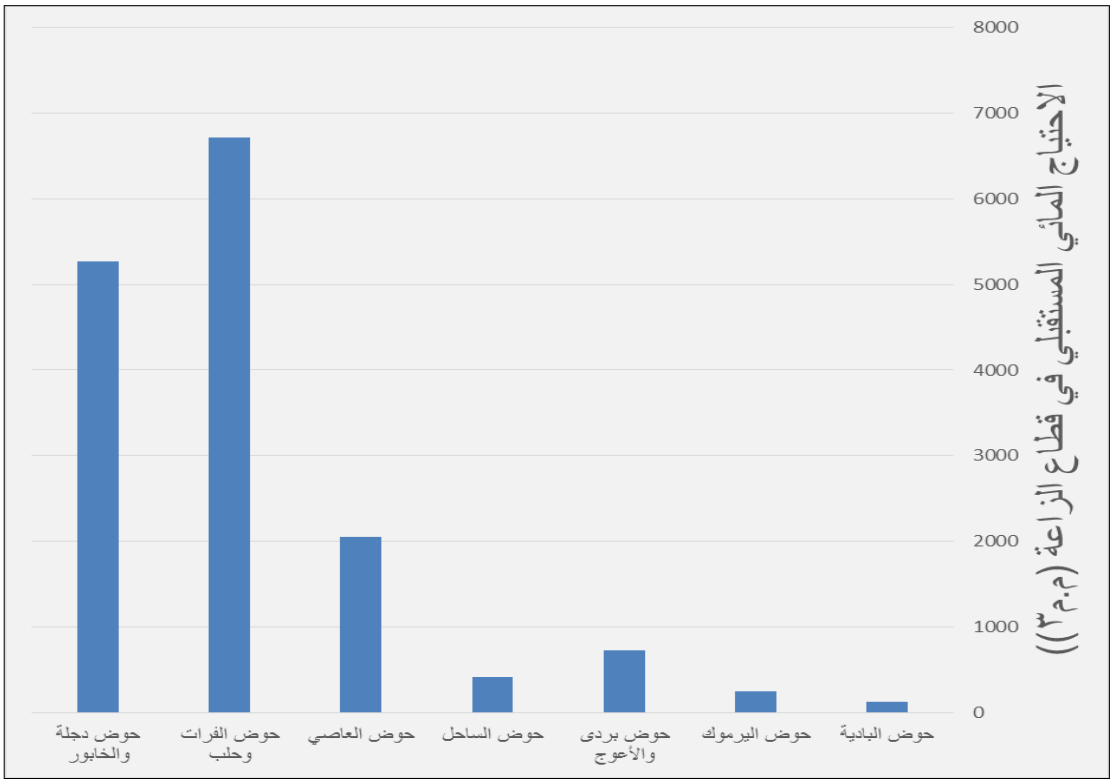

الشكل 51 الاحتياجات المائية المستقبلية في قطاع الزراعة للعام الهيدرولوجي (٢٠٣٤-٢٠٣٥)

المشكلات المائية المستقبلية:

تعاني جميع القطاعات المائية في سورية مستقبلاً من مشكلا ت متعددة ترتبط بالحرب والإرهاب الذي تعرضت له سورية:

- تعرض محطات تنقية المياه لتخريب البنى التحتية، وخروج الكثير من المحطات من الاستخدام، وأدى ذلك إلى تناقص نصيب الفرد من مياه الشرب، وإضافة إلى عدم توفر الطاقة لضخ المياه.
- ضعف الإمكانات المادية لإعادة تأهيل الشبكات.
- هجرة الأدمغة وخسارة عدد كبير من الفنيين وعدم وجود كادر فني مدرب.
- عملية ضخ المياه إلى الأرياف في محافظة اللاذقية كل ١٠-١٥يوماً.
- تعرض قطاع الصناعة للتخريب وتدمير المعامل والمصانع.
- تعرض شبكات الري للتخريب والأضرار التي لحقت بالسدود.
- تلوث المياه. استنزاف المياه الجوفية. العجز المائي.

معالجة المشكلات ووضع الحلول:

- إعادة تأهيل محطات تنقية المياه، وإيجاد جهات داعمة ومنفذة.
- وجود دعم لوجستي لمعالجة المياه كيميائياً.
- ترميم وإصلاح المحطات وشبكات مياه الشرب والري.
- استدامة الموارد المائية، ومعالجة العجز المائي.
- الاستثمار الأمثل للموارد المائية.
- تحديد أولوية القطاعات المائية: قطاع مياه الشـــرب، قطاع الطاقة، قطاع الصـــناعة، وقطاع الزراعة ومع ذلك تأمين الأمن الغذائي من الأولويات.
- الحد من استنزاف المياه الجوفية، وحمايتها.

٣- الموازنة المائية المستقبلية للعام الهيدرولوجي(2035-2034)

١- حساب الموازنة المائية

حسبت الموازنة المائية المستقبلية للعام الهيدرولوجي (2035-2034)م بالاعتماد على متوسط الموارد المائية المتاحة على مستوى الأحواض ومتوسط الاحتياجات المائية المستقبلية. وتكمن أهمية حساب متوسط حجم الموارد المائية التقليدية بوصفه الخاصة الرئيسة والثابتة للموارد المائية في الحوض، وتتعلق بشكل مباشر بالعناصر المناخية (الهطل والتبخر).

الموازنة المائية المستقبلية = الموارد المائية المتاحة - الاحتياجات المائية المستقبلية

الموازنة المائية المستقبلية = 17.5 - 19.8 = 2.3 – مليار. م^3 الجدول(2).

الجدول 34 الموازنة المائية المستقبلية للعام الهيدرولوجي(٢٠٣٤-٢٠٣٥).

عناصر الموازنة المائية	حوض البادية	حوض اليرموك	حوض بردى والأعوج	حوض الساحل	حوض العاصي	حوض الفرات وحلب	حوض دجلة والخابور	المجموع (م.م^3)
قطاع مياه الشرب	80	230	749	436	571	896	238	3200
قطاع الزراعة	121.2	249.4	727.4	419.7	2053.3	6714.3	5270.1	15555.4
قطاع الصناعة	8	61	144	86	450	293	33	1075
الاستخدام الكلي (م.م^3)	209.2	540.4	1620.4	941.7	3074.3	7903.3	5541.1	19830
الموارد المائية المتاحة (م.م^3)	163.0	390.0	1036.0	1738.0	2390.9	9400.6	2404.0	17523
الاحتياجات المستقبلية (م.م^3)	209.2	540.4	1620.4	941.7	3074.3	7903.3	5541.1	19830
الموازنة المائية (م.م^3)	-46.2	-150.4	-584.4	796.3	-683.4	1497.3	-3137.1	-2307.9

هيئة التخطيط الإقليمي - وزارة الموارد المائية، 2021 (حسبت الاحتياجات المائية المستقبلية بطريقة تراكمية)

بلغ متوسط حجم الموارد المائية المتاحة (17.5 مليار.م٣)، وحدد متوسط حجم الاحتياجات المائية المستقبلية (19.8مليار.م٣)، وبلغ العجز المائي المستقبلي (2.3 - مليار.م٣).

وضحت الموازنة المائية المستقبلية الأحواض ذات الفائض والعجز المائي، ويتركز **العجز المائي** في خمسة أحواض هيدرولوجية، وبلغ العجز المائي المستقبلي حجمه الأعظمي في حوض دجلة والخابور (3137.1 م. م٣) بسبب الزراعة المروية، وطرق الري التقليدية. وتم استنزاف المياه الجوفية في الحوض، ويوضح ذلك توقف الجريان في ينابيع الخابور، وبلغ العجز في حوض العاصي (683.4- م.م٣) ويدل هذا العجز على الزيادة السكانية والتوسع في الزراعة المروية والصناعة. وسيراوح متوسط حجم العجز المائي المستقبلي بين (46.2- م.م٣) في حوض البادية و(584.4- م.م٣) في حوض بردى والأعوج بسبب الزيادة السكانية وتطور المستوى المعاشي، وسيبلغ (150.4- م.م٣) في حوض اليرموك، ويرتبط التباين في متوسط العجز المائي بين الأحواض مع الوضع الاجتماعي والاقتصادي للسكان.

حدَد **الفائض المائي** المستقبلي في حوض الفرات وحلب بحجم (1497.3 م.م٣)، ويرتبط بالعوامل السياسية والاتفاقيات واتفاهمات البينية القائمة، وسيبلغ الفائض المائي في حوض الساحل (796.3 م. م٣)، وهنا يتضح أثر المناخ المتوسطي في زيادة كمية الهطل مقارنة مع الأحواض الأخرى، لذا يجب استثمار هذا الفائض بالشكل الأمثل، والحد من الهدر المائي في البحر بإنشاء المزيد من السدود والسدات على المجاري العليا والدنيا في الحوض.

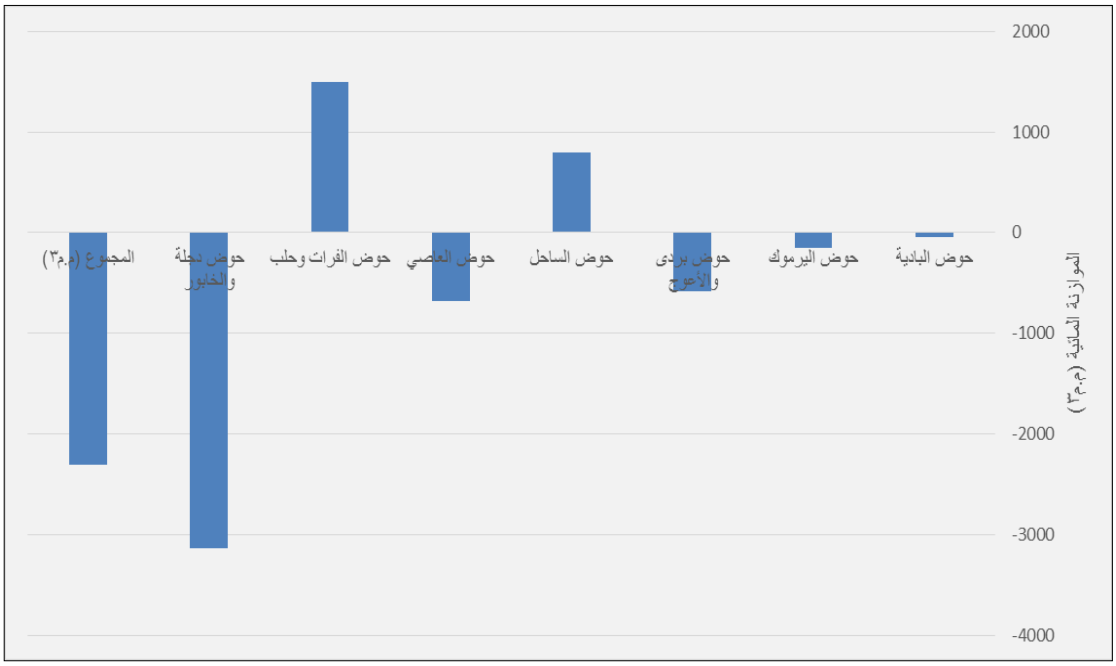

الشكل 52 الموازنة المائية المستقبلية للعام الهيدرولوجي (٢٠٣٤-٢٠٣٥)

٢- <u>حساب الموازنة المائية المستقبلية باحتمالات متعددة (مختلفة)</u>

حسبت الموازنة المائية المستقبلية باحتمالات متعددة وفقاً للسنوات الواقعية للجريان السنة الفيضانية (P=25%) تشيد السدود، السنة المتوسطة الفيضان(P=50%) تخزين السدود، السنة الشحيحة (P=75%) لمشاريع الري، السنة الشحيحة جداً (P=95%) مشاريع مياه الشرب. وتحسب (P=0.1%) لتوليد الطاقة، و(P=1%) للمفيضات. مع العلم بأنه كلما صغر الاحتمال ازداد حجم الموارد المائية وكلما كبر الاحتمال تناقص حجم الموارد المائية.

تبين الموازنة المائية باحتمالات متعددة الوضع المائي المستقبلي للأحواض الهيدرولوجية للعام (2034-2035)م، يكون **العجز المائي في السنة الشحيحة جداً التي تأخذ احتمال (P=95%)** في الأحواض الهيدرولوجية وصل إلى (3558.04- م.م٣) في حوض الخابور، و(1126.67- م.م٣) في حوض العاصي و(750.16- م.م٣) في حوض بردى والأعوج، و(221.85- م.م٣) في حوض اليرموك، و(70.81- م.م٣) في حوض البادية، ويكون **الفائض المائي** في السنة الشحيحة جداً في حوض الفرات وحلب (21.41+ م.م٣)، و(439.49م .م٣) في حوض الساحل، وسوف يسيطر **العجز المائي في السنة الشحيحة التي تأخذ احتمال (P=75%)** على الشكل الآتي: حوض دجلة والخابور (3320.04- م.م٣)، وحوض العاصي(883.28- م.م٣)، وحوض بردى والأعوج (655.88- م.م٣) وحوض اليرموك (183- م.م٣) وحوض البادية (57.61- م.م٣)، ويكون **الفائض المائي** في حوض الفرات وحلب (848.66 م.م٣)، وحوض الساحل (639.36 م.م٣).

أما في **السنة متوسطة الفيضان باحتمال (P=50%)** سيكون هناك عجز مائي في خمسة أحواض، وهي: دجلة والخابور (3143.83- م.م٣) ويليه حوض العاصي (699.66- م.م٣) ثم حوض بردى والأعوج (587.51- م.م٣)، وحوض اليرموك (152.82- م.م٣) و البادية (47.34- م.م٣)، ويكون **الفائض المائي** في حوض الفرات وحلب (1469.1م.م٣)، وحوض الساحل (788.65 م.م٣)، وفي **السنة الفيضانية باحتمال (P=25%)** سيكون هناك أيضاً عجز مائي في خمسة أحواض، وهي: دجلة والخابور (954.4- م.م٣) ويليه حوض بردى والأعوج (٥١١,٨٨- م.م٣) ثم حوض العاصي (492.13- م.م٣)، و حوض اليرموك (119.20- م.م٣)، وحوض البادية (36.42- م.م٣). ويكون **الفائض المائي** في حوض الفرات وحلب (2155.34م.م٣)، وحوض الساحل (949.24 م.م٣).

يعد العجز المائي المستقبلي باحتمالات متعددة مشكلة من المشكلات الجادة التي تواجه سورية، ويجب أن يسد هذا العجز من حوض الفرات وحلب، وحوض الساحل، والاعتماد على المياه غير التقليدية المعالجة، وتحتاج الموازنة المائية إلى الإدارة المتكاملة للموارد المائية وتحديد أولوية القطاعات المائية.

الجدول 35 الموازنة المائية المستقبلية باحتمالات متعددة (مختلفة)
للعام الهيدرولوجي (٢٠٣٤-٢٠٣٥)

	حوض البادية		حوض اليرموك		حوض بردى والأعوج		حوض الساحل		حوض العاصي		حوض الفرات وحلب		حوض دجلة والخابور	
%	الموارد المتاحة	الوضع الحالي	الموارد المتاحة	الوضع الحالي	الموارد المتاحة	الوضع الحالي	الموارد المتاحة	الوضع الحالي	الموارد المتاحة	الوضع الحالي	الموارد المتاحة	الوضع الحالي	الموارد المتاحة	الوضع الحالي
25	172.78	-36.42	421.2	-119.2	1108.52	-511.88	1890.94	949.24	2582.17	-492.13	10058.64	2155.34	2586.7	-2754.4
٥٠	161.86	-47.34	387.58	-152.82	1032.89	-587.51	1730.35	788.65	2374.64	-699.66	9372.4	1469.1	2397.27	-3143.83
75	151.59	-57.61	357.4	-183	964.52	-655.88	1581.06	639.36	2191.02	-883.28	8751.96	848.66	2221.06	-3320.04
95	138.39	-70.81	318.55	-221.85	870.24	-750.16	1381.19	439.49	1947.36	-1126.67	7924.71	21.41	1983.06	-3558.04

(هيئة التخطيط الإقليمي - وزارة الموارد المائية 2021)

الشكل 53 الموازنة المائية المستقبلية باحتمالات متعددة (مختلفة) للعام الهيدرولوجي (٢٠٣٤-٢٠٣٥)

الجدول 36 توزع السدات ومحطات المعالجة المقترحة

الإقليم	المحافظة	السدات	محطات المعالجة
الشمالي	حلب		الباب
	إدلب		منبج
الأوسط	حمص		عين العرب
	حماة		
البادية		السخنة تدمر التنف	
الشرقي	الرقة	الرصافة	
	دير الزور		دير الزور البوكمال
	الحسكة		الحسكة القامشلي
الجنوبي	درعا	اليرموك	
	القنيطرة		
	السويداء		
دمشق	دمشق-ريف دمشق	الأعوج	
الساحلي	اللاذقية	البسيط السخاية	
	طرطوس		

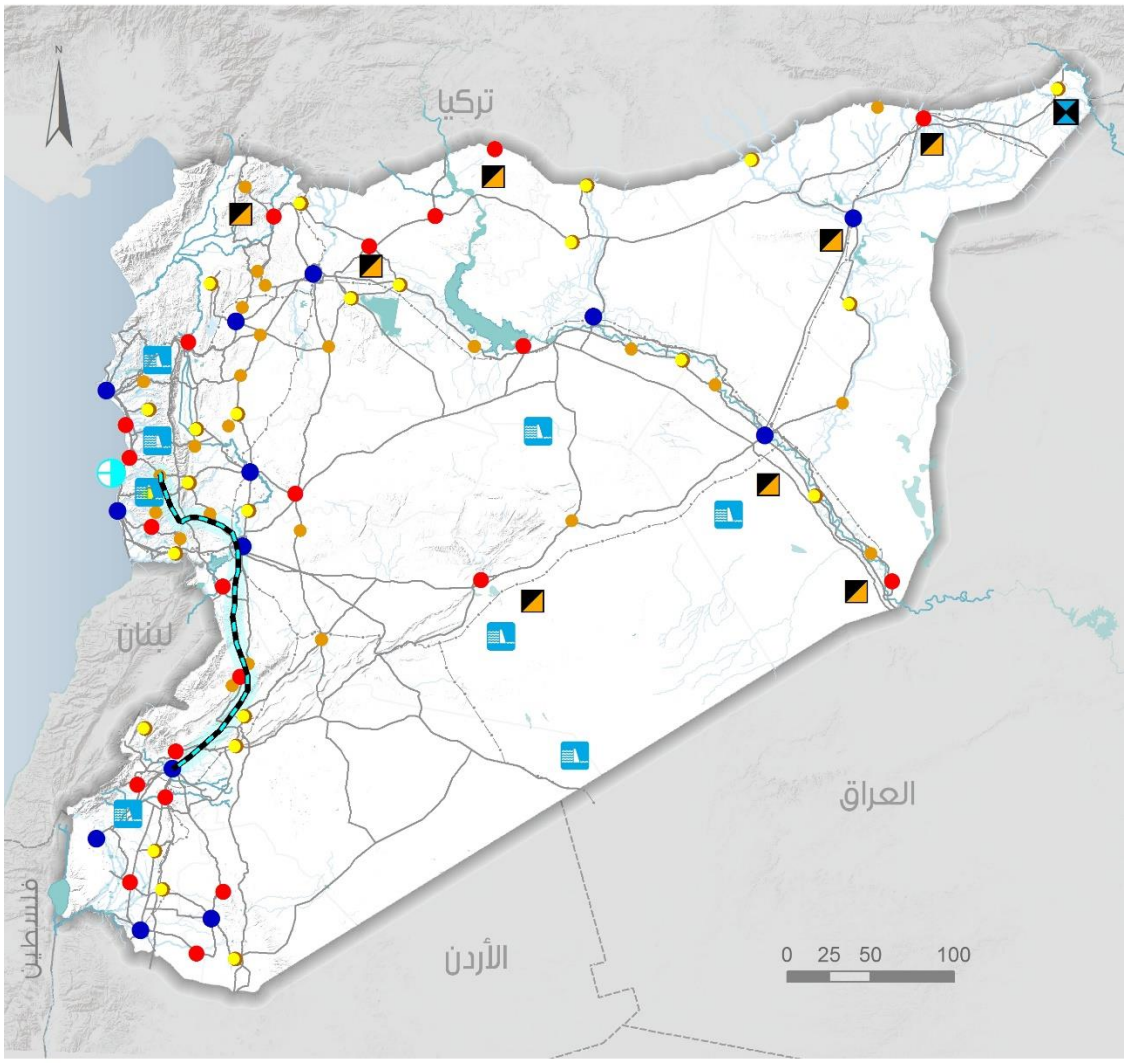

دلالات الرموز

- مدن مراكز المحافظات
- مدن التوازن
- المدن الداعمة الرئيسية
- المدن الداعمة الثانوية
- شبكة الطرق
- السكك الحديدية
- محطات معالجة
- مضخات
- سدات
- استجرار مياه
- محطة تحلية

الخريطة 50 المشاريع المائية المقترحة

٥- إستراتيجية الزراعة والتنمية الريفية

تعزيز التنمية الزراعية والاستثمار الذي سيمكن الدولة من تأمين مساهمة أكبر ومستدامة لقطاع الزراعة في الاقتصاد الوطني ولاسيما في الأمن الغذائي.

التمكين من الاكتفاء الذاتي الغذائي والاقتصادي والمادي للحفاظ على حياة صحية ومنتجة، وضمان إنتاج الغذاء من أنظمة زراعية فعالة ومتوافقة مع الاستخدام والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية.

يعتمد تحديد وصياغة وتنفيذ الخطط الية ووضعها موضع التنفيذ، على تحديد الاحتياجات ذات الأولوية والقيود وفرص التنمية وعلى اتخاذ جميع الإجراءات الزراعية والاقتصادية المناسبة على المستوى الوطني والحكومي والمجتمع المدني والأسر الزراعية والمدنية. وتنبثق الاجراءات من القضايا الرئيسية التي يجب معالجتها معًا وهي:

١. الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي وتنمية نظم التغذية.
٢. النمو الاقتصادي.
٣. تنمية الموارد الفنية والبشرية والمؤسسات.
٤. موازنة العرض والطلب على الغذاء (بما في ذلك أنماط الاستهلاك والتغيرات الغذائية).
٥. تطوير البنية التحتية والتسويق والتجارة والاستثمار.

٥-١- مبادئ إستراتيجية التنمية الزراعية

I-مبدأ الاستقرار الزراعي:

١. وضع خطة للانتقال إلى الزراعات المروية بدلا من الزراعات البعلية بهدف الاستقرار الزراعي ومواجهة التغيرات المناخية. ٢. زيادة كفاءة استخدام الأراضي والمياه.٣. وضع خطة لحصاد المياه تراعي احتياجات الزراعة وتحافظ على البيئة.

II -مبدأ التكثيف:

١. التوسع بالزراعات التكثيفية والرأسية. ٢. زيادة غلة المحاصيل. ٣. رفع مستوى الثروة الحيوانية والدواجن والتوسع وزيادة الإنتاجية.

III - مبدأ التنويع:

١. تنويع المحاصيل الغذائية. ٢. تشجيع المحاصيل عالية القيمة. ٣. تنمية الزراعة الحراجية الخاصة، ووضع قواعد جديدة لها. ٤. تطوير تربية المواشي والإبل والدواجن. ٥. تطوير زراعة المحاصيل العلفية.

IV -مبدأ التنمية الزراعية المستدامة:

١. إنتاج المحاصيل المكثفة مع تطبيق الممارسات الزراعية المتقدمة والري الحديث. ٢. الزراعة العضوية والحافظة وتطبيق التكنولوجيا الحيوية، وتكنولوجيا المكافحة المتكاملة للآفات. ٣. تطوير الممارسات الزراعية المتكاملة.

V -مبدأ تطوير مرافق ما بعد الحصاد:

١. ورشات التعبئة والتغليف التي تشمل مرافق التنظيف والفرز والتدريج والتعبئة والتخزين (التخزين التقليدي والتخزين البارد) ومعالجة الفواكه والخضروات. ٢. مرافق التخزين المبرد والمسالخ ومرافق تصنيع اللحوم.

٣. إنشاء مصانع أعلاف صغيرة الحجم لإنتاج الخلطات العلفية باستخدام المتوفرة محلياً.

VI- مبدأ تطوير المؤسسات:

1. تطوير الزراعة التكثيفية وتربية الماشية على أساس جمعيات المنتجين الموجهة الفردية والمتكاملة أفقياً، وتجميعها وفقًا لاختيارهم للمحاصيل أو الثروة الحيوانية ذات المزايا النسبية (التقنية والاقتصادية والبيئية الزراعية).

2. تنمية أنماط الاستهلاك والغذاء المتنوعة مع زيادة الوعي بالصحة والتغذية.

3 - تطوير التسويق الزراعي وأنظمة معلومات السوق من خلال تحسين التعاون بين الوزارة والقطاع الخاص الذي يزود الزراعة بوسائل إنتاجها، والمزارعين، من أجل تطوير كل من الإنتاج و الأسواق وتوسيعهما بشكل أكبر وتطوير فرص تسويق جديدة في الأسواق المحلية والدولية.

4. إنشاء "شبكة إرشادية وطنية" تابعة لوزارة الزراعة، غير نمطية وغير تقليدية تستفيد من وسائل التواصل الاجتماعي وشبكة الإنترنت في التواصل مع المنتجين ومساعدتهم على زيادة إنتاجهم وزيادة دخلهم.

٥-٢- الاستراتيجية الزراعية

١-إستراتيجية القوة والفرص:

١- تقديم الحوافز وخلق مناخ عمل يشجع الاستثمار من قبل الأسر والجمعيات التخصصية والقطاع الخاص بشكل فردي أو في مشروع مشترك مع شركات تصنيع الأغذية في الفواكه والخضروات وتصنيع اللحوم للأسواق المحلية وأسواق التصدير.

٢- القيام بإنتاج محاصيل تكثيفية مع تطبيق الممارسات الزراعية والري المتقدمة من خلال برنامج تشجيع الاستثمار المكثف.

٣- الترويج للمشاريع الصناعية الزراعية الصغيرة والمتوسطة.

٤- الاستفادة من الخامات المتوفرة محلياً.

٥- إنشاء مراكز المعالجة الزراعية والمسالخ ومرافق التخزين والتبريد.

٦- تقديم حوافز أكبر لصغار المزارعين.

٢-استراتيجية القوة والتهديدات

١- تعزيز خدمات البحث والتطوير والإرشاد لوزارة الزراعة لمساعدة صغار المزارعين فنياً.
٢- إنشاء نظم جمع البيانات الزراعية ومعلومات التسويق ونشرها على مستوى الدولة بشكل منتظم.
٣- تطوير المزارع الخاصة القائمة على جمعيات المنتجين ذات التوجه الفردي المتكاملة أفقيًا.
٤- فرض ضرائب أعلى على استيراد المواد الغذائية المنافسة للمنتجات المحلية.

٣-استراتيجية الفرص والضعف

١. إنشاء برامج وجمعيات متخصصة لتمكين صغار المزارعين من تطوير الثروة الحيوانية والزراعة، تمكن من الالتفاف على الشكل النمطي غير الفعال للجمعيات التعاونية الفلاحية الحالية.
٢. تشجيع مصنعي الأغذية واللحوم / تجار الجملة / تجار التجزئة على تسويق إنتاج صغار المزارعين من خلال تقديم الحوافز.
٣. إعادة توفير القروض قصيرة وطويلة الأجل لإنشاء مرافق معالجة وتسويق ما بعد الحصاد.

٤-استراتيجية تهديدات الضعف

١- تقديم الحوافز للذين يزرعون في مناطق هشة بيئيًا بممارسات زراعية سليمة، وتوفر فرصاً زراعية أو فرصاً لكسب العيش.
٢- تقديم امتيازات خاصة وحوافز كاملة لأصحاب المشاريع الخاصة لإنشاء مزارع نموذجية متقدمة تقنياً.
٣- تطوير المزارع الرأسية والزراعة المائية والعضوية والحافظة.
٤- تشجيع مشاريع التمكين الاقتصادي للمجتمع المحلي.

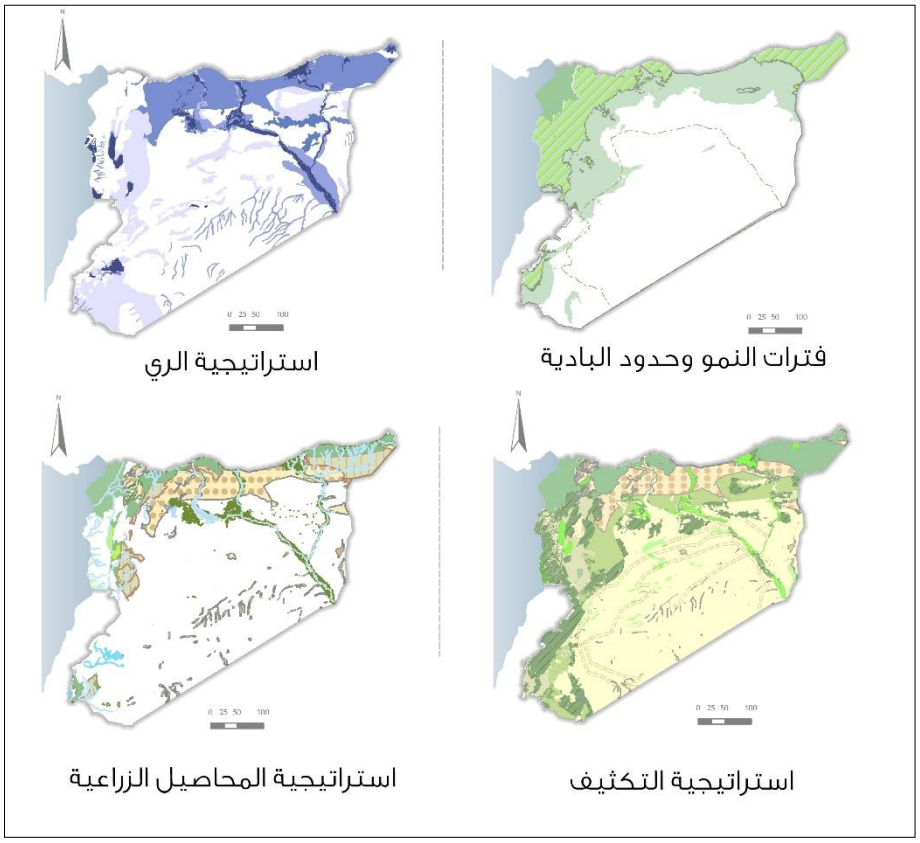

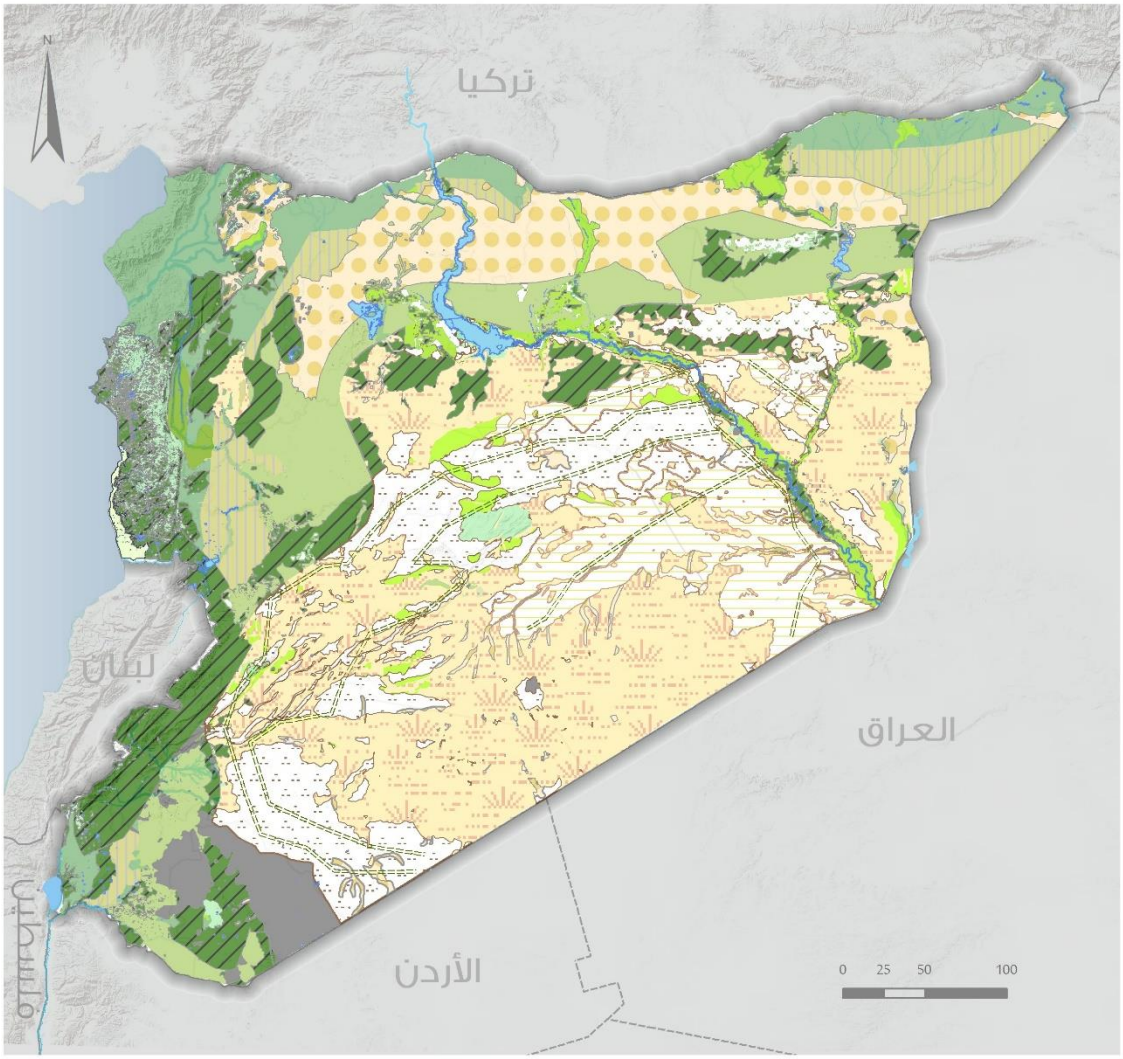

دلالات الرموز

الاستراتيجية الزراعية المكانية

زراعات الأمن الغذائي
- نطاق القمح البعلي
- نطاق الشعير البعلي
- بطاطا وقطن وشوندر
- قطن وشوندر وذرة وبقوليات
- أحزمة زراعة الأشجار للحماية

زراعات الاكتفاء الذاتي
- أشجار مثمرة متنوعة
- محاصيل استراتيجية مروية
- محاصيل متنوعة

تنمية الثروة الحيونية
- زراعات علفية

الغابات
- غابات
- تحريج صناعي

حماية البادية
- زراعة أشجار حماية وشجيرات رعوية
- محميات رعوية
- تثبيت رمال

زراعات تكثيفية
- بيوت بلاستيكية وخضار وأشجار مثمرة

أخرى
- تكشفات صخرية
- مياه

الخريطة 51 الإستراتيجية الزراعية

٥-٣- التنمية الريفية

اكتسب موضوع التنمية الريفية أهمية كبيرة في الآونة الأخيرة. إلى جانب ذلك، أصبحت عملية التخطيط للتنمية الريفية حاجة ملحة وحاسمة.

إن التخطيط للتنمية الريفية هي عملية معقدة تنطوي على عمليات تقييم الأنظمة الزراعية ودراسة احتياجاتها، وعلى مشاركة الحكومة والمحافظة والمجالس المحلية، والجمعيات الأهلية والمنظمات المانحة، وهذه لا بد من تنظيمها بدقة والتخطيط لها حتى لا تذهب الجهود هباء.

إن أكبر قطاع في المجتمعات الريفية من حيث التوظيف حاليا هو قطاع الخدمات. لذلك يجب أن تتضمن الاستراتيجية الوطنية خطة لزيادة مساهمة الإنتاج والتصنيع الزراعيين في الريف بهدف تحقيق عدالة توزيع الثروة في هذه المجتمعات وتعزيز الاقتصاد المحلي، ويجب على صانعي السياسات التأكد من أن المجتمعات الريفية التي تضررت بشدة من تغير الاتجاهات الاقتصادية والخدمية، لديها الموارد والدعم الذي تحتاجه لرسم مستقبل جديد وخلق اقتصاد قومي متين عالي الإنتاجية.

ظهرت عدم المساواة الجغرافية كمشكلة اقتصادية مركزية منذ منتصف ثمانينيات القرن الماضي، توقف تقارب نصيب الفرد من الدخل القومي بين الريف والمدينة وازداد التفاوت الجغرافي.

إن التنمية الريفية لا بد من أن تضع مجموعة من الأهداف من أهمها دعم الأسر الريفية وتمكينها من زيادة قوتها الاقتصادية.

<u>المحاور الثلاثة الرئيسية للتنمية الريفية</u>

• تطوير البنية التحتية:

- تطوير أنظمة الري. لا بد من تصنيف الأراضي الزراعية حسب طبيعة الموارد المائية المتوفرة فيها، فالأنهار والأودية تحتاج لإدخال منظومة مضخات لا تعمل على الطاقة مثل المضخة الحلزونية Spiral Pump [١٦]، ومضخة المكابسCylinder Pump [١٧]، ومضخة الطرق[١٨] ومحاولة الاستغناء عن مضخات الطاقة التي بالإمكان توفيرها للمناطق التي تروى بالآبار.
- إدخال محاصيل وأشجار عالية الإنتاجية. تُعدّ سورية الموطن الثانوي لكثيرٍ من المحاصيل والأشجار المثمرة، وبالتالي فإن إدخال أصناف محاصيل وأشجار مثمرة عالية الإنتاجية لا يشكل ضرراً على البيئة والموارد الطبيعية.
- إدخال تقنيات وآليات زراعية صغيرة ومتوسطة وكبيرة تلائم حجم الحيازات.
- تطوير منظومة إمداد المياه والكهرباء إلى السهول الزراعية الرئيسية.

[١٦] - مطورة عن مضخات الجزري القرن الثالث عشر.
[١٧] مطورة عن مضخة تقي الدين الشامي القرن السادس عشر.
[١٨] -يظن أن هذه المضخة استخدمها الفراعنة المصريون ٣٠٠٠ قبل الميلاد لرفع الماء ونقله من النيل إلى المرتفعات الغربية.

- تخطيط استعمالات الأراضي بهدف زيادة دخل الأسر الزراعية وتعزيز شبكات التنمية الريفية.
- تحديث الزراعة وتنويع المحاصيل الزراعية.

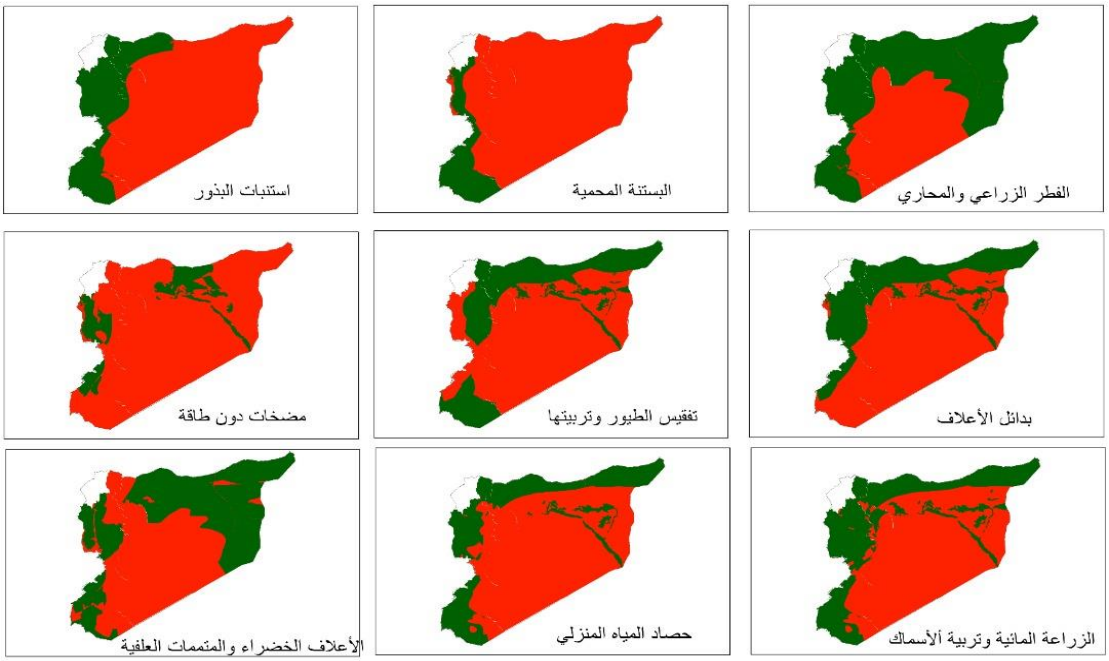

الخريطة 52 إستراتيجية التنمية الريفية

٥-٤- مواجهة آثار التغيرات المناخية

تم الاستعانة بعدد من الدراسات التي استخدمت موديلات رياضية تعتمد على انبعاثات غازات الكربون، التي أشارت إلى أن المنطقة تتجه نحو الاحترار بشكل ملحوظ مع ازدياد عدد الأيام والليالي الدافئة وارتفاع نسبة درجات الحرارة المتطرفة وانخفاض عدد الأيام والليالي الباردة وتقلص فترات البرد منذ السبعينات من القرن الماضي ومنحى نحو مزيد من الجفاف وانخفاض معدلات الهطول المطري بالرغم من ثبانه وأهميته من منطقة إلى أخرى بينما ستكون مناطق أخرى (الساحلية) عرضة إلى فيضانات في الأنهار والمجاري المائية

يمكن تلخيص ذلك بآثار ومخاطر على فترات النمو والتي من المتوقع أن تتجه نحو القصر بما يتبعها من آثار على الزراعة والأمن الغذائي والمائي إضافة إلى المخاطر المتوقعة نتيجة ارتفاع مؤشرات الجفاف وتكراره التي ستغطي نسبة كبيرة من كل عقد في سورية.

مؤخراً تم اعتماد عدد من الدراسات والاستراتيجيات المعنية بالتفصيل فيما يخص الحد والتخفيف من آثار التغيرات المناخية والجفاف يمكن الاستعانة بها عند التنفيذ.

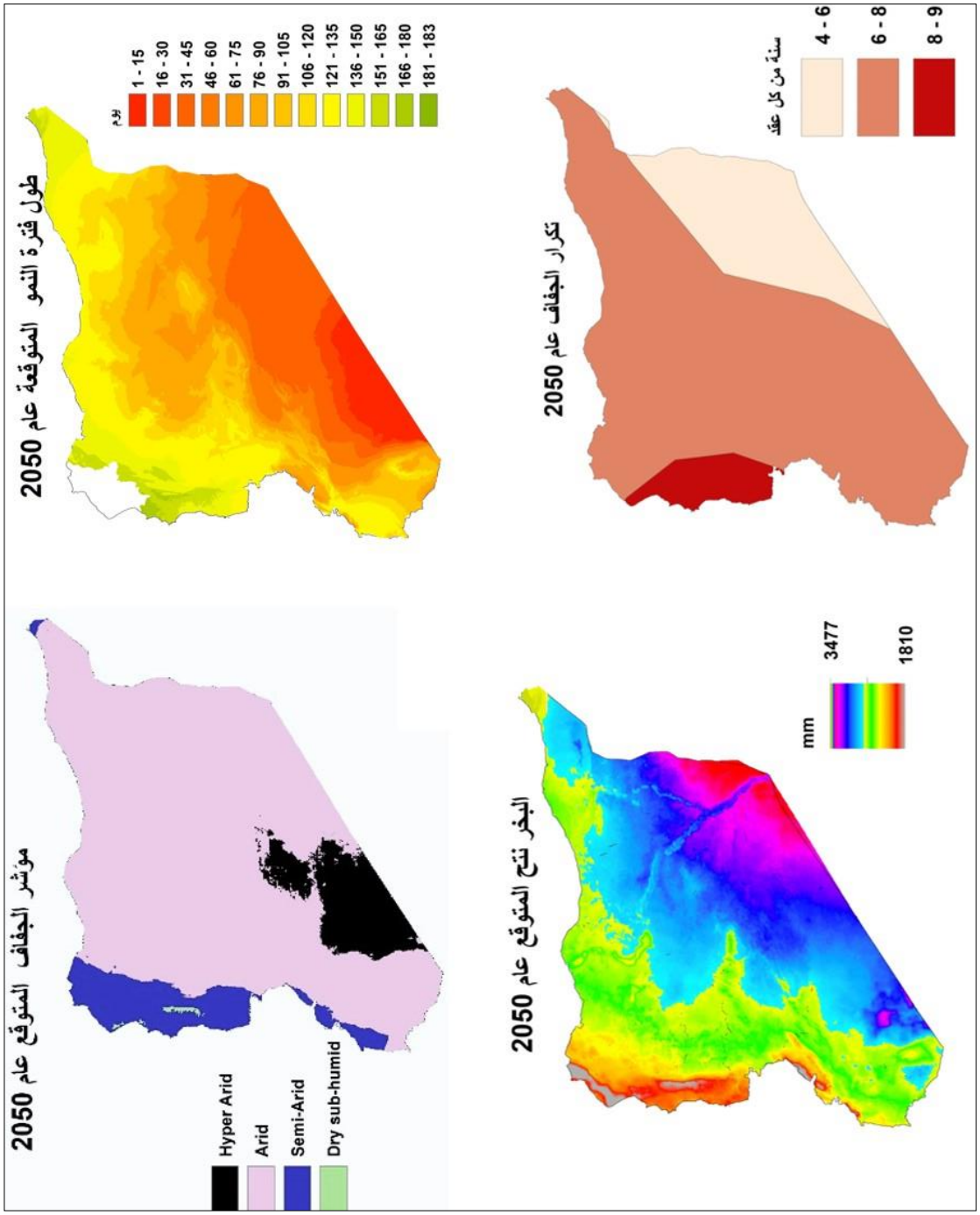

الخريطة 53 العناصر المناخية المتوقعة ٢٠٥٠

٦- إستراتيجية الصناعة.

اعتمدت الاستراتيجية المكانية للصناعة على مبدئين أساسيين:

- أهمية القطاع وتكامله مع القطاعات الأخرى ولاسيما الزراعة
- توفر الموارد وتوزعها مكانياً ومقدرات الأرض

في المبدأ الأول، انطلقت الاستراتيجية من أهمية التصنيع بالنسبة للاقتصاد الوطني بشكل عام وسياسة الاكتفاء الذاتي، وكقطاع متكامل مع القطاع الزراعي على وجه الخصوص من حيث تصنيع منتجات القطاع الزراعي وتصنيع مدخلات ومستلزمات عملية الإنتاج الزراعي من أسمدة ومبيدات ومعدات.

يرتبط القطاع الصناعي أيضاً بقطاع التسويق إلى الأسواق الداخلية والخارجية إضافة إلى تحقيق قيم مضافة من خلال سلاسل الإنتاج الصناعية والخدمية المرتبطة به. وبالتالي يسهم هذا القطاع في تعزيز التجارة الخارجية مستفيداً من الموقع الجغرافي للقطر. يضاف إلى ذلك قدرته على خلق فرص عمل من خلال استثمارات داخلية وخارجية وخاصة في مجالات جديدة مرتبطة بالتقنيات والتكنولوجيا، وبالتالي الربط مع التعليم والفرص الاستثمارية المتعددة في هذا المجال.

في المبدأ الثاني، اعتمدت أيضا الاستراتيجية المكانية للصناعة على توفر الموارد وتوزعها مكانياً بحيث تكون أماكن الإنتاج قريبة قدر الإمكان من أماكن المدخلات الصناعية، ولاسيما ما يخص الزراعة والثروات الباطنية ومما يسهم في عملية عدالة توزيع التنمية على كلّ الجغرافيا السورية. إضافة إلى توفير بنى تحتية داعمة من مدن ومناطق صناعية وطرق.

تأتي أهمية المدن والمناطق الصناعية من خلال ما يأتي:

- المواقع المميزة والربط بشبكات الطرق المحلية والدولية، وإمكانية التوسع الأفقي.
- توفر بنية تحتية متكاملة ومتطورة تؤمن كلّ متطلبات الاستثمارات الصناعية.
- توفر المرافق الداعمة والمتممة للاستثمار، مصارف وشركات تأمين، مرافئ جافة، مدن سكنية، مناطق حرفية، حواضن تكنولوجية، مستودعات.
- إمكانية تطبيق العناقيد الصناعية.
- حماية البيئة وتطبيق معايير السلامة المهنية والصحية والبيئية في مراحل الإنتاج داخل وخارج المنشأة.
- توفر بنية تشريعية وتنظيمية مناسبة ومرنة تستجيب للمتغيرات.
- الإعفاءات الضريبية والتسهيلات الجمركية المقدمة للاستثمارات.
- ربط الأنشطة الصناعية بالموارد الطبيعية والمنتجات الزراعية واحتياجات السوق الأقرب فالأبعد.

بالاستناد إلى المبدأين السابقين، ومن خلال تحليل الوضع الراهن للقطاع الصناعي كجزء من المحور الاقتصادي بالإضافة إلى تحليل الوضع الراهن لباقي المحاور، تم العمل على توزيع النشاط الصناعي وفق ثلاثة مستويات أساسية على كامل الجغرافيا السورية، وبالتشبيك مع باقي المحاور. تمثل المدن الصناعية المستوى الأول، ويتمثل المستوى الثاني بالمناطق الصناعية، أما المستوى الثالث: فيتمثل بالمناطق الصناعية الخاصة ذات البعد الإستراتيجي.

المستوى الأول:

تم اقتراح إحداث مدينة صناعية في الإقليم الجنوبي ومدينة صناعية في الإقليم الشرقي. تقع المدينة الصناعية المقترحة للإقليم الجنوبي بالقرب من أوتوستراد دمشق السويداء إلى الجنوب الشرقي من مدينة دمشق وشمال محافظة السويداء ودرعا، بحيث يمكن لهذه المدينة تعزيز محور دمشق – السويداء وصولاً إلى الحدود الأردنية عن طريق منفذ خربة عواد، كما تسهم هذه المدينة من خلال الحيز المكاني في تنمية ثلاث محافظات (ريف دمشق، السويداء، درعا) ورافدة للمدينة الصناعية القائمة حالياً في عدرا.

تقع المدينة الصناعية المقترحة للإقليم الشرقي جنوب محافظة الحسكة، بحيث تكون قريبة من الحدود السورية العراقية والسورية التركية من خلال المنفذين الحدوديين القائمين، إضافة إلى قربها من مبادرة الحزام والطريق، والطريق الدولي اللاذقية – حلب – الحسكة وبالتالي إمكانية الربط الطرقي والسككي بين منفذ بحري ومنفذين بريين. يمكن لهذه المدينة أن ترفد المدينة الصناعية في دير الزور على المدى الطويل (الفترة ٢٠٣٠-٢٠٣٥). وتتضمن الصناعات التي تخدم منتجات المنطقة بشكل خاص، يضاف إلى ذلك فرص العمل التي يمكن توفرها في المنطقة، أي المساهمة في الحد من الهجرة إلى مناطق ذات معدلات تنموية أعلى.

الجدول37 المدن الصناعية القائمة والمقترحة

الإقليم	المحافظة	المدن الصناعية القائمة	المدن الصناعية المقترحة
الشمالي	حلب	★	-
	إدلب	-	-
الأوسط	حمص	★	-
	حماة	-	-
البادية		-	-
الشرقي	الرقة	-	-
	دير الزور	★	-
	الحسكة	-	★
الجنوبي	درعا	-	★
	القنيطرة		
	السويداء		
دمشق	دمشق-ريف دمشق	★	-
الساحلي	اللاذقية	-	-
	طرطوس	-	-

المستوى الثاني:

اقتراح إحداث عدد من المناطق الصناعية التخصصية في نطاقات جغرافية معينة، بالتنسيق والتشبيك وتقاطع البيانات والمعلومات بين كافة المحاور، بهدف توزيع النشاط الصناعي بشكل متوازن أكثر عدالة، وبالتالي الاستفادة من الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة مع مراعاة الاشتراطات البيئية في تلك النطاقات. إضافة إلى تحديد الصفة الغالبة أو النشاط الصناعي السائد في كل منها (التخصص) إن كان غذائياً أو نسيجياً أو غيره.

الجدول38 المناطق الصناعية التخصصية المقترحة

الإقليم	المحافظة	غذائية	نسيجية	استخراجية	دوائية
الشمالي	حلب	★★	★	★	-
	إدلب	★★	-	-	-
الأوسط	حمص	-	-	-	★
	حماة	★★	★	-	★★
البادية		-	-	★★★	-
	الرقة	★	-	★	-
الشرقي	دير الزور	★	★	★	-
	الحسكة	★★★	★	-	-
	درعا	★	-	-	★
الجنوبي	القنيطرة	-	-	-	★
	السويداء	-	-	-	-
دمشق	دمشق-ريف دمشق	★★	★	-	-
الساحلي	اللاذقية	★	-	-	★★
	طرطوس	-	-	-	-

المستوى الثالث:

اقتراح مناطق صناعية خاصة ذات بعد إستراتيجي (مناطق رمادية) يمكن أن تحقق المواصفات المطلوبة لمدن ومناطق صناعية ترتبط بمواقع استخراج الموارد والثروات الطبيعية، وبالمحاور الطرقية والسككية، وبمصادر مياه محلية كافية أو من الأنهار وبحيرات السدود القريبة . إن الطبيعة الملوثة لهذه الصناعات تحتم أن تتواجد في أماكن محددة تشمل عملية الإدارة البيئية لها، مما يضمن أقل تأثير بيئي سلبي على الموارد الطبيعية والجوار.

الجدول 39 المناطق الصناعية الخاصة المقترحة (المناطق الرمادية)

المنطقة	التوصيف
(الإقليم الجنوبي)	تقع على طريق دمشق-السويداء وتتحمل الصناعات الثقيلة
تقاطع طريق بغداد تدمر	تتحمل صناعات مواد البناء والإسمنت والصناعات الهندسية
خنيفيس الصوانة	للصناعات التحويلية ولاسيماالمتعلقة بالسماد
التيفور	تتحمل مصفاة نفط وصناعات كيميائية واستخراجية
أثريا خناصر	قطب صناعي استخراجي -للصناعات الملوثة
قرب الجبول	داعمة للصناعات
منطقة الحقول النفطية في دير الزور	صناعات استخراجية

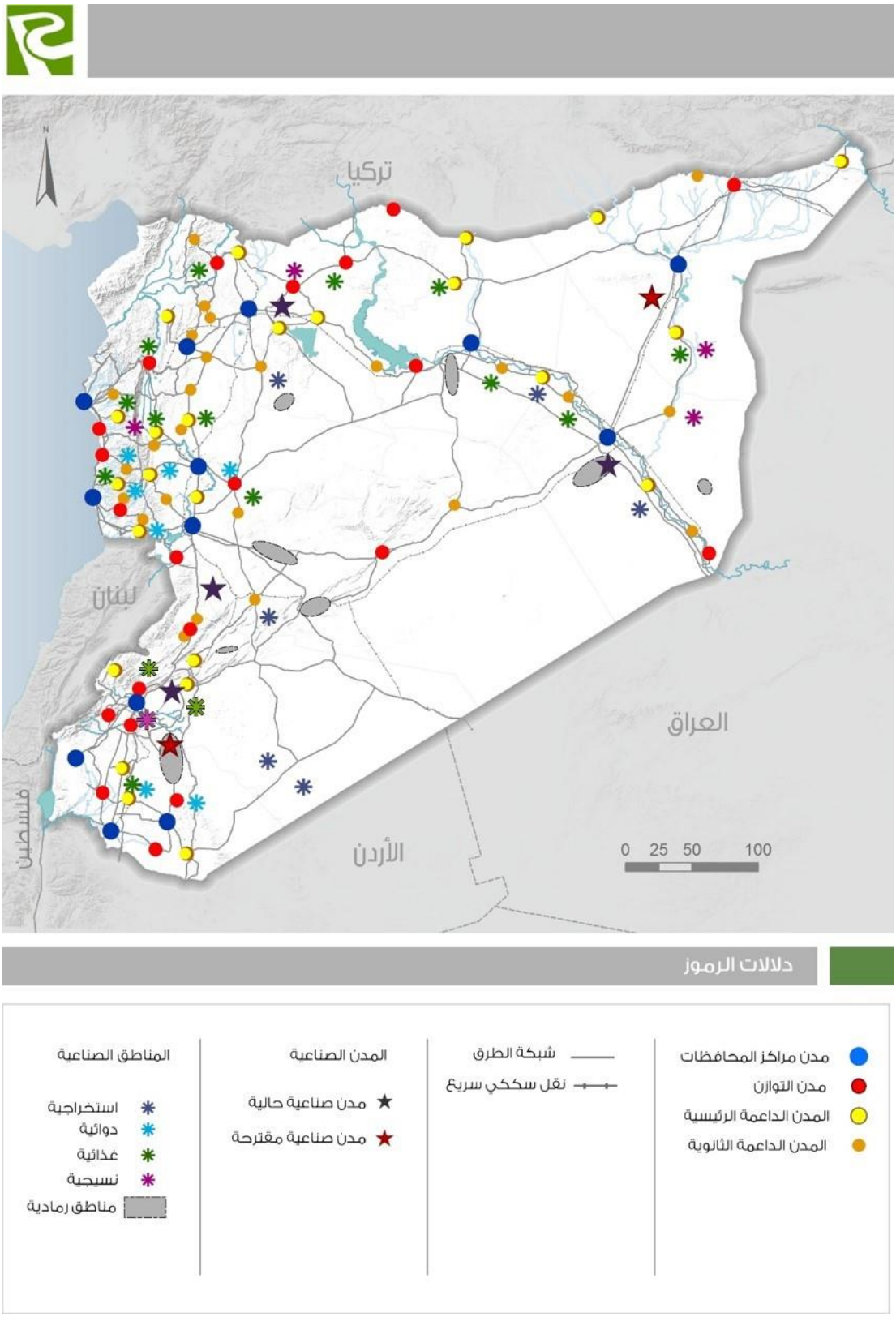

الخريطة 54 المدن الصناعية والمناطق الصناعية المقترحة

٧- إستراتيجية الطاقة – الطاقة المتجددة

تم التوصل، بناء على توصيف وتحليل معمق لواقع الطاقة المحلي الراهن، وبنتيجة مقاربة الواقعين العالمي والعربي الراهنين والتوجهات المستقبلية العالمية في هذا المجال إلى النتائج والتوجهات الاستراتيجية الآتية:

- إعادة تأهيل هذا القطاع وإصلاح ما دمرته الحرب، وفق سياسات مدروسة، بما يتفق مع الموارد المالية المتاحة، ويسهم في تأمين الطاقة للانطلاق بإعادة البناء والإعمار على مختلف محاور التنمية.
- تطوير البنية التحتية الطاقية في مجالات توليد الكهرباء ونقلها وتوزيعها وفي نقل وتكرير النفط، بما يتفق مع أولويات التنمية المكانية، بعد الانتهاء أو ربما بالتوازي مع إعادة تأهيل وإصلاح البنية القائمة، بسبب تداعيات الحرب، لتلبي متطلبات المرحلة القادمة.
- الاستثمار الكفء لمصادر الطاقات المتجددة المتاحة (الريحية والشمسية والكهرومائية)، في تعزيز التنمية المكانية، وليكون لها مساهمتها الوازنة وفي تأمين الطلب المحلي على الطاقة خلال السنوات القليلة القادمة، وبما يتفق مع التوجهات والأهداف العالمية في هذا المجال.
- تحسين الموارد الطاقية الأولية التقليدية من الوقود الأحفوري، بمختلف مصادره عن طريق تكثيف عمليات الاستكشاف في البر السوري وفي المياه الإقليمية والاقتصادية، وتحسين إنتاج المردود والاستخلاص من الآبار الحالية بأحدث الطرق والتقنيات الحديثة، واستثمار ثروة الصخر الزيتي في توليد الطاقة الكهربائية، لمواجهة الطلب المتزايد على الطاقة الكهربائية خلال المرحلة القادمة.
- رفع كفاءة استخدام الطاقة، ليكون أحد أهم الأولويات والخيارات الوطنية في المجال الطاقي، التي تتبناها الحكومة وتعمل عليها بالشراكة ما بين المواطن والجهات العامة وفعاليات القطاع الخاص والأهلي، (الحد من الهدر والفقد-تحرير أسعار حوامل الطاقة.)
- أهمية استثمار الموقع الجيوسياسي لسورية، الذي يتيح لها تبوء مكانة متميزة في نقل وإمداد الطاقة على المستوى الإقليمي، ويعزز من أمنها الطاقي في مواجهة الاحتياجات التي يتوقع نموها بوتيرة متصاعدة مع انطلاق عملية إعادة البناء والإعمار.
- الإصلاح المؤسساتي بدءاً بإعادة هيكلة قطاع الطاقة وتحديث التشريعات والأنظمة النافذة، وحل التداخل والتشابك بين الجهات المعنية، بما يسهم في تحويله إلى قطاع رشيق ومرن يمتلك بيئة جاذبة للكفاءات وللاستثمار المحلي والأجنبي.

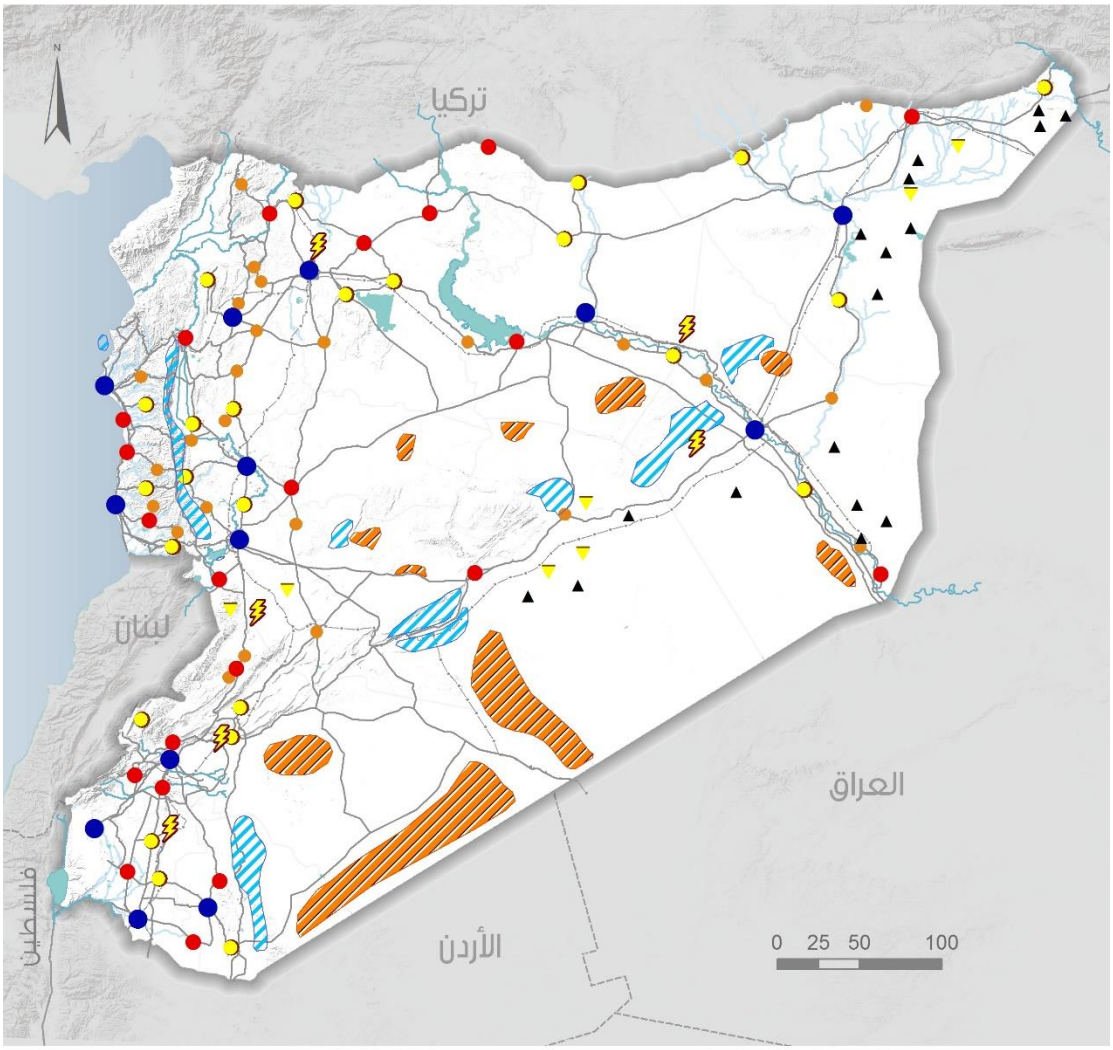

الخريطة 55 مشاريع الطاقة البديلة المقترحة

٨- إستراتيجية التراث الثقافي والتراث الطبيعي

أظهرت دراسة وتحليل الواقع الراهن للتراثين الثقافي والطبيعي حجم الموارد الكامنة في هذا القطاع والدور الكبير الذي يمكن أن يؤديه في رفد الناتج الاقتصادي الوطني وتحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة إذا تم إيلاؤه الاهتمام المطلوب. وقد تم دراسة إستراتيجية المحور من خلال الاعتماد على المبادئ الآتية:

- أهمية القطاع وتكامله مع القطاعات الأخرى ولاسيما المحور العمراني والاقتصادي.
- التوزع المكاني للمواقع والعلاقة مع المراكز الحضرية والبنى التحتية.
- التكاملية ما بين التراثين لتعزيز دورهم في التنمية المكانية.

ويشكل ربط وتفعيل هذين التراثين بشكل متناغم قيمةً مضافةً لكليهما وبما يعزز خارطة التراث والنشاط السياحي وهذا يؤكد أهمية الإدارة المتكاملة للتراثين الثقافي والطبيعي منطلقة من الأهداف الآتية:

- حماية وصون التراثين الثقافي والطبيعي بكلّ أشكالهما.
- تطوير عوامل محفزة لخلق آفاق تنموية اجتماعية واقتصادية من خلال تفعيل التراث.
- تطوير السياسات وبناء القدرات وتحديد المؤشرات المرجعية.

لتطوير واقع التراثين الثقافي والطبيعي خلال المرحلة القادمة، لا بد من العمل على الإستراتيجيات الآتية مرتبة وفق الأولويات الضرورية:

- حماية مواقع التراثين الثقافي والطبيعي.
- تطوير المواقع وتفعيلها.
- العمل على تعزيز الربط فيما بينها.

٨-١- حماية مواقع التراثين الثقافي والطبيعي.

١. تسجيل مواقع جديدة على قائمة التراث الوطني.
٢. تسجيل مواقع جديدة على قائمة التراث العالمي.
٣. إدراج المواقع الطينية كمواقع مهمة وطرح إمكانية تسجيلها.
٤. حماية التراث اللامادي والتراث الحي.
٥. إعادة تأهيل المواقع المتضررة نتيجة الحرب.
٦. حماية المحميات والعمل على استعادة المفقود منها نتيجة الأضرار.

٨-٢- تطوير المواقع وتفعيلها .

- **تعزيز شبكة مواقع التراث الثقافي**

شملت خطة العمل دراسة ١٥٧ موقعاً وجميعها من المواقع المصنفة كأمهات للمواقع حسب المديرية العامة للآثار والمتاحف وهي تتمتع بغنى تاريخي كبير، تم اختيار المواقع ذات الأولوية بما يتوافق مع المدة الزمنية المحددة للإطار الوطني، ووفق المعايير الأتية:

- المواقع المسجلة على لائحة التراث العالمي، عددها /٧/.
- المواقع المرشحة للتسجيل على لائحة التراث العالمي، عددها /١٠/.
- المواقع المرتبطة بالإستراتيجية العمرانية (مراكز التنمية، شبكة الربط الإقليمي)، عددها /١٧/.

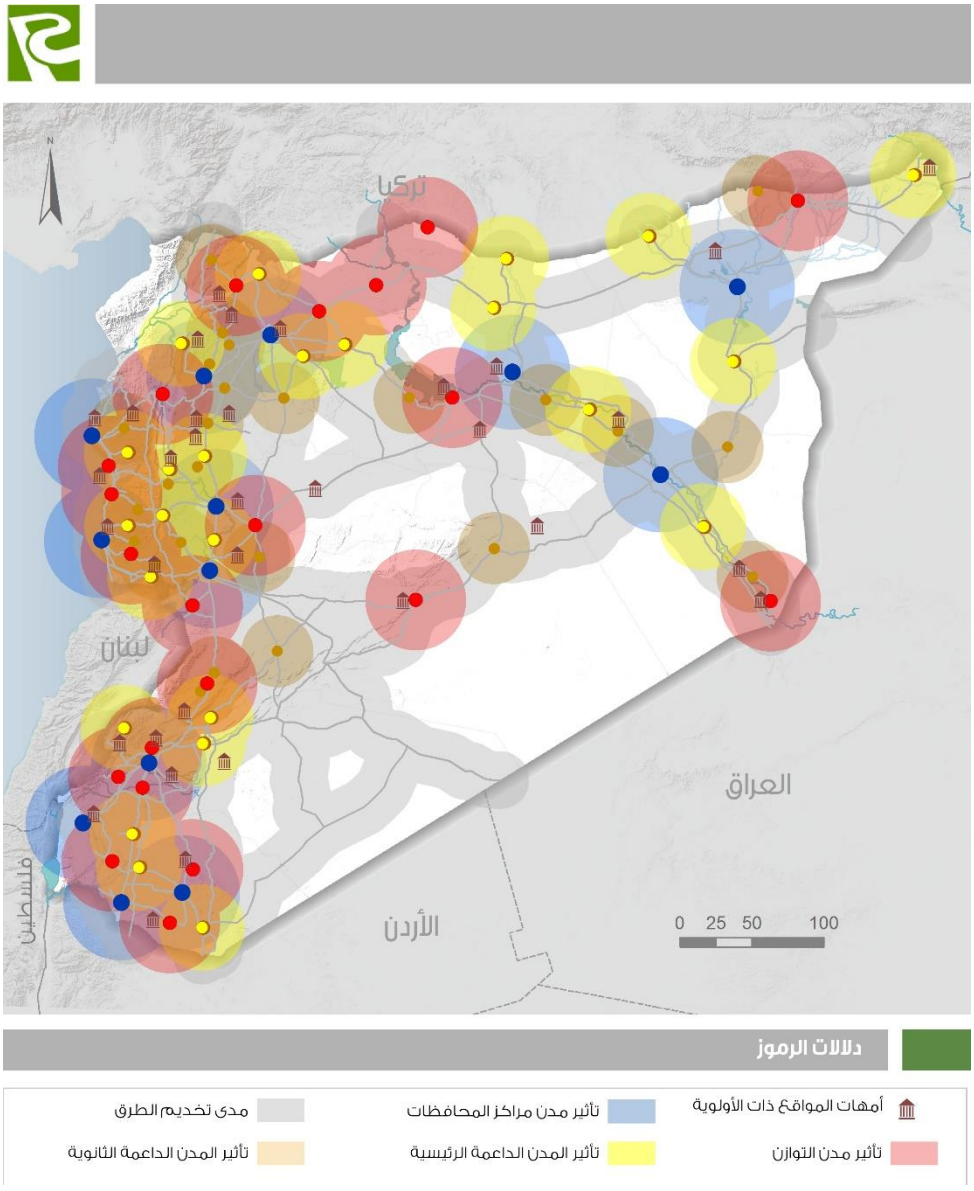

الخريطة 56 مواقع التراث الثقافي ذات الأولوية

- **إنشاء متاحف جديدة**

إن وجود متاحف متعددة ومتنوعة من شأنه نشر وتنمية الثقافة والمعرفة والوعي الثقافي ونقل التجربة الحضارية السابقة للأجيال المتعاقبة بهدف تحقيق التواصل الحضاري الأمثل بين الأجيال. كما أن المتاحف تسهم في تعزيز الانتماء والتعريف بالهوية الوطنية. وهناك حاجة ماسة لإنشاء عدد من المتاحف:

١- متحف وطني كبير في العاصمة.
٢- متحف بحري يمكن أن يكون مقره عمريت.
٣- متاحف للصناعات التقليدية في معظم المحافظات.
٤- متاحف للفن الحديث في معظم المحافظات.
٥- متاحف للتاريخ الطبيعي.
٦- متاحف تقاليد شعبية في معظم المحافظات.
٧- متاحف للتراث الحي في معظم المحافظات.

- **إحداث منتزهات وطنية**

يضم القطر العربي السوري مجموعة من المناطق الطبيعية الغنية بنباتاتها وطيورها وحيواناتها والتي تحيط بالمواقع والقلاع الأثرية، وبالتالي من الضروري الاهتمام بهذه المحميات لجذب هواة السياحة الثقافية والطبيعية والبيئية، والعمل على تخديم هذه المحميات والمواقع الأثرية والتاريخية الموجودة ضمنها. وهذا ما سينعكس إيجابا على المجتمع المحلي ويخلق فرص عمل جديدة ويحقق تنمية مستدامة.

بنتيجة الدراسة التي تمت للمواقع والمحميات الطبيعية، تبين أهمية الحفاظ على المشاهد الطبيعية الفريدة وتكامليتها مع المحميات والأراضي الرطبة وموائل النبت الطبيعي ومحميات الطيور، وذلك لتعزيز مفهوم المنتزه الوطني ودوره المهمّ في تفعيل النشاط السياحي البيئي المستدام. ويوفر تنسيق المشاهد الطبيعية والثقافية تنوعاً مهماً يعزز الهوية الإقليمية. وقد تم اقتراح ستة منتزهات وطنية.

الجدول 40 المنتزهات الوطنية المقترحة

منتزه وطني	قيمة تاريخية	قيمة جغرافية	قيمة فنية وجمالية	قيمة اقتصادية	قيمة روحية	قيمة اجتماعية
تدمر	*	*	*	*	*	*
اللجاة	*	*	*	*		
وادي بردى	*		*	*		*
المدن المنسية	*	*	*	*	*	*
محمية الثورة	*	*	*	*		
رأس البسيط	*	*	*	*		*

الجدول 41 أمهات المواقع ذات الأولوية والمنتزهات الوطنية المقترحة

الإقليم	المحافظة	أمهات المواقع	المنتزهات الوطنية
الشمالي	حلب	حلب القديمة - عين دارة - دير سمعان	المدن المنسية
	إدلب	إيبلا - قلب لوزة - سرجيلا - البارة	
الأوسط	حمص	قلعة الحصن - المشرفة	
	حماة	حماة القديمة - أفاميا - الشيخ هلال	
البادية الشرقي	الرقة	تدمر - قصر الحير الشرقي	تدمر
		الرقة القديمة - قلعة جعبر - الرصافة	محمية الثورة
	دير الزور	دورا اوربوس - ماري - حلبية وزلبية	
	الحسكة	عين ديوار - تل بيدر	
الجنوبي دمشق	درعا	بصرى	اللجاة
	القنيطرة	خان أرنبة	
	السويداء	شهبا	
	دمشق	دمشق القديمة	
	ريف دمشق	الضمير - معلولا - بسيمة - برهليا	وادي بردى
الساحلي	اللاذقية	أوغاريت - قلعة صلاح الدين - جبلة	رأس البسيط
	طرطوس	طرطوس القديمة	

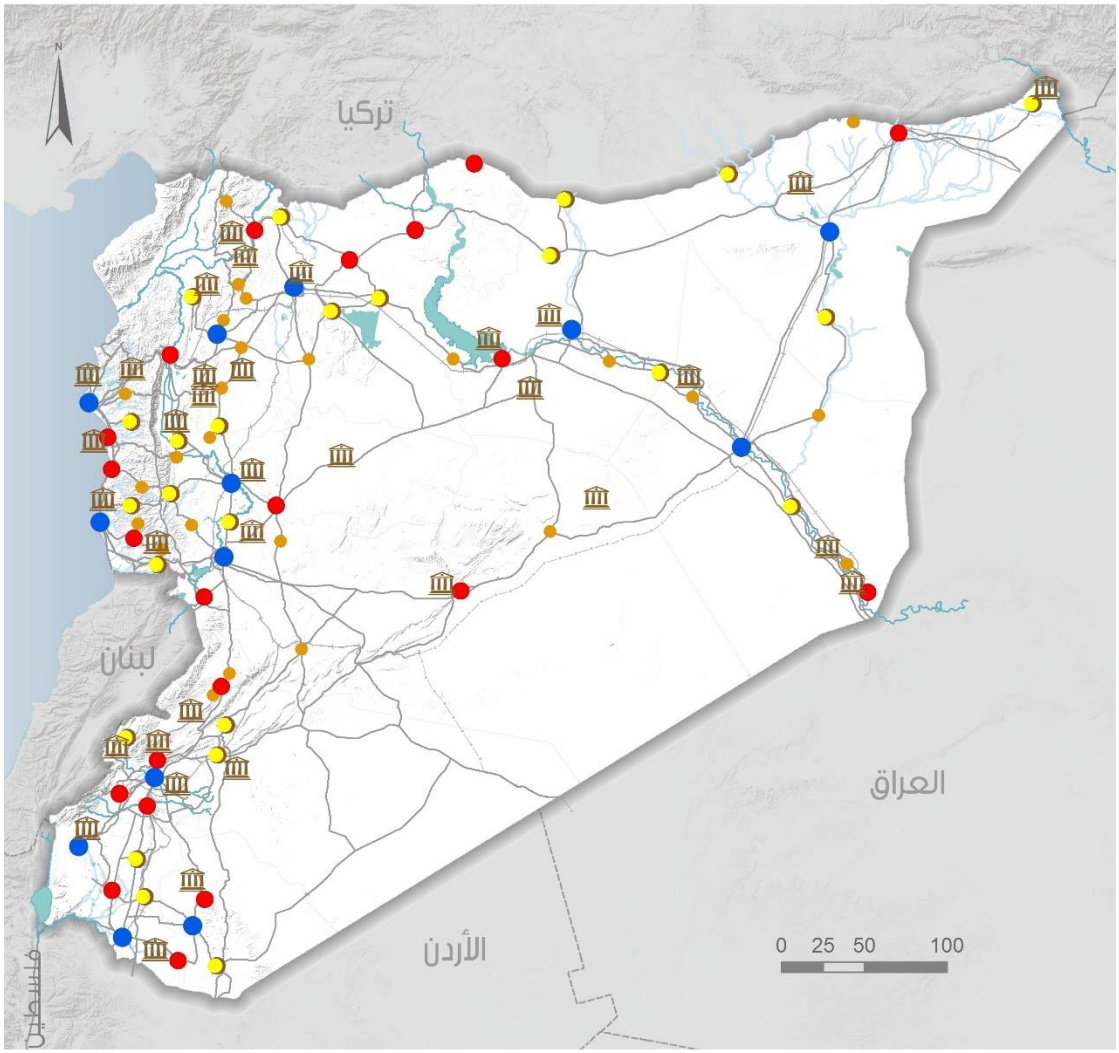

دلالات الرموز

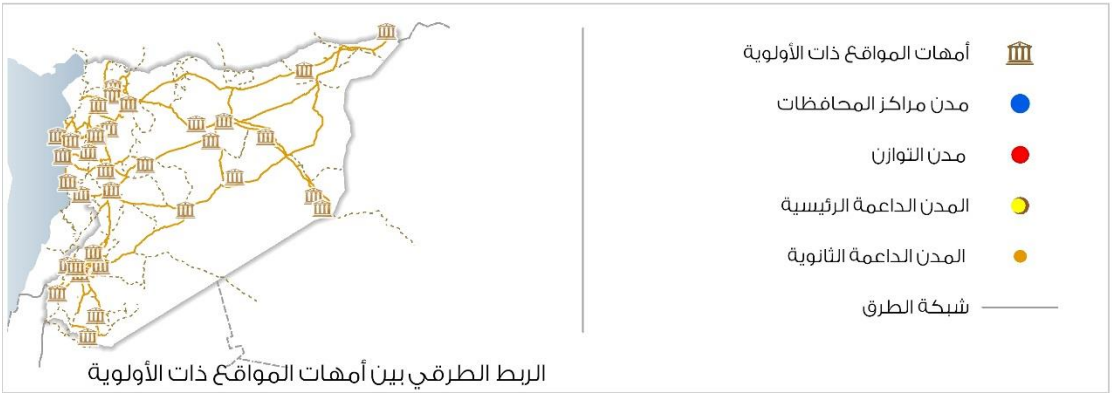

الخريطة 57 إستراتيجية التراث الثقافي

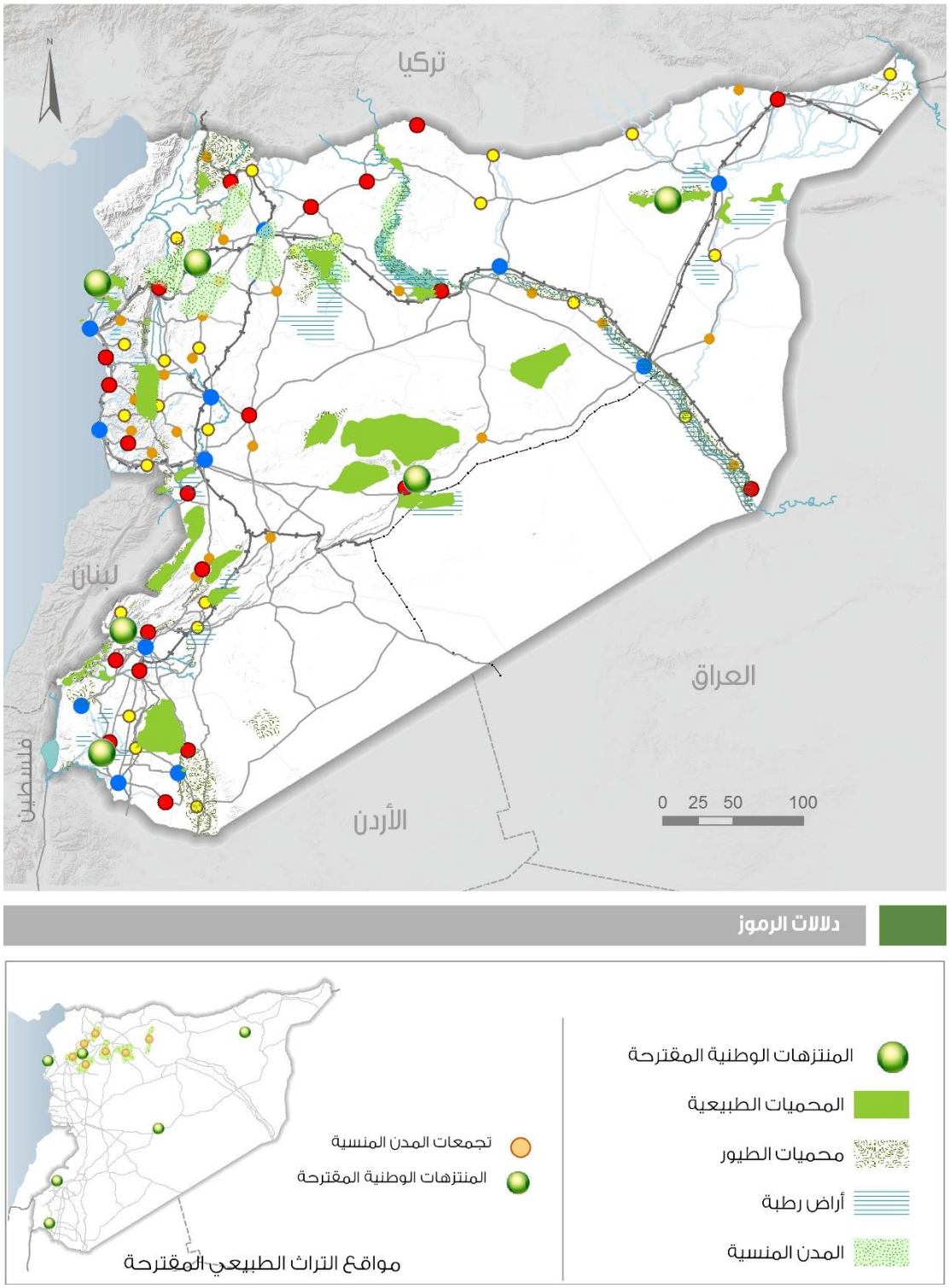

الخريطة 58 إستراتيجية التراث الطبيعي

٨-٣- تعزيز الربط بين مواقع التراثين الثقافي والطبيعي

تم التأكيد على فرص التنمية التي يمكن لمواقع التراثين الثقافي والطبيعي أن توفرها، والتي تحتاج إلى تفعيل مسارات قائمة مدعمة بشبكة التنمية العمرانية وتمييزها من خلال ما تملكه من عمق تاريخي تجاري وروحي وثقافي وفق ما يأتي: **مسار الحرير-المسار الروحي -المسار الفينيقي- المسار الآرامي-المسار الروماني-المسار الأموي**. تكتسب هذه المسارات أهمية كبيرة لارتباطها بمحاور فوق إقليمية موضحة في الخريطة.

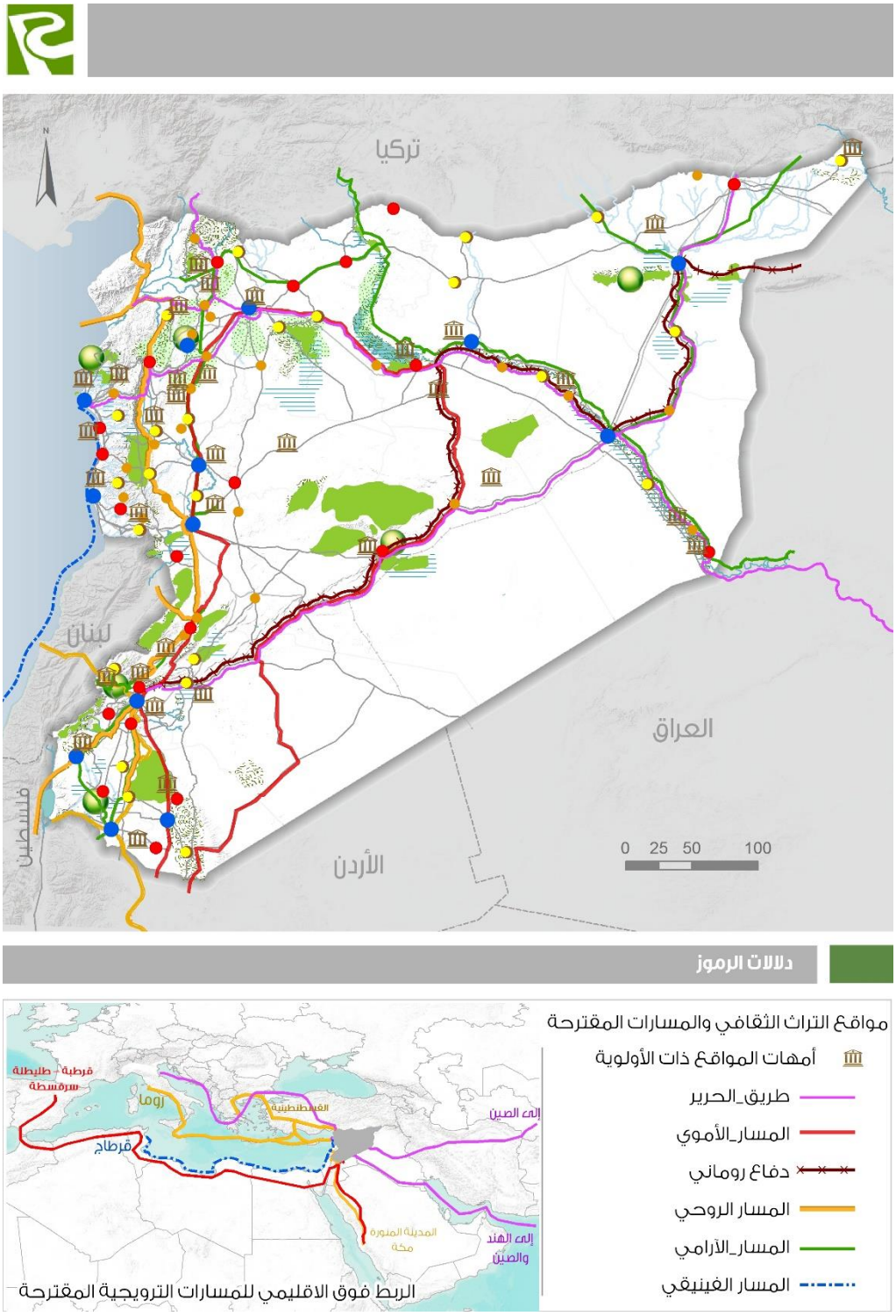

الخريطة 59 مسارات الربط التراثي

٩- إستراتيجية السياحة

اعتمدت إستراتيجية السياحة على مبدأين:

-تصنيف النشاط السياحي بحسب المعطيات المكانية.

-توظيف المعطيات المكانية الكامنة في تحديد مناطق سياحية حرة.

حيث تم اقتراح عدد من المواقع للمناطق السياحية الحرة /تصنف كمناطق اقتصادية تخصصية ذات نشاط سياحي وتجاري متعدد/، انسجاماً مع قانون الاستثمار رقم /١٨/ لعام ٢٠٢١، على أن تحدد لاحقاً الاشتراطات الخاصة بها.

وتسعى الإستراتيجية السياحية المتكاملة إلى تحقيق الآتي:

- **استعادة دور القطاع السياحي كمحرك اقتصادي، وليكون فعالاً في عملية التنمية المستدامة**
  - تعزيز الصورة الحضارية لسورية وأهميتها التاريخية والأثرية.
  - استعادة سورية لموقعها كمقصد رئيسي في خارطة السياحة الإقليمية والعالمية.
  - التوجه إلى الأسواق السياحية الصديقة بتنفيذ حملات الترويج السياحي والاستثماري.
- **تعزيز المناخ الاستثماري السياحي مما يشجع عودة المنشآت السياحية إلى الخدمة**
  - إصدار التشريعات اللازمة لتحفيز وتطوير الاستثمار السياحي.
  - الاستفادة من الفرص الاستثمارية الكامنة ولا سيما في مناطق الاستملاك.
  - معالجة وضع المشاريع السياحية المتعثرة أو المتوقفة.
  - رفع مستوى جودة الخدمات السياحية.
- **تأهيل المواقع السياحية لاستقبال السياح والزوار**
  - دراسات تخصصية تقنية وفنية لتأهيل المواقع السياحية.
  - وضع وتنفيذ مخططات إدارة للمواقع السياحية.
  - إدخال مناطق ومواقع سياحية وطبيعية جديدة مع مسارات متنوعة تتوافق مع تنوع الذوق السياحي للأسواق السياحية.

تصنيف المواقع من حيث الاستثمار:

- مواقع مستثمرة ذات مردود ضعيف.

كان قسم من هذه المواقع مستثمراً قبل عام ٢٠١١ م، وقسم آخر لا يزال مستثمراً حتى الوقت الراهن. وهذه المواقع كانت مؤهلة ومرممة بكاملها أو في أجزاء منها، لكن بسبب الحرب وتوقف حركة السياحة أُهملت وتداعت وأصبحت بحاجة إلى إعادة تأهيل جديد.

- مواقع غير مستثمرة وقابلة للاستثمار.

إنّ المواقع التي تندرج ضمن هذا التصنيف لم تستثمر بعد، وفي مجملها قابلة للاستثمار بعد أن يتم إعداد الدراسات اللازمة لها، وإعادة تأهيلها وفقاً لنوع الاستثمار حتى تاريخ الهدف.

- مواقع غير قابلة للاستثمار بوضعها الراهن. وهي كل المواقع المسجلة التي لم ترد ضمن التصنيف الأول والثاني، فهي وفقاً لوضعها الراهن غير قابلة للاستثمار، ويمكن أن يتم العمل عليها بعد الانتهاء من المواقع المذكورة في الصنفين السابقين.

الجدول 42 المقاصد السياحية

الإقليم	المحافظة	ثقافية	روحية	اصطياف	بيئية	ريفية	علاجي	أعمال	رياضة
الشمالي	حلب	حلب-دير سمعان	حلب القديمة	حلب المدن المنسية	الجبول			حلب	حلب -مدينة أولمبية
	إدلب	المدن المنسية-إيبلا		دركوش			الشيخ عيسى		
الأوسط	حمص	الحصن	أم الزنار-جبل السيدة	مرمريتا حمص			أبو رباح	حمص	
	حماة	الشيخ هلال-أفاميا	السلمية	مصياف		ريف حماه			
البادية		تدمر-قصر الحير			المحميات		أفقا		تدمر
الشرقي	الرقة	قلعة جعبر-الرصافة-تل أبيض	عمار بن ياسر		محمية الثورة				
	دير الزور	ماري-دورا أوروبوس			نهر الفرات				
	الحسكة				جبل عبد العزيز والخابور		رأس العين		
الجنوبي	درعا	بصرى	كنيسة إزرع	درعا - بصرى	مزيريب واليرموك		جباب		
	السويداء	شهبا-قنوات		شهبا قنوات	اللجاة	ريف السويداء			تل أصفر

الإقليم	المحافظة	ثقافية	روحية	اصطياف	بيئية	ريفية	علاجي	أعمال	رياضة
دمشق	دمشق ريف دمشق	دمشق القديمة-معلولا	دمشق القديمة السيدة زينب-معلولا	الزبداني بلودان معلولا	وادي بردى		الزبداني	دمشق	دمشق مدينة أولمبية
الساحلي	اللاذقية	صلاح الدين أوغاريت		ربيعة والمحيط	البسيط والفرنلق	ريف اللاذقية		اللاذقية	
	طرطوس	قلعة المرقب-أرواد		القدموس صافيتا		ريف طرطوس	القدموس		

تحسين البنية التخديمية للإستراتيجية المقترحة من خلال:

١. زيادة عدد الفنادق حسب الخطة ٢٠٣٥: كما هو موضح بالخريطة فإن عدد الفنادق الموجودة لتخديم شبكة المواقع الثقافية والطبيعية المقترحة هو عدد متواضع وغير متوازن في توزعه الجغرافي، مما يدعو إلى العمل على زيادة عدد الفنادق بشكل كبير ضمن المحافظات الآتية (دير الزور-الحسكة-الرقة-إدلب-درعا-القنيطرة-السويداء-حماه).

٢. تحسين البنية التحتية للطرق المؤدية إلى المواقع الأثرية والطبيعية وإلى الفنادق والتجمعات السكنية الواقعة ضمن أو على حدود المواقع الثقافية والطبيعية الأكثر أهمية. وتعتبر الطرق الفرعية المختلفة بحاجة إلى تقييم سريع لتجديد البنية التحتية الخاصة بها.

٣. تحسين البنية التخديمية للمسارات المقترحة والعمل على زيادة التنوع في درجة الفنادق، فرواد السياحة الثقافية والطبيعية يقيمون في فنادق الثلاث نجوم وما دون أو في نزل محددة. كما لا بد من التشجع على إقامة النزل البيئية (Eco-Lodges) وغيرها من المنشآت لتشجيع القيم البيئية من استخدام مواد طبيعية من البيئة المحيطة، وتصاميم وارتفاعات منسجمة مع الطبيعة المحيطة، واعتماد مبدأ النوع والفائدة المباشرة أو شبه المباشرة لسكان المناطق المجاورة، وهذا على أطراف المناطق الطبيعية والمحميات المعلنة أو بالقرب من المناطق الأثرية (مار موسى والشيخ هلال).

٤. ضرورة تفعيل ضوابط الحماية:

- إن تفعيل مستوى الحماية مرتبط بالقوانين المطبقة أو المرتبطة بها لهذا يجب تبني مفاهيم جديدة من خلال القوانين والأنظمة التي توضح المشهد الطبيعي ومناطق الحماية، إذ ترتبط المواقع الأثرية والتاريخية بشكل أساسي بالنسق الطبيعي المحيط بها من بساتين أو غابات أو جبال أو حتى أرض رعوية. وإنه لمن الخطأ أن ننظر إلى النسق الطبيعي على أنه مجرد أراض قابلة للاستثمار العقاري، أو أنها مجرد زينة يمكن الاستغناء عنها، فالكثير من الآثار والخرائب تفقد كل/ أو معظم

قيمتها بمجرد فقدانها هذا النسق المحيط بها. وهذا ما يجعل النسق الطبيعي جزءاً لا يتجزأ من الأثر. وبالتالي لا يمكن إلا وأن نعتبر النسق الطبيعي بنفس أهمية الآثار والصروح المتمركزة ضمنها. وعلى سبيل المثال لا يمكننا أن نتخيل مدينة تدمر الأثرية من دون واحتها، والقلاع الأثرية الساحلية من دون الحراج المحيطة ومزارع الزيتون. لا بد لنا من أن ننظر إلى المواقع التراثية والطبيعية كشبكة من النقاط والمناطق المتصلة بعضها مع بعضٍ اتصالً وثيقاً، وليس أن ننظر لها كجزر منعزلة؛ لأن هذا لن يؤمّن لها الحماية أو التنمية المطلوبة.

- تشكل ضوابط الحماية أمراً مهماً بالتقاطع مع المحاور الأخرى فالمدن الصناعية التي يجب أن تكون بعيدة بشكل كبير عن المواقع الثقافية والطبيعية وألَّا تكون ملاصقة لها أو على بعد عدة كيلومترات منها بحيث لا تؤثر على المنظر الجمالي، ولا تؤدي إلى أية تلوث كيميائي أو ضوضائي، ولا تسبّب أية ضغط ناتج عن المحاور الطرقية المؤدية لتلك المناطق. كما يجب اعتبار جهة الرياح خاصة إن كان هنالك انبعاثات غازية.
- التعاون بين وزارات الموارد المائية والزراعة والإصلاح الزراعي والإدارة المحلية والبيئة والثقافة والسياحة لتوحيد الرؤية من حيث شروط الحماية وأنواع التنمية المسموحة وغير المسموحة. ولاسيما في مناطق حرم المواقع الثقافية والطبيعية من المسطحات المائية وحرم الينابيع.
- تشجيع الطاقات البديلة من قبل وزارة الكهرباء والطاقة لتزويد القرى والبلدات والمناطق المجاورة للمواقع الأثرية والمحميات والمناطق الطبيعية الموجودة في المناطق الجافة وشبه الجافة بعنفات الرياح والألواح الشمسية المولدة للطاقة الكهربائية لتشجيع مبدأ الاستدامة في تلك المناطق وكنوع من الحوافز التي تؤكد أهمية الموقع المجاور وضرورة حمايته.
- كما تشكل حماية المواقع من التلوث أمراً مهماً لاستدامة هذه المواقع لذلك وجبت المعالجة السريعة لتلوث مياه المسطحات المائية حتى وإن كانت شبه جافة أو لا تظهر إلا مرّة كل عدة أعوام كما في حال السبخات. جميع هذه المسطحات هامة ليس فقط على الصعيد البيئي، بل على صعيد الأحواض المائية الاستراتيجية. وتعاني سبخة الجبّول، التي تعد إحدى أهم المناطق الرطبة في الشرق الأوسط ومنطقة الرامسار ١٩ الوحيدة في سورية، تلوثاً ناجماً عن الصرف الصناعي والصحي يهدد التنوع الحيوي فيها رغم أن فرص السياحة البيئية فيها لا تضاهى بثمن. أما تلوث بحيرة قطينة فإنه قد أدى إلى أن مساحة واسعة من المياه العذبة غير صالحة للاستخدام البشري بدلاً من أن تكون شواطئها مكاناً للاستجمام بالقوارب الشراعية والرياضات المائية وسياحة مراقبة الطيور. إن الضمان الأساسي لاستدامة الحفاظ على التراث هو استدامة خطة الإدارة لمواقعه ولمبانيه التراثية بعد الانتهاء من تنفيذ المشروعات والخطط التنموية، وذلك باستمرار مراقبتها والإشراف عليها وتتبع المستجدات والتطورات غير المتوقعة لاستيعابها والتقليل من تأثيراتها السلبية.

١٩ اتفاقية الأراضي الرطبة (رامسار) ١٩٧١تتمثل مهمتها في الحفظ و الاستخدام الرشيد للأراضي الرطبة لتحقيق التنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم. تمثّل الأراضي الرطبة المستنقعات-السهول الفيضية-الأنهار- البحيرات ، المناطق الساحلية(المانجروف-الحشائش البحرية) الشعاب المرجانية ، الأراضي الرطبة التي من صنع الإنسان (المياه المعالجة-البرك-الخزانات).

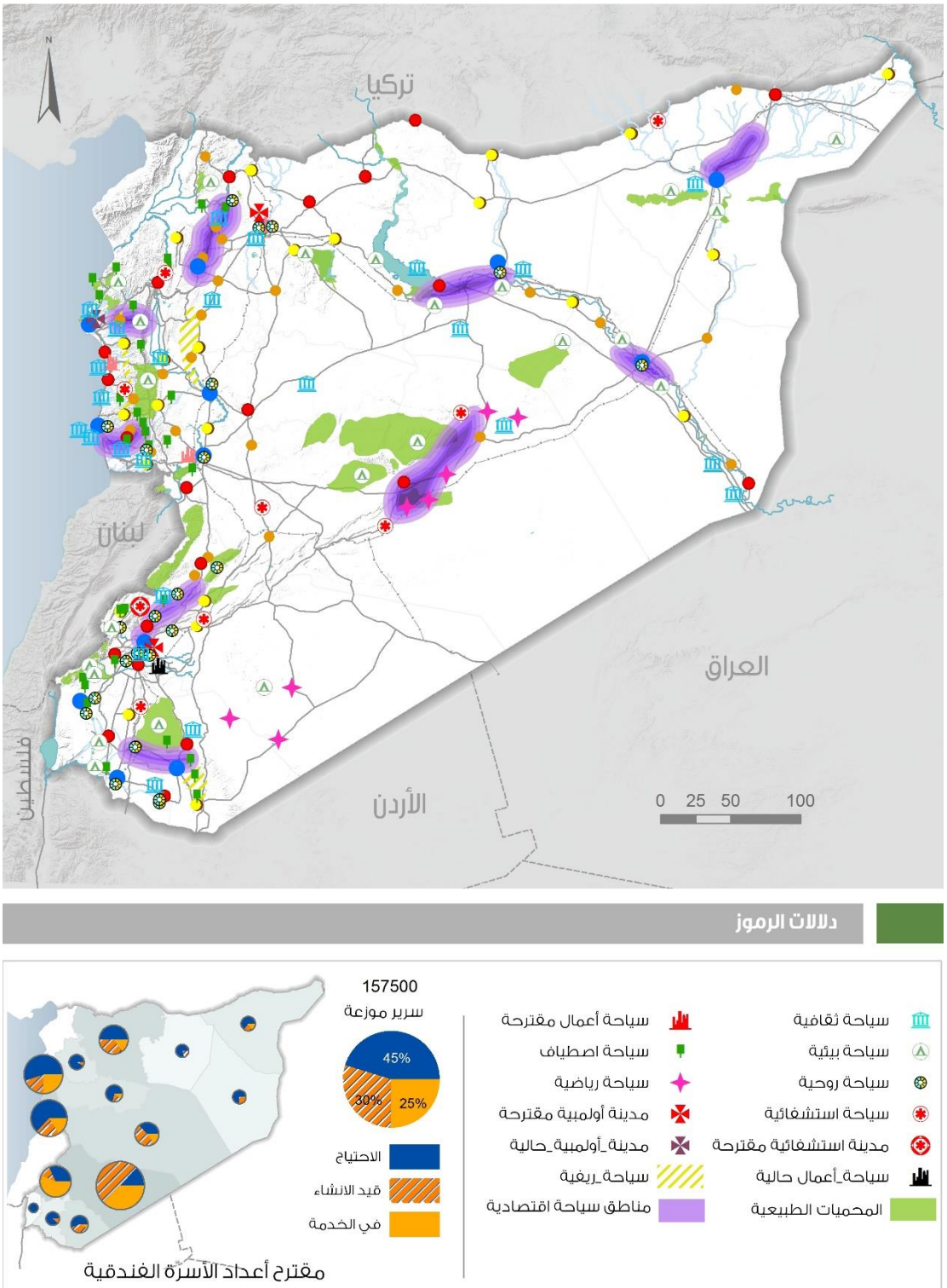

الخريطة 60 المقاصد والمناطق السياحية المقترحة للتطوير السياحي

١٠-الإستراتيجية البيئية المستقبلية

تنطلق إستراتجية حماية البيئة من المخاطر القائمة والمحدقة بعناصر البيئة الوطنية، سواء ما كان منها مرتبطاً بالتغيرات العالمية للمناخ والبيئة، وزحف التصحر على المناطق شبه المدارية، أم تلك المخاطر الإقليمية المتصلة بدول الجوار، أم المحلية التي ترتبط بالممارسات الخاطئة بحق عناصر البيئة، وضرورة الحد من آثار هذه المخاطر ومن أسبابها، حسب انتشارها على المناطق الجغرافية في سورية. من هذا المنطلق يرى الإطار الوطني للتخطيط الإقليمي ما يأتي:

- المباشرة بالإصلاح البيئي للمناطق المتضررة بيئياً أثناء الحرب.
- ترسيخ الحماية البيئية للمواقع والأنواع النباتية والأحيائية، وإعلان مناطق حماية جديدة.
- إعلان مبادئ وطنية للحماية البيئية (كود وطني)، والتشدد في تطبيقها.
- اعتماد مناطق التنمية الرمادية البعيدة عن مناطق الحماية الطبيعية، والمقترحة في هذا الإطار، ونقل المنشآت الصناعية الإستراتيجية الملوثة إليها، مع شروط الكود الوطني للحماية البيئية للمنشآت.
- إبعاد المنشآت الإستراتيجية الملوثة للبيئة إلى المناطق الرمادية، وعدم السماح بمنشآت جديدة خارجها.
- رصد أشكال التلوث الهوائي والسطحي والجوفي، وآثاره على الهواء والتربة والمياه، والمباشرة بإجراءات الحد من هذا التلوث.
- تحديث التشريعات البيئية السورية، وتشديدها، وجعل الجهة المختصة بالرصد والحماية، صاحبة صلاحيات أوسع في معالجة ومحاسبة الأفراد والجهات المخالفة.
- وضع قواعد بيئية خاصة بالمنشآت الحرفية والصناعية الصغيرة، تحدد على أساسها المواقع الأنسب لتوضعها داخل وخارج المخططات التنظيمية.
- التوجه نحو المعالجة المحلية للنفايات الصلبة والسائلة، ببناء محطات المعالجة والتدوير المكانية والمحلية، بدل الشبكات والمحطات والمراكز والمكبات والمطامر المركزية على المستوى الإقليمي.
- وقف تدهور الغطاء الغابي والحراجي، وبذل جهود كفيلة بالحد الشديد من الحرائق والاقتطاع، والاستبدال التدريجي للأنواع الغازية وشديدة الحساسية للنار بأنواع محلية متكيفة ومنتجة وجميلة.
- اتخاذ الإجراءات الكفيلة بحماية الحياة البرية، عن طريق حماية الموائل وإيجاد الممرات البيئية والمسارات الزرقاء، ومنع الصيد الجائر، والتركيز على حماية الأنواع النادرة والمهددة بالانقراض.

فيما يتعلق بالمشاريع القائمة وبؤر التلوث التي تم تقييمها، يتم تحسين الحالة البيئية من خلال تطبيق الاشتراطات البيئية اللازمة.

أما بالنسبة لمقترحات إستراتيجية التنمية المكانية فتُظهِر الخرائط التالية التقييم البيئي المركب للوضع الراهن والمقترح، وبؤر التلوث الجديدة الناتجة عن توضع المشاريع الإستراتيجية المستقبلية.

مع تطبيق الاشتراطات البيئية لتخفيف الأثر البيئي للمشاريع المقترحة يمكن أن نصل إلى توازن بيئي يحافظ على النظم البيئية، بالتزامن مع أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠.

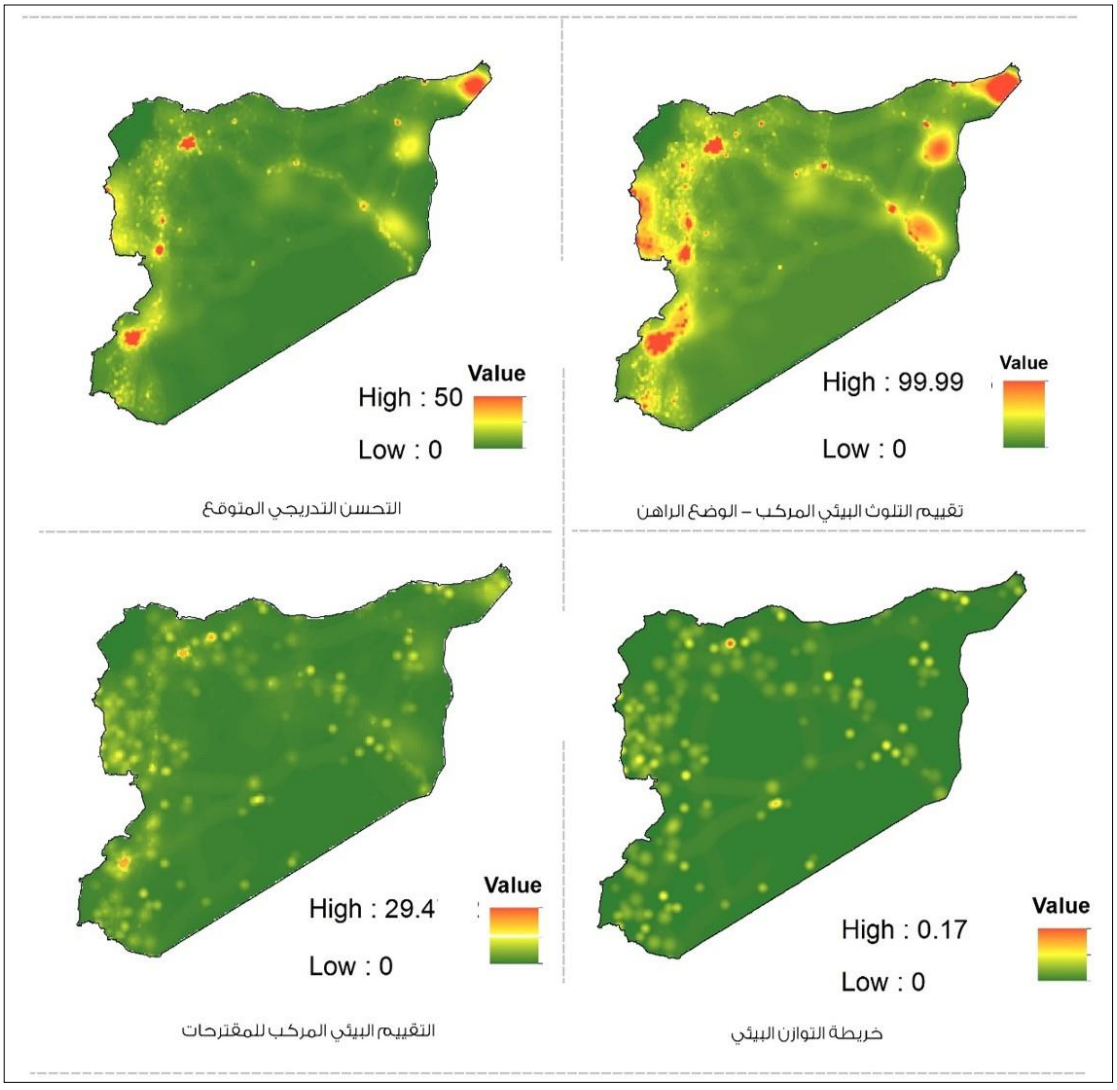

الخريطة 61 خرائط الاستدامة

١١-الروابط فوق الإقليمية

يتناول الإطار محددات ومعايير التخطيط الإقليمي ليرسم من خلالها الرؤى المستقبلية للتنمية. ومثلما يعتبر الإطار أن وظائف الأقاليم التنموية تتصف بالتخصص حسب الموارد المتاحة في كل إقليم، فإنها تتصف أيضاً بالتكامل مع الأقاليم الأخرى. ويتعدى التخصص والتكامل في معظم الأحيان الحدود السياسية للدولة ليربطها بدول الجوار أحياناً، وبدول بعيدة أحياناً أخرى، على قاعدة المصالح المشتركة للدول.

إن موقع سورية الجغرافي في جنوبي غرب آسيا، وكنافذة لها على المتوسط وبوابة لشرقي الوطن العربي باتجاه الشمال الغربي وصولاً إلى أوروبا، وباتجاه الشرق وصولاً إلى وسط آسيا وشرقها الأقصى، ثابت لا يتغير، لكن أهمية هذا الموقع تتبدل وتتأثر مع مرور الزمن بعوامل محلية أحياناً وخارجية أحياناً أخرى. لكن تقليص أو تعظيم هذا الدور وجعله إستراتيجياً يرتبط إلى حد بعيدٍ بالسياسات المحلية والإقليمية والدولية التي تقف خلفها المصالح الاقتصادية الإستراتيجية أو التكتيكية.

الأزمة السورية ومنعكساتها على الروابط فوق الإقليمية:

إن الأزمة قد لاتؤثر في التوجهات والمحاور التنموية العابرة للأقاليم والحدود فقط، ولو على المدى البعيد، إنما قد تظهر تعديلات في أولويات تنفيذ هذه التوجهات والمحاور بحيث تنشأ أو تقوى تحالفات على حساب محاور وعلاقات أخرى إلى درجة أصبح معها محور التنمية الرئيس (شمال – جنوب) محوراً مغلقاً من طرفيه، بسبب إغلاق الحدود التركية والأردنية. وظهور محور شمالي - جنوبي داخلي بديل مؤقت يمتد من حمص حتى حلب عبر سلمية وأثرية وخناصر، عمل على ربط مدينة حلب بالوسط والجنوب والغرب. كما أظهرت الأزمة ضعف المحاور الشرقية – الغربية وأهمية تدعيمها من أجل البدء بتنمية المناطق الشرقية والشمالية الشرقية، وربط أجزاء الدولة المختلفة، ومن أجل الربط مع العراق وما يليه (إيران وصولاً إلى الصين) ضمن مشروع ربط الشرق الأقصى بأوروبا عبر الشرق الأدنى، المسمى (طريق الحرير الجديد).

كانت سورية تاريخياً مركزاً للتجاذبات الإقليمية والعالمية، فبحكم موقعها على مفترق الطرق بين ثلاثة قارات، كانت محط أنظار إمبراطوريات العالم القديمة والوسيطة وموقعاً متنقلاً بين صراعات النفوذ. إن سورية الحالية دولة حديثة نسبياً، لا يزيد عمر معظم مؤسساتها عن خمسة وسبعين عاماً، وقد باتت اليوم تطمح إلى استعادة أهمية موقعها بشقيه السياسي والاقتصادي، ضمن محيطها الإقليمي الأوسع، والسعي لإنجاز شراكات استراتيجية تتيح لها تعويض خسائرها خلال سنوات الأزمة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي بالاستفادة من موقعها كعقدة ربط استراتيجية في مجالي النقل والطاقة.

محاور الربط الطرقي:

يتبدى الدور التنموي لموقع سورية الإقليمي من خلال محاور النقل والتجارة الرئيسية والبدائل المختلفة المطروحة للمحاور الأكثر فاعلية لمصلحة مختلف دول المنطقة، والتي تتطلب تأهيلاً للبنية التحتية في قطاع النقل والأداء اللوجستي (عبر المنافذ الحدودية) بما يترجم المصالح التجارية المتبادلة. إن المصلحة السورية في تفعيل محاور التجارة تمر بتحقيق أكبر منفعة وأقصر الممرات للدول المحيطة، مع السعي للاستفادة من هذه المحاور على مستوى التنمية المحلية وتخفيف العبء البيئي الناجم عن تنشيط التجارة العابرة ما أمكن.

تؤكّد مختلف البدائل على أهمية المحاور الشمالية - الجنوبية، والغربية – الشرقية. فالمحور التقليدي الرئيس الشمالي – الجنوبي الذي يربط حلب ودمشق بالحدود الشمالية والجنوبية يمكن تعزيزه بمسار موازٍ تمت دراسته، ومحور ساحلي يبدأ من الحدود التركية مروراً بكل من اللاذقية وطرطوس، وصولاً إلى الأراضي اللبنانية باتجاه طرابلس. أما المحاور (الغربية -الشرقية) فيمكن أن تلعب دوراً تنموياً أهم في المرحلة المقبلة عبر الأقاليم السورية، وبينها وبين العراق، ومن خلالها إلى إيران و إلى الصين.

الطاقة والمشاريع المستقبلية:

على الرغم من محدودية موارد سورية النفطية والغازية الحالية مقارنة باحتياطيات دول الخليج والعراق، أو حجم استهلاكها الداخلي مقارنةً باستهلاك الدول الصناعية والصاعدة، فإنها تقع في قلب النظام الطاقي (النفطي والغازي) العالمي وبقاء النفط والغاز سلعتين استراتيجيتين بامتياز للأجل 2030-2040 على الأقل، مع تزايد حاجة الدول الصناعية والصاعدة للمزيد من الإمدادات النفطية والغازية من خارج مناطقها.

إن مرور النفط العراقي في الأراضي السورية منذ منتصف القرن الماضي، وحتى السبعينات منه، وبقاء البنى التحتية لخطوط النفط ونشوء مصفاة حمص ثم مصفاة بانياس المرتبطة بهذا الخط قبل ضخ النفط السوري فيه وبعده، يجعل إمكانية تفعيل دور خطوط النفط من العراق وخط الغاز المقترح من إيران أمراً يستحق العمل عليه، والتخطيط لبناء مصافٍ وصناعات بتروكيماوية على امتداد هذا المحور في البادية السورية. كما أن هذا المسار إضافة للطرق والسكك التي ترافقه وتجاوره يمكن أن يشكل محوراً تنموياً تقوم عليه العديد من المراكز والعناقيد التنموية المختلفة الأحجام.

انطلاقاً من موقع سورية الجغرافي، فإن مكانتها كإحدى أهم ممرات عبور النفط والغاز من منطقة الخليج باتجاه البحر المتوسط، وباتجاه تركيا نحو أوروبا برياً وبحرياً قد يكتسب أهميةً بالغة، تجعلها تلعب دوراً إقليمياً مهماً في تأمين الإمدادات النفطية والغازية المطلوبة عالمياً. لكن لعبها لدور الممر يتطلب تعظيم منافعها الطاقوية والاقتصادية والسياسية تبعاً لمصالحها العليا، والإلمام بأهم النقاط الرئيسية المطلوب أخذها بعين الاعتبار لكي تستغل نقاط قوتها في تموضعٍ صلب.

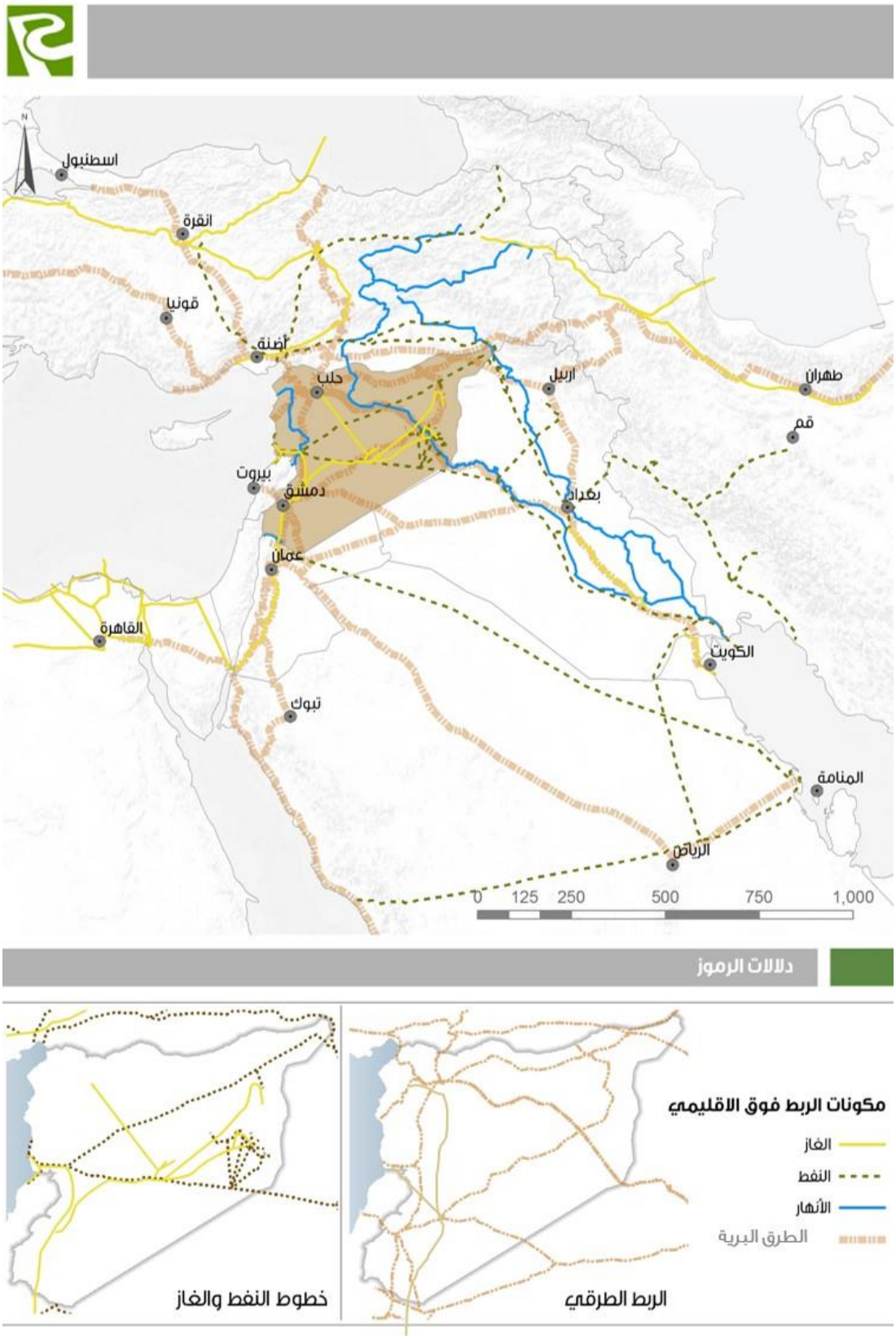

الخريطة 62 الروابط فوق الإقليمية

١٢-الأقاليم التخطيطية

يتميز كل إقليم تنموي عن سواه بجملة من الخصائص الطبيعية والبشرية والاقتصادية والاجتماعية، تسمح بتطور لاحق له ويؤمن التكامل بين الأقاليم لتوفير تنمية على المستوى الوطني، وبناء أو توثيق الروابط الخارجية المفيدة، التي تنعكس على الإنسان والمكان.

إن فهم الخصائص والرؤى التنموية على مستوى كل إقليم، يسمح بتحديد الوظائف التنموية الأساسية لكل منها، ويمكّن من تحديد التوجهات الأساسية والإستراتيجيات المناسبة فيها.

تحديد الأقاليم التخطيطية السورية

يتطلب تحديد الأقاليم التخطيطية في سورية معرفة الخصائص الطبيعية والبشرية وتمايزها بين المناطق المختلفة، لإظهار معالم الشخصية الجغرافية. وقد أجريت هذه الدراسة الأساسية للأراضي السورية، وارتبط تحديد الأقاليم التخطيطية بعوامل طبيعية وبشرية واقتصادية، ورجحت حدود التقسيمات الإدارية على مستوى المحافظات لتحديد الأقاليم الستة الأولى، ثم اعتمدت حدود النواحي لاقتطاع أجزاء من محافظات ريف دمشق وحمص وحماة لتشكيل إقليم البادية، واعتمدت سبعة أقاليم تخطيطية رئيسة في سورية، لم تبتعد كثيراً عن حدود الأقاليم المقترحة في مسودة الإطار للعام ٢٠١٢ وهي:

إقليم دمشق، الإقليم الجنوبي، الإقليم الأوسط، الإقليم الساحلي، الإقليم الشمالي، الإقليم الشرقي، إقليم البادية.

لا شك أن معظم هذه الأقاليم قد تبلور منذ زمن طويل نسبياً، مثل الإقليم الساحلي والشرقي وغيرهما، غير أن تحديد إقليم دمشق والبادية، والحدود المقترحة بين هذه الأقاليم هي ما تم تدقيقه بشكل أكبر مما ظهر في مسودة الإطار المعدّة سنة ٢٠١٢. لا بد من التنويه إلى أن حدود الأقاليم التخطيطية وعددها يمكن أن تتغير حسب متطلبات التنمية، والحاجة إلى زيادة أو تقليص عدد الأقاليم، وتعديل حدودها. وهذا ما يمكن تسميته بمرونة تحديد الأقاليم. ولكن يفضّل إجراء التعديلات إن وجدت الحاجة إليها مع كل إصدار جديد للإطار الوطني، ومع كل سلسلة خطط إقليمية.

يقوم التخطيط الإقليمي على أقاليم تخطيطية تسهل إدارتها والتخطيط لها، وتتمتع بخصائص جغرافية مميزة. ولكل إقليم أقطابه التنموية المختلفة الحجم والوظيفة، ويتمتع بشبكات من البنى التحتية تسهل على السكان التنقّل والحصول على الخدمات وممارسة نشاطاتهم الاقتصادية والاجتماعية والترفيهية. كما يجب أن يتمتع كل إقليم بموارد طبيعية وبشرية واقتصادية قابلة للاستثمار، وتشكل قاعدة تبنى التنمية على أساسها، فيتخصص كل إقليم وظيفياً حسب موارده، ويتكامل مع باقي الأقاليم في بناء الاقتصاد والمجتمع الوطنيين.

اعتمد تحديد الأقاليم التخطيطية على المبادئ الآتية:

- الوحدة الطبيعية والاتصال الجغرافي.
- سهولة الاتصال وتوحيد الشبكات.
- المساحة المناسبة.
- الكتلة البشرية والحالة الاجتماعية.
- الوظيفة التنموية وأنماط النشاط الاقتصادي (التخصص والتكامل).
- مراعاة حدود الوحدات الإدارية وفق قانون الإدارة المحلية لعام ٢٠١١.

إن الحدود المرسومة بين الأقاليم التخطيطية السبعة ليست حدوداً ثابتة ولا نهائية، ويمكن تعديلها عند الحاجة مع كل مرحلة إصدار لإطار جديد.

بناء على ما تقدم، فإن نجاح التنمية المكانية رهن إلى درجة كبيرة بما يأتي:

- منح الأقاليم والسلطات المحلية صلاحيات أوسع في مجال التنمية الإقليمية والمحلية وفق قانوني التخطيط الإقليمي والإدارة المحلية، وبما لا يتعارض مع الدستور وقواعد السيادة الوطنية.
- تنسيق ومواءمة القواعد التشريعية والقانونية والإدارية التي تحكم التنمية والتخطيط في سورية، وإزالة الازدواجية وتباين الأحكام فيما يتعلق بعمل المؤسسات المركزية والإقليمية والمحلية.
- تبسيط الإجراءات القانونية والإدارية، من خلال تحديث القوانين، وتنفيذ مشروع الحكومة الإلكترونية بدءاً من المؤسسات ثم البنى المكانية المحلية والإقليمية وصولاً إلى الإدارات المركزية القطاعية.
- بناء منظومة حديثة لاستخراج وتجميع البيانات المكانية بكل مستوياتها، بهيكلية محلية وإقليمية ثم مركزية (مركز المعلومات الوطني، يتفرع عنه الإقليمي والمحلي) تعتمد هذه المنظومة على آليات الجمع والتوثيق والنشر الحديثة.

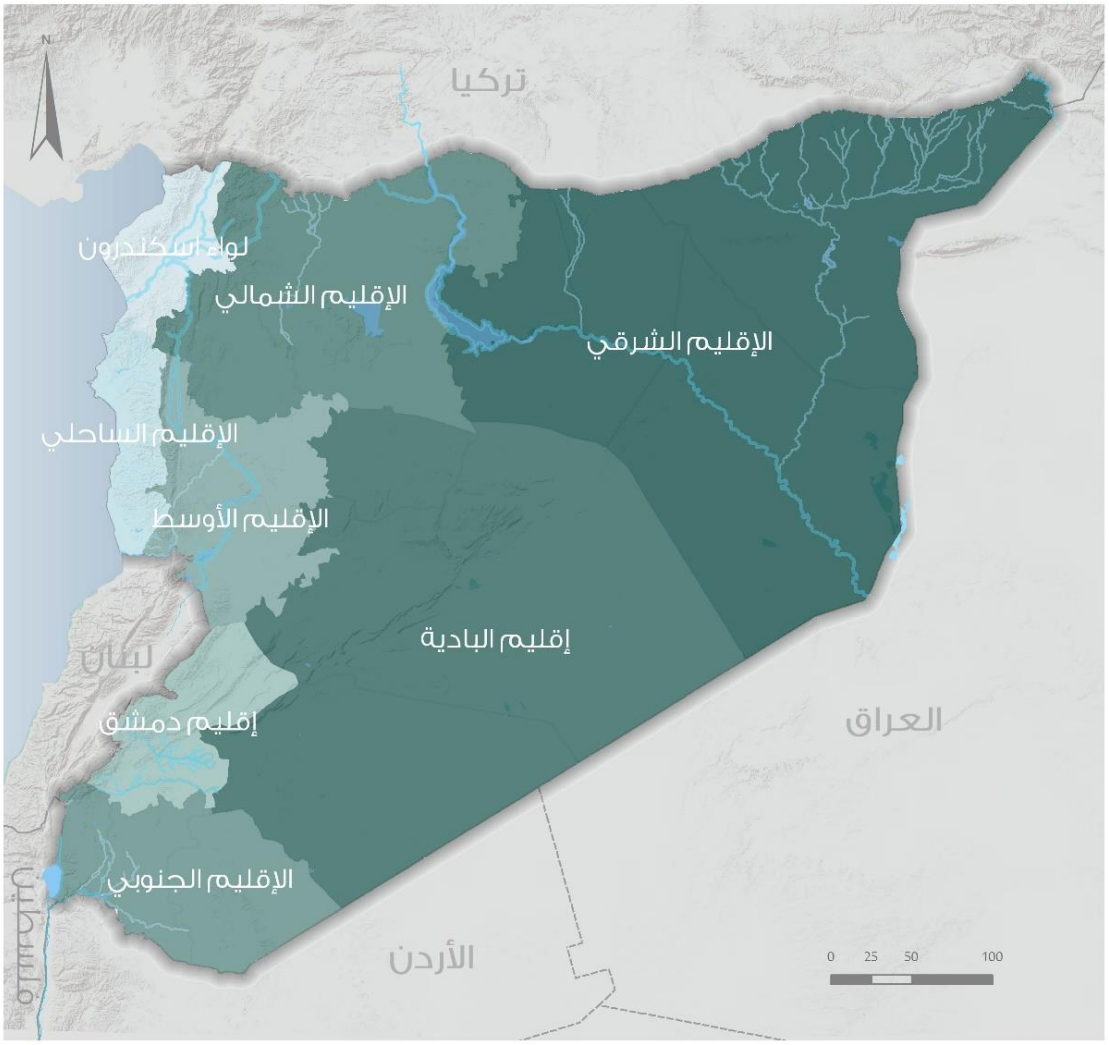

الخريطة 63 الأقاليم التخطيطية في سورية

١- إقليم دمشق: مركزي

- تركز سكاني وتوسعات عمرانية كمية ونوعية كبيرة.
- تركز صناعي وتجاري كبير.
- قطب خدمي رئيسي على المستوى الوطني وفوق الوطني.
- مواقع تراث مادي ولا مادي عالمية.

التوجهات الإستراتيجية في الإقليم:

- إدارة رشيدة للموارد المائية، ومحاولة الوصول إلى التوازن المائي في حوض بردى والأعوج ومشاريع رفد الإقليم بموارد مائية إضافية.
- مشاريع التكثيف الزراعي والأحزمة الخضراء.
- تدوير المناطق العمرانية القائمة قبل فتح مناطق استثمار عقاري جديدة، والحد من التوسعات العمرانية غير المبررة.
- الارتقاء بالحيز المكاني وتحقيق الجودة العمرانية في التجمعات السكنية المتضررة.
- مشاريع الحماية البيئية.
- مشاريع السياحة البيئية والثقافية.

الجدول 43 ملخص إستراتيجيات إقليم دمشق

دور الإقليم	الروابط الخارجية	الأنشطة والمشاريع في القطاعات الرئيسة						
		زراعية	صناعية	سياحية	لوجستية	عمرانية	خدمية	مائية وبيئية
مركزي	- عقدة الربط الرئيسة للجنوب السوري (مع لبنان والأردن والخليج)	- تكثيف زراعي - تنمية ريفية	- مناطق صناعية متعددة الاختصاصات	- سياحة ثقافية،روحية، بيئية - مدينة استشفائية - منطقة سياحية اقتصادية	- ربط طرقي وسككي - مرافئ جافة	- ضبط التوسع العمراني - تحقيق الجودة العمرانية	- تحسين وتوسيع الخدمات الاجتماعية	- حصاد وترشيد المياه - حماية بيئية

٢- الإقليم الساحلي: رافد- نافذة بحرية

- نافذة بحرية لسورية ولدول مثل العراق وإيران، من خلال المرافئ التجارية والنفطية.
- يرتبط بحدود دولية مع لبنان وتركيا، مما يؤمن ممرات برية عابرة للحدود.
- زراعي متخصص بالزيتون والحمضيات والزراعات المحمية والتبغ، بأبعاد وطنية وخارجية.
- موارد وإمكانات سياحية بحرية وجبلية وثقافية وريفية مميزة.
- فائض مائي موسمي يمكن أن يمدّ الأقاليم الأخرى بكميات جيدة من المياه العذبة في المدى المنظور.
- يمتلك ظهيراً بحرياً (مياه إقليمية واقتصادية) واعدة بثروات طاقية هامة.
- ذو خصوصية بموارده الطبيعية بدءاً من التشكيلات الصخرية والتضاريسية والحيوية، وشواطئ رملية وصخرية جاذبة للسياحة، وبيئة بحرية لأنواع نادرة ومهددة بالانقراض.

التوجهات الإستراتيجية المقترحة في الإقليم:

- إدارة رشيدة للموارد المائية، بما في ذلك حصاد المياه في أعالي الجبال، وقطف المياه الجوفية قبل وصولها إلى البحر، ونقل الفائض المائي الموسمي إلى المناطق والمشاريع الاستراتيجية والعمل على تنفيذ مشروع تحلية المياه.
- مشاريع تنمية زراعية (نباتية وحيوانية)، وتشجيع الاستثمار الزراعي الخاص.
- مزيد من مشاريع التصنيع الزراعي، ومشاريع الصناعات الدوائية والصناعات الدقيقة، الموزعة على الأراضي الضعيفة والمهملة وسط وشرقي الإقليم.
- تعزيز وتحديث شبكة الطرق والسكك القائمة، وتحسين أساليب النقل عليها، وزيادة طاقتها.
- بناء مرافئ بحرية وربطها بشبكة الطرق والسكك الوطنية وبالمرافئ الجافة الواقعة خارج الإقليم.
- وقف التركز والتوسع العمراني في السهل الساحلي، وتوجيه التنمية نحو المناطق الهضابية والجبلية لتعزيز الاستقرار فيها، وحماية ما تبقى من أراضي السهل الساحلي.
- زيادة مشاريع التعليم العالي التخصصي النوعي، ومشاريع الاستطباب والاستشفاء والمشاريع السياحية متنوعة الأنماط.

الجدول 44 ملخص إستراتيجيات الإقليم الساحلي

دور الإقليم	الروابط الخارجية	الأنشطة والمشاريع في القطاعات الرئيسية						
		زراعية	صناعية	سياحية	لوجستية	عمرانية	خدمية	مائية وبيئية
رافد نافذة بحرية	بحرية برية جوية	- تكثيف زراعي - تنمية ريفية	- مناطق صناعية متعددة الاختصاصات	- سياحة ثقافية-بيئية - سياحة أعمال - مناطق سياحية اقتصادية	- ربط المرافئ بمراكز ومرافئ لوجستية جافة خارج الإقليم	- ضبط التوسع العمراني - تحقيق الجودة العمرانية	- تحسين وتوسيع الخدمات الاجتماعية	- حصاد وترشيد المياه - استجرار المياه لإقليم دمشق - محطة تحلية - حماية بيئية

٣- الإقليم الأوسط: داعم – عقدة لوجستية

- لوجستي وسيط، يربط أطراف البلاد ببعضها، يتمتع بارتباطات طرقية وسككية وبموانئ بحرية وجافة، وبمدن ومناطق صناعية أساسية.
- زراعي متنوع القطاعات (نباتي، حيواني) ذو رصيد انتاجي كبير، مع تطور ملحوظ لزراعة الأشجار المثمرة (زيتون، لوزيات، كرمة، فستق حلبي)، وتراجع في زراعة الحبوب والمحاصيل الية.
- صناعي متنوع الأنشطة، ومدن ومناطق صناعية عامة وتخصصية.
- ذو إمكانات سياحية جيدة (ثقافية وطبيعية وبيئية)
- يتمتع بموارد مائية جيدة.

التوجهات الإستراتيجية المقترحة في الإقليم:

- تعزيز وتطوير شبكة النقل الطرقي والسككي وربطها بالمراكز الصناعية والمرافئ البحرية والجافة والمنافذ الحدودية.
- إحداث مطار دولي لما له من أهمية لوجستية في نقل البضائع والأشخاص.
- مشاريع حصاد وتجميع المياه، ومشاريع معالجة تلوث البحيرات والأنهار، ومعالجة مياه الصرف الصحي وتدويرها.
- مشاريع زراعية نباتية وحيوانية نوعية، بغرض التكثيف وزيادة الإنتاج والريعية، واستئناف الإقراض والتمويل والدعم للمشاريع الزراعية الأسرية في الأرياف.
- تعزيز المناطق الصناعية والمحطات اللوجستية.
- إعادة توزيع المنشآت ذات الخطورة البيئية العالية، بحيث تنقل إلى المناطق الرمادية على أطراف البادية.
- تعزيز التنمية الريفية.
- تنمية بشرية تركز على تأهيل وتدريب اليد العاملة وتشغيلها ولاسيما في المناطق الريفية.

الجدول 45 ملخص إستراتيجيات الإقليم الأوسط

دور الإقليم	الروابط الخارجية	الأنشطة والمشاريع في القطاعات الرئيسة						
		زراعية	صناعية	سياحية	لوجستية	عمرانية	خدمية	مائية وبيئية
داعم عقدة لوجستية	- عقدة وصل بين الأقاليم	- تكثيف زراعي - تنمية ريفية	- مناطق صناعية متعددة الاختصاصات - مناطق صناعية خاصة	- سياحة ثقافية،بيئية، روحية - سياحة أعمال	- ربط طرقي وسككي بالمرافئ البحرية والجافة والمنافذ الحدودية	- ضبط التوسع العمراني - تحقيق الجودة العمرانية	- تحسين وتوسيع الخدمات الاجتماعية	- حصاد وترشيد المياه - حماية بيئية

٤- إقليم البادية: واعد

- موارد طبيعية متمثلة بالمراعي وثروات باطنية متنوعة باحتياطات كبيرة.
- معالم طبيعية ومواقع أثرية فريدة وهامة.
- مورد هام للسياحة الثقافية والبيئية.
- زراعة محدودة، وتراجع المراعي والثروة الحيوانية.
- موارد مائية محدودة.

التوجهات الإستراتيجية في الإقليم:

- تنمية الموارد المائية وترشيد استخدامها في الزراعات المحدودة وسقاية القطيع.
- استغلال رشيد وطويل الأمد للفوسفات والرمال الكوارتزية والنفط والغاز.
- مكافحة التصحر، والأحزمة الخضراء.
- تنمية المراعي واستعادة نظام الحمى، وزيادة الاعتماد على التربية المقيدة للقطيع.
- استثمار المناطق الواعدة في الطاقات المتجددة.
- توطين الصناعات ذات الأثر البيئي الأكبر في مواقع مخصصة ومدروسة (المناطق الرمادية).
- استثمار مواقع التراث الثقافي وتعزيز السياحة الثقافية والبيئية وإحداث منطقة سياحية اقتصادية.

الجدول 46 ملخص إستراتيجيات إقليم البادية

دور الإقليم	الروابط الخارجية	الأنشطة والمشاريع في القطاعات الرئيسة						
		زراعية	صناعية	سياحية	لوجستية	عمرانية	خدمية	مائية وبيئية
واعد	- روابط برية بين الأقاليم ومع العراق	- تطوير وحماية المراعي - التربية المقننة للقطيع	- مناطق صناعية متعددة الاختصاصات - مناطق صناعية خاصة	- سياحة ثقافية،بيئية، استشفائية،رياضية - منطقة سياحية اقتصادية	- ربط طرق وسككي - مرافق جافة - منافذ حدودية	- تنظيم عمراني مرتبط بمشاريع التنمية	- تحسين وتوسيع الخدمات الاجتماعية	- تنمية الموارد المائية - مكافحة التصحر - حماية بيئية

٥- الإقليم الشمالي: رائد ورافد وبوابة

- الإقليم الصناعي الأول على المستوى الوطني
- إقليم زراعي يمتاز بزراعة الحبوب والمحاصيل الية، والزيتون واللوزيات والفستق الحلبي
- البوابة البرية الشمالية لسورية ولتجارة الترانزيت عبر الأراضي السورية شمال - جنوب.
- يتمتع بإمكانات واسعة للسياحة الثقافية، بوجود معالم كثيرة في مدينة حلب ومحيطها، ومجموعة المدن المنسية.
- إقليم يتمتع بتراث ثقافي فريد.

التوجهات الإستراتيجية في الإقليم:

- إدارة رشيدة للموارد المائية، تقلل من الهدر وتزيد العائد الاقتصادي والاجتماعي .
- توسيع القاعدة الصناعية في مناطق التنمية الخاصة ضمن الإقليم.
- التركيز على المحاصيل الإستراتيجية شمال الإقليم.
- مشاريع تعزيز المساحات المروية من قنوات الري (الجنوبية القائمة، والشمالية في منطقة منبج).
- مشاريع تنمية ريفية تؤدي إلى استقرار السكان في الأرياف.
- مشاريع الربط اللوجستي شمال – جنوب وشرق – غرب ، مع مراكز لوجستية ومرافئ جافة.
- استثمار مواقع التراث الثقافي وتعزيز السياحة الثقافية والبيئية وإحداث مناطق سياحية اقتصادية.

الجدول 47 ملخص إستراتيجيات الإقليم الشمالي

دور الإقليم	الروابط الخارجية	الأنشطة والمشاريع في القطاعات الرئيسة						
		زراعية	صناعية	سياحية	لوجستية	عمرانية	خدمية	مائية وبيئية
رائد رافد بوابة	- بوابة سورية مع الشمال	- تكثيف زراعي - تنمية ريفية	- مناطق صناعية متعددة الاختصاصات - مناطق صناعية خاصة	- سياحة ثقافية،بيئية - مدينة أولمبية - سياحة أعمال - مناطق سياحية اقتصادية	- عقدة لوجستية بين محوري شمال-جنوب وشرق-غرب	- ضبط التوسع العمراني - تحقيق الجودة العمرانية	- تحسين وتوسيع الخدمات الاجتماعية	- حصاد وترشيد المياه - حماية بيئية

٦- الإقليم الشرقي: رافد وبوابة

- بوابة سورية الشمالية الشرقية مع تركيا والعراق، ومدخل المسار الشمالي لطريق الحرير.
- إقليم الموارد الزراعية والطاقية الرئيس في سورية.
- يتمتع بموارد مائية جيدة.
- تنوع اجتماعي وكثافات سكانية قليلة
- يتمتع بعدد كبير من المواقع الأثرية.

التوجهات الإستراتيجية في الإقليم:

- إدارة رشيدة للموارد المائية.
- تجديد العمل في مشاريع الاستصلاح والري القديمة.
- مشاريع الزراعات المروية الواسعة.
- تعزيز وتطوير شبكة النقل الطرقي والسككي، وإنشاء مرافئ جافة ومراكز لوجستية.
- إنشاء مطار محلي في الرقة يخدّم الأجزاء الغربية من الإقليم الشرقي الواسع، ويحتل موقعاً إستراتيجياً يتوسط كلا الإقليمين الشمالي والشرقي.
- استكمال المدينة الصناعية في دير الزور وإحداث مدينة صناعية أخرى جنوبي الحسكة، ومنطقة تنمية خاصة (رمادية) على أطراف البادية.
- صناعات غذائية، وصناعات استخراجية وتحويلية مرتبطة بالخامات الطبيعية.
- استثمار مواقع التراث الثقافي وتعزيز السياحة الثقافية والبيئية وإحداث مناطق سياحية اقتصادية.

الجدول 48 ملخص إستراتيجيات الإقليم الشرقي

دور الإقليم	الروابط الخارجية	الأنشطة والمشاريع في القطاعات الرئيسة						
		زراعية	صناعية	سياحية	لوجستية	عمرانية	خدمية	مائية وبيئية
رافد بوابة	- بوابة سورية مع الشرق والشمال	- تكثيف زراعي - تنمية ريفية	- مدينة صناعية - مناطق صناعية متعددة الاختصاصات - مناطق صناعية خاصة	- سياحة ثقافية،روحية - منطقة سياحية اقتصادية	- ربط طرقي وسككي بالمنافذ الحدودية	- ضبط التوسع العمراني - تحقيق الجودة العمرانية	- تحسين وتوسيع الخدمات الاجتماعية	- حصاد وترشيد المياه - حماية بيئية

٧- الإقليم الجنوبي: داعم وبوابة

- بوابة سورية الجنوبية (الأردن ودول الخليج ومصر).
- أراضي زراعية ومنتجات مميزة، وصناعات زراعية واعدة.
- كتلة بشرية سريعة النمو.
- تراث ثقافي مادي ولا مادي غني.
- إقليم داعم لفعاليات ومتطلبات إقليم دمشق.

التوجهات الإستراتيجية في الإقليم:

- إدارة مائية وبيئية رشيدة.
- التكثيف الزراعي والتنمية الريفية.
- تعزيز دور الإقليم كمعبر أساسي للترانزيت الدولي شمال-جنوب، تتضمن إنشاء مرافئ جافة وتطوير المعابر الحدودية.
- استكمال البنى التحتية وتطويرها (طرق وسكك ومحطات لوجستية).
- إحداث مدينة صناعية في موقع جغرافي مدروس.
- استثمار مواقع التراث الثقافي وتعزيز السياحة الثقافية والبيئية والريفية وإحداث مناطق سياحية اقتصادية.

الجدول 49 ملخص إستراتيجيات الإقليم الجنوبي

دور الإقليم	الروابط الخارجية	الأنشطة والمشاريع في القطاعات الرئيسة						
		زراعية	صناعية	سياحية	لوجستية	عمرانية	خدمية	مائية وبيئية
داعم بوابة	- روابط مع الأردن والخليج	- تكثيف زراعي - تنمية ريفية	- مدينة صناعية - مناطق صناعية متعددة الاختصاصات - مناطق صناعية خاصة	- سياحة ثقافية،روحية، بيئية،استشفائية - منطقة سياحية اقتصادية	- ربط طرق وسككي - مرافئ جافة - معابر حدودية	- ضبط التوسع العمراني - تحقيق الجودة العمرانية	- تحسين وتوسيع الخدمات الاجتماعية	- حصاد وترشيد المياه - حماية بيئية

الخريطة المركبة لإستراتجية التنمية المكانية

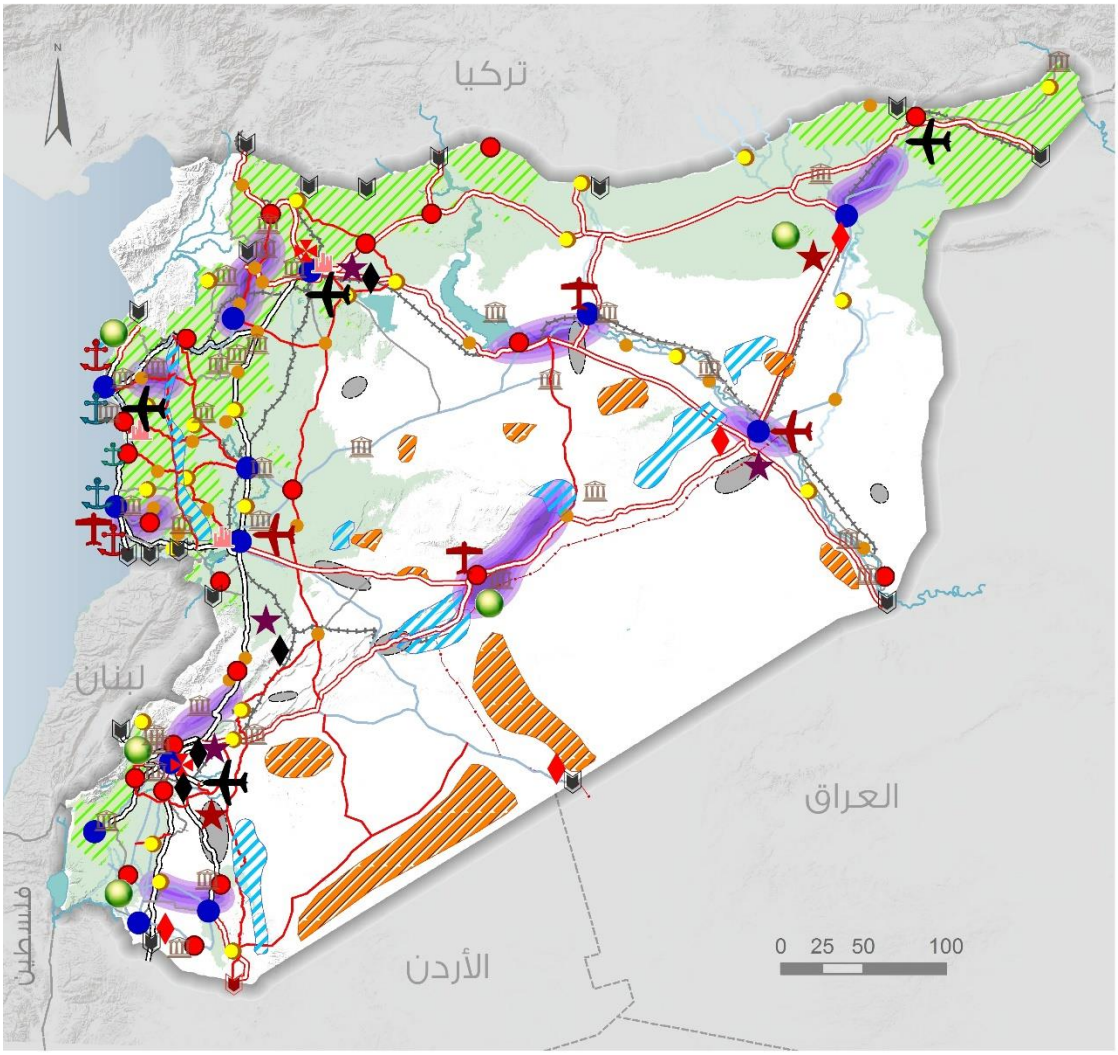

دلالات الرموز

- مدن مراكز المحافظات
- مدن التوازن
- المدن الداعمة الرئيسية
- المدن الداعمة الثانوية
- مواقع تراث ذات أولوية
- مدن معارض مقترحة
- مدينة أولمبية مقترحة
- مقترح منتزه طبيعي
- أوتوستراد دولي مقترح
- شرياني درجة أولى مقترح
- سكك مقترحة
- مناطق كمون ريحي
- مناطق كمون شمسي
- الاراضي الواعدة زراعياً حالياً
- الاراضي الواعدة زراعياً مستقبلاً
- مناطق سياحية اقتصادية
- أوتوستراد دولي راهن
- طريق شرياني درجة أولى راهن
- طريق شرياني درجة ثانية راهن
- حديدي سريع راهن
- حديدي تقليدي راهن
- مناطق اقتصادية خاصة
- مدن صناعية مقترحة
- مدن صناعية حالية
- مطار محلي مقترح
- مطار دولي مقترح
- مطار دولي قائم
- معابر حدودية
- معبر مقترح
- مرفأ جاف
- مرفأ جاف مقترح
- مرفأ
- مرفأ رطب مقترح

الخريطة 64 إستراتيجية التنمية المكانية

تعاريف بعض المفردات الواردة في التقرير

الحركات التكتونية: هي حركات أفقية ورأسية تحدث في القشرة الأرضية ضمن الصفائح القارية وعند حوافها، نتيجة التباعد أو التقارب والاصطدام أو الاحتكاك، ما يؤدي عادة إلى ظهور الفوالق والصدوع.

الحركات البنيوية (البنائية): هي الحركات التي تحدث في الطبقات العليا من القشرة الأرضية، مسببة تشكل التضاريس أو مغيرة لها.

الموازنة المائية: هي الدراسة المقارنة بين كمية المياه الساقطة على مساحة معينة من سطح الأرض وبين مختلف أشكال التوزع الذي تسلكه هذه المياه من تبخر وجريان وتسرب نحو التربة والخزانات الباطنية للأرض.

العجز المائي: هو الحالة التي يكون فيها استهلاك المياه في حوض أو منطقة ما أكبر من الوارد المائي إليها، فيتم استجرار كميات إضافية من مناطق أخرى، أو ضخ كميات من المياه الجوفية تزيد عن إمكانية تجددها سنوياً.

حصاد المياه: هي العمليات الهادفة إلى جمع مياه الأمطار من السطوح المبنية والمسطحات والأراضي الصخرية ومياه السيول الصغيرة لاستخدامها الفوري في العمليات الزراعية، أو تخزينها لوقت آخر لأغراض مختلفة.

المقدرة الإنتاجية: هو تقييم مركّب للتربة الزراعية حسب قدرتها على انبات المحاصيل، ويعتمد على خواص التربة الفيزيائية والكيمائية والعضوية، وعلى وفرة مياه الأمطار أو مياه الري.

النظم الزراعية: مفهوم يستخدم في وصف مجموعة متغيرة من العوامل الاقتصادية والتكنولوجية التي تحدد نمط الزراعة والممارسات الزراعية.

النافذة الديموغرافية: هي المرحلة التي يبلغ فيها مجتمع ما الذروة في حجم السكان في سن العمل مقابل أدنى نسبة للسكان المعالين (الأطفال والمسنين).

الكمون الطاقي للرياح: هي كمية الطاقة التي يمكن توليدها في نقطة ما اعتماداً على حركة الرياح التي تزيد عن حدّ معين مناسب لتحريك عنفة ريحية مولدة للكهرباء.

الكمون الطاقي للرياح: هي كمية الطاقة التي يمكن توليدها في منطقة ما اعتماداً على أشعة الشمس.

معدل التحضر (التمدن): هو نسبة السكان الذين يعيشون في المدن لمجموع السكان في البلد.

مناطق التقييد التنموي: هي المناطق الناتجة عن تقاطع ثلاثة محددات: المخاطر الطبيعية والبيئية، الموارد الطبيعية، المحددات العمرانية والبشرية.

مناطق السماح التنموي: هي المناطق التي تسمح بالتنمية وفق اشتراطات بحدودها الدنيا.

الهيكلية العمرانية: الشكل الذي تأخذه المدينة في تركيبها السكاني والعمراني والخدمي والاقتصادي.

الهرمية الحضرية: دراسة ترتيب المدن وفقاً لأحجامها وتوزعها ضمن حيز جغرافي محدد (محافظة، إقليم).

المشهد الطبيعي: هو منطقة جغرافية تضم مجموعة متنوعة من المكونات بما في ذلك العناصر المادية، مثل التضاريس، والعناصر الحية من النباتات والحيوانات، والعناصر المجردة مثل الضوء وحالة الطقس، والعناصر البشرية والنشاط البشري، والمساحة المبنية.